الحياة الاجتماعية في مصر في عصر إسماعيل

من ١٨٦٣ - ١٨٧٩

دكتور
صلاح رمضان
كلية التربية - جامعة عدن

١٩٧٧

الناشر منشأة المعارف بالاسكندرية
جلال حزي وشركاه

مقدمة

يعتبر عصر اسماعيل من أهم الفترات التى مرت بحكم مصر وذلك لما تفتح فيه من آمال وما قام به من نهضة ورقى وعمران ثم ما تخلله واقترن به من أخطاء وأرزاء أدت إلى التدخل الأجنبى مما جعل مصر تعانى عواقب تلك الأخطاء التى وقع فيها اسماعيل ودفعت ثمنها غاليا من مالها وحقوقها ومرافقها وقد أدت تلك الأخطاء أيضا إلى تغلغل الأجانب فى مرافق مصر فالديون التى كبلت البلاد حكومة وشعبا والتدخل الأجنبى فى شئون مصر المالية والسياسية كل هذه القيود ترجع إلى عهد اسماعيل .

وهذا البحث وموضوعه :

(دراسات عن الحياة الإجتماعية فى مصر فى عهد الخديوى اسماعيل)

تناولت فيه العوامل التى أثرت فى الحياة الإجتماعية فى تلك الفترة وبعد ذلك قمت بدراسة لطبقات المجتمع والظروف التى أحاطت بها ومدى تأثر الشعب المصرى بالعوامل السياسية والاقتصادية التى أحاطت به فى ذلك الوقت .

ويمكن القول أن الخديوى اسماعيل قد نال من تركيا أقصى ما يمكن من الحقوق والمزايا وكان يهدف بذلك أن يستقل بمصر عن الدولة العثمانية ولكن كان يدفع ثمن تلك الحقوق والمزايا أموالا طائلة كانت أحد العوامل الرئيسية التى أدت إلى الاستدانة وتغلغل النفوذ الأجنبى فى البلاد .

وبالرغم من ذلك يمكن أن نسمى عصر اسماعيل عصر التجدد الإجتماعى، ففيه أخذت الهيئة الإجتماعية المصرية تتطور إلى حالات جديدة وتقتبس من أساليب المجتمع الاوروبى وعاداته. ومال الناس إلى محاكاة الاوروبيين فى الملبس والمأكل

والمسكن وسائر مظاهر الحياة وكان انتشار التعليم من العوامل التى ساعدت على هذا ، التطور وقد كانت الطبقة المتعلمة بحكم دراستها علوم أوروبا ولغاتها طليعة الطبقات الأخرى فى تقليد الافرنج واقتباس عوائدهم وأساليبهم فأخذ الناس من كل ذلك مزيجا من النافع والضار .

ففى المسكن شرعوا يبنون المنازل على النظام الاوروبى ، ويهجرون التخطيط القديم الذى درجوا عليه فى خلال العصور ، ولاشك أن ذلك أدى الى توفير أسباب الصحة والنظافة والراحة والنظام ، ولكن الى جانب ذلك فقد البناء ذلك الطراز العربى الجميل الذى كان يتجلى فى قصور الخاصة ، فهذه القصور أخذت تتلاشى مع الزمن حتى صار ما بقى منها معدودا من الآثار القديمة الا أنهم عادوا الى بنائها من جديد .

أما عن الملبس فقد هجر المتعلمون ـ ومن حاكاهم من السراة والأعيان الملابس الشرقية كالجبة والعباءة والعمامة ، وارتدوا الطربوش والبدلات الافرنجية وتضاءلت الازياء القديمة وحلت محلها الأزياء الأوروبية ، فيما عدا القبعة ، فقد استمسك المصريون بالاعراض عنها .

وفى المأكل دخلت العوائد الأوروبية فى أساليب المأكل والولائم ، فأخذ الناس يمدون الموائد ويتناولون الطعام على النمط الافرنجى ، والحقيقة أن الأساليب الأوروبية فى هذا المجال أرقى وأصح من الأساليب القديمة ولكنها مع الأسف قد استتبعت محاكاة الافرنج فى تعاطى المشروبات الروحية ، وهى آفة جاءتنا من أوروبا وبدأ دخولها مصر على أيدى الأغنياء والسراة والمتعلمين ثم سرت إلى الطبقات الجاهلة ، فعم منها الفساد وصارت من شر الآفات التى ابتلى بها المجتمع المصرى وكان منها بريئا .

ومن مظاهر التطور الإجتماعي اقبـال الناس على الرياضة والتنزه ، فقد أخذوا يرتادون المتنزهات والضواحي وخاصة بعد انتشار العربات التي سهلت المواصلات بين العاصمة وضواحيها . وازداد اقبال الناس على سماع الأغاني والموسيقى وارتقت أساليب الغنـاء وكان من أشهر المغنيين « عبده الحمولي » وأقبلت الطبقات الممتازة على حضور المسارح ومشاهدة الروايات التمثيلية ، ثم قلدتها الطبقات الأخرى . وابتدع الخديوي اسماعيل سنة الرقص الافرنجي وكانت « الوقائع المصرية » تعنى بأخبار تلك الحفلات التي كان يقيمها الخديوي وتصفها في مكان بارز من صحائفها .

وامتازت تلك الفترة بالحفلات العلمية المدرسية التي كانت تقام لمناسبة انتهاء الدراسة في المعاهد العالية المصرية والملكية ، والمدارس الثانوية والابتدائية فقد كان يحضرها الخديوي أيضا ويشهدها كبار رجال الدولة وتوزع فيها الجوائز على أوائل الناجحين .

ولحفلات سباق الخيل في ذلك العصر مظاهر رائعة اذ كان يتسابق الجمهور لمشاهدتها في القاهرة والاسكندرية وتعطى فيها الجوائز للخيول الفائزة وقد اهتمت أيضا « الوقائع المصرية » بذكر تلك الاحتفالات بصفة دائمة . وكذلك استمرت حفلات الموالد والأعياد موضع اقبال الناس ورعاية الحكام وبقيت الموالد مكانتها التقليدية في النفوس .

ولقد عمل اسماعيل على اقامة أعمال العمران في مختلف النواحي وبعث النهضة العلمية والفكرية من مرقدها ، بانتشار المدارس والمعاهد وتأسيس الجمعيات العلمية وتشجيع التآليف والصحافة .

وهكذا حدثت في عصر اسماعيل نهضة زاهرة ولكن هذه النهضة قد

تعثرت فى سيرها لما شابها من اسراف الخديوى وبذخه وركونه إلى الأوروبيين وشديد ثقته بهم .

فقد كان اسماعيل ينفق الأموال من غير حساب أو نظر فى العواقب فكان بذلك متلافا للمال وظهر هذا العيب فى حياته العامة وحياته الخاصة ، ظهر فى بناء قصوره وتأثيثها وتجميلها كما ظهر فى حفلاته الخاصة وأفراحه ومراقصه ورحلاته وسياحاته وأهوائه وملذاته ، فلقد بنى الخديوى اسماعيل نحو ثلاثين قصرا من القصور الفخمة ، فلم هذا العدد ومالية البلاد لا تسمح به ؟ وكان دائم الرغبة فى التغيير والتبديل وكان بعض القصور التى يبنيها لا يكاد يتم بناؤها وتأثيثها حتى يعرض عنها ويهبها لأحد أنجاله أو حاشيته .

وتكلف تجميل هذه القصور وتأثيثها مالا يحصى من الملايين ، فقد بلغت تكاليف النقوش والرسوم فى قصور الجيزة والجزيرة وعابدين ما يزيد على المليونى جنيه ، وبلغت تكاليف الستارة الواحدة ألف جنيه .

ومن أسباب اسراف اسماعيل ميله إلى الملذات ، وهذه مسألة تعد مبدئيا من المسائل الشخصية التى لا يصح التعرض لها ولكن إذا اتعدى أثرها إلى حياة الدولة العامة كانت من المسائل التى لا حرج من الخوض فيها وقد تعرض لهذه الناحية الكتاب والمؤرخون حتى الذين كانوا من أصدقاء اسماعيل .

وهكذا أدى اسراف اسماعيل واعتماده على الأوروبيين وشديد ثقته بهم إلى تورطه فى القروض الباهظة التى ناءت البلاد بحملها ، من حيث لم تكن فى حاجة اليها - فكانت الذريعة التى توسلت بها الدول الأجنبية لتعبث بحقوق مصر الخالدة فوقع هذا العبث ، وتعددت مظاهره ، فمن انشاء صندوق الدين إلى فرض الرقابة الثنائية على مالية مصر ، إلى تأليف لجنة تحقيق أجنبية لفحص

شئون الحكومة المالية والادارية إلى تعيين وزيرين أوروبيين فى الوزارة المصرية إلى تغلغل نفوذ الأجانب عامة فى مرافق البلاد .

وقد أثرت كل تلك العوامل فى الحياة الاجتماعية فى مصر فى عصر اسماعيل فقد أدى تراكم الديون إلى فرض ضرائب جديدة باستمرار على مختلف طبقات الشعب فقاست طبقات الفلاحين والتجار والصناع بوجه خاص الكثير من أثر تلك الضرائب كذلك أدت الضائقة المالية إلى عدم صرف مرتبات الموظفين وكذلك ضباط الجيش عدة أشهر مما أدى إلى تذمر هؤلاء الضباط وتجمهرهم مطالبين بمرتباتهم المتأخرة وذلك يوضح لنا مدى سوء الحالة التى كان يقاسى منها مختلف الطبقات ، فظهرت بذلك طبقة جديدة هى طبقة أهل الذمة من المرابين الذين كان معظمهم من الأجانب والذين امتصوا دماء الشعب فكانوا يقدمون القروض لمن يطلبها بفوائد باهظة وكان الفلاح بوجه خاص مضطرا لأن يحصل على تلك القروض حتى يسدد ما عليه من التزامات جائرة وكان يدفع الضرائب أحيانا - أكثر من مرة فقد كانت الحكومة كلما احتاجت إلى المال فرضت أنواعا جديدة من الضرائب وكانت تجمعها مستخدمة العنف والشدة ولو أدى ذلك إلى الضرب " بالكرباج " فى سبيل جمع ما تطلبه الحكومة من المال وحتى ذلك المال لم يكن يصل إلى الحكومة كاملا فكل من الموظفين كان يحجز لنفسه جزءا مما يجمعه وكان العبء الأكبر يقع على الطبقات الكادحة من الشعب .

أما الأجانب فقد تمتعوا بامتيازات لا حصر لها وجمعوا بذلك الثروات الطائلة سواء من الاشتغال فى التجارة أو التعيين فى أعلى المناصب فى الدولة حتى تغلغل النفوذ الأوروبى فى البلاد وحرمت طبقات الشعب الكادحة من خيرات

البلاد فى الوقت الذى استفاد فيه الأجانب وأهل الذمة من تلك الخيرات وجنوا من ذلك الأموال الكثيرة .

وقد اعتمدت فى بحثى هـــذا على الكثير من الوثائق العربية والتركية والافرنجية الخاصة بعصر اسماعيل والتى أهمها سجلات المعية السنية عربى وهى سجل حافل بجميع الأوامر الصادرة إلى جميع الأقاليم والمديريات والدواوين وكذلك محافظ المعية تركى (مترجمة) التى وجدت بها الكثير من المعلومات الهامة المتعلقة بهذا البحث وبها الخطابات الصادرة من مديرى الأقاليم والمديريات والمحافظات والمصالح الحكومية إلى المعية السنية وهى صورة صادقة للأحوال الإجتماعية والاقتصادية والسياسية فى تلك الفترة .

أما الوثائق الافرنجية فقد استفدت استفادة كبيرة من الوثائق الأمريكية وهى عبارة عن الخطابات التى كان يرسلها قناصل الولايات المتحدة الأمريكية فى مصر فى تلك الفترة إلى حكوماتهم ورد حكومة الولايات المتحدة عليها وقد تناولت تلك الوثائق أهم المشاكل الإجتماعية فى تلك الفترة وكذلك المسائل السياسية التى كانت تشغل أذهان الساسة فى ذلك الوقت .

أما عن المراجع فقد اعتمدت على المراجع التى عاصرت تلك الفترة بوجه خاص سواء العربية منها أو الافرنجية خاصة تلك التى قام بتأليفها قضاة المحاكم المختلطة والقناصل الذين أهمهم « ألبرت فارمان » Elbert Farman فى كتابه Egypt and its betrayal وقد كان « فارمان » يعمل قنصلا عاما لحكومة الولايات المتحدة فى مصر من سنة ١٨٧٦ إلى سنة ١٨٨١ ثم ممثلا لتلك الحكومة فى المحاكم المختلطة . وكذلك « ادون دى ليون » Edwin De Leon فى كتابه: The Khedive's Egypt وقد أقام بمصر مدة كبيرة وعاصر الأحداث التى

يتكلم عنها وكان يشغل وظيفة رسمية ويعرف حكام مصر معرفة شخصية وكان قنصلا عاما الولايات المتحدة فى الاسكندرية من ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٥٣ إلى ٤ مارس سنة ١٨٦١ .

وكذلك « بتلر » Butler فى كتابه : COurt Life in Egypt وقد كان يعمل فى بلاط الخديوى اسماعيل نفسه وقد اعتمدت عليه بصفة خاصة فيما يتعلق « بالدوسة » التى ذكرتها بالتفصيل فى الفصل الخامس فقد كان شاهد عيان لما يذكره فى كتابه هذا بالاضافة إلى المراجع الأجنبية الأخرى .

كذلك المراجع العربية التى أهمها تاريخ مصر فى عهد الخديوى اسماعيل باشا لمؤلفه « الياس الأيوبى » وهو يقع فى جزئين وقد تناول جميع نواحى الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بالتفصيل .

وكذلك الخطط التوفيقية « لعلى مبارك باشا » ويقع فى عشرين جزءا .

وكتاب « التعليم فى مصر » لأمين سامى (باشا) إلى جانب (تقويم النيل) فى عصر اسماعيل لنفس المؤلف وفى الحديث عن التعليم يجدر بنا أن نذكر تاريخ التعليم فى مصر للدكتور أحمـــد عزت عبد الكريم من نهاية حكم محمد على إلى أوائل حكم توفيق ١٨٤٨ - ١٨٨٢ وخاصة الجزء الثانى الخاص بعصر اسماعيل والسنوات المتصلة به من حكم توفيق ١٨٦٣ - ١٨٨٢ وهو يعتبر سجل حافل لجميع أنواع التعليم فى عصر اسماعيل والمدارس التى قام بانشائها .

أما عن الناحية الاقتصادية ودخول مظاهر الحضارة الأوروبية فقد استفدت استفادة كبيرة من كتاب «تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر» للدكتور أحمد الحتة الذى أفاض فى تلك الناحية افاضة كبيرة .

ولا أنى كتاب « عصر إسماعيل » لعبد الرحمن الرافعى وهـــو فى جزئين ويعتبر من المصادر الأساسية .

أما « الوقائع المصرية » فقد تتبعت أعدادها من سنة ١٨٦٣ إلى سنة ١٨٧٩ وهى تعتبر صورة صادقة لأحداث تلك الفترة هذا إلى جانب جريدة الأهرام التى وجدت أعدادا منها من سنة ١٨٧٧ إلى سنة ١٧٧٨ .

وذلك بالاضافة إلى المراجع العربية الأخرى :

وأرجو أن أكون قد وفقت فى بحثى هذا وفى اعطاء صورة صادقة من تلك الفترة .

والله ولى التوفيق؟

دكتور صالح رمضان محمود

الباب الأول

العوامل التى أثرت فى الحياة الاجتماعيه فى مصر فى عصر الخديوى اسماعيل

الفصل الاول :

دخول مظاهر الحضارة الاوروبية وأثرها فى الحياة الاجتماعية .

الفصل الثانى :

الاضطرابات السياسية والاقتصادية وأثرها فى الحياة الاجتماعية

الفصل الثالث :

تغلغل النفوذ الاوروبى وأثره فى الحياة الاجتماعية .

الفصل الأول

دخول مظاهر الحضارة الأوروبية وأثرها فى الحياة الاجتماعية

اسماعيل وأوروبا :

عمل الخديوى اسماعيل على إدخال مظاهر الحضارة الأوروبية فى بلاده وأصبح ذلك شائعاً فى كل مكان فمثلا كتبت التيمس تقول أن أسماعيل باشا خديوى مصر قادم إلى بلادنا (انجلترا) مرة ثانية بعد أن يمكث فى ممالك أوروبا مدة وهو يعمل على الاقتداء بدول أوروبا فى نشر المعارف وتعميم التمدن سواء كان المقتدى به من الانجليز أو الفرنسيين أو النمساويين إذ المقصود هو تحصيل الفنون وبث التمدن من أى جهة كانت حتى من أمريكا فذلك أولى من بقاء مصر على الحالة التى عرفت بها سابقا من التأخر والعجز .

ومن حديث لاسماعيل مع «دروان دى ليس» وزير خارجية فرنسا يؤكد أنه سيعمل على تمكين ما بين مصر وفرنسا من تلك الصداقة العريقة التى اقترنت بعوامل شتى من عوامل التقدم والتمدن .

وتمشيا مع تلك السياسة زار مصر فى عهد اسماعيل بعض الشخصيات الأوروبية الذين كان الخديوى اسماعيل يحرص على توثيق صلاته بهم ومن تلك الشخصيات : -

الدوق دى سوزرلاند ولى عهد انجلترا وقرينته ، الدوق داوست (شقيق ملك ايطاليا وزوجته) الامبراطورة أوجينى ، الامبراطور فرنسوا جوزيف

الكونت دى بوست ، البرنس هنرى (نجل ملك الدنمارك) ، البرنس فردريك غليوم وزوجته . وقد زارت تلك الشخصيات مصر بدعوة من الخديوى اسماعيل لحضور حفلات افتتاح قناة السويس سنة ١٨٦٩ ، وفى سنة ١٨٧٠ حضر إلى مصر الارشيدوق داستوريا وزوجته .

وفى سنة ١٨٧١ حضر إلى مصر امبراطور البرازيل وزوجته ، وفى سنة ١٨٧٢ حضر إلى مصر الدوق دى مكلمبورج وزوجته ، الجنرال شرمان البرنس والدمبورج ، الغرانددوق نيقولا الروسى . وفى سنة ١٨٧٤ البرنس دى روس .

وفى سنة ١٨٧٥ البرنس أرثور الانجليزى ولى عهد انجلترا ، البرنس دى ـ بروجلى ، وفى سنة ١٨٧٦ البرنس دى روس ، البرنس دى بروجلى ، البرنس الكس الروسى ولى عهد انجلترا ، امبراطور البرازيل وزوجته .

وفى سنة ١٨٧٧ البرنس دى ويتمبورج .

كما قام اسماعيل بزيارة أوروبا عدة مرات أهمها عندما حضر معرض باريس الدولى الذى اشتركت فيه مصر سنة ١٨٦٧ حيث حصلت فيه مصر على ميداليات ذهبية وفضية وبرونزية لمعروضاتها الزراعية والمصنوعات اليدوية وانتهز اسماعيل هذه الفرصة للتعرف على منتجات الدول الاوروبية والاقتباس منها للعمل على ادخالها فى مصر .

وقبل أن نتعرف على مظاهر الحضارة الأوروبية التى أدخلها أسماعيل فى مصر يجب أن نلقى نظرة على مدى ما وصلت اليه مصر فى عهد سعيد باشا ومقارنته بما وصل اليه اسماعيل فى هذا المضمار وفيما يلى جدول المقارنة بين عهدى سعيد واسماعيل .

(مقارنة بين عهدى سعيد واسماعيل)

	العام الأخير من عهد سعيد باشا ١٨٦٣	العام الأخير من عهد اسماعيل ١٨٧٩
مساحة الاراضى المزروعة	٤ر٠٥٢ر٠٠٠ فدان	٥ر٤٢٥ر٠٠٠ فدان
قيمة الواردات	١ر٩٩١ر٠٠٠ جنيه	٥ر٤١٠ر٠٠٠ جنيه
قيمة الصادرات	٤ر٤٥٤ر٠٠٠ جنيه	١٣ر٨١٠ر٠٠٠ جنيه
الايـــرادات	٤ر٩٣٧ر٠٠٠ جنيه	٨ر٥٦٢ر٠٠٠ جنيه
الدين العـــام	٣ر٢٠٠ر٠٠٠ جنيه	٩٨ر٥٤٠ر٠٠٠ جنيه
عدد المـــدارس	١٨٥ مدرســـة	٤ر٨١٧ مدرسة
السكك الحديدية (بالاميال)	٢٧٥ ميل	١ر١٨٥ ميل
التلغـــرافات	٦٣٠ ميل	٥ر٠٢٠ ميل
الـــترع	٤ر٤٠٠ ميل	٥٢ر٤٠٠ ميل
عدد السكان	٤ر٨٣٣ر٠٠٠ نسمة	٥ر٥١٨ر٠٠٠ نسمة

إعادة تنظيم القاهرة والاسكندرية على نسق المدن الاوروبية :

عندما تولى اسماعيل مصر وجد القاهرة والاسكندرية - المدينتين الرئيسيتين فى مصر - فى غاية التأخر محرومتين من الطرق المعبدة والمجارى وفى حالة صحية محزنة وقد استرعت تلك المدينتين انتباه الخديوى اسماعيل الذى لم يضيع وقتا فى اعطائها أهمية خاصة باعتبار احداها العاصمة والأخرى الميناء الرئيسى على البحر الأبيض المتوسط .

وعلى العموم عمل اسماعيل من الاسكندرية والقاهرة وجميع المدن الرئيسية مدنا متمدينة على الطراز الأوروبى وأصبحت الحدائق العامة والفوانيس التى تضوء الشوارع نفسها أصبحت كلها أوروبية .

الأسكندرية :

بالرغم من أن اسماعيل لم يكن يحب الاسكندرية بعد أن قال له منجم أنه

حيلقى حتفه بها لكنه اعتنى بها وإذا السائح الذى زار تلك المدينة فى أوائل سنة ١٨٦٣ يكاد لا يعرفها لدى عودته اليها فى سنة ١٨٦٩ أو إذا عاد اليها من جديد سنة ١٨٧٨ .

فشوارعها وسعت والتدريج توسيعا مستمرا وانتزعت منها اكوام الاقذار والاتربة ومهدت تمهيدا حسناً وبلطت بلاطاً جيدا أتى به من تريستا وغرس بعضها على جانبيه بالأشجار الجميلة . كذلك الحال بالنسبة للحارات والأزقة . وأنشئت أحياء جديدة أهمها حى للعمال بنى على الأرض الواقعة بجوار عامود الصوارى وكانت ملكا للمسيو برافية فاشتراها اسماعيل منه ووهبها للحكومة واختط شوارع جديدة وتحلى دائر المدينة بالبساتين النضرة .

وبانشاء شركة المياة التى انشأت وابور على المحمودية لتوصيل الميـــاه الحلوة لجهة الرمل وما جاورها أقيمت المنازل والحوانيت بعيدا عن تلك المدينة فازداد عمرانها وبعد أن كانت هـذه البقعة عبارة عن كثبان من الرمل وأرض غير منتفع بها أصبحت تضاهى المدن الاوروبية .

وأنيرت جميع الشوارع والأحياء والضواحى بالأنوار الغازية إنارة بديعة وأنشئت بلدية للعمل على التنظيم والصيانة باستمرار وأبطل دفن الأموات فى المدافن الخاصة بجوار المنازل وداخل المساجد وأقيمت الوقايات الصحية على يد الادارة الصحية المعروفة إذ ذاك باسم « الانتندانس صانيتير » فخفت وطأة الأمراض والأوبئة . وعمل على تنظيم حديقة النزهة الكائنة على ضفاف المحمودية بالاسكندرية على نمط يلائم جمال مدينة الاسكندرية .

وزادت مساحة المدينة حتى أصبحت أربعة أضعاف ما كانت عليه فى عهد سعيد وزاد عـــدد سكانها حتى أضحى ما يزيد على ٢٤٠ ألف نسمة منهم

٤٨ ألف غربيون بعد أن كانوا سبعة آلاف فقط عند ممات محمد على وازداد قدوم الأجانب عموما إلى هذا الثغر ازديادا ظاهرا .

وفيما يلى جدول يبين عدد السواح الواردين إلى الاسكندرية فى عهد اسماعيل مع مقارنتها بالسنوات التى سبقت حكمه والتى تدلنا على زيادة توثيق العلاقات بين الأجانب ومصر .

السنة	عدد السائحين	السنة	عدد السائحين
١٨٥٦	٣٣٤٢٩	١٨٦٥	٧٤٩٩٠
١٨٥٧	٣٦٤٨٥	١٨٦٦	٥٠٣١٧
١٨٥٨	٣٥٤٨٧	١٨٦٧	٤٥٩٥٠
١٨٥٩	٢٩٠١٥	١٨٦٨	٤٣٥٣٨
١٨٦٠	٢٨٩٣٤	١٨٦٩	٧٧٧٧٦
١٨٦١	٣٨٩٦٣	١٨٧٠	٦٤٣٢٨
١٨٦٢	٣٢٧٧٣	١٨٧١	٥١٤٨٢
١٨٦٣	٤٢٣٢٣	١٨٧٢	٦٧٧٧٣
١٨٦٤	٥٦٢١٢		

القاهرة :

عمل اسماعيل على ادخال ما يمكن ادخاله من الاصلاحين الاجتماعى والصحى على قاهرة المعز لدين الله وأنشأ قاهرة أخرى يدعوها العصران الحاضر والمستقبل « قاهرة اسماعيل » وتختص دون الأولى بأعجاب القلوب وتلذذ الأعين بشوارعها الفسيحة ، وميادينها الواسعة ، وقصورها الفخمة وبساتينها الزاهية وملاعبها الفاخرة .

فأخذ يزيل ما بقى شمال قاهرة المعز من أكوام قذرة واختط شوارعا

جديدة ولما عاد سنة ١٨٦٧ من زيارته لمعرض باريس وقد أخذت بلبه التحسينات الجارية فى العاصمة الفرنسية على طريقة « هوسمن » الشهير أقدم على الأزبكية فقلبها رأسا على عقب وأجرى فيها من الجداول ما يترقرق الماء فيه ، وإختلف اليها الناس زمانا ونعموا بمناظرها وقد كانت هذه الحديقة نسخة طبق الأصل من حديقة « مونسو » بباريس .

ونظرا لأن الخديوى كان ميالا إلى جعل مدينة القاهرة على نسق عواصم الأمم المتمدينة والدول الكبرى فى الترتيب والنظام وتنسيق المبانى وتوسيع الطرق وغرس الأشجار فانه بالغ فى هذا الأمر ورتب له ديوانا مقيد به جماعة من المأمورين فصرفوا الأموال الطائلة فى توسيع وإنشاء المبانى وإنارة الشوارع وهدموا الكثير من الدور والوكائل القديمة والجوامع والأضرحة والتكايا وأحذ يهب الأرض التى كانت قائمة عليها هبة إلى من شاء التصرف باقامة مبان فخمة عليها تتفق مع عظمة القاهرة الجديدة المراد إنشاؤها وكان أكبر هؤلاء المتعهدين شأنا وأكثرهم مالا واقداما « الدوق » أوف سيوزرلاند » فانه أخذ يقيم فى حى الأزبكية القصور والفنادق .

واختط الشوارع العريضة ، الظليلة وكذلك عمل على نظافة محطات السكة الحديد بقدر الأمكان وتنسيق ميدان محطة مصر وغرس الأشجار فيه وتنظيمه على الطراز الاوروبى . وإنشاء كوبرى قصر النيل فى سنة ١٨٧٢ — وبلغت نفقاته مائة ألف وثمانية آلاف من الجنيهات . ثم رأى ربط الجـــزيرة بين الجيزة بكوبرى آخر كلفه ما يزيد على الأربعين ألف جنيها .

لقد خلق اسماعيل القاهرة الجديدة كما خلق نابليون الثالث باريس الجديدة وأن التغيرات التى أدخلها عليها مدة حكمه تعد أكثر من تلك التغييرات التى

أدخلت عليها خلال قرن سابق . ويشعر الأجنبي وهو في القاهرة وكأنه في أي بلد أوروبي ويمكنه أن يقيم في الفنادق المزودة بوسائل الترفيه كمثيلاتها التي في في برلين وفينا ولندن أو باريس ويقول Fraser Rae « إنني - في الحقيقة أشك إذا كان يوجد في إحدى تلك العواصم فندقا به وسائل الراحة ووسائل التسلية كتلك التي في فندق شبرد » .

وهكذا كانت القاهرة في عهد اسماعيل تضارع عواصم الدول الأوروبية .

الاسماعيلية :

وسميت كذلك نسبة إلى اسماعيل ولو أنها أصغر من مدينة بورسعيد إلا أنه تفنن في جعلها تضارع المدن الحديثة في التنسيق والتنظيم إذ أنها كانت ممتلئة بحدائقها العامة وسط المدينة والتي تتفتح أزهارها في منتصف الشتاء والخضرة منتشرة بها دائما أبدا ونافورات المياة تعطيها منظرا وكأنها قطعة من أوروبا نقلت إلى داخل مصر وشيد بها قصر الخديوي وشاليه فرديناند دلسبس وآخرون والتي تحيط بها الحدائق المليئة بالأزهار والفواكه وحوانيتها الصغيرة المنمقة المليئة بالبضائع الباريسية أعطتها طابع المدن الصغيرة والتي تحيط بباريس .

يضاف إلى ذلك إنتشار اللغة الفرنسية على الثقافة العربية بالإضافة إلى الأجانب الذين يكونون معظم سكانها ويضفون على المدينة طابعا أوروبيا وها هو مسيو دي لسيبس يفتح منزله لمدة ثلاثة شهور كل سنة يستقبل الزوار والضيوف ويبالغ في اكرامهم . كل تلك الأشياء جعلت من الاسماعيلية مدينة متحضرة قابلة للازدياد بمرور الزمن وتساهم في الحركة التجارية في مصر وهكذا اهتم اسماعيل بادخال مظاهر الحضارة الأوروبية على المدن الكبرى في مصر والتي أهمها القاهرة والاسكندرية والاسماعيلية ولكن ذلك بدون

شبك كافة الأموال الطائلة مما أدى إلى نضوب الايرادات وضياع الأموال فاضطر إلى الاستدانة من أصحاب الأموال بالربا الفاحش .

وقد صدق أحد الفضلاء العارفين الذين تحدث اليوم نجيب مخلوف حينما قال « ان الخديوى اسماعيل أسعد البلاد وأفقر العباد » . أى أنه أخذ فى تغيير معالم ذلك الوطن بكل ما يملك بغرض جعل مصر قطعة من أوروبا ولكنه فى الوقت نفسه أثقل عاتق ذويه بالديون والضرائب وفى ذلك القول السابق كثير من الصدق إلى حد كبير فتلك هى الحقيقة التى لا يمكن اغفالها مهما مر على عصر اسماعيل من سنين فمن ينسى تلك الديون الباهظة التى استدانها اسماعيل والتى كانت بعد ذلك أحد الأسباب الرئيسية فى احتلال الانجليز لمصر ردحا طويلا من الزمن .

المبانى :

أخذت الطرق المعمارية القديمة تسير إلى الزوال وحلت محلها الطـــرق المعمارية الحديثة ، وشيدت القصور لأن اسماعيل — كما ذكرنا — كان ميالا إلى المدينة الأوروبية ظامئا إلى اقتباسها وادخالها فى مصر .

فبينما كانت المنازل فى السابق تفصل من الداخل تفصيلا غريبا ، بحوش ومنادر ذات خزاين مرتفعة ومقاعد غير مستوية السطح وبينما كانت أبوابها تجعل أما منخفضة لا يمكن أن يدخل منها انسان إلا إذا أحنى قامته ، أو واسعة جدا وفى هذه الحالة أما أن تكون أبوابها حديدية أو خشبية ضخمة كأبواب الحصون ، وإما أن تفتح وسطها فتحة صغيرة تستعمل دون غـــيرها للدخول ويضطر الداخل منها أيضا إلى احناء رأسه وقامته ، احناء كبيرا والأدوار العليا بينما كانت كتل بارزة عن حائط الدور الارضى وليس بها ما

ويستلفت النظر سوى المشربيات ، أصبحت المنازل تفصل أدواراً ، أدوار على الطريقة الغربية ، كل دور مستوفى لوازمه ومشتمل على عدة غرف لكل نوع استعمال خاص ، وتغيرت المداخل عما قبل فأصبح أن يدخل منها الانسان وهو مستوى القامة ، وأصبحت الوجهات تتزين بالشرفات الرخامية .

وتغير تفكير الناس بالنسبة للمباني واستعمالها لما رأوه من القصور الفخمة التي أنشأها الاغنياء والغربيون على الاراضى التي وهبها أيام اسماعيل لكي يقيموا عليها مباني فخمة تتناسب مع أثمان تلك الاراضي . ولما كان ثمن بعض القطع منها يربو على الالفي جنيه فان «رمنجتن» و«الديوك أوف سوزرلاند» و«الكاوب الانجليزي» وغيرهم أنشأوا عليها قصورا بلغ ثمن الواحد منها عشرين ألف جنيه ودفع حب التقليد الاهالي بناء منازل على مثال تلك المنازل الفخمة وفرشها على الطراز الغربي . وبالتالي تغيرت الحياة المنزلية الاهلية المجاورة للحياة المنزلية الغربية من ذلك أقدام الشرقيين على الاقتداء بالغربيين فى اقبالهم على التصوير شمسيا وعلى تزيين حجرات منازلهم بتلك الصور .

كذلك الجواري المتربيات فى سرايا اسماعيل والتي كان يزوجهن من وجهاء البلد فيدخلون على بيوت أزواجهن نظام تلك السرايات ونظافتها وبذلك انتشرت مظاهر الحضارة الغربية فى المنازل الشرقية .

وحتى السجون فقد عمل اسماعيل على أن تتخذ شكل السجون الاوروبية من ناحية البناء والتنظيم وتحل محل السجون القديمة .

وأقيمت القصور الباذخة فى كل جهة يصلح أن يقام فيها قصر وبلغ عددها عشرات العشرات أهمها قصر الجزيرة وقصر النزهة على سكة شبرا ، وقصر حلوان وقصر القبة وقصر الاسماعيلية وقصر الزعفران بينما قصور أخرى قديمة أخذ فى

تجديدها كالقصر العالى وقصر المسافرخانة وقصر النيل وسراى القلعة ولقد أبدع التفنن والتنسيق فى سراى عابدين لكى يتخذها مقرا الملك بـدل سراى القلعة وأنشأ ساحة فسيحة أمامها كما تمتد ساحة « الكونكرده » فى باريس أمام قصر التويلرى .

وكان اسماعيل يعتقد ـ كغيره من أفراد أسرة محمد على ـ أنه إذا توقف عن التشييد والبناء فإنه يؤول إلى الزوال والانزواء لذلك كان مولعا ولعا شديدا بالاحجار والمونه لدرجة أن كثيرا من القصور التى أنشأها آلت إلى السقوط دون أن يشغلها أحد وكان كل قصر من تلك القصور يحتوى مجموعة كبيرة من الموظفين المتملقين والحريم والعبيد وغيرهم من الأشخاص الذين كانوا يعيشون عالة على المجتمع .

وقد قال بعض الغربيين (يعنى المبانى) : لم تكسب المدينة كل هذه الاصلاحات نفعا لأنها لم تأت موافقة لطقس البلاد . ولا تظن أنها تجتذب إليها أنظار السياح لأنهم لا يجدون فيها مصر القاهرة تلك التى اشتهرت عندهم بأنها درة الشرق وعاصمة الفواطم .

الانارة بالغاز :

وتمشيا مع سياسة الاقتداء بالغربيين واقتباس نظمهم عمل اسماعيل على إنارة الاسكندرية والقاهرة بالغاز وبدأ ذلك المضمار بالاسكندرية حيث تعاقد مع « المسيو لوبون » الذى تعهد بانشاء شركة للانارة فى الاسكندرية تقوم على خدمة المدينة وملحقاتها وذلك فى أغسطس سنة ١٨٦٣ .

وفى ١٥ فبراير ١٨٦٥ اتفق الخديوى اسماعيل مع المسيو لوبون المذكور على إنارة القاهرة أيضا بالغاز ويشمل ذلك الشوارع والحارات والميادين

والساحات العمومية حتى تصبح لياليها على منوال مدينة الاسكندرية وغيرها من البلاد الأجنبية .

ولقد تم ذلك في السادس من مايو ١٨٦٨ حيث نور باب الضبطية وما جاورها وقد كان هذا أمراً عجيبا بالنسبة للاهالى حيث اجتمعوا من كل مكان لمشاهدة ذلك وهم مسرورين لأنهم لم يسبق أن رأوا مثل تلك الأنوار الساطعة من قبل

انشاء شركات توزيع المياه

عندما تولى عباس الاول حكم مصر أراد تعميم مياه الشرب وذلك فى سنة ١٢٦٥ هـ عن طريق وابورات المياه وتوزيعها بمواسير داخل البلد وشرع المهندسون فى الأعمال الهندسيه اللازمة لذلك ثم عرض عليه مبلغ التكاليف، وهو ١٣٠ الف جنيه فاستكثره وأعرض عن ذلك .

وحينما إعتلى إسماعيل عرش مصر قام (دوك سوزرلاند) بادارة شركة مياه الإسكندرية بالاشتراك مع أربعة من الرأسماليين الاوروبيين برأس مال ٣٥٠،٠٠٠ جنيه حيث اشتروا ذلك الامتياز من الخديوى الذى كانت تحتكره شركة فرنسية وإن الاسكندرية التى كان يقطنها ٢٢٠،٠٠٠ نسمة فى ذلك الوقت ـ بما فى ذلك حى الرمل ـ كانت تحتاج إلى كميات كبيرة من المياه وذلك للخدمات العامة ومراكز البوليس والقصور ورش الشوارع وإمداد النافورات وذلك إلى زيادة الاستهلاك فى المنازل والحدائق .

وقد صرح لشركه مياه مدينة القاهرة بأن تجرى توزيع المياه بمدينة القاهرة بناء على الامر الصادر لها بتاريخ ١٧ مايو سنة ١٨٦٥ غير أن هذا الأمر وكذلك القوانين المصدق عليها لم تعطها الا فى ٦ أبريل سنة ١٨٧٠ ولقد دفعت الدائرة السنية لتلك الشركة ـ التى أسسها (المسيو كورديه) تسعه عشر ألف جنيه نظير

القيام بالعمليات اللازمة لامداد القاهرة بالمياه .

وتقول الوقائع (لقد سرنا فى هذه الايام ما بلغنا من إنتهاء عمليات إمداد القاهرة بالمياه والشروع فى توزيعها على من بالدرب الاحمر والرملية والعباسية بواسطة الحنفيات مجانا فى شهر رمضان الشريف حتى سر بذلك الإغنياء والفقراء) .

وبلغت كمية المياه التى تصرف فى القاهرة فى السنة لواحدة ١٠٧٦٤٥٨٠ متر مكعب فيخص اليوم الواحد ٢٩٤٩٢ متر مكعبا .

وهكذا أراد اسماعيل أن يجعل مصر قطعة من أوروبا بادخال مظاهر الحضارة الاوروبية بها وظهر ذلك جليا فى القاهرة والاسكندرية . وتقليد الاوروبيين فى بناء المنازل وتزويد تلك المنازل بمياه الشرب وتنظيمها على نسق المنازل الاوروبية وإنارتها بالغاز مما أدخل مظاهر جديدة من الحياة للأهالى الذين بدأوا يغيرون حياتهم طبقا لتلك المظاهر الجديدة التى أخذوها عن الغـــربيين .

المسارح والملاهى :

كان المجتمع المصرى فى عهد اسماعيل ميالا إلى المرح وكان اسماعيل ذاته يحب الطرب والتمتع بالملاهى والمسرات وكانت هذه الميول غذاء للنهضة الفنية وخاصة الموسيقى والغناء .

أما التمثيل فقد ساعد اسماعيل الناحية الاوروبية منه ثم بدت منه التفاتة قليلة الجدوى إلى التمثيل العربى .

واستحضر اسماعيل من الآستانة فرقة موسيقية استفاد منها الموسيقيون فى مصر كثيراً وأخذوا عنها كثيرا من الالحان والبشارف .

وأنشئت الكازينات والقهوات الغنائية المنشدة فيها مغنيات . وأنشئت الكوميديا بالازبكية فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٦٧ واحتفل بافتتاحها فى مساء ٤ يناير سنة ١٨٦٨ وقد استغرق إنشائها وتأسيسها وتجهيزها وإقامة أول تمثيل فيها شهر وإثنى عشر يوما ، وكانت فى بادىء أمرها بناء خشبى، وكان داخل المسرح فخمازين بأبهى الرسوم ويبدو عليه البذخ الفائق لاسيما فيما يتعلق بلوج الخديوى والألواج الثلاثة المغطاه المعدة لاميرات أسرته .

وأنشئت دار الاوبرا فى السنة التالية فى ظرف خمسة شهور وبلغت تكاليفها ١٦٠ ألف جنيه ، والذى يشاهد هذا المسرح يدهش لما فيه من الاتقان لاسيما فى النقوش على الستائر مع إتقان الملابس اللازمه للتمثيل .

وكلف اسماعيل « فردى » المؤلف الموسيقى الايطالى بوضع روايه تناسب المكان للاحتفال بافتتاحها ، بحضور الامبراطورة أوجينى ، القادمة لترأس حفلات إفتتاح قناه السويس فنظم « فردى » روايته الشهيرة (عايدة) وقامت (مدام بوطسون) المغنيه البديعة الجمال الاسمر بتمثيل دور الاميرة الحبشية فيها باختيار فردى نفسه وبلغ من اتقانهم المظاهر التمثيلية أنهم أنفقوا ما يزيد على خمسمائة وخمسين ألف فرنك ، منها ١٢ ألف للشعر الصناعى فقط، وذلك خلاف ما أعطى للأوركسترا والممثلين خلاف ما جاد به اسماعيل على (فردى) وقدرة ١٥٠ ألف فرنك .

وأصبح الخديوى يستقدم سنويا جوقة أوروبية وينفق عليها المبالغ الطائلة وقدر بعضهم ما صرف على أفراد إحدى تلك الجوقات بمبلغ ١٢٠ ألف جنيه فى شتاء سنة من السنين والممثلين الواحدة كانت تتقاضى ألف ومائة جنيه شهريا .

وكان إسماعيل يهدف إلى إحضار مشاهير الممثلين والممثلات والمطربين

والمطربات من أوروبا ، كالتينور نودين ، والآنسة «سارولتا» اللذين قدمت الأوبرا بهما ، والمسيو لاروز والمسيو تيسيه وغيرهم من مشاهير ممثلي وممثلات أوروبا فى ذلك العصر .

وكان أول مدير لهذا المسرح «درانيت باشا» المعروف باسم «بوالينو» ولم تعرض عليه مسرحيات باللغة العربية إلا فى سنة ١٨٧٨ حينما قامت بذلك فرقة قوامها : سليم النقاش وأديب إسحق ويوسف خياط .

وأنشىء فى الاسكندرية مسرح زيزينيا ومسرح آخر اسمه الفيرى .

وكان يقيم الخديوى إسماعيل الليالى الراقصة فى قصر عابدين وأصبح ذلك عادة سنوية فى منتصف فصل الشتاء يدعو إليها ما يزيد على مائة وخمسين من وجوه العاصمة وسراتها وذوى الحيثيات من رجال الجاليات الغربية وكانت تلك الحفلات تبدأ من الساعة التاسعة مساء وتستمر حتى مطلع الفجر . كذلك كان إسماعيل ميالا لاقامة حفلات سباق الخيل على نفقة جريه الخاص ويدعو إليها من شاء من الأعيان والوجهاء والنزلاء الأجانب . وحتى السوقة والعامة كانوا يتسابقون للتفرج عليها ولو من بعيد ، وأهم سباقات عهد إسماعيل السباق المقام فى اليوم السادس عشر من أيام أفراح الأنجال . التى أحييت مهرجاناتها أربعين يوما احتفالا بزواج أنجال الخديوى وهم محمد توفيق وحسين وحسن وابنته فاطمة فإن الجوكز فى ذلك اليوم كانوا مرتدين ملابس حريرية وفاز منهم راكب جواد الخديوى نفسه وكان مقصفه متصفا بالبذخ الزائد عن الحد وامتاز ذلك اليوم بكثرة المدعويين الذين كادوا يغطون بعددهم وعديدهم صحراء العباسية على اتساعها .

وبذلك دخلت مظاهر الحياة الصاخبة إلى مصر وتغيرت عادات المصريين

بوجه عام إذ بدأوا يرتادون المسارح والملاهى لمشاهدة الممثلين والممثلات الأجانب واقضاء أوقات فراغهم فى تلك الأماكن الجديدة التى لم يألفوها من قبـــل .

كذلك عمل إسماعيل على إدخال النظم الأوروبية على جميع مرافق الدولة حتى تضارع نظمها نظم الدول الأوروبية وتنافسها وفيما يلى بعض النظم التى أدخلها إسماعيل بالنسبة لتلك المرافق ومدى استفادة الأهالى منها .

البريـد :

نظرا لأن المواصلات البريدية من وسائل ترقية الشئون التجارية والاجتماعية فقد اهتم إسماعيل بالبريد اهتماما ملحوظا .

وكان محمد على قد رتب بريدا رسميا يحمل على أيدى السعاة براً وفى السفن بحراً ولم يزد خلفاؤه على ذلك شيئاً ولولا قيام بعض أفراد من الجاليات الغربية بإنشاء مكاتب بريدية فى الاسكندرية والقاهرة وغيرها لاستمرت البلاد المصرية محرومة من تلك المواصلات البريدية .

وأهم الذين عملوا فى هذا المجال « ميراتى (Merati) » وبعد وفاته عهدت الأعمال إلى حفيده المدعو « شينى (CHINI) » وكان لهذه الإدارة - امتيازات داخل القطر مثل نقل ما يتعلق بها بالسكك الحديدية بلا مقابل وكانت أعمالها منتظمة ولكن أجره نقل الخطابات كانت عالية .

وخلف « شينى » فى القيام بالأعمال البريدية لحسابه « السنيور موتسى » الإيطالى وكان حتى سنة ١٨٦٥ قائماً لحسابه الخاص بأعمال بريدية عامة فى العاصمتين يساعده جملة مستخدمين بأجور يدفعها اليوم على استلام الخطابات والمراسلات حتى الرسمية منها وتصديرها إلى جهاتها وتسليمها إلى أربابها .

وفى سنة ١٨٦٥ أصدرت نظامنامة بوستة الدولة العلية التى أنشئت فى تلك السنة وتتكون من ٣٨ مادة توضح النظم المتبعة فى البريد .

واشترى اسماعيل من « موتسى » الإيطالى مصلحة البريد بمبلغ ستة وأربعين الف جنيه وأنعم عليه بلقب بك وأبقاه مديراً لها وخصص له فى ميزانية حكومته مبلغاً وفيراً لينفقه على تحسين نظامها وترقية شئونها وأبقى موتسى مستخدميه القدامى ومعظمهم من الإيطاليين والباقى من السوريين والفرنسيين واليونانيون والنمساويين والروس والمصريين وعمل على إنماء عدد المكاتب وحركة التراسل بإدخال كثير من الاصلاحات عليها .

وعندما استقال موتسى من ادارة تلك المصلحة فى سنة١٨٧٦ عين اسماعيل خلفا له « كليار » وهو انجليزى الذى قام بضغط عد الموظفين وأبدل بكثيرين من الباقين غيرهم من الأكفاء وأدخل أولاد العرب بالتدريج فى خدمة المصلحة وأخذ ينشىء مكاتب جديدة فى القطر حتى بلغ عددها مائتى مكتب وعشرة بها ثمانمائة وثلاثون مستخدما ، وثلاثمائة واثنين واربعين جمالا وبربريا وجعل توزيع المراسلات يوميا بين مصر والاسكندرية وجميع الجهات المهمة بعد أن أسبوعيا أولا حتى وصل إلى ثلاثة وأربعة وخمسة توزيعات فى النهار على محطات السكك الحديدية الكبرى .

ومن التحسينات التى أدخلت على مصلحة البريد فى عهد اسماعيل استعمال طوابع البريد لأول مرة فأخذت تلك الطوابع تحل محل النقود فى المراسلات كما هو الحال فى أوروبا .

وبلغت عدد المراسلات فى سنة ١٨٧٨ مليونين ونصف معظمها تجارى — وبلغت قيمة النقود التى تصدرت صرا ، من عمـــوم المكاتب ، عشرة ملايين من الجنيهات .

وصنعت طوابع البريد أول مرة فى جنوة سنة ١٨٦٦ وكانت فئاتها ١٠ و ٢٠ بارة و ١ ، ٢ ، ٥ قروش . ومصرت طوابع البريد بعد ذلك بطبعها فى البلاد ففى ١٨٦٧ طبعت الطبعة الثانية فى مطبعة « برناسون » الجارية بثغر الاسكندرية ثم صدرت الطبعة الثالثة فى سنة ١٨٧٢ بالمطبعة الاميرية ببولاق وكان عدد الطوابع فى سنة ١٨٦٦ ثلاثة ملايين وصعد فى سنة ١٨٦٧ إلى ٨٫٧٠٠٫٠٠٠ ثم إلى ٢٠ مليونا فى ١٨٧٢ وبالتالى زيادة فى هذا المظهر من مظاهر النشاط الاجتماعى .

وبازدياد نشاط مصلحة البريد المصرية ألغيت مكاتب البريد الأوروبى فى مصر بالتدريج على الوجه التالى .

مكتب بريد مسكوب ألغى فى أول نوفبر سنة ١٨٧٥ .
» » فرنسا فى القاهرة ألغى فى مارس سنة ١٨٧٥ .
» » انجلترا فى القاهرة ألغى فى ابريل سنة ١٨٧٨ .
» » اليونان » » » » يناير » ١٨٨٢ .
» » ايطاليا » » » » فبراير » ١٨٨٤ .
» » فرنسا فى السويس ألغى فى ديسمبر سنة ١٨٨٨ .
» » النمسا فى القاهرة ألغى فى اكتوبر سنة ١٨٨٩ .

وفى سنة ١٨٧٤ وصلت ادارة البريد المصرية إلى حد أنها وقعت اتفاقية مع الدول الأجنبية وذلك فى مؤتمر البريد العالمى الأول الذى عقد فى برن وبانتقال أعمـــــال مكاتب البريد الأوروبية إلى ادارة البريد المصرية خفضت الاخيرة جدا فى تعاريفها فصارت أسعارها أقل أسعار جميع البوستات .

وفى سنة ١٨٦٣ كانت قد تأسست شركة الملاحة البحرية بالبواخر عرفت

باسم « الشركة العزيزية » برؤوس أموال أجنبية ومصرية وأصبح البريد الذى كان ينقل الى الاستانة بواسطة بواخر النمسا أصبح ينقل بعد ذلك بواسطة بواخر الشركة المصرية .

وفى سنة ١٨٧٣ اشترى اسماعيل أسهم تلك الشركة وحولها الى مصلحة حكومية عرفت باسم « وابورات البوسطة الخديوية » فاتسع نطاق تلك المصلحة وصارت لها من البواخر الكبيرة ٢٦ باخرة تنقل المسافرين والبضائع والبريد بين مصر وشواطىء البحـــر المتوسط فى سوريا والاناضول وبلاد اليونان وشواطىء الدردنيل والبوسفور وكذلك ثغور البحر الأحمر .

وكانت مصر متصلة اتصالا مباشرا بكثير من الموانى الاجنبية بواسطة خطوط البواخر الخديوية التى كانت تشمل ثلاثة خطوط مصرية وخمسة خطوط انجليزية وخمسة خطوط فرنسية وأربعة خطوط نمساوية وخطان ايطاليان وخط روسى وخط تركى وفضلا عن هذه الخطوط كان عدد كبير من البواخر التجارية وخاصة الانجليزية يسير فى مواعيد منتظمة بين مصر والثغور الأوروبية .

التلغرافات :

ازدادت الخطوط التلغرافية فى عهد اسماعيل فمد فى مصر والسودان شبكة من الخطوط التلغرافية طولها ٥٥٨٢ كيلو مترا طـــول أسلاكها ٩٥١ر١٢ كيلو مترا .

وهذا بيان بأهم الخطوط التلغرافية التى أنشئت فى مصر فى عهد اسماعيل حتى سنة ١٨٧٢ .

١ — من القاهرة الى قليوب والقناطر الخيرية .

٢ — « « « غزة بطريق بنها .

٣ — « « « السويس بطريق بنها .

٤ — « « « المنصورة بطريق قليوب .

٥ — « بنها « سراى ميت غمر .

٦ — « « « الزقازيق فالسويس .

٧ — من طنطا الى طلخا فدمياط .

٨ — « « « زفتى .

٩ - من طنطا الى دسوق

١٠ - من طنطا الى شبين الكوم

١١ - من الاسماعيلية الى بورسعيد

١٢ - من القنطرة الى بورسعيد

١٣ - من القاهرة الى المنيا

١٤ - من المنيا الى أسيوط

١٥ - من أسيوط الى قنا

١٦ - من قنا الى أسوان

١٧ - من قنا الى القصير

١٨ - من أسوان الى وادى حلفا

١٩ - من القاهرة الى الاسكندرية

٢٠ - من القاهرة الى حلوان

٢١ - من القاهرة الى ايتاى البارود

٢٢ - من أبى كبير الى الصالحية

٢٣ ـ من قطرت الى كفر الشيخ

٢٤ ـ من الاسكندرية الى ضواحيها

٢٥ ـ من الاسكندرية الى رشيد

وقد بلغ عدد مكاتب التلغراف فى مصر ٨٦ مكتب فى الوجه البحرى و ٤٤ مكتب فى الوجه القبلى سنة ١٨٧٨ . ونظرا لما هو معلوم من لزوم موظفين للتلغرافات ولزوم تغييرهم من آن لآخر فلأجل تعليم هذا الفن وتكثير وجود أربابه أمر الخديوى اسماعيل وزير الداخلية بتركيب سلك مخصوص بالمدارس الملكية من العدد لتعليم قدر أربعين تلميذ من تلامذة المدارس ضمن العلوم الجارى تعليمهم اياها بالمدارس حتى بذلك يستدرك وجود عدد من موظفى التلغرافات وتيسير الحصول على مايلزم منهم .

ومن الطريف أن موظفى الحكومة المصرية لم يكونوا ليصدقوا فى بادىء الأمر أن الكلام ممكن بين القاهرة ودار السعادة بواسطة تلك الاسلاك فأخذوا يتخاطبون مع رجال الباب العالى ولا هدف لهم الا التحقق من صحة الزعم وقضوا أكثر من ثلاث ساعات وهم يخاطبون الآستانة بكلام لاطائل تحته ويسألون أسئلة عن صحة رجالها وعن حالة الطقس فيها حتى أفقدوا الخزينة المصرية ما يزيد على خمسين ألف جنية ثمن كلام فارغ .

لهذا صدر أمر الخديوى الى جميع المصالح الحكومية بعدم تحرير التلغرافات الا بالشىء الضرورى جدا .

وقد أنشأت الشركة الانجليزية الشرقية فى عهد اسماعيل خطا تلغرافيا بحريا من الاسكندرية الى مالطة وصقلية فأوروبا وخطا آخر من الاسكندرية الى السويس ثم الى عدن فالهند ويتصل بخط الشرق الأقصى واستراليا .

وبلغت نفقات انشاء كل هذه الخطوط ما يقرب من مليون من الجنيهات وبذلك كان اهتمام الخديوى اسماعيل بمد الخطوط التلغرافية اهتماما بالغا سواء كانت تلك الخطوط لربط مدن القطر المصرى بعضها ببعض أو لربط مصر بمعظم بلدان العالم وخصوصا بمدن أوروبا الذى كان يحرص اسماعيل على أن يكون على اتصال مستمر بها لولعه الشديد بأخبارها .

وكما اهتم بالمواصلات البريدية وأنشأ الخطوط التلغرافية اهتم اسماعيل أيضا بالسكك الحديدية .

السكك الحديدية :

كان التوسع فى السكك الحديدية فى عهد اسماعيل من أسباب النهضة الاجتماعية لاسيما وأنه وقف بنفسه عقب رحلاته الى أوروبا على نظام السكك الحديدية هناك فعمل على ترتيب مواعيد سفر القطارات ووصولها ، وذلك أنه أنشأ مجلس الاشراف على شئون السكك الحديدية فى مصر ويتكون هذا المجلس من رئيس ووكيل وأعضاء ، وكان أول رئيس لهذا المجلس هو عبد الرحمن رشدى بك والوكيل سعيد بك من اعضاء مجلس الأحكام والاعضاء شيمى بك وشاكر بك وبقسى بك واسماعيل أفندى ناظر محطة كفر الزيات وكان على كل عضو من أعضاء هذا المجلس أن يتفكر ويتذكر فيما يكون فيه الاصلاح لهذه المصلحة فى أشغالها وترتيبها والاجر المخصصة لها سواء كان ذلك بخصوص الركاب المسافرين أو نقل البضائع وكذلك تنظيم أمورها وايرادها وتمشيتها على أسهل طريقة وأحسن أسلوب لتكون بذلك فى أعلى درجات الانتظام كما هو الحال فى أوروبا وكان على وكيل المجلس أن يراقب بنفسه شئون تلك المصلحة بأن ينتقل الى الاسكندرية أو السويس أو غيرها من بلاد القطر لكى

يلاحظ بنفسه ما هى عليه من انتظام وايجاد الحلول التى تلزم لما يواجهه من مشاكل وأن يرفع تقريره الى المجلس الذى هو وكيله للمذاكرة وجريا على عادة اسماعيل فى تقليد ملوك أوروبا فإنه اتخذ سائقا لقاطراته الخاصة السائق الذى كان لنابليون الثالث ، بعد أن سمع عن دقة ذلك العامل بالنسبة لمواعيد أسفاره

وجاء فى الوقائع المصرية وأن امتداد السكك الحديدية التى أنشأتها الحكومة المصرية بعد أن كانت ٤٤٣ كيلو مترا عند تولى اسماعيل حكم مصر صارت تتزايد حتى بلغت ٦٧٣ كيلومتر (سنة ١٨٦٨) وبعد انتهاء الاعمال الجارية تبلغ عن قريب ١١٨١ كيلومترا» .

ولقد ساعدت السكك الحديدية على اتساع زراعة القطن حيث أوجدت وسيلة سريعة لنقل محصول القطن الى السوق فى الاسكندرية حيث يصدر بعد ذلك الى الخارج وكذلك ساعد التوسع فى السكك الحديدية فى عهد اسماعيل أن ارتبطت المدن الرئيسية فى الوجه البحرى بشبكة من السكك الحديدية وأنشئت الخطوط الحديدية المبينة فيما بعد وذلك بالاضافة الى ازدواج الخط الحديدى من القاهرة الى الاسكندرية .

الخطوط الحديدية التى أنشئت فى عهد اسماعيل :

١ - طنطا - محلة روح
٢ - بنها - الزقازيق
٣ - القناطر - قليوب
٤ - القناطر - الزقازيق
٥ - الزقازيق - المنصورة
٦ - الزقازيق - الاسماعيلية

٧ ـ دسوق ـ زفتى

٨ ـ طنطا ـ شبين الكوم

٩ ـ طلخا ـ سمنود

١٠ ـ أبو كبير ـ الصالحية

١١ ـ المنصورة ـ دمياط

١٢ ـ الاسماعيلية ـ السويس

١٣ ـ الاسكندرية ـ رشيد

١٤ ـ الاسكندرية ـ سيدى جابر

١٥ ـ المعمورة ـ أبو قير

١٦ ـ قلين ـ كفر الشيخ

١٧ ـ بولاق الدكرور ـ إيتاى البارود

١٨ ـ بولاق الدكرور ـ أسيوط

١٩ ـ الواسطى ـ أبو كساه

وهكذا أنشأ اسماعيل تلك الخطوط الحديديه التى سهلت على الأهالى التنقل من مكان لآخر والتغلب على المسافات البعيدة بين مدن القطر المصرى وأصلح ادارتها بعد أن كانت قد اختلت فى أواخر عهد سعيد .

الموانى والمنائر :

نظرا لازدياد حركة السفن التجارية وسفن نقل الركاب اهتم اسماعيل اهتماما كبيرا بانشاء الموانى وتجديد الموجود منها حتى يسهل على تلك السفن أن ترسو على سواحل مصر المطلة على البحرين الأبيض والاحمر وكذلك أنشأ المنائر لكى تهدى السفن ليلا فى البحرين أيضا .

فقد اهتم اهتماما كبيرا بميناء الاسكندرية وعهد الى شركة انجليزية لتوسيعه وجعله يضاهي موانى البلاد الاوروبية فى البحر الأبيض المتوسط وعلى سهولة ربط مصر بموانى تلك البلاد الاوروبية .

كما انشأ فنارا جنوب حاجز المياه فى مدخل ميناء الاسكندرية لارشاد السفن ليلا .

ولقد وجدت صعوبات جمة فى انشاء الموانى على طرف قناة السويس وبالرغم من أن الانشاءات البحرية فى السويس أقل تكلفة من تلك التى تمت فى الاسكندرية الا أنها تليها فى العظمة والاهمية . لقد تم الاتفاق مع شركة فرنسية لانشاء حوض لاصلاح السفن فى السويس وتبلغ نفقات المشروع ٢٧٠٫٠٠٠ جنيه ، وذلك فى مكان يبعد ميلين عن جنوب المدينة فى مساحة تبلغ ٤١٠ قدم طولا و ٩٠ قدم عرضا ، يبلغ عمقها ٣٦ قدما .

وفى أثناء تنفيذ ذلك المشروع حصلت تلك الشركة الفرنسية على مبلغ ٦٠٫٠٠٠ جنيه زيادة عن المبلغ السابق بالاضافة الى سخرى العمال الذين أضيفوا بعد بدء المشروع بفترة وجيزة فارتفعت نفقات تكاليف ذلك المشروع الى ٣٥٠٫٠٠٠ جنيه ودفعها ـ كلها تقريبا ـ اسماعيل . ولقد افتتح ذلك الحوض فى سنة ١٨٦٦ .

وبعد ذلك قرر اسماعيل أنشاء ميناء كامل لكى يسع لكل احتمال الزيادة فى التجارة وبدأ العمل فى ذلك المشروع فى سنة ١٨٧٠ وبلغت جميع النفقات بما فيها الحوض الجاف ١٫٤٠٠٫٠٠٠ جنيه بالرغم من أن المشروع الاخير ظل ناقصا نظرا لاتمام مشروع قناة السويس التى قضت على تجارة الترانسيت ولقد انصف

اسماعيل فى كل تلك المشروعات بالاسراف الزائد عن الحد والذى أدى الى الاستدانة والاضطرابات الاقتصادية والسياسية .

ورغبة فى ارشاد السفن وتسهيل الملاحة أنشأت الحكومة فى عهد اسماعيل عدة منائر على سواحل البحر الابيض المتوسط والبحر الاحمر والمحيط الهندى .

اولا : على ساحل البحر المتوسط :

فنار البرلس وفنار رشيد وفنار دمياط وفنار بورسعيد وفنار العجمى وفنار حاجز المياه وفنار القبارى .

ثانيا : على ساحل البحر الاحمر :

فنار السويس وفنار رأس الغريب ومنارة صخور الاخوين الشمالية ومنارة جزيرة شدوان التى تمت فى سنة ١٨٨٩ ومنارة الوجه على ساحل الحجاز . وبالنسبة لمنارة رأس الغريب فقد تمت فى سنة ١٨٧١ .

ثالثا : على ساحل المحيط الهندى :

منارة بربرة .

وهكذا حاول اسماعيل ادخال كل ماهو أوروبى الى مصر وقد أفادت البلاد من بعض تلك الاصلاحات التى قام بها ولو أنه - كما ذكرنا - انغمس نتيجة للاسراف الزائد فى الديون الباهظة التى كانت السبب الرئيسى فى تغلغل النفوذ الاوروبى فى مصر .

وكما اهتم اسماعيل بادخال مظاهر الحضارة الاوروبية فى البلاد من تجميل القاهرة والاسكندرية والمدن الرئيسية فى القطر المصرى وتزويدها بالمياه وانارتها بالغاز حتى تصبح كعواصم أوروبا وأدخال وسائل الترفيه التى لم

تعرفها البلاد من قبل وكما اهتم بالبريد ومد الخطوط التلغرافية وخطوط السكك الحديدية وانشاء الموانى والمنائر فانه أقتبس أيضا من الدول الاوروبية النظم المتبعة لديهم فى المحافظة على الامن فى البلاد والاهتمام بالشرطة .

تنظيم الشرطة :

لما كان الخديوى اسماعيل يصرف همته فى التشبه بالممالك الاوروبية المنظمة ، رأى من الواجب أيضا تشكيل قوة من الشرطة يعهد اليها أمر حفظ الامن بداخل البلاد .

كانت الشرطة حتى أوائل حكمه ـ محصورة فيمن كانوا يدعونهم القواصة وكانوا غالباً من جهلاء الأتراك أو المتمردين من الأرناؤوط ولقد كانوا يتصفون بسوء الأخلاق فكثيرا ما اعتدوا على الأهالى بالضرب والإهانة ومهاجمة البيوت وارتكاب المنكر إذا كلفوا بضبط واقعة . أما إذا سلم إليهم سجناء فإنهم كانوا يطالبون بالبقشيش والرشوة .

ولكن هؤلاء القواصة كانوا يخافون الأجانب ، ولا يجسرون على مطاردة مجرميهم لا سيا بعد تمادى القناصل فى الإساءة إلى الأمن العام لاحتماء هؤلاء المجرمين فى ظل الامتيازات الأجنبية .

وكان أولئك القناصل يتخذون « قواصة » لأنفسهم بالرغم من أنهم يعلمون أن هؤلاء القواصة لا يمكن الاعتماد عليهم . فنشأ عن ذلك وجود نظامين للضبط فى البلاد بجانب أنظمتها الإدارية المتعددة ، وكانت النتيجة ضياع هيبة الشرطة بالمرة . وجلب ويلات على القطر المصرى لا نهاية لها .

لذلك ألغى اسماعيل طائفة القواصة هذه من عموم القطر المصرى وذلك بأن جمعهم وأرسلهم إلى السودان ليكونوا بها جنوداً .

وانتخبت الحكومة لتنظيم الشرطة ضابطين إيطاليين هما :

المسيو كارليسيمو (Carlesimo) والمركيز نيجرى (Negri) وعهد إليهما تنظيم إدارتها أيضا .

ونظمت إدارة الشرطة الجديدة واستعانت تلك الإدارة بالممتازين من هيئة الضبط القديمة ومن رجال أتوا بهم من أوروبا لا سيما من إيطاليا .

وبذلك تخلصت البلاد من طائفة القواصة سواء قواصة الحكومة أم قواصة القناصل وعادت الطمأنينة إلى الأهالى وارتاحوا لتلك الهيئة الجديدة التى حرصت على المحافظة على الأمن العام فى البلاد .

وكان كبار رجال الإدارة - كالمديرين فى الأقاليم والضباط فى القاهرة والإسكندرية - يحملون عصا الإدارة بيد وسيف القضاء بالأخرى فكانوا فى نفس الوقت يحافظون على الأمن ويصدرون الأحكام ويقومون بتنفيذ تلك الأحكام فأدى بهم ذلك إلى الاستبداد .

وكانت سلطة هؤلاء المديرين ورؤساء الضبط فى العاصمتين مطلقة إلى حد أن أعمار الناس كانت رهن إشارتهم وأهوائهم . فعمل إسماعيل على منع رجال الإدارة من توقيع عقوبات إعدامية لم تصدر بها أحكام ؛ وخص رجال القضاء دون سواهم بإصدار تلك الأحكام وخاصة بعد إنشاء المحاكم المختلطة . فأدى ذلك إلى الإقلال من القسوة والفظاعة التى اشتهر بها رجال الإدارة ولكن بالرغم من ذلك لم تثمر جهود إسماعيل المثمرة المرجوة وذلك بسبب مقاومة الدول الغربية وتعارض تلك الاصلاحات مع بقاء الامتيازات الأجنبية فى البلاد .

استعمال التاريخ الميلادى :

نظرا لأن المعاملات الجارية والدواوين «فى عهد إسماعيل» مع الأوروبيين معظمها على واقع الشهور الافرنجيه فلذلك أصدر إسماعيل أوامره إلى نظارة المالية أن تتبع حسابات الحكومة الشهور الافرنجية وأن يكون التقويم الميلادى هو المتبع فى جميع دواوين الحكومة وذلك ابتداء من أول - سبتمبر سنة ١٨٧٥ وذلك عملا على سهولة التعامل مع الدول الأوروبية ولقد لقى استعمال التاريخ الميلادى صعوبة فى بادىء الأمر .

استعمال الطريقة العشرية فى المكاييل والموازين والمقاييس :

أصدر إسماعيل أمره العقائية بتحويل الموازين والمكاييل والمقاييس الجارى تداولها إذ ذاك إلى الطريقة العشرية مع إبطال الطرق المتنوعة المستعملة فى ذلك الوقت وعدم الأخذ والعطاء والتعامل بكل صورة إلا بالطريقة سالفة الذكر كذلك أصدر أوامره لنظارة التجارة لاتباع تلك الطريقة الجديدة وتعميمها فى جميع أنحاء البلاد .

كذلك أصدر إسماعيل أوامره إلى كل من الدائرة الخديوية ونظارات الداخلية والجهادية والمالية والتجارية بأن يستعمل بها وبسائر الدوائر الميرية (السيقيم متريك) أى الطريقة المترية فى المقايسات والموزونات وقد تم العمل بالنظام المترى هذا فى يوليه سنة ١٨٧٦ .

وقد كانت الموازين والمقاييس المختلفة المتبعة قبل ذلك توقع فى الارتباك إذ أنها كانت غير موحدة وقد دفع إسماعيل إلى اتباع تلك الطريقة المترية الجديدة أو العشرية - كما سماها هو فى الأمر الذى اصدره لشريف باشا دفعه

إلى ذلك رغبته فى سهولة التعامل مع الدول الأوروبية الذى كان يحرص كل الحرص على إرضائها وإنماء علاقاته الاقتصادية معها .

مما سبق يتضح أن الخديوى إسماعيل لم يترك فرصة من الفرص فى إدخال النظم الأوروبية إلى مصر إلا وانتهزها وقد ظهر ذلك جليا فى اتباع التقويم الميلادى فى جميع أنحاء البلاد بدلا من التقويم القبطى الذى اتبعته مصر ردحا طويلا من الزمن ، وكذلك فى تعميم الطريقة المترية فى المقاييس والموازين والمكاييل لنفس الغرض وهو سهولة التعامل مع دول أوروبا .

تقدم الصحافة :

عند ما تولى إسماعيل حكم مصر لم يجد بها إلا بعض الصحف الأجنبية التى تصدر بلغات أوروبية مختلفة ، وهى على قلتها لا تؤدى واجبها الصحفى الأداء الصحيح إذ أن تلك الصحف اهتمت بالشئون التجارية وأخبار السفن الداخلة إلى ميناء الاسكندرية وبعض أخبار الدل الأوروبية .

وكانت الصحف المصرية التى أنشأها محمد على قد اختفت أيام عباس وسعيد وحتى جريدة الوقائع المصرية رأى سعيد أن يهبها ومطبعة بولاق لأحد أصدقائه وهو عبد الرحمن رشدى بك مدير الوابورات البحرية فى ذلك الوقت .

فتعطلت جريدة الوقائع ما يقرب من عامين حتى صدر العدد الأول فى عهد إسماعيل فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٦٥ فى صورة جديدة ونقلت عن الصحف الغربية خير ما فيها وعنيت بالبلاد الشرقية وأمورها وكذلك الأخبار الداخلية فى مصر ولم تغفل شئون التجارة والموضوعات الاقتصادية والاجتماعية

والأدبية واهتمت أيضاً بالأعلانات وكانت تدافع عن سياسة الحكومة وفى سنة ١٨٦٥ أيضاً أصدرت الحكومة صحيفتين أخرتين وهما مجلة « يعسوب الطب » و « الجريدة العسكرية المصرية » وصدرت بعد ذلك بعدة سنوات جريدة « أركان حرب الجيش المصرى » ثم « مجلة روضة المدارس » وكانت توزع مجانا على التلاميذ وكذلك « وادى النيل » لعبد الله أبى السعود أفندى .

وظهرت صحافة التخصص مثل « المقتطف » فى الأدب وشئون الاجتماع ، وصحف التجارة وشئون الاقتصاد كصحيفة « التجارة » كذلك ظهرت الصحف الهزلية مثل مجلة « أبو نضارة » أنشأها يعقوب صنوع وهو يهودى وكانت تلك المجلة مدرسة عاد إليها الصحفيون إذ أنها كانت تنقد كل شىء فى ذلك الوقت .

وهكذا نشطت الصحافة فى ذلك العصر وأخذ المصريون ينشئون المجلات العلمية والصحف السياسية .

وفى ٣١ ديسمبر سنة ١٨٧٨ كان بمصر ٢٧ صحيفة يومية أو نصف أسبوعية .

٧ باللغة العربيـــة .

١ « « والتركية .

١ « « والفرنسية .

١ « « « والإيطالية .

٩ « الفرنسية .

٣ « اليونانيـــة .

٥ « الإيطـــالية .

إنشاء دار الكتب :

يقول على مبارك باشــا :

«ثم ظهر لى أن أجعل كتبخانة خديوية داخل الديار المصرية أضاهى بها كتبخانة مدينة باريس فاستأذنت الخديوى إسماعيل فى ذلك فأذن لى» من ذلك يتضح أن وزراء إسماعيل قد اقتفوا أثره فى التشبه بمدن أوروبا فى نظمها فهذا على مبارك ناظر المعارف فى ذلك الوقت يتحدث عن إنشاء دار الكتب ويشبهها بتلك التى فى باريس .

وعلى ذلك أصدر إسماعيل أمراً بإنشاء تلك الدار كما أمر باستحضار حضرات العلماء لكى يعدوا قائمة ببيان أسماء الكتب وكذلك استحضار من لهم إلمام بالكتب التركية لإعداد قائمة بتلك الكتب وشراء الكتب التى لا توجد بمصر من الشام والحجاز والاستعانة بدول أوروبا ونقلت الكتب الموجودة بديوان المدارس إلى الدار الجديدة .

وتم افتتاح دار الكتب فى ٢٦ سبتمبر سنة ١٨٧٠ بسراى درب الجاميز - وفتحت أبوابها للراغبين فى الاطلاع .

الجمعيات العلمية :

ظهرت فى عصر إسماعيل الجمعيات العلمية لنشر الثقافة وتوليد روح البحث العلمى واليقظة الفكرية .

فأنشئت الجمعية الجغرافية فى ١٥ مايو سنة ١٨٧٥ وقد حدد الغرض من انشائها : « الحث على الدراسات المتعلقة بالكشف الجغرافى عن الأقاليم الافريقية وما جاورها والعناية بالدراسات الجغرافية على اختلاف أنواعها ولكن بوجه خاص للمباحث الأفريقية » .

وقد قامت الجمعية الجغرافية بنشاط كبير فى تحقيق أهدافها ونشطت الاستكشافات الجغرافية فى أفريقيا والتى ارتادها الأوربيون الذين قاموا بارتياد تلك القارة التى كانت تسمى القارة المظلمة .

كذلك تأسست جمعية المعارف المصرية للتعاون على نشر العلوم وذلك بناء على رغبة الخديوى إسماعيل أيضا وتولى رئاستها ابنه محمد توفيق أكبر أنجال الخديوى وولى عهده وصدرت لائحة التنظيم لتلك الجمعية تتكون من ثمانية عشر بنداً لكى يسير أعضاء الجمعية على هداها .

وهكذا شجع الخديوى إسماعيل الصحف المصرية وأنشأ الكثير منها ومد يد المعونة إلى كثير من تلك الصحف وخصوصا الصحف الأجنبية التى كانت لها معونة مادية سنوية لكى يمتدحوه فى صحفهم ومجلاتهم ولكى تتحدث عنه تلك الصحف دائماً وتتحدث عن أعماله .

كذلك أنشأ دار الكتب المصرية لكى تكون شبيهة بتلك التى بباريس ولكى يحقق عبارته المشهورة « إن مصر أصبحت قطعة من أوروبا » وشجع كذلك الجمعيات العلمية كما ذكرنا سابقا .

التعليم :

إن مدى إنتشار التعليم فى أى أمة من الأمم يعطى فكرة واضحة عن مدى ما وصلت اليه تلك الأمة فى مضمار الحضارة ولذا يجب ونحن نتكلم عن مظاهر الحضارة الإوروبية فى مصر وأثرها فى الحياة الاجتماعية أن نبحث درجة انتشار التعليم فى مصر فى عهد اسماعيل وتأثره فى ذلك بالدول الإوروبية واستعانته بالأجانب فى هذا المضمار أيضاً .

وتتضح سياسة اسماعيل فى التعليم مـــن خطاب أرسله إلى الصدر الأعظم

يوضح فيه تلك السياسة وكيف أن تقدم المدنية أدى إلى رقى العلوم وانتشار المعارف وأنه أعاد فتح المدارس التى كانت قد أغلقت فى عهد عباس وسعيد .

ففى عهد عباس ألغيت بعض المدارس ، أما سعيد فقد ألغاها جميعا وتم على يديه انهيار النظام التعليمى الذى كان قد أنشأه محمد على .

ويقول يعقوب أرتين (باشا) فى كتابه « التعليم العام فى مصر » إنه يمكن » إعتبار المدة ما بين سنة ١٨٤٨ و ١٨٦٣ فيما يختص بالتعليم العام والمعارف العمومية كأنها معدومة .

وفى حديث لسعيد باشا مع (كونيج بك) ، مربيه السويسرى الذى أصبح سكرتيره الخاص ، بعد ما تولى العرش « وكان يحثه على إعادة فتح المدارس التى أغلقها عباس سلفه يقول سعيد: « لم نعلم الشعب ؟ لكى يصبح الحكم عليه والتصرف فيه أعسرما عليه ؟ دعهم فى جهلهم فالأمة الجاهلة أسلس قيادة فى يد حاكمها .

وعندما تولى اسماعيل حكم مصر لم يكن فى القطر من مدارس سوى مدرسة إبتدائية ومدرسة تجهيزية والمدرسة الحربية فى القلعة ومدرسة الطب والصيدلة والولادة التى أنشأها كلوت بك ، وكلها بالعاصمة، ومدرسة بحرية بالاسكندرية وكانت جميعها فى حالة سيئة من حيث نظامها والتربية والتعليم فيها .

وأخذ اسماعيل ينشىء المدارس فتأسست فى سنة ١٨٦٤ مدرسة رأس التين بالاسكندرية ومدرسة الناصرية بمصر وعلمت فيهما اللغات والعلوم المختلفة وفى سنة ١٨٦٥ أنشأ أيضا مدارس أخرى فى بنها وبنى سويف والمنيا وأسيوط ، بها من الطلبة ما يزيد على ٦٣١ طالبا منهم ٥٠٢ داخلية .

وكانت المجانية أساس التعليم فى هـــذه المدارس كافة وتشمل الكسوة والطعام أيضا .

وظهرت لائحة (١٠ رجب سنة ١٢٨٤) وهى لائحة ذات أربعين بندا أصدرها على باشا مبارك أساسها مبدأين :

أولا : تضامن جميع المدارس فى نظامها وتعليمها .

ثانياً : مساواة المعاهد التى من درجة واحدة مساواة تامة فى جميع الأمور .

وقسمت المدارس ثلاثة أقسام : ابتدائية وثانوية وعالية خلاف المدارس الخـــاصة .

وتقرر أن تكون المدارس الثانوية سبعا ويكون أساسها المجانية المطلقة . وأما المدارس العالية فجعلت تسعا . ثمان فى مصر وواحدة بالاسكندرية ومن المدارس العالية مدرسة البوليتكنيك والتى يقال لها مدرسة المهندسخانه ومدة الدراسة بها ست سنوات وأنشئت تلك المدرسة سنة ١٨٦٦ . ومن المدارس العليا أيضا مدرسة الادارة التى عرفت باسم الحقوق وأنشئت سنة ١٨٦٨ .

أما مدرسة الطب فكانت فى درجة كبيرة من الرقى والتقدم وكانت تنقسم إلى قسمين : قسم الطب والجراحة وقسم الصيدلة ومدة الدراسة فى كل منهما خمسة سنوات وكان عدد طلبتها فى سنة ١٨٧٦ ، ١٩٥ طالبا كلهم داخلية ما عدا عشرين . وإن تخريج الطبيب الواحد كان يكلف الحكومة ٤٣ ألف فرنك وتخريج الصيدلى الواحد كان يكلفها ١٤٥٠٠ فرنك وكان معظم الأساتذة مصريين ممن تعلموا فى أوروبا . كما كان بالمدرسة مستشفى مدنى وعسكرى ومعمل كيماوى ، ومكتبه شاملة ومجموعات تجهيزات تشريحية ومجموعات تاريخ طبيعى .

واستحضر اسماعيل كثيرا من الأوروبيين للمساهمة فى تنمية التعليم ومن هؤلاء (دوريك) السويسرى الأصل الذى عينه مفتشا للمعارف وكلفه تنظيم المدارس وتوسيع نطاقها على النمط الأفرنجى ، وخصص لوزارة المعارف ميزانية سنوية تراوحت بين ٧٠ ، ٨٠ ألف جنيه بعد أن كانت لا تتعدى الستة الاف جنيه فى عهد سعيد .

ولما اضطر اسماعيل فيما بعد إلى الاقتصاد رصد ميزانية التعليم إيراد تفتيش الوادى بعد أن استرده من شركة قناة السويس مقابل عشرة ملايين من الفرنكات وكان مجموع ذلك الايراد ستمائة ألف فرنك سنويا .

وعلى ذلك تكون ميزانية التعليم فى عهد اسماعيل مقسمة كالآتى :

٤٢,٠٠٠ جنيه من وزارة المالية (الميزانية العامة) .
٢٠,٠٠٠ « « إيراد تفتيش الوادى
٧,٠٠٠ « « ديوان الأوقاف .

وتقدر مساحة تفتيش الوادى ٢٠,٠٠٠ فدان كذلك تبرع اسماعيل لميزانية التعليم إيراد ١٠,٠٠٠ فدان أخرى وذلك لغرض إنشاء مدرسه فى كل مديرية وأجرى دور بك بعض تعديلات فى المدارس الموجودة كتحويله مدرسة الادارة إلى مدرسة حقوق . وكجعله مدرسة اللغات معهدا لتخريج مترجمين ومفتشين يشتغلون فى الادارات وأضاف قسم بيطرى إلى مدرسة الطب .

ولكن بالرغم من ذلك فقد كانت مجهودات الخديوى ووزرائه ضائعة وذلك لقلة المال وقلة الرجال بالرغم من استحضار الاساتذة من أوروبا .

وذلك لان الميزانية العامة فى التعليم جعلت المبالغ المخصص لتعليم غير واف

بالمراد وأن الفترة ما بين سنة ١٨٤٨ و ١٨٦٣ أنقصت كثيرا من عدد المصريين المثقفين الذين بهم الكفاية لمباشرة شئون التعليم وأدى ذلك الشعور بالحاجة إلى الزيادة فى عدد المعلمين .

لذلك أقترح على مبارك باشا إبطال مبدأ المجانية البحتة وتكليف الأهالى بالاتفاق على تعليم أولادهم ، ولذلك أنشأ مدرستين بمصاريف شهرية ، ثم أنشئت دار العلوم لتخريج أساتذة يقومون بتدريس ما كانت اللغة العربية أساسا لتعليمه كما أنشأت مدرسة للفورمان لتخرج أساتذة يقومون بتدريس اللغات الاجنبية والرياضيات والعلوم الأخرى .

كما قرر مدير ديوان المدارس انتخاب التلاميذ المتقدمين فى فن الرسم واللغات الأجنبية من تلاميذ سائر المدارس وتعيينهم معاونين لأساتذة المدارس بمرتب قدره ٢٥٠ قرشا واجراء مسابقة لهم فى آخر السنة ، فاذا أظهروا كفاءة ومقدرة فيصير تعيينهم أساتذة بالماهية المقررة للاساتذة كما أرسل اسماعيل البعوث إلى الخارج وقد بدأ فى عهد محمد علىّ ولم يكن عدد المبعوثين إلى أوروبا فى عهد عباس وسعيد قليلا بالرغم من تضييقهما على الحركة التعليمية فى مصر .

وقد أمدت تلك البعوث مصر بطائفة من الرجال الذين أعانوها فى مختلف نواحى الحياة وبلغ المنفق عليهم أيام حكم اسماعيل ٦٣٠٥٧ جنيها .

وقد وثق نظام البعوث العلمية أواصر إتصال مصر بالحضارة الغربية وقوى من أسبابه .

كما أنشأت فى مصر مدارس الجاليات الأوروبية المختلفة والتى ساهمت أيضا بنصيب كبير فى ازدهار التعليم فى تلك الفترة .

كما أنشأ الأقباط الأرثوذكس مدارس عديدة بلغت إثنى عشرة مدرسة وقد وهب اسماعيل مدارسهم ألف وخمسمائة فدان من أطيان الأوقاف الجديدة أما الاقباط الكاثوليك فقد كانوا أسبق المصريين على الإطلاق فى مضمار التعليم وكانت مدارسهم الابتدائية والثانوية منتشرة على الأخص فى الصعيد وكانت مدارسهم مشتركة بين البنين والبنات .

وقد كان للروم الارثوذكس مدرستان للبنين والبنات بمصر ومثلهما فى الاسكندرية وكان للموارنة ثلاث مدارس ابتدائية بمصر . أما الأرمن فلم يكن لهم سوى مدرسة واحدة . كذلك أنشأ اليهود عدة مدارس ، ولكن كانت مشهورة بالقذارة الظاهرة أطفالها فيما اشتهرت بحسن التعليم والنظام طرقه

تلك كانت الحركة التعليمية فى عصر اسماعيل والتى أدت إلى زيادة عدد المتعلمين .

فبعد أن كان عدد التلاميذ فى التعليم العام ستة آلاف فقط فى عهد محمد على إرتفع هذا العدد فى الست سنوات الأولى من حكم اسماعيل إلى ستين ألفاً ثم بلغ عدد المتعلمين فى سنة ١٨٧٣ ٨٩،٨٩٣ تلميذاً وإذا قارنا هذا العدد على سكان القطر وقتئذ البالغ عددهم ٥،٢٥٠،٠٠٠ نفس بحسب الاحصاء الرسمى خص كل عشرة آلاف نفس ٣٧٧٩ تلميذا وهذا وإن قل بالنسبة لبلاد أوروبا لكنه يعد تقدما بالنسبة لبلاد مصر .

فبينما سجلت بروسيا وسويسرا نسبة قدرها ١٥ ٪ من عدد سكانها ، فرنسا ١٣ ٪ انجلترا ١٢ ٪ النمسا ٩ ٪ أيرلندا ٨ ٪ اليونان ٥ ٪ البرتغال ½ ٪ روسيا ٢ ٪ من مجموع عدد سكانهم الذين تلقوا التعليم الابتدائى فقد سجلت مصر نسبة ٢¾ ٪ من عدد سكانها ولكنها تعتبر فى الواقع ٤ ٪ بالنسبة لعدد

السكان من الذكور .

ويقول رفاعة بك رافع بالنسبة لتقدم التعليم فى ذلك العصر :

«فهذا طراز جديد فى التعلم والتعليم وبحث مفيد يضم حديث المعارف الحالية إلى القديم فهو من بدائع التنظيم وإذا أخذ حقه من حسن التدبير والاقتصاد فيه استحق مرتبة التعظيم».

كما أدت تلك الحركة التعليمية إلى ازالة جزء عظيم من الفوارق التى كانت بين الأجناس المختلفة الضاربة فى وادى النيل ، وجعلت الصدور أوسع احتمالا للاختلافات المذهبية .

(انظر احصائية عن التعليم فى القطر المصرى سنة ١٨٧٥ والتى تبين درجه انتشار التعليم الأهلى والأجنبى بمصر وبمدارس الحكومة).

(احصاء رقم ١ من الملحقات)

(كذلك احصاء عن عدد تلاميذ مدارس الحكومة المصرية من سنة ١٨٦٣ إلى سنة ١٨٧٩ .

(احصاء رقم ٢ من الملحقات).

تعليم البنات :

والامر الذى يعتبر أكثر أهمية من أحياء تعليم البنين ، تلك المحاولة التى هدفت لتأسيس مدارس لتعليم البنات والتى تعتبر - فى حد ذاتها ثورة وضربة مباشرة لنظام الحريم واستخدام الرقيق .

فقد كان تعليم البنات يعتبر من قبل فى حكم العدم ، اذ لم تكن فى البلاد مدرسة للبنات سوى مدرسة الولادة ولم يكن يتعلم فيها فى الغالب سوى البنات

الحبشيات ، أما الفتيات من سائر الطبقات فلم يكن لهن مدارس ، تعليمهن وكان الجهل مخيما عليهن .

ويقول بيردسلي قنصل الولايات المتحدة في خطابه إلى وزارة الخارجية الأمريكية :

(لقد أقلع اسماعيل عن المعتقدات الباطلة المتأصلة من قرون في بلاده ، فقرر أن يكف عن حرمان المرأة المصرية من منافع التربية فأمر أن يكون تعليم البنات موضعا لأكبر عناية من حكومته) .

نعم إنه كان في البلاد مدارس للبنات ، أسستها الأخوات والارساليات المسيحية والطوائف غير الاسلامية ، والجاليات الغربية ، وأهم تلك المدارس تلك التي أنشأتها مس وافلى ، ابنة أسقف دبلن ، والتي كانت أسعد حظا من زميلاتها في هذا المضمار ولكن الخوف الطبيعي للمصريين المسلمين من تأثير تلك المدارس على بناتهم من الناحية الدينية قد قيد تلك المجهودات ولم يدع الكثير منهم أبناءهم أن يذهبوا إلى مدارس الارساليات هذه وذلك بدافع الغيرة الدينية

وقامت تشسما آفت خانم الزوجة الثالثة للخديوى اسماعيل بتأسيس مدرسة لتعليم البنات وهي أول مدرسة اسلامية تفتح في القطر المصري لتعليم البنات على الطريقة الغربية ، ولكن بالرغم من أن تلك المدرسة جعلت داخلية مجانية وأن البنات استدعيت اليها من جميع طبقات الأمة بلا تمييز مذهبي أو اجتماعي وكانت المعيشة فيها فاخرة كأن الفتيات فيها بنات أرباب قصور وحتى المدرسات اللاتي يقمن بالتدريس في تلك المدرسة كن من خيرة المدرسات وكذلك الناظرة التي حضرت خصيصا من أوروبا لتلك المدرسة بالرغم من كل ذلك لم يقبل الأهالي - في بادئ الأمر - على ارسال بناتهم إلى تلك المدرسة

فلم تجد الأميرة المذكورة عدد التلميذات اللازم لمدرستها ، واضطرت إلى أخذ فتيات الجواري البيض من بيتها وبيوت الأسرة المالكة وأمرائها وادخالهن فيها حتى أن ظلت القاعات في المدرسة خالية مدة ثلاثة أسابيع او أكثر .

ولكن خلال ثلاثة أو أربعة شهور ملئت جميع القاعات وعددها ٣٠ ، وقدمت طلبات أخرى للالتحاق بالمدرسة من مسلمين ونوبيين وأقباط ويهود ومن جميع الطوائف حتى ان هؤلاء قدموا طلبات التحاق لبناتهن ليلتحقوا بمدرسة السيوفية هذه فأنشئ بالمدرسة قسم آخر خارجي .

وقد كان التعليم في تلك المدرسة يهدف إلى جعل البنات أمهات المستقبل إذ أنه خصص خمسة أيام في الاسبوع لتدبير المنزل وأشغال الابرة ويومان للعلوم الأخرى وكانت مدة الدراسة خمسة سنوات وقد أدى ذلك إلى تحسين تفكير المرأة وتعويدها على النظام والنظافة وبذلك يمكنها أن ترفع من شأن الفلاح وقد كان الخديوي يقول : ان تعليم المرأة سوف يحد من تعدد الزوجات وسيؤدي حتما إلى الغاء نظام الحريم .

وأصدر اسماعيل أمراً آخر بانشاء مدرسة أخرى للبنات على نظام مدرسة السيوفية وأسندت ادارة الأولى ناظرة تلك المدرسة والتحقت بها مئات الطالبات .

وهكذا كان للمرأة أيضا نصيب من دخول مظاهر الحضارة الأوروبية إلى مصر في عهد الخديوي اسماعيل إذ أتيحت لها فرصة التعليم لاول مرة .

كذلك أنشأت زوجة الخديوي الاولى مدرسة يتعلم فيها البنات الريفيات الفقيرات لكي يعملن في خدمة المنازل .

وبعد عزل اسماعيل ألغيت تلك المدارس بسبب الضائقة المالية .

إبطال الرق :

لقد عمل اسماعيل على التشبه بالدول الأوربية فى الغاء تجارة الرقيق وتحرير العبيد . إذ أصدر البرلمان الانجليزى فى سنة ١٨٠٨ قانونا بإبطال تجارة الرقيق واتبعتها فرنسا فى ذلك سنة ١٨١٥ وسار مؤتمر فينا سنة ١٨١٥ فى الطريق ذاته ، وقضت قرارات مؤتمر إكس لاشابل سنة ١٨١٨ على النخاسة وأيده مؤتمر فيرونا سنة ١٨٢٢ واعتبر يوم أول أغسطس سنة ١٨٣٤ بداية لتحرير عموم الأرقاء فى دائرة الممتلكات البريطانية واتبعتها دول أوروبا كلها فى هذا المجال خصوصا فرنسا والسويد والدانمارك وهولندا وأسبانيا والولايات المتحده بعد الحرب الأهلية الأمريكية .

فلما تولى اسماعيل عرش مصر وعزم على ادخال بلاده فى مضمار المدنية الغربية قرر العمل على إبطال الرقيق .

وكانت النخاسة إذ ذاك على أشدها بالرغم من ابطال أسواق الرقيق الرسمية بمصر والاسكندرية وطنطا وغيرها من مدن القطر المصرى .

وأصدر اسماعيل أوامره إلى حاكم السودان بتعقب تجار الرقيق وقطع دابرهم فألقى موسى حمدى باشا حاكم السودان فى ذلك الوقت (١٨٦٣) القبض على سبعين مركبا مشحونا بالأرقاء بين كاكا وفاشودة، وبالرغم من ذلك كان يوجد الحكام فى السودان من كان متساهلا وجاريا بجهته استجلاب وبيع وشراء الرقيق.

وكثيرا ما أصدر اسماعيل أوامره إلى مدير كردفان يأمره فيها بمنع وإبطال التجارة فى صنف الرقيق ولكن يبدو أن تلك الاوامر لم تكن تنفذ .

وفى سنة ١٨٧٤ صار ضبط ٥٩١ رأس رقيق بمديرية كردفان فثار أهمها

دارفور الذى كان يأخذ تجارة الرقيق سبيلا للكسب والشراء وعمل على معاداة الحكومة المصرية وأخذ يرسل جنوده من طرفه للهجوم على جنود الحكومة وقد أرسل الزبير رحمة ه برجس التوابا ر ذلك الوقت إلى حكمدار السودان يخبره أن سلطان دارفور جهز جيشا يزيد على الخمسين ألفا بجيوشهم وأسلحتهم النارية وهجموا على جنود الحكومة المصرية ولكنه انتصر عليهم وقتل معظمهم .

على أن اسماعيل كان يعلم أن إبطال النخاسة يستدعى - أولا - إبطال الرق بصفته حالة اجتماعية وكان هذا من الأمور الصعبة الموجودة فى المجتمع المصرى فلجأ اسماعيل إلى المبدأ الذى ينص على جواز تحرير كل عبد يسىء معاملته مولاه ولكن لجأ السادة إلى مبدأ آخر وهو معاقبة العبد المرتكب سرقة وشرع كل سيد يدفع تهمة السرقة إلى عبده الجرىء تهمة الاساءة وكان القضاء فى صف السادة ولكن القناصل - لكى يرضوا الرأى العام الأوروبى المطالب بالغاء الرق وإبطال الاتجار به أخذوا يحكمون بتحرير كل مشتك بدون تحقيق شكواه حتى أن القنصل أعمال القنصلية البريطانية فى المنصورة حرر فى شهر واحد أكثر من ٧٠٠ رقيق فحدثت ضجة من أرباب العائلات واضطر اسماعيل إلى تعويض عموم أصحاب الارقاء الذين حررهم ذلك القنصل بدون حق كما اضطر إلى اشراك الهيئات الحاكمة المحلية معهم فى تحقيق الشكاوى التى يقدمها الارقاء ضد مواليهم .

كما ساهم القنصل الامريكى فى مصر (فارمان) فى تحرير كثير من الارقاء ومن هؤلاء الأرقاء صبى قال أنه ولد فى السودان وأحضره أحد تجار الرقيق إلى طنطا وهو صغير جدا فباعه فى القاهرة بعد ذلك وعندما مات سيده أخذه شقيق هذا السيد وعامله معاملة سيئة وضربه ضربا مبرحا وكان ينتهز الفرصة

لكى يهرب وعندما ساعدته الظروف هرب وقابل سيدة أمريكية فأخذته إلى القنصل الأمريكى الذى أرسله بدوره إلى مركز البوليس طالبا منحه ما يفيد عتقه لسوء معاملة سيده له وحصل على شهادة تفيد عتقه (انظر الملحقات) وبالرغم من مجهودات هؤلاء القناصل فى تحرير الرقيق الا أن الذى أدى إلى عرقلة جهود اسماعيل فى هذا الشأن هم الشرقيين أنفسهم بمالهم من امتيازات تضمن سلامة تجارتهم المفروضة وقد عبر الخديوى عن أسفه حينما رد على أسئلة مندوبى جمعيات مقاومة النخاسة والرق الذين اجتمعوا وجوده فى لندن سنة ١٨٦٧ وكان بصحبته وزيره نوبار باشا الذى كان يقوم بدور المترجم بين الخديوى وهؤلاء المندوبين ترد على أسئلتهم فى هـذا الخصوص بأنه يستطيع أن يتخذ الاجراءات اللازمة ضد رعاياه ولكنه لايستطيع أن يفعل ذلك مع الاوروبيين الذين هم العامل الأساسى فى اخفاقه فى هذا المجال فهم يتاجرون فى العاج فى الظاهر ولكنهم فى الحقيقة يتاجرون فى الرقيق فأى سفينة تحمل علماً أوروبياً كان من الصعب تفتيشها ما أدى إلى احتماء تجار الرقيق بالاوروبيين وإذا سألهم أى شخص عن حمولة تلك القوارب أجابوا بأن الرجال جزء من طاقم البحارة والنساء زوجاتهم والشباب أبنائهم وصرح الخديوى أيضا فى هذا المؤتمر أن الغاء تجـارة الرقيق تمـاما يحتاج إلى خمسة عشر أو عشرين عاما .

ولكن حاول اسماعيل التغلب على تلك العقبات لاعتباره القضاء على تلك التجارة هو الاساس فى بناء الحضارة الغربية الذى كان يعمل على ادخالها فى البلاد .

ولو أنه كان مكثرا من اقتناء الجوارى حتى أن قصوره كانت تحتوى على ألفى جارية الا أنه كان مقتنعا باحلال الحضارة الغربية محل الروح القديمة وكان

يعتقد أن من أهم مميزات الحضارة الغربية هى علاقة المرأة الغربية بالرجل ومركزها فى الحياة العائلية منه .

وعين اسماعيل السير صمويل بيكر حاكما على البلاد الاستوائية لمدة اربع سنين تبتدىء من أول ابريل سنة ١٨٦٩ وذلك للقضاء على تجارة الرقيق هناك وخلفه غوردون الذى واصل مجهودات صمويل بيكر وحارب الجلابين بشتى الطرق ولكنه بمجرد أن أدار ظهره عادت الامور الى أسوأ مما كانت عليه فى السودان على أن الرأى العام المصرى كان ساخطا على حاكمى هذين الانجليزيين .

وقبل أن يعقد مع الانجليز معاهدة ابطال تجارة الرقيق وجد تعنتا من رجال الدين فشيخ الاسلام ومفتى الديار عارضا فى ذلك زاعمين أنه يخالف للاصول الدينية . وانضمت اليهما فى هذه المعارضة هيئة العلماء بأسرها . فعزل اسماعيل الشيخين وأنذر بالغاء هيئة عموم العلماء اذا استمروا على معارضتهم .

وعلى هذا عقد معاهدة فى ٤ أغسطس سنة ١٨٧٧ مع بريطانيا لمنع الاتجار بالرقيق وإبطـــال الرق وقضت تلك المعاهدة بمنع إدخال الرقيق مصر أو مرورهم بها وعدم السماح للسود والحبشان المقيمين بها بمغادرتها إلا إذا ثبت أنهم أحرارا كما نصت على محاكمة تجار الرقيق أمام محاكم عسكرية وحق السفن البحرية البريطانية فى البحر الأحمر فى تفتيش السفن المصرية وكذلك نصت على أن بيع الرقيق من عائلة إلى عائلة يبطل بالقطر المصرى بعد مضى سبع سنوات ويبطل بالسودان بعد مضى اثنى عشرة سنة كما عين إسماعيل ملكولم باشـــا بمأمورية التفتيش على المراكب التى تمر بجهات البحر الأحمر التـــابعة للحكومة المصرية وضبط ما يوجد بهـــا من الرقيق برسم البيع والتجارة طبقا لتلك المعـــاهدة .

هذا وكانت الولايات المتحدة الأمريكية ترغب فى عقد مثل تلك الاتفاقية مع حكومة الخديوى ويبدو ذلك واضحاً من الرســـائل المتبادلة بين شريف باشا وبين القنصل الأمريكى (فارمان) ولكن لم تتحقق تلك الرغبة على الأقل أثناء حكم إسماعيل لمصر إذ تم عزله قبل أن يتم الاتفاق على عقد تلك المعاهدة ولكن بالرغم من ذلك استمر قنصل الولايات المتحدة الأمريكية فى مصر فى المساهمة فى تحرير ما يمكن تحريره من الأرقاء .

وهكذا قطع إسماعيل شوطاً كبيراً فى محاربة تجارة الرقيق واستعمال الرق وذلك لإرضاء الدول الأوروبية والعمل على إدخال حضارتهم فى البلاد .

مما سبق يتضح لنا أن إسماعيل بذل جهداً كبيراً فى إدخال مظاهر الحضارة الأوروبية فى البلاد فغير شكل عاصمتيه أى القاهرة والاسكندرية وألبسهما لباساً غربياً وأحضر آلات جلب المياه إلى الإسكندرية والقاهرة أيضا . وأدخل إليهما الملاهى الأوروبية كالأوبرا والتمثيل والمراقص وأنشأ مرفأ الاسكندرية وبنيت أحواض السويس ونصبت خمسة عشرة منارة وزيدت السكك الحديدية من ٢٧٥ ميلا ، إلى ١١٨٥ ميلا ومد مايزيد على ٥٠٠٠ ميل من خطـــوط الأسلاك البرقية وقد قدر بعض الإحصائيين هذه الأشغال وحدها بأكثر من ستة وأربعين مليونا من الجنيهات .

كذلك عمل على منع تجارة الرقيق وذلك كلف الخزانة المصرية أموالا طائلة كما رأينا أنه اهتم بالتعليم وأنشأ مدارس البنات .

تأثير مظاهر الحضارة الأوروبية على

الحياة الاجتماعية فى مصر

وعلى ذلك أخذت الأمة المصرية تقلد الإفرنج فى أحوالهم الاجتماعية وزاد هذا التقليد بزيادة التدخل الأوروبى حتى كاد الشرق أن يفقد صبغته الشرقية ويكون أمة غربية .

وعلى العموم كانت الهيئة الاجتماعية تسير نحو حالات جديدة فى عصر إسماعيل وتقتبس أساليب المجتمع الأوروبى وعاداته ومال الناس إلى محاكاة الاوروبين فى المسكن والملبس وسائر مظاهر الحياة . وكان انتشار التعليم من العوامل التى ساعدت على هذا التطور فإن الطبقة المتعلمة بحكم دراستها علوم أوروبا ولغاتها صارت طليعة الطبقات الأخرى فى تقليد الأوروبين واقتباس أساليبهم وأخذ الناس من كل ذلك مزيجاً من النافع والضار .

وقد تغيرت الملابس والأزياء فإن نساء مصر فى تلك الفترة وخصوصا نساء الطبقة الارستقراطية قد اتخذن لأنفسهن ولجواريهن المودات والمصوغات الفرنسية تاركين بذلك ملابسهن القديمة فبعد أن كن يلبسن النعال التى بدون كعب ويجرونها على الأرض أصبحن يلبسن الأحذية الفرنسية ويمشين فى خيلاء . كما أن بعض هؤلاء النساء أصبحن تستعملن بعض الكلمات الفرنسية فى أحاديثهن .

فترك بذلك النساء فى المدن والبنادر اليلك والصاطة الكاشميرى والطاقية الحمراء الصوف الموضوعة عدة مناديل عليها . واقبلن يلبسن داخل منازلهن الجلاليب والفساتين مفصلة على المودات الغربية ، فإذا خرجن لبسن لباسا غربيا وأقدمن على التصوير تصويراً فوتوغرافيا . ومن أيضاً بملابس أفرنجية

وعلى تكبير صورهن الفوتوغرافية ، وتعودن أن تستمعن وهن نصف نائمات الى أوبرا أو فنباخ أو تحملقن فى فرق الباليه التى أتت من الخارج لتعرض ألعابها . ولكن تلك الفئة كان عددها قليلا ، وحتى ومن ينصتن الى الموسيقى أو يشاهدن الحفلات فى الاوبرا ، كان ذلك من من خلف ستائر كثيفة وكأنهن فى صناديق مغلقة حتى يتمكن أن يشاهدن وينصتن دون أن يراهن أحد . وأن تألق الضوء فى مجوهراتهن أو تألق عيونهن البراقة فى ذلك الضوء من خلف تلك الستائر كان هو الدليل الوحيد على وجودهن فى الاوبرا حيث يسمح لهن فى تلك الاماكن المختلفة الانفراد بأنفسهن وغالبا ما كانت تلك الاماكن خالية فى أغلب الأيام .

وترك الرجال فى المدن والبنادر أيضا ، لاسيما الموظفون اللباس المغربى والطربوش المغربى ولبسوا اللباس الغربى الذى كان يرتديه رجال تركيا فى ذلك الحين وهو الاسطمبولية من تحتها القميص المكوى والصديرى والبنطلون، كذلك احتذوا الاحذية الغربية من تحتها الجواربات وتركوا المز والمركوب ، فزال بذلك فارق كان يميز المسلمين عن غيرهم من بنى وطنهم ، ليسوا يقلدون بذلك وقلدوا الافرنج أيضا فى حلق لحاهم بالمرة .

وتغيرت كذلك حياة الأغنياء اليومية ، فانهم كانوا حتى أيام اسماعيل الاول ينهضون من النوم مبكرين فيصلون صلاة الصبح ثم يفطرون ويشربون القهوة ، ويدخنون الشبك ثم يخرجون بعد ذلك للزيارات ، أو للتسويق ، حتى الثانية عشرة ، فيعودون الى منازلهم ويتغدون ثم يشربون القهوة ويدخنون الشبك ويدخلون بعد ذلك الى دوائر حريمهم وينامون ساعة أو ساعتين ثم ينهضون ويشربون قهوة العصر ويلعبون دور ضامة أو شطرنج مع أحد أصدقائهم أو أخصائهم ثم يخرجون للتنزه مشيا على الاقدام أو ممتطين جيادهم وفى ركابهم

حاملوا شبكاتهم وأمامهم سواسهم فتزدحم بمواكبهم الازبكية وكثيرا ماكانوا يترجلون ويدخلوا الشبك تحت أشجار الأزبكية . وكثيرا ماكانت تمر بهم الحمير والجمال عليها السيدات محتشمات . ولما تغرب الشمس أو تكاد يعودون الى بيوتهم فيتعشون ويذهبون الى القهوة لسماع الراوى أو يسهرون عند بعض الأصدقاء ويعودون فينامون مبكرين .

ولكن بعد انتشار ملاهى المدينة الغربية وأصحابها وبعد تشييد الكوميديا والأوبرا واستقدام الممثلين والممثلات الهوامن أوروبا وأقامة المراقص فيها علاوة على أدخال عادة الليالى الراقصة الصنوية الى الحياة القومية المصرية بعد استيراد العربات بكثرة من أوروبا حتى غصت بها شوارع القاهرة والاسكندرية واقتناها معظم الأغنياء وبعد اقامة حفلات سباق الخيل فى هاتين العاصمتين وأنشاء حمامات حلوان اندفع الأغنياء فى تيار الحياة الجديدة التى أوجدتها مظاهر الحضارة الاوروبية وغيروا حياتهم تماما .

وهكذا أدخل أسماعيل مظاهر الحضارة الاوروبية الى مصر ، وتأثر المصريون بتلك المظاهر وتغيرت بذلك عاداتهم وتقاليدهم كما رأينا ولكن اسماعيل فى تشبهه بالغرب سلك مسلكا أثقل كاهل البلاد بالديون وأتصف بالاصراف فى كل مشروعاته التى أنشأها مما أدى بالبلاد الى الضائقة المالية حيث أستدان أموالا طائلة وخاصة من دول أوروبا مما أدى الى الاضطرابات السياسية والاقتصادية وتغلغل النفوذ الاوروبى فى البلاد وأدى كذلك الى فرض الضرائب الباهظة على طبقات الشعب المختلفة وخاصة الفلاح الذى قاسى الامرين من كثرة الضرائب التى فرضها اسماعيل والتى كان يجمعها من الفلاحين تحت ضغط الكرباج .

حقيقة ، لقد استفادت مصر من مظاهر الحضارة الاوروبية التى أدخلها اسماعيل فى البلاد ولكن ذلك كان على حساب طبقات الشعب المختلفة ذلك الشعب الذى دفع ثمن تلك الحضارة غاليا .

لقد مات سعيد وترك لاسماعيل دينا لايتجاوز أربعة ملايين من الجنيهات وبلغ هذا الدين عندما عزل اسماعيل من حكم مصر عام ١٨٧٩ حوالى المائة مليون جنيه أنفق أغلب تلك المبالغ فى الرشاوى لينال الرضى لدى الباب العالى وفى انشاء القصور الفخمة والتى بلغت من الكثرة حتى أن بعضها هدم وأنهار دون أن يقطنها أحد .

وهكذا أدى بذخ اسماعيل وأسرافه الى ضياع ثمرة تلك المشروعات التى بدأها والتى كان يهدف بها تقليد أوروبا ما استطاع الى ذلك سبيلا مما أدى فى النهاية الى وقوع مصر تحت نير الاستعمار البريطانى ردحا طويلا من الزمن .

الفصل الثالث

(الاضطرابات السياسية والاقتصادية) وأثرها في الحياة الاجتماعية

أولا - الاضطرابات السياسية

١ - الخلاف بين اسماعيل والسلطان

زار السلطان عبد العزيز مصر في بداية حكم اسماعيل وذلك في أبريل سنة ١٨٦٣ وقد سر اسماعيل سرورا عظيما من تلك الزيارة واعتبرها شرفا له وأقام الاحتفالات والولائم ما كلف خزانة الدولة الاموال الكثيرة وأخذ يطوف هو والسلطان وحاشيته جميع انحاء القاهرة والاسكندرية وأنزلهم في سراى القلعة التى أعدت لنزول الضيوف اعدادا شبيها بما يروى عن مثله في كتاب ألف ليلة وليلة مما لم يكن يستطيع القيام به أحد قبله . وفى تلك المناسبة منح السلطان عبد العزيز لاسماعيل وسام المجيدية لكى يعرب له عن شكره لما بذله من كرم الضيافة وبالغ اسماعيل في تقديم الهدايا والتحف للسلطان وحاشيته حتى ملأ بها سفينة كاملة كما أعطى فؤاد باشا الصدر الأعظم والذى كان يرافق السلطان في زيارته . أعطاه مبلغ ستين ألف جنيه لكى يستعين به في قضاء مطالبه لدى السلطان ، وسافر السلطان عبد العزيز من مصر وهو في حالة نفسية تجعله مستعدا لقبول أى طلب يقدمه اسماعيل اليه بشرط أن يكون مشفوعا بما يجعل تلك الطلبات مقبولة وكان اسماعيل يعرف الوسيلة التى تكفل قضاء طلباته لدى السلطان .

ولكن لم يدم هذا الصفاء بين اسماعيل والسلطان طويلا فهذا (أوتريه) قنصل فرنسا يكتب الى وزير خارجيته في فبراير سنة ١٨٦٧ عن وجود خلاف بين اسماعيل والسلطان وأن الأول ينوى استغلال المركز الحرج

الذى آلت اليه السلطة العثمانية اذا نشأت صعوبات جديدة فى تركيا الأوروبية وفى حديث لاسماعيل مع الشيفاليه دى شرايز

قنصل النمسا سنة ١٨٦٩ يقول أنه اذا عزل سيرد باعلان الاستقلال وفى هذه الحالة يكون الفصل فى الامر بقوة السلاح .

وفى الواقع لقد زاد الخلاف بين أسماعيل والسلطان عندما أقيمت احتفالات افتتاح قناة السويس سنة ١٨٦٩ فقد ذهب الخـــديوى بنفسه الى أوروبا لدعوة ملوكها لحضور تلك الاحتفالات باسمه مما زاد من غضب السلطان . فبدأ بدعوة ملك اليونان بالرغم من أنه كان قد أوشك منذ عهد قريب أن يشتبك فى حرب مع تركيا وأن علاقاته بها كانت عدائية أكثر منها ودية بسبب كريت فدعاه لحضور تلك الاحتفالات وقدم لزوجته الجميلة مائة ألف فرنك مساعدة للمهاجرين الكريتيين « كأنما تركيا فى واد ، ومصر فى واد آخر » .

وكان اسماعيل قد طلب ـ فى خلال حملة كريت هـذه ـ من الباب العالى أن يخوله حق تعيين سفراء لمصر لدى الدول الإجنبية فرأى الباب العالى أن هـدفه الاستقلال والانفصال عن تركيا فرفض طلبه فغضب اسماعيل وهـدد بسحب جنوده من كريت أو يستحوذ على الجزيرة اذا لم تجبه إلى طلباته .

وذكر « اسماعيل سرهنك » أنه لما وقع هذا الخـلاف أوعز الخديوى إلى شاهين باشا ـ قائد الجيش المصرى فى حملة كريت ـ على أن يرغب سكان تلك الجزيرة فى الانضمام لمصر ، فأخذ شاهين باشا يتودد اليهم ويقدم لهم الأمـوال والهدايا فلما علمت حكومة تركيا بذلك طلبت إلى اسماعيل عزل شاهين هذا من قيادة الجيش المصرى فاضطر إلى استدعائه وتعيين اسماعيل سليم ـ وزير الحربية وقتئذ ـ بدلا منه .

وأخــذ اسماعيل يسعى فعلا للانفصال عن تركيا وذلك بمفاوضة الدول الاوروبية رأسا فى صدد انشاء المحاكم المختلطة بمصردون وساطة الباب العالى واشتراكه فى معرض باريس العام سنة ١٨٦٧ وظهوره فيه بمظهر الملك المستقل وأقام به قسما خاصا لمصر .

وذهب اسماعيل بعد ذلك إلى فلورنسا وبرلين وباريس ولندن ودعى عواهل تلك البلاد لحضور حفلات افتتاح القناة .

فتطير السلطان غضبا لعدم قصده أياه قبل الجميع ، بصفته سيد مصر ، وعدم وعدم توجيه الدعوة اليه ايرأس تلك الاحتفالات ، واستغل ذلك الخــلاف الصدر الاعظم على باشا - لابتزاز الأموال من اسماعيل فى سبيل رضاه عنه . فبعث السلطان قبل أن يصل اسماعيل إلى انجلترا - منشورا إلى جميع السفراء العثمانيين لدى الدول الغربية يأمرهم فيه الاحتجاج على عمل خديوى مصر واعتباره خارجا عن حدود اللياقة ، جارحا لحقوق السيادة التى لتركيا عليه ، وذلك لان الدعوة إلى حضور تلك الحفلات، انما كان يجب أن تكون باســم السلطان العثمانى سيد البلاد الحقيقى لا باسم الخديوى الذى ماهو الا تابعه وأنها بهــذا الشكل باطلة . وقامت جرائد تركيا بمهاجمة سياسة اسماعيل مهاجمة عنيفة لدرجة أن بعض تلك الجرائد طالبت بعزله من منصبه واعادة مصر ولاية عثمانية وأوغرت صدر السلطان عليه فكلف اسماعيل جرائد أخرى بالدفاع عنه وكان ينفق الأموال الباهظة على تلك الجرائد ومراسليها ويتضح ذلك من خطاب أرسله دبير بارنيون ، Pierre Baranion المحرر الصحفى ومدير النشرة الدبلوماسية الدولية وصاحبها - ويطلب فى هذا الخطاب معاشه السنوى وقدره ستمائة جنيه لانه لم يصل اليه وبالرغم من ذلك فهو لم يقف عن عمله فى باريس يوما واحدا

ولم يكن هذا بالصحفى الوحيد فقد كتب (كيركوبولو Kirke Polo) يطالب الاعانة البالغة ٣٠٠٠ جنيه فى السنة وهى الاعانة التى قبل اسماعيل أن يدفعها لجريدة (فاردى بسفور).

وهكذا قامت جرائد تدافع عن اسماعيل وأخرى تدافع عن السلطان حتى احتدم النزاع احتداما شديدا ما كاد يؤدى إلى نشوب حرب بين اسماعيل والسلطان.

فأمرت الحكومة بتدعيم الحصون والقلاع والاستحكامات وتحصينها وتدريب الجيش وتعزيزه . وأخذ اسماعيل يسعى إلى استمالة الدول الغربية ووضع فى الوقت نفسه ٥٠ مليونا من الفرنكات فى أحد مصارف باريس وذلك استعداداً للطوارئ .

ولكن بعد عودته إلى باريس بعد أن زار بروكسل لدعوة ملك البلجيك أيضا ، إلى احتفالات افتتاح قناة السويس أشار عليه الامبراطور أن يدع الخلاف بينه وبين السلطان جانبا ريثما تتحسن الأمور ، وقد امتثل اسماعيل لتلك المشورة ويظهر ذلك جليا فى خطاب أرسله قنصل ايطاليا فى مصر إلى وزير الخارجية الايطالية حيث يقول أن الوالى قد أظهر امتثاله ليتجنب أى عمل يزيد غضب الباب العالى وأن اسماعيل أكـد له شخصيا ذلك حيث قال له (طويت العلم ولكنى لا أخفيه) أى أنه ينتظر ما يحدث فى المستقبل ويستعد له

أرسل اسماعيل ، طلعت باشا ، إلى الاستانة ومعه خطاب ردا على الخطاب الذى أرسله عالى باشا ويرسل مع الرد مائة ألف جنيه لكى يسترضى الباب العالى الذى كان خطابه شديد اللهجة ويطالب بايضاحات سريعة ولكن رد اسماعيل على ذلك الخطاب لم يكن مقنعا ولا أقنعهم المبلغ لاسيما بعد أن قارنوه بما قاله غيرهم فأرسلوا اليه بلاغا نهائيا طلبوا منه عدة أمور منها تسريح ما زاد

فى الجيش المصرى على ثلاثين ألف رجل وعرض الميزانية المصرية على الباب العالى وانزال الضرائب إلى ماكانت عليه أيام تولى اسماعيل حكم مصر ولكن اسماعيل أهمل الرد اعتمادا على تأييد سفراء انجلترا والنمسا وفرنسا وايطاليا له لدى الباب العالى ولم يرسل ذلك الرد الا بعد مدة طويلة .

وأقيمت احتفالات افتتاح قناة السويس ولم يدع اليها السلطان ولا كلف أحدا من رجال دولته لحضور تلك الاحتفالات وقد راق لاسماعيل ذلك حتى يظهر بمظهر الملك المستقل فى تلك الاحتفالات .

وكان رد السلطان على ذلك أن أصدر فرمانا فى نوفمبر سنة ١٨٦٩ قيد فيه حقوق اسماعيل وأمره بالامتثال لأوامره وألا يتصل بالدول الأجنبية الاعن طريق سفراء الباب العالى ، وكذلك منعه من أى زيادة فى الأسطول واخضاع ميزانيته لحكومة القسطنطينية وحرم عليه حق عقد القروض الا بموافقة السلطان

وقد نصحت الدول السلطان بأن يمتنع من أجراء يسىء إلى مركز الخديوى ويتضح ذلك من خطاب أرسله لورد « كلارندون Clarendon » وزيـر خارجية انجلترا إلى سفيرها بالقسطنطينية يحذر فيه السلطان بأن مثل ذلك العمل الجرىء سيعرض السلطان لغضب الدول .

وفى الواقع فان اسماعيل كان فى حاجة إلى من يغل يده عن الاسراف فى الاستدانه ويقيده فى تصرفاته المالية وكان الأولى أن يحدث ذلك من مجلس شورى النواب ،وأرسل اسماعيل « نوبارا » إلى الآستانة الذى بذل الأموال هناك وكان ذلك من عوامل ازالة الخلاف بين مصر وتركيا فى ذلك الوقت .

غير أن اسماعيل بالرغم من ذلك أخذ يعمل على اتمام استعداداته الحربية وحشد الجنود على سواحل البلاد لاسيا فى الأسكندرية حتى يظن أى زائر لها

أنها فى حالة حصار وأن الترك منتظر بجيشهم من آن لآخر .

هذا وقد حذر الباب العالى الخديوى اسماعيل من الاستمرار فى التحصينات التى يقوم بها بل والأكثر من ذلك طلب إليه تسليم البنادق التى جلبها للدفاع عن ساحل البحر الأحمر واضطر اسماعيل للخضوع لتلك المطالب وأوقف جميع التحصينات مؤقتا استعدادا لاستئناف تلك الاستعدادات الحربية من جديد فى الوقت المناسب .

وكان يعمل على تسليح جيشه سرا ويتضح ذلك من خطاب أرسله ياور الخديوى ومحافظ مصر إلى المعية يشرح فيه كيف أنه اتفق مع المسيو كروب على نقل المهمات والمدافع الموضوعة عنده أمانة بمعرفته إلى مصر وأن يكون ذلك سرا وأن يذكر فى حالة الضرورة القصوى أن عددها ٢٠٠ مائتى مدفع ويسلم لربان الباخرة كشفا ببيان العدد الحقيقى وأنه طلب إلى المسيو كروب أن يكتم أمر نقل هذه المدافع عن مندوب الحكومة العثمانية فطمأنه مسيو كـــروب بأنه لا يوجد فى ميناء (كيل) أو أى ميناء آخر مندوب للحكومة العثمانية .

كذلك عمل اسماعيل على تغيير كلمات النظام العسكرى والأوامر العسكرية وجعلت عربية بدلا من التركية ، وطردت التركية أيضا من جميـــع المصالح الحكومية وحلت محلها العربية وأصبح كل شىء يدل على عزم الخديوى على قطع علاقته بالباب العالى وطلب اسماعيل إلى الجنرال « موط » Mott الأمريكى أن يذهب إلى نيويورك ليحمل أى عدد كان من المحاربين أمثالة للتطوع فى الجندية المصرية ففعل ولكن كان ذلك نقمة على اسماعيل لأن هؤلاء المتطوعين كان كل همهم أن يعودوا إلى بلادهم بجيوب مملوءة ، فاضطر اسماعيل إلى الاستغناء عنهم واحضار ضباط أمريكيين بدلا منهم تحت قيادة الجنرال « ستون » Stone ،

لكن اسماعيل أخذ يسعى فى تحسين علاقته بتركيا بعد أن خذلته الدول الأوروبية واشتدت ورطته المالية فقصد إلى الآستانة فى سنة ١٨٧٢ ومعه اسماعيل صديق وزير المالية ونوبار باشا وبذلوا هناك الأموال والرشاوى والهدايا حتى عادت العلاقات الودية بين الخديوى والسلطان الذى أصدر فرمان ١٠ سبتمبر سنة ١٨٧٢ الذى يفسخ فيه القيود الواردة فى فرمان سنة ١٨٦٩ .

لم يكتف اسماعيل بذلك فذهب إلى الآستانة مرة ثانية سنة ١٨٧٣ وأخذ يبذل الأموال والهدايا أيضا يرشو بها رجال الحكومة التركية حتى نال فرمان ٨ يونيه ١٨٧٣ وهو الفرمان الشامل والذى ينص على توارث عرش مصر فى أكبر أنجال الخديوى ، وحق عقد الاتفاقات الجمركية والمعاهدات التجارية وحق الحكومة المصرية فى سن القوانين وكذلك حق الاقتراض من الخارج من غير استئذان من الحكومة التركية . وزيادة الجيش المصرى إلى أى عدد يراه الخديوى مناسبا ، وكذلك حق بناء السفن الحربية ما عدا المدرعات .

وهكذا حصل اسماعيل على ما يبتغيه من السلطان الذى أكد له جميع الامتيازات الممنوحة له فى ذلك الفرمان الشامل ولكن بعد أن أنفق فى ذلك نحو أربعة ملايين من الجنيهات عبارة عن هدايا ورشاوى فى الاستانة وكذلك رفع الجزية السنوية حتى بلغت مائة وخمسين ألف كيس سنويا ولو بذل تلك الأموال الطائلة فى رفع مستوى الحياة الاجتماعية لكان ذلك خيرا له وللبلاد .

النزاع بين اسماعيل وأخيه
مصطفى فاضل وعمه حليم باشا

عمل اسماعيل على أن يؤول العرش من بعــده إلى أكبر أنجاله وبذل فى سبيل ذلك الأموال الطائلة فى الآستانة تلك الأموال التى بلغت ثلاثة ملايين من الجنيهـــات فكان ذلك من الأسباب الأولى للاستدانة ، خاصة وأن مسألة وراثة العرش ليست مسألة مهمة تستحق تلك التضحيات المالية كذلك اشترطت تركيا لكى توافق عـــلى اصدار فرمان الوراثة سنة ٨٦٦ اشترطت زيادة الجزية من ٤٠٠ ألف جنيه عثمانى إلى ٧٥٠ ألف جنيه (مائة وخمسين ألف كيسة) وهى زيادة فادحة كما نرى .

والواقع أن الذى دعى اسماعيل إلى هذا التصرف هو ما كان بينه وبين أخيه من أبيه مصطفى فاضل وكذلك عمه حليم من الشقاق والخلاف فكان اسماعيل لا يخفى كرهه لهما وكانا يبادلانه نفس الشعور لذلك سعى اسماعيل إلى حرمانهما من وراثة العرش وجعله فى ذريته من بعده .

ويتضح ذلك العداء من خطاب أرسله اسماعيل إلى أخيه مصطفى فاضل حيث يخاطبه بلهجة صارمة وكأنه يخاطب أحد أعدائه.

كذلك يتضح شعور اسماعيل بالنسبة لعمه حليم باشا عندما أرسل أمرا إلى مفتش قبلى بفك بلاد الجهة من عهدة حليم باشا متذرعا فى ذلك بما يقع على الأهالى من ظلم موظفيه كما أصدر أمرا الى مفتش بحرى بنفس المعنى . ويأمره ضم تلك البلاد الى المديريات المختلفة .

ولقد استغلت حاشية اسماعيل تلك الظروف وأوهموه بأن أخاه يسعى

الى قتله وذلك بأن ألقوا قنبلة ، سرا ، فى حديقة قصر الجيزة ، وأسرعوا الى التقاطها - جهرا - وتقديمها الى اسماعيل دليلا على مؤامرات أخيه ضده.

وهذا مأمور ضبطية مصر يرسل خطاب الى المعية السنية فى الاسكندرية يوضح فيه أنه حصل على نسخة من الاعلان الذى طبعه أيضا أنصار مصطفى فاضل وحليم للصقه على الجدران فى القاهرة والاسكندرية ويرجو التنبيه على مأمور ضبطية الاسكندرية أن يكون يقظا

وفى بداية سنة ١٨٦٧ اكتشف اسماعيل مؤامرة يدبرها ضده حليم باشا الذى يعد أحد المشايخ بمبلغ ألف جنيه ومساحة كبيرة من الاراضى الزراعية اذا قام هو وغيره من المشايخ بمعارضة مبدأ الوراثة للابن الأكبر كذلك اعتمد حليم باشا على تأييد القناصل له .

وقد جرت محاولة لاغتيال اسماعيل فى ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٦٨ ونسبت تلك المحاولة الى حليم باشا وتفصيل ذلك أن اسماعيل كان يسير فى أحد شوارع الاسكندرية فى عربة مكشوفة وكان يصحبه شريف باشا واسماعيل باشا المفتش وشاهين باشا وزير الحربية فألقيت قنبلتين على العربة من أحد المنازل ولكن لم يصب أحد بسوء ، ولم يشعر أحد بما حدث الا بعد مضى عدة أيام.

وصدرت الأوامر بنفى حليم باشا من الديار المصرية فى ٩ نوفمبر سنة ١٨٦٨ بعد أن اتهم بتدبير ذلك الحادث.

وقد أرسل مراد بك محافظ الاسماعيلية خطابا الى المعية السنية يوضح فيه أنه أقام الزينات والأفراح ثلاثة أيام بمناسبة عودة الخديوى الى مصر وأنه حضر الادعية التى أقيمت فى الجوامع والكنائس بمناسبة نجاة حياة سموه من سوء القصد ».

وقد استغل حكام تركيا ذلك الخلاف بين اسماعيل وكل من أخيه مصطفى فاضل وعمه حليم ليبتزوا من أموال مصر ما تصل اليه أيديهم فقد بذل هؤلاء الثلاثة الأموال الطائلة فى الاستانة لكى يصل كل منهم الى نيل مطالبه ولكن فاقهم فى ذلك اسماعيل الذى كان يغدق الأموال على موظفى تركيا بدون حساب حتى تمكن من أن ينال فرمان الوراثة المذكور .

وفى أثناء الازمة التى حدثت بين اسماعيل والباب العالى سنة ١٨٦٩ استدعى الأمـــير مصطفى فاضل من اوروبا وعينه وزيرا للداخلية العثمانية وذلك للعمل على مكيدة اسماعيل حتى يخضع لأوامر السلطان العثمانى .

وقد اضطر عمــــه حليم باشا - تحت ضغط اسماعيل - الى مبارحة القطر المصرى والسفر إلى الآستانة حتى لايكون عرضة لغضب الخديوى .

وهكذا عمل اسماعيل على الوقوف لأخيه مصطفى فاضل وعمه حليم بالمرصاد . فلم يدع فرصة إلا وأظهر عداوه لهما وأخذ يبذل مسعاه حتى حصل على فرمان الوراثة فوضع بذلك حدا لمؤامرات أخيه وعمه وضمن الحكم من بعده لأكبر أنجاله وهو محمد توفيق ، والذى ساعد اسماعيل فى الحصول على هذا الفرمان — إلى جانب الأموال الكثيرة التى بذلها — أن السلطان عبد العزيز كان يرغب فى تغيير نظام الوراثة فى أسرة عثمان وأن يحصرها فى أكبر أبنائه، ولكنه لم يكن يستطيع أن يفعل ذلك بالنسبة لقوة التقاليد فكان يرغب فى نجاح اسماعيل فى الحصول على مسعاه ليكون ذلك سابقة يبنى عليها مجهوداته للحصول على غرضه .

وبعد أن عمل اسماعيل على تحويل مجارى الوراثة عن أخيه وعمه ، أخذ يعمل على تجريدهما من ثروتهما العقارية فى مصر ، ليقضى على مطامعهما فى العرش قضاء تاما . فأرسل إلى أخيه فى باريس منذ سنة ١٨٦٤ من فاتحه فى

أمر ببيع الأطيان التي له بمصر وقد بالغ مصطفى فاضل في تقدير الثمن الذي يريده حتى نصح نوبار باشا اسماعيل بالعدول عن شراء تلك الأطيان إذا تمادى أخاه في ذلك . ولكن نظـــرا لتورط مصطفى فاضل في الديون اضطر إلى الموافقة على البيع وتنازل لاسماعيل عن جميع ماله بالقطر المصري من الأملاك بأنواعها والأراضي والأطيان مزرعة منها وغير مزروعة وملحقاتها أيضا من مواشي ومهمات وماكينات وغيره بما في ذلك أملاك والده وحريمه والتي بأسماء أولاده أو توابعه أو مماليكه ونحو ذلك على أن يكون الثمن مليونان وثمانون ألف جنيه استرليني تسدد في ظرف خمسة عشرة سنة مع فوائد ٩٪ سنويا .

وقد أرسل محمد حافظ باشا ناظر المالية إلى المعية السنية خطابا يوضح فيه أن شراء أملاك وأطيان مصطفى فاضل قد تم باسم الدائرة السنية وبحضور ناظر الداخلية شريف باشا ووكيل مصطفى فاضل وقاضي الجيزة ، وقد تم في مارس سنة ١٨٦٧ أما عمه حليم باشا فقد اضطره اسرافه أيضا إلى عقد قرض مقداره ثلثمائة ألف جنيه انجليزي ، تعهد بسداده على خمسة عشره سنة وكذلك اضطر إلى عقد قرض آخــر سنة ١٨٦٦ مقداره سبعمائة ألف جنيه انجليزي فاضطر إلى رهن أملاكه العقارية بمصـــر ضمانه لوفاء هذين القرضين فاضطر تحت ضغط تلك الظروف وتحت ضغط اسماعيل إلى بيع أملاكه له نظير مبلغ قدره مليون ومائتا ألف وعشرة آلاف جنيه انجليزي بموجب حجتين وذلك في ١٤ أبريل سنة ١٨٦٦ ، ١١ يوليو سنة ١٨٧٠ .

وهكذا انتهى النزاع بين اسماعيل وأخيه مصطفى فاضل وعمه حليم بشراء اسماعيل لأملاك كل منهما بتلك الملايين العديدة مما كبد خزانة الدولة الأموال

الطائلة والتى لو صرفت فى وجوه أخرى لعادت على البلاد وخاصة على الناحية الاجتماعية بالخير العميم .

ولما اضطرته إلى الاستدانة بالربا الفاحش وتأزم الأحوال المالية حتى أدى ذلك إلى تدخل الأجانب فى شئون البلاد حرصا على أمـــوال وصالح الدائنين وذلك حتى يرضى اسماعيل مطامعه الشخصية التى كانت سببا فى تكالب الدول الأجنبية واتفاقهم مع السلطان على عزله من منصبه وتولية ابنه بدلا منه .

ثانيا ـ الاضطرابات الاقتصادية

١ ـ الأموال التى أنفقها اسماعيل فى الأستانة للحصول على الفرمانات

أنفق اسماعيل الأموال الكثيرة فى الاستانة وكذلك للشخصيات الأوروبية الهامة فى سبيل الحصول على الفرامانات المختلفة وانشاء المحاكم المختلطة والسماح له بعقد القروض وبلغت تلك الأموال ـــ التى كانت أحيانا فى شكل هدايا ـــ ما يقرب من ٧٠٠ مليون فرنك .

وقد حصل اسماعيل ـــ كما سبق أن ذكرنا على فرمان وراثة العرش سنة ١٨٦٦ والذى ينص على أن يخلفه فى حكم مصر أكبر أبنائه بعد أن كان الأرشد فى العائلة وقد تجاوزت المبالغ المصروفة للحصول على هذا الفرمان عدة ملايين من الجنيهات وقد وافق الباب العالى فى الأستانة على اصدار هـذا الفرمان بعد أن قرر رفـــع الجزية السنوية التى تدفعها مصر لتركيا من ٤٠٠ ألف جنيه إلى ٧٥٠ ألف جنيه .

وهكذا كلف اسماعيل خزانة الدولة ٣٥٠ ألف جنيها سنويا فى سبيل تحقيق

مصالحه الشخصية هذا الى جانب الأموال الباهظة التى صرفها على موظفى الأستانة وكذلك الهدايا حتى يحققوا له مآربه لدى السلطان .

وقد جعل اسماعيل لبعض موظفى الأستانة مرتبات مستديمة حتى يكونوا سفراء له لدى السلطان والباب العالى فى تحقيق مطالبه ومن هؤلاء الموظفين ابراهام بك الذى كان مقيما فى الأستانة وقد وضع تحت أمره مبلغ ١٢٦٥ جنيها فى الشهر النفقات العادية كما أنه كان فى امكانه أن يسحب تحاويل أكبر من هذا المبلغ .

وقد كان ابراهام هذا يقوم بدفع مرتبات شهرية لبعض الصحف لتمدح اسماعيل — كما ذكرنا سابقا وكانت تصل تلك المرتبات والاعانات الى مبالغ باهظة ، كان من الممكن استخدامها فى مشروعات لمصلحة البلاد ، بدلا من انفاقها على هؤلاء المأجورين الذين كانوا كل همهم هو إرضاء غرور اسماعيل وامتداحه وتأييد سياسته ما أمكن إلى ذلك سبيلا .

وقد ذكر ابرهام بك فى أحد خطاباته إلى اسماعيل أن مصطفى فاضل عرض عليه خمسين ألف جنيها وأنه رفضها وهو فى ذلك يشير إلى أنه يريد المزيدمن الأموال حتى يحصل على أكبر قدر ممكن من اسماعيل .

والغريب أن السلطان كان يطلب أحيانا هدايا عجيبة فهذا نورى باشا يخبر ابراهام بك أن السلطان يريد كلبين من مصر وكذلك بضع دجاجات وديوك رؤوسها سود وريشها أبيض فيرسل ابراهام — على الفور — إلى اسماعيل لتلبية طلبات السلطان التى تدعو إلى الدهشة .

ولقد كان يحدث كثيرا أن يطلب السلطان بنفسه الأموال من اسماعيل عن

طريق الصدر الاعظم وغيره كما لو كان ذلك من الأمور الحتمية التى يجب أن يؤديها اسماعيل .

وعندما أراد اسماعيل أن ينشىء المحاكم المختلطة فى مصر كان عليه استرضاء السلطان لكى يوافق على إقامة تلك المحاكم التى ليس لها وجـــود فى الممالك العثمانية الأخرى . وقد طلب الصدر الأعظم مبلغ ستين ألف جنيه لكى يتوسط لدى السلطان فى الموافقة على ذلك ، وعلى ذلك بلغ ما أنفقه اسماعيل فى هـذا الصدد ما يوازى ٤٢١ر٧٨٩ جنيها بما فى ذلك ما تقاضاه الصدر الأعظم .

منح اسماعيل لقب خديوى :

وأخذ اسماعيل يسعى إلى نيل لقب يشعره أنه فى مصاف الأباطـــرة والسلاطين والملوك وأخـذ يفاوض الاستانة للحصول على ذلك اللقب وأخـذ ينفق الأموال الكثيرة - ويرسل الهدايا النفيسة إلى السلطان ووزرائه والمقربين اليه للحصول على لقب (العزيز) ولكنه لم ينجح فى الحصول على ذلك اللقب لأنه إذا دعى « بالعزيز » فان السلطان عبد العزيز يكون عبدا له فرفض السلطان منحه ذلك اللقب ، وأخيراً اتفق على منحه لقب « خديوى » . فصدر فى ذلك فرمان فى ٨ يونية ١٨٦٧ والخديوى كلمة فارسية معناها « الاله » أو « الرب » وذلك اللقب أرضى غرور اسماعيل .

وهكذا تمادى اسماعيل فى مطامعه الشخصية من أموال باهظة صرفها فى الاستانة للحصول على ما يريد فقد كان يعرف اسماعيل الوسيلة التى تحقق له مطامعه فى الاستانة ألا وهى المال ، فأخذ ينفقه باسراف لا حد له حتى أثقل خزانة الدولة بالديون التى أدت إلى التدخل الأجنبى وحرمان البلاد من الاستقلال .

لم يقتنع اسماعيل بكل تلك الفرمانات السابقة ولكن كان يريد أن يمنحه السلطان حق عقد القروض وحق عقد المعاهدات التجارية وفرض الضرائب بدون إذن من الباب العالى فأصدر السلطان فرمانْ سنة ١٨٧٣ — الذى سبق الاشارة اليه — والذى يطلق عليه الفرمان الشامل لأنه شمل جميع الامتيازات والحقوق التى سبق منحها لاسماعيل فى الفرمانات السابقة وقد كان هذا الفرمان من الأمور التى ألحقت الضرر باسماعيل لأنها أطلقت العنان لأهوائه ومطامعه الشخصية حتى انحدرت به تلك الأطماع إلى الهاوية ، وقد قدرت الأموال التى أنفقها اسماعيل للحصول على هذا الفرمان وحده حوالى ٩٧٠ ألف جنيه مجيدى تقاضى منها أحد الموظفين — وحده — وهو رفيق بك مبلغ ٢٥ ألف جنيه . وكان الوزراء الأتراك وكذلك كبار موظفيهم يأخذون الأموال والهدايا من حاكم مصر بمعرفة ورضاء السلطان نفسه . وقد ختم ذلك الفرمان بالعبارة الآتيه : « وعليك بالانتباه والالتفات الى توريد المائة والخمسين ألف كيس المقررة سنوياً الى خزينتى السلطانية ، بدون تأجيل ، وبدقة تامة » .

وقد قدر بعضهم ما دفع لرجال الآستانة والسلطان ، وما صرف فى ولائم وهدايا لهم للحصول على باقى الفرمانات ما يقرب من سبعة وثلاثين مليوناً من الجنيهات ، فى الوقت الذى كانت فيه البلاد فى أشد الحاجة لتلك الأموال لتسديد الديون التى كانت سبباً فى إرهاق الأهالى بالضرائب .

وفى كل مرة كان يذهب فيها الخديوى إلى الآستانة تعد له الاستقبالات الفخمة عند عودته فى الاسكندرية والقاهرة حيث كانت تطلق المدافع مائة مرة وقد استمر أحد تلك الاحتفالات لمدة ثلاثة أيام ولياليها كلفت خزانة الدولة حوالى ٢٥٠٫٠٠٠ جنيها كذلك أنفقت والدته مبلغ ٤٠٫٠٠٠ جنيهاً

وقد قلدها فى ذلك كبار موظفى الدولة والشخصيات الأخرى التى كانت لها منافع شخصية لدى الخديوى أو خوفاً من بطشه .

وأقيمت الاحتفالات والولائم التى تكلفت المبالغ الضخمة ابتهاجا بصدور هذا الفرمان وعودة الخديوى .

وهكذا انفق اسماعيل الأموال الطائلة ارضاءاً لمطامعه الشخصية مثل جعل وراثة العرش لأكبر أبنائه أو الحصول على لقب خديوى أو منحه حق عقد القروض دون إذن السلطان وتلك أمور كانت البلاد فى غنى عنها . ولو أنه انصرف الى الاهتمام بشئون البلاد وخاصة الناحية الاجتماعية لعاد على المجتمع بالخير الوفير .

٣ — الاسراف والبذخ

أنفق إسماعيل الأموال الطائلة على ملاذه الشخصية وظهرت حماقته فى بناء القصور الكثيرة ، كذلك أنفق تلك الأموال فى طيشه مع النساء الأوروبيات وكذلك إقامة الحفلات التى يسودها مظاهر الإسراف والبذخ الزائد عن الحد ، وذلك بالإضافة إلى الأموال الطائلة - التى سبق الإشارة إليها - والتى أنفقها فى الاستمالة للحصول على لقب الخديوى ولتغيير نظام الوراثة لمصلحة ولده .

وكان ولعاً ببناء القصور لدرجة أن تلك الهواية استنزفت أموالا كثيرة على حساب خزانة الدولة ، فمثلا بدأ فى بناء قصر الاسماعيلية ولكنه ما لبث أن أوقف العمل فيه بعد أن صرف على جدرانه فقط ٣٨٫٨٢٠ جنيها وكذلك صرف على شراء أماكن الجزيرة وهى مائة بيت وواحد مبلغ ٤٨٫٤١٠ جنيها

وهكذا صرف مبالغ كثيرة فى بناء تلك القصور التى تعددت أنواعها فمثلا ما صرف على قصر الجيزة ١٫٢٩٤٫٤٧٠ جنيها ، سراى عابدين ٦٦٥٫٥٧٠ جنيها وسراى الجزيرة ٨٩٨٫٦٩١ جنيها وسراى الاسماعيلية ٢٠١٫٢٨٦ جنيها إلى جانب ١٫٣٣١٫٦٧٩ جنيها على باقى القصور منها ٤٧٢٫٣٩٩ جنيها أنفقها على سراى الرمل بالاسكندرية .

ولقد صمم إسماعيل أن يجعل من مصر مزرعة يكون هو فيها المالك الوحيد ولقد سيطرت عليه فكرة امتلاك جميع أراضى مصر واستغلالها لكى تعود عليه بالربح الوفير وكان إسماعيل يمتلك حوالى ٧٠ ألف فدان عند توليه حكم مصر فى سنة ١٨٦٣ وأصبح يمتلك فى سنة ١٨٧٧ حوالى مليون فدان من أجود أنواع الأراضى الزراعية فى مصر وهى تعادل ⅕ مساحة الأراضى الزراعية الموجودة فى مصر ق ذلك الوقت امتلكها إسماعيل سواء بشرائها من أصحابها أو الاستيلاء عليها إذا اضطرته الظروف لذلك وبذلك أنفق الملايين العديدة لكى يصبح أكبر مالك فى مصر .

وعند ما اعتلى إسماعيل عرش مصر كانت تدر عليه أملاكه الخاصة دخلا يقدر بحوالى ٣٠٫٠٠٠ جنيه وفى بداية سنة ١٨٦٨ كانت تقدر قيمة ممتلكاته ومصانعه بحوالى ستة ملايين من الجنيهات ويتضمن ذلك المبلغ قيمة ٤٣ قصرا بناها أو جددها منذ بداية حكمه وأدت رغبته إلى امتلاك قصور مصطفى فاضل وحليم باشا وممتلكاتها الخاصة أدت تلك الرغبة إلى عقد قرضين لكى يتمكن من شرائها .

وعمل إسماعيل على إقامة مصانع قصب السكر وأحضر الآلات اللازمة لها من الخارج ولكن تلك المصانع لم تؤت الثمرة المرجوة منها فمثلا تكلف أحد

المصانع ١٠٠٠٠٠٠ جنيه واستمر لمدة ثلاث سنوات فقط ثم أصبح بعد ذلك أرضاً مهجورة .

وبالرغم من بناء إسماعيل لكل تلك القصور وشراء الأراضى لمصلحته الشخصية وما كلفته تلك القصور والأراضى من ملايين عديدة فقد كان لا يعمل لصالحه الأهالى الذين قاسوا الأمرين ولم يسع إلى رفع مستوى الحياة الاجتماعية ففى الوقت الذى كان ينعم بتلك القصور رفض انشاء مستشفيات لمعالجة الأهالى فى قنا وملوى وبنى سويف والمنيا وأمر بتحويل احدى غرف الفابريقات الموجودة فى تلك الجهات إلى مستشفى صغيرة بدلا من إنفاق الأموال فى بناء مستشفيات لخدمة الشعب هذا فى الوقت الذى كان يقيم فيه الولائم الفاخرة لضيوفه فى قصوره العديدة ويقول Dicey أن محمداً توفيق نجل إسماعيل أكد له شخصيا أن عشرة آلاف شخص كانت تقدم لهم الولائم يوميا فى قصر عابدين ولقد تفشى ذلك البذخ بصورة أكثر أو أقل فى القصور الأخرى مثل الجزيرة والجيزة ورأس التين . ولقد كلف ذلك الدولة الأموال الكثيرة التى أدت إلى الاستدانة .

ويقول الفريد سكاون بلنت أنه كان ضمن المدعوين لمأدبة أقامها الخديوى لكيف Cave وأعضاء لجنته وكانت مقامة على سفح الهرم وقدمت فى تلك المأدبة الأطعمة الفاخرة على مرأى جمور من الفلاحين الذين يكادون يموتون جوعا ولم يدرك أحد من المدعوين ذلك التناقض الظاهر .

وهكذا كان يقيم إسماعيل الولائم الفاخرة فى قصوره بل فى خارج تلك القصور وعلى مرأى من الشعب الذى كان يتألم أشد الألم من الضرائب الباهظة التى فرضت عليه لارضاء مطامح إسماعيل الشخصية .

كذلك كانت أسرة إسماعيل تتصف أيضاً بالاسراف البالغ فى جميع تصرفاتها فقد دفع ١٥٠ ألف جنيه انجليزى عن إحدى الأميرات لترزى فرنسى وأصدر أمره لنظارة المالية بدفع ١٣٧٨ جنيها الجواهرجى (موسيس) ثمن تكاليف تزيين سيف نجله إبراهيم بالجوهرات وكذلك أصدر أمراً آخر باعتماد مبلغ ١٠٠،٠٠٠ جنيه مائة ألف جنيه مصاريف تزويج إحدى بناته وضم ذلك المبلغ إلى جانب الديوان ولا يخفى علينا ذلك الاسراف الزائد الذى ظهر جلياً فى الاحتفالات التى أقامهـــا الخديوى إسماعيل احتفالا بزواج أنجاله ذلك الاسرف الذى ألحق أكبر الضرر بالخزانه المصريه وقد قدرت تلك المصروفات بحوالى ثلاثة ملايين من الجنيهات فأقيمت الاحتفالات التى دعى إليها آلاف المدعوين وأحياها كبار الفنـــانين وقد كان الذهب يلقى من النوافذ على آلاف المتفرجين وأقيمت الولائم التى تضارع ما ورد فى قصص ألف ليلة وليلة . وقد قدرت الهدية التى أهداها طوسون باشا إلى عروس حسن باشا نجل الخديوى بحوالى مائة ألف جنيه كما أن الثوب الذى كانت ترتديه تلك العروس كان يفوق ذلك المبلغ بكثير وأنه من الظلم حقاً أن تتحمل الخزانة المصرية تلك النفقات التى زادت عن الحد المعقول . وإذا عرفنا أن الخديوى كان يكون أسرة مكونة من ٣٤ فرداً ولكل من هؤلاء قصر خاص وحشم خاص وكل من يتزوج يقام له مثل ما أقيم لأخوته وإننا لنتصور مدى الضرائب الباهظة التى قاسى منهـا الشعب فى مصر لتغطية تلك النفقات البـاهظة مما يقف حائلا دون إدخال أى تحسين على أحوال الشعب وخاصـة الحـالة الاجتماعية.

كذلك كان ينعم على جواريه بالأطيان الشاسعة فها هو يصدر أمرا آخـر لنفس نظارة المالية بالانعام بستة آلاف فدان من الأطيان على بعض الجوارى

التى ذكر أسمائهن وكذلك صرف مبلغ ٥٠٠,٠٠٠ فرنك من خـــزانة الدولة لماريت بك مدير الآثار بمناسبة زواج بناته فكان يبعثر الأموال يميناوشمالا كأنها المياه من ذلك اعفاء والدة عباس الأول من دفع مبلغ ١٢,٠٠٠ جنيه (اثنى عشرة ألفا) قيمة دين اقترضته من خزانة الدولة. ومن تلك الأوامر التى أصدرها لنظارة المالية دفع مبلغ ١٦,٨٦٣ ليرة لأحد الجواهرجية ثمن مجوهرات منها ٦٢٣٠ ليرة أعطى منها لبعض الجهات هدية أثناء وجـــوده فى باريس.

وكان يبالغ دائما فى دفع المرتبات لأفراد أسرته فمثلا أمر بابلاغ مرتب احدى الاميرات إلى ١,٨٠٠ جنيها بدلا من ١,١٤٥ جنيها سنويا، وكذلك منح إحدى هؤلاء الأميرات ٣٠٠٠ جنيها مرتبا سنويا بدلا من ٢٠٢٥ جنيها كانت تتقاضاها قبل ذلك وهذا مجلس النظار يوافق على إبـــلاغ مخصصات الخديوى وافراد عائلته إلى ٣٦٠,٠٠٠ جنيه سنويا.

كذلك كان الاسراف طابعا مميزا لاسماعيل فى جميع مشروعاته التى قــام بتنفيذها فقد بلغت نفقـات ميناء الاسكندرية ٢,٥٠٠,٠٠٠ جنيه فى الوقت الذى أثبتت فيه المصادر الوثيقة أن تكاليف تلك العملية لم يكن يتعدى مبلـــغ ١,٤٠٠,٠٠٠ جنيه.

وقد كانت الجهات الحكومية المختلفة تنافس اسماعيل فى ذلك الاسراف، من ذلك أن رئيس ديوان المدفعية كان اذا سمع بمدفع جديد تم اختراعه يبعث فى طلب ستين أو ثلاثين منه، على سبيل التجربة، بدلا من طلب مدفع واحــد وحجته فى ذلك أن مصر يجب ألا تكون متأخرة عن باقى الأمم فى الأمـــور العسكرية.

وأدت ضروب الاسراف التى ابتدعها اسماعيل إلى خروج أموال البلاد إلى غير أهلها ، سواء أكانوا داخل البلاد أم خارجها فقد كانت مادة الاسراف وصنوفه ومظاهره أجنبية (من وارد أوروبا) ففقدت بذلك الدوله الملايين من الجنيهات تسربت إلى الخارج فى الوقت الذى كانت هى فى أشد الحاجة اليها كذلك تلك الأموال الضخمة التى أنفقها اسماعيل على ضفاف البوسفور والتى سبق الاشارة اليها فكم من الأموال ذهبت هباءاً فى الآستانة وكان لا يمر عام الا ويقضى اسماعيل بالاستانة أو أوروبا فترة من الزمن ينفق فيها الأموال بغير حساب وكانت سياحاته ورحلاته فى العواصم والمدن الاوروبية تكلف خزانه الدولة ملايين الجنيهات ، وقلده فى ذلك الباشوات والاعيان الذين كانوا يذهبون سنويا إلى أوروبا وذلك للاصطياف ومنذ تلك الفترة أصبحت تلك بدعة كلفت البلاد مئات الملايين من الجنيهات .

وهكذا كان اسماعيل يتصف فى جميع تصرفاته بالاسراف والبذخ ، وكان فى جميع تصرفاته لايفرق بين مالية الحكومة وماليته الخاصه ، بل كان يعتبرهما أمراً واحدا وكانت أموال الدولة رهن ارادته يتصرف فيها كما لو كانت أمواله الخاصة ومن هنا جاء الخلل وسوء الادارة وضياع الأموال بغير حساب .

وقد أدى ذلك الاسراف إلى الأزمة المالية والاستدانة بالربـا الفاحش وتغلغل النفوذ الأوروبى فى البلاد حرصا على مصلحة الدائنين .

٣ ـ قناة السويس

ونقصد بقناة السويس تلك التعويضات الفادحة التى دفعها اسماعيل لشركة قناة السويس لكى توافق على تعديل بعض الشروط التى عقدت بين محمد سعيد

باشا وفرديناند دلسبس وذلك بناء على تحكيم نابليون الثالث امبرطور فرنسا فى ذلك الوقت ، وأيضا تلك الاحتفالات التى أقيمت بمناسبة افتتاح قناة السويس والنفقات الباهظة لتلك الاحتفالات والتى كانت من أهم أسباب الاضطرابات الاقتصادية .

وكان اعتراض اسماعيل على الأوجه الآتية من شروط امتياز حفر قناة السويس .

أ) تعهد الحكومة بتقديم العمال الذين تحتاج اليهم الشركة حتى عشرين ألفا ومطالبة الحكومة بتعويض فى حالة تقصيرها وعجزها عن تقديم هذا العدد .

ب) ملكية الشركة لترعة المياه العذبة التى كلفت بمقتضى العقد انشاءها واستغلال رى الأطيان المملوكة للافراد على جانبيها مقابل أجر تقتضيه منهم .

جـ) ملكية الشركة لجميع الأراضى التى ترى أنها فى حاجة اليها لحفر القناة وانشاء الترعة العذبة واعفاؤها من الرسوم الأميرية عنها على الدوام . وملكيتها لجميع الأراضى التى تستصلحها وتزرعها واعفاؤها من دفع أموالها مدة عشر سنوات .

د) اضطرار الحكومة إلى نزع ملكية الأطيان للافراد اذا احتاجت اليها الشركة لاستغلال امتيازها .

وكانت حجته فى الغاء الشرط الأول رغبته فى الغاء السخرة ، لأن هذا الشرط يدل دلالة تامة على تسخير العمال والفلاحين فى العمل لفتح القناة مما تأباه روح الانصاف وتنفر روح العدالة منه .

وقد استند إلى قوانين الدولة العثمانية التى تنص على منع التنازل

للاجانب عن ملكية الأاضى والعقارات فى طلب الغاء الشرطين الثانى والثالث .

وأرسل اسماعيل وزيره نوبار إلى فرنسا للمفاوضة فى الغاء تلك الشروط وهبت الصحف فى فرنسا الدفاع عن شروط العقد ووافق الخديوى - أخيرا - على تحكيم الامبراطور نابليون الثالث - امبراطور فرنسا - للفصل فى ذلك النزاع فكان بذلك يمثل الحكم والخصم لما كان معروفا عنه من تأييده للشركة وعطفه على فرديناند دلسبس الذى يمت بصلة القرابة إلى (أوجينى) زوجة نابليون .

وعلى ذلك أصدر نابليون الثالث حكمه فى ٦ يوليه سنة ١٨٦٤ وينص على:

أ) ابطال حق الشركة فى مطالبة الحكومة بتقديم العمال المصريين والزام الحكومه مقابل ذلك بتعويض مالى تدفعه للشركة ومقداره ٠٠٠ر٥٢٠ر١ ج .

ب) تنازل الشركة للحكومة عن كل حق فى ترعة المياه العذبةوالتزام الحكومة باتمامها مع احتفاظ الشركة بحق الانتفاع بها والزام الحكومة مقابل هذا التنازل بتعويض قدره ٠٠٠ر٦٤٠ جنيه .

جـ) جعل الأراضى المملوكة للشركة والملازمة للمشروع ٠٠٠ر٢٣ هكتار تقريبا ، منها ٦٣٤ر١٠ هكتار على جانبى القناة البحرية وملحقاتها و ٩٦٠٠ هكتار للترعة العذبة ، وثلاثة آلاف هكتار لمبانى الشركة .

د) اعادة الأراضى التى اتضح عدم لزومها للمشروع ومساحتها ٠٠٠ر٦٠ هكتار مقابل تعويض قدرة ٠٠٠ر٢٠٠ر١ جنيها .

فتبلغ مجموع التعويضات التى حكم بها نابليون الثالث للشركة ٠٠٠ر٤٠٠ر٨

فرنك أى مايساوى ٣٫٣٦٠٫٠٠٠ جنيها .

هذا مع العلم بأن رأس مال الشركة كان لايتعدى الثمانية ملايين جنيها ؛ فيتضح مما سبق فداحة تلك التعويضات التى حكم على مصر بدفعها والتى تبلغ نصف رأس مال الشركة تقريبا .

واعتبر هذا الحكم من الأحكام الجائرة فى التاريخ ، لأنه بنى على أسباب لايسيغها عدل ولامنطق فقد ألزم نابليون الثالث الحكومة المصرية بدفع تعويض عن الأمور الآتية :

أ) أعفاؤها من تقديم العمال المصريين ، والواقع أن شروط الامتياز لاتنص على التزام الحكومة بتقديم هؤلاء العمال ولكن نص على أن يكون أربعة أخماس هؤلاء العمال من المصريين (مادة ٢) فعلى ذلك لم تلتزم الحكومة بتسخير العمال كما فسرها نابليون الثالث .

ب) تنازل الشركة للحكومة عن إتمام ترعة المياه العذبة ، وعن الجزء الذى أنشأته فيه وكانت العدالة تقضى بألا تلتزم الحكومة ألا بما أنفقته الشركة فعلا على الجزء الذى أنفقته ، ومقداره باعتراف الشركة ٧٫٥٠٠٫٠٠٠ فرنك فى الوقت الذى حكم فيه نابليون بالنسبة لذلك التنازل بتعويض قدره ١٦٫٠٠٠٫٠٠٠ فرنك ومن هنا يتضح فداحة ذلك التعويض .

ج) تنازل الشركة عن ملكية الأراضى التى تبين من الحكمة عدم لزومها لانفاذ المشروع ؛ والواقع أن هذه الأراضى جهات صحراوية لم تكن الشركة استصلحتها بعد وبالرغم من ذلك قدر ثمنا لها ١٫٢٠٠٫٠٠٠ جنيه (وهكذا قضت عدالة نابليون الثالث أن تدفع مصر هذا الثمن الباهظ لبقاء ملكها فى حوزتها ، وهذا أغرب ماسمع فى معرض الظلم والجور).

وقد وصف فرديناند دلسبس هذا التحكيم بأنه : (السند الأساسى للشركة ووثيقة الكفالة والاطمئنان لها .

وهكذا تورط الخديوى اسماعيل فى هذا التحكيم الذى جر على مصر الخسائر الجسيمة ، ولم ينظر نابليون إلى أن خديوى مصر منح الشركة عمال القناة وتنازل لها عن مقدار عظيم من الأراضى بلا مقابل وجعل الأهالى كعبيد لها وكذلك استيراد المواد الخام معفاة من الضرائب وادارة مكتب البريد والتلغراف فى القناة والصيد فى مياه القناة وغير ذلك وأن هذه المساعدات أصبحت حق للشركة وهى تعرف أن تحافظ عليه وتدافع عنه بكل الوسائل ، أما حقوق الشرقى فمهما كانت أسبابها وثيقة وشروطها متينة تصبح أثرا بعد عين وذلك لتفريطه وجهله . ولو اسماعيل استمسك بشروطه ولم يقبل تحكيما لما استطاعت الشركة أن تخطو خطوة فى العمل اذ كان كل شىء معلقا على الأيدى العاملة المصرية ، إذ أن نوبار كان قد استصدر من الباب العالى أمراً إلى اسماعيل فى يوليه سنة ١٨٦٣ يحتم عليه التمسك بتلك المطالب ومفاوضة الشركة فيها فان قبلوها فى ظرف ستة أشهر فبها ، ألا فتتوقف الاشغال بالقوة الجبرية ولكن شاء حظ مصر العاثر الا يتمسك بأحقية مصر فى تلك الشروط وفضل أن يركن إلى (العدالة الاوروبية) فوقع على يدها ما رأينا من رأينا من الظلم التعسف .

وكانت شركة القناة قد اشترت من الهامى باشا تفتيش الوادى كله فأرادت الحكومة استرداده ضمن الأطيان الأخرى التى حكم نابليون باعادتها اليها فباعته الشركة لها بمبانيه بمبلغ عشرة ملايين من الفرنكات بموجب الاتفاق الذى عقدته الحكومة المصرية مع الشركة فى ٣٠ يناير ١٨٦٦ . وعقد مع الشركة اتفاقا آخر فى ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ لخص فيه فرمانا (سعيد) وكل ما تلاها

من اتفاقيات بين اسماعيل والشركة وكان الباب العالى يعارض فى مبدأ الأمر فى الموافقة على تلك الاتفاقية ولكن صدر فرمان فى ١٩ مارس سنة ١٨٦٦ بالتصديق على تلك الاتفاقية وذلك تحت ضغط نابليون الثالث ويقول دلسبس فى هذا الصدد : لقد صدق المثل العربى القائل (أوقية خوف أفيد من قنطار صداقة) .

وفى ٢٣ أبريل سنة ١٨٦٩ عقد اسماعيل مع الشركة اتفاقا آخر ألغى فيه الشرط الخاص باعفاء واردات الشركة من الخارج من الرسوم الجمركية ؛ واعطائها مقابل ذلك تعويضا مقداره ٣٠ مليون فرنك وافتتحت القناة للملاحة فى يوم ١٧ نوفمبر سنة ١٨٦٩ وأقام اسماعيل بمناسبة افتتاح القناة تلك الحفلات التى لم يعرف التاريخ احتفالا يدانيها فى الاسراف والتبذير وبلغ ما صرف فى تلك الحفلات ١٩٣ر١١٤٠٩ ليرة انجليزية. وكانت مصر فى غنى عن صرف هذا المبلغ الجسيم وياليته صرف بالبلاد وبين أهلها بل دفع للاجانب لأنه ثمن أشياء أتت من بلادهم ليتمتع بها أمراؤهم .

وقد دعا إسماعيل لهذه الاحتفالات ليس فقط ملوك دول أوربا ورؤسائها ولكن أيضاً عدد كبير من المشتغلين فى الفنون والصحافة والتجارة والاقتصاد والسياسة والذين بلغ عددهم تسعمائة شخص . واستعدادا لتلك الحفلات فقد أرسل إسماعيل خطابات إلى متعهدى الحفلات المشهورين فى العالم يسألهم الاستعداد مقدماً لامداده بالنبيذ والجرسونات والأقمشة والأطباق والخيم التى تتطلبها الاحتفالات التى ستقام فى الاسماعيلية . وفى هذا المجال كانت الخزينة المصرية وأموال إسماعيل نوعا من أعمال بيتر وبولك المالية فكان على بيتر أن يدفع أكبر مبلغ من المال ثمنا لتكاليف الاحتفالات الاسماعيلية ، فى سبيل أن يأخذ بول أكبر قدر من البقشيش لنفسه وقد أصدر إسماعيل بإعداد وتجهيز ديوان محافظة القنال لأجل إقامة « أوجينى » امبراطورة فرنسا أثناء تلك الاحتفالات .

وأشرف بنفسه على تأثيث وفرش الديوان المذكور بأفخر الأثاث . كذلك عمل على استئجار قصور الأغنياء لكى يقيم بها ضيوفه فى تلك الاحتفالات . كما أصدر أوامره « بوضع مواسير الميـــاه وتركيب الحنفيات على الطريق الممتد من الجيزة إلى الأهرام وإنشاء طريق جديد من محطة بدرشين إلى سقارة وبناء فندقين فى نهاية الطريقين على ألا تزيد نفقاتهما على ثلاثة آلاف جنيه وأن يكون بناء الفندقين على الطراز الأفرنجى » .

وليس بكثير أن نقول أن أى زائر من هؤلاء المدعوين لحضور تلك الاحتفالات قد قضى شهرين فى مصر من غير أن يحتاج إلى أن يضع يده فى جيبه لأى شىء ما عدا المصروفات الشخصية مثل الاستحمام والاغتسال وحتى هذه المصروفات كانت تدفع لهم بكرم زائد وحتى لو حـــدث ودفعوا تلك المصروفات فإنهم كانوا يستعيدونها .

وقد قدر إسماعيل نفسه نفقات تلك الاحتفالات بمبلغ ١٦٥٠٠٠ جنيه ، ولكن هذا المبلغ أقل بكثير مما أجمعت المصادر الموثوقة على تقديره وهو مبلغ ١٤٠٠٠٠٠ جنيه وعلى ذلك فيبدو أن ذلك المبلغ الذى أكده اسماعيل فى خطابه لوزير المالية كان جزءا من تلك النفقات وليس كلها .

ويقدر مؤلف « تاريخ مصر المالى » ماخسرته مصر فى إنشاء القناة من ثمن أسهمها فى الشركة، ومابذلته من التعويضات، وما دفعته فى أنشاء ترعة الاسماعيلية وأسترداد أطيان الوادى ونفقات حفلات القناة بمبلغ ١٦٨٠٠٠٠٠ جنية .

وقد جاء فى البيان الذى قدمته الحكومة لمجلس شورى النواب بجلسة ٢٠ رجب سنة ١٢٩٣ هـ عن ديون الحكومة ومصروفاتها أن مجموع ماأنفق فى قناة السويس ١٦٠٧٥١١٩ جنيها أما (دى ليون) فيقدرها بمبلغ ١٧٤٢٣١٧٨

جنيها انجليزيا أما أمين سامى باشا فيقدر تلك النفقات بمبلغ ١٦٫٥٠٠٫٠٠٠ جنيها ، وبيانها كالآتى : ـ

٣٫٥٠٠٫٠٠٠	جنيها قيمة الأسهم التى اشتراها سعيد باشا .
٣٫٠٠٠٫٠٠٠	جنيها قيمة التعويض الذى قدره نابليون الثالث عند التحكيم
٤٠٠٫٠٠	جنيها قيمة ثمن أراضى ومبانى الوادى التى أخذتها الحكومة من الشركــــة .
٤٠٠٫٠٠٠	جنيها قيمة تعويض عن أعمال ادعت الشركة اجراءها فى ترعة الاسماعيليــــة .
٨٠٠٫٠٠٠	جنيها قيمة صرفت للمقاولين الفرنسيين نظير تتميم الترعة .
٤٠٠٫٠٠٠	جنيها انفقتها الحكومة فى أنشاء الترعة الحلوة .
١٫٠٠٠٫٠٠٠	جنيها قيمة نفقات احتفالات افتتاح القناة .
٧٫٠٠٠٫٠٠٠	جنيها قيمة فائدة هذا المال لتمام استهلاكه .
١٦٫٥٠٠٫٠٠٠	

وعلى كل حال فقد اتفقت جميع المصادر أن مجموع استدانة خزانة الدولة بسبب تصرفات اسماعيل لا يقل عن ١٦ مليونا من الجنيهات بأى حال من الأحوال بل يزيد عن ذلك المبلغ فى كثير من المصادر التى تناولت تلك النفقات بالبحث وأن، معظم هذا المبلغ قد أنفق فى أوجه كان اسماعيل فى غنى عن أن يخوض غمارها لو هو تمسك بحق مصر فى امتلاك القناة وعدم الالتجاء الى العدالة الاوربية

واذا علمنا ان نفقات أنشاء القناة بأكملها بلغت بحسب احصاءات الشركة ٤٥١٫٦٥٦٫٦٦٠ فرنك أى نحو ١٨٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه أدركنا أن مصر احتملت وحدها معظم هذه النفقات التى كانت من أهم أسباب الارتباك المالى والاستدانة

بسبب تصرفات اسماعيل التى أتصفت دائما بالاسراف و البذخ وأرضاء الدول الاوروبية ولو على حساب مصلحة البلاد التى حرمها من تلك المبالغ الضخمة التى لو أنفقت فى وجوه أخرى لعادت على البلاد بأحسن النتائج واعملت على رفع مستوى الحياة الاجتماعية فى مصر .

٤ ـ أسباب أخرى للاضطرابات الاقتصادية

أ : انتشار وباء الكوليرا :

ومن أسباب الاضطرابات الاقتصادية انتشار وباء الكوليرا فى سنة ١٨٦٥ عن طريق الحجاج فى تلك السنة وقد أصدر رئيس مجلس الصحة نشرة إلى القناصل زعم فيها أن الوباء الحاصل ليس من نوع الكوليرا بل هو شىء سرى للأهالى من أدوات الحجاج الذين جاؤا إلى الاسكندرية .

ولكن ما لبث أن انتشر ذلك الوباء فى جميع انحاء القطر المصرى حتى بلغ الوجه القبلى وخاصة أسيوط وطهطا وقنا وشن فريق من الرأى العام حملة على الحكومة التى لم تقم بواجبها فى مكافحة المرض ـ على صفحات الجرائد ـ فأدى ذلك إلى زيادة الهلع والخوف فى جميع أنحاء القطر المصرى وهجر كثير من الأهالى البلاد حتى بلغ الذين هاجروا خارج البلاد فى مدة شهر تقريبا حوالى خمسة وثلاثين ألف شخص وبلغ عدد من مات بسبب ذلك الوباء من المسلمين ٥٦٧٦ شخصا ومن الاقباط ٣٦٣ ومن الفرنج ١٦٥ ذلك غير ٦١٠٤ شخصا توفوا ابان فتكه بأسباب أخرى . فيكون مجموع وفيات القطر فى أثناء ذلك الوباء حوالى ١٢٤٢٩ شخصا .

ب : وباء الماشية :

كذلك حدث انتشار وباء بين الماشية وكان مفزعا للغاية ويقال أن الخسارة

التى حدثت بين الماشية بسبب ذلك الوباء تقدر بحوالى ١٢ مليون جنيه مما كان له أكبر الأثر فى زيادة سوء حالة الأهالى فى القطر المصرى .

ج : انخفاض أسعار القطن :

وكان انخفاض أسعار القطن المصرى عقب انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية من أسباب الاضطرابات الاقتصادية اذ أثر ذلك فى الصادرات والواردات فان قيمة الصادرات بعد أن وصلت ١٤٫٤١٦٫٦٦٠ جنيها فى سنة ١٨٦٤ قلت فى سنة ١٨٦٥ إلى ١٣٫٠٤٥٫٦٠٠ جنيه وانخفضت تلك القيمة فى سنة ١٨٦٦ حتى بلغت ٩٫٧٢٣٫٥٦٠ جنيها وكذلك الواردات التى كانت قد بلغت أقصاها فى سنة ١٨٦٥ فبلغت ٥٫٧٦٣٫١٨٠ جنيها انخفضت إلى ٤٫٦٦٢٫٣٠٠ جنيها فى سنة ١٨٦٦ مما أثر تأثيرا بالغا على ايرادات الدولة .

د : عدم انتظام فيضان النيل :

أخذت فيضانات النيل فى عهد اسماعيل فى الزيادة والنقصان بنسب كبيرة مما أثر تأثيرا سيئا فى اقتصاديات البلاد ففى سنة ١٨٦٣ زاد فيضان النيل زيادة فاحشة فهدد القطر المصرى بدمار محقق وكانت نتيجة ذلك الفيضان الجارف القضاء على جانب عظيم من الحاصلات الزراعية ، فارتفعت أسعار القمح والذرة ارتفاعا فاحشا ، وأدى ذلك إلى غلاء شديد ، أوجب ارتفاع عموم أسعار حاجات المعيشة ارتفاعا مخيفا . ثم انقطع وارد القمح بالمرة واشتد الطلب فلم يجد الفقراء له أثرا وأدى ذلك إلى استيراد كميات من اللحوم والسلى والزيت من الخارج وتوزيعه على الجزارين والتجار لبيعه للأهالى وذلك للحد من تلك الأزمـــة ، فعلم الناس بذلك ففرحوا وتزاحموا تزاحم الجياع . واستمروا على هذه الحال شهرين وبضعة أيام .

على أن النيل عاد للطغيان فى السنوات ١٨٦٦ ، ١٨٦٩ ، ١٨٧٠ ، ١٨٧٢ ، ١٨٧٤ ، ١٨٧٥ ، ١٨٧٦ وفى كل مرة كانت تدمر المحاصيل ولم يستطع اسماعيل انقاذ البلاد من براثن الغلاء . ومما زاد فى خطورة فيضان سنة ١٨٧٠ سقوط الأمطار بغزارة فى مصر السفلى والوسطى فهدمت ما هدمت وجرفت ماجرفت واستمر نزولها بالقاهرة تسعة أيام .

وأما فى سنة ١٨٦٨ فقد شح النيل فى فيضانه إلى درجة أن ثمن أراضى الوجه القبلى ظل شراقى وأدى ذلك إلى غلاء شديد أدى إلى ارتفاع أسعار النقود وكان فيضان سنة ١٨٧٧ أقل منسوب للفيضان شهده عصر اسماعيل حتى لم يتسنى رى ولو جانب يسير من الأراضى الزراعية فضج المزارعون والأهالى وتوقع الجميع مجاعة وحدثت فعلا مجاعة شديدة انتشرت فى جميع انحاء القطر المصرى ، وأكلت لحوم البؤساء من الفلاحين وأرباب الحرف بل وذات عظامهم فهلك ما يزيد على العشرة آلاف شخص نتيجة ذلك الجوع فى مديريات جرجا وقنا واسنا فقط ، وأصبح الأهالى يتغذون على الأعشاب البرية وزرع بعض الأهالى جانبا قليلا من النبارى بالشواديف وهذا شىء لايذكر . هذا فى الوقت الذى حولت فيه كمية المياه المقررة لمدينة الاسكندرية إلى مزارع الخديوى لريها وأصبح الذى يستطيع أن يدفع يحصل لأرضه على المياه اللازمة فقاسى الفقراء فى تلك الحالة الكثير ، ولكن محاصيل الخديوى لابد أن تأخذ كفايتها من الماء ولو مات الفلاح .

ه : حرب الحبشة :

أرسل اسماعيل حملة إلى ميناء زيلع الواقعة على ساحل البحر الأحمر عن طريق باب المندب سنة ١٨٧٥ بقيادة ضابط مصرى وفى اكتوبر ١٨٧٥ عهد

إلى أرندروب بقيادة حملة جديدة على الحبشة وكانت الحملة مؤلفة من ٢٥٠٠ جندى من المشاه ومعهم ست بطاريات من المدافع الجبلية ، وانتهت هذه الحملة بقتل أرندروب وعدد كبير ممن معه ولكى يمحو اسماعيل عار الهزيمة أرسل حملة أخرى بقيادة راتب باشا وتكونت تلك الحملة من اثنى عشر ألفا من الجنود والضباط وقابلها ملك الحبشة « يوحنا » ، وأنزل بها هزائم منكرة وخسرت الحملة ٤٠٠٠ من رجالها وثمانية آلاف بندقية واستولى الأحباش على جميع سلاح القتلى والأسرى والجرحى وعلى جميع الذخائر التى لم تستعمل وفتك الاحباش بتلك الحملة بوحشية بالغة ، وقد بلغت مصاريف تلك الحملات أموالا باهظة أثقلت كاهل الخزينة المصرية وكانت مصر فى غنى عن أن تخوض غمار تلك الحرب التى لاطائل تحتها وكان الأولى باسماعيل أن يوفر تلك النفقات لمصلحة البلاد بدلا من أن يدخل حرب يعرف نتيجتها مقدما .

كذلك أرسل اسماعيل الحملات إلى الخارج لمساعدة تركيا فى حروبها مع الروسيا وكذلك فى حملة كريت وغيرها وبلغت نفقات تلك الحملات حوالى ثلاثة ملايين جنيه .

الاستدانة :

وهكذا أنفق اسماعيل الأموال الطائلة التى لم تكن تتحملها ميزانية الدولة فاضطر إلى الاستدانة حتى بلغت تلك الديون فى أواخر عهده ٩١٫٠٠٠٫٠٠٠ مليون جنيه تقريبا وكانت تلك الديون فى أواخر عهد سعيد تقـدر بمبلغ ٣٫٢٩٣٫٠٠٠ جنيه . وبطريقة تقريبية يمكن القول أن اسماعيل قد أضاف حوالى ٧ ملايين من الجنيهات سنويا فى المتوسط لمـدة ثلاثة عشر عاما إلى ديون مصر .

وكانت الفائدة الاسمية للقروض تتراوح بين ٦، ٧ ٪ ولكن فائدتها الحقيقية كانت تصل إلى ١٢ ، ١٨ ، ٢٦ ، ٢٧ ٪ وزادت هذه الفوائد الباهظة في أوائل سنة ١٨٧٦ لاضطرار الحكومة إلى أداء أقساط الديون المتراكمة وفوائدها .

ولم تكن قيمة القروض تصل كاملة إلى الخزانة بل كان أصحاب البيوت المالية والمرابون يخصمون منها مبالغ طائلة لحساب السمسرة والمصاريف والفوائد ولم يكن اسماعيل يدقق أو يعارض في الحسابات التي يقدمها له الماليون والسماسرة فمثلا عقد في سنة ١٨٧٢ قرضا بلغ مقداره الاسمي ٣٢ مليون جنيه لم يدخل منه خزانة الدولة سوى ٢٠٫٧٠٠٫٠٠٠ جنيه منها أحد عشر مليونا من الجنيهات نقدا والتسعة ملايين سندات وكذلك لم يتسلم من القرض الذي عقده سنة ١٨٧٠ سوى خمسة ملايين فقط وكان أصله سبعة ملايين .

وقد شغلت القروض معظم سني حكم اسماعيل حتى أصبح الاقتراض له عادة سنوية ، وساعده في ذلك وزير المالية اسماعيل صديق الذي تولى هذا المنصب من سنة ١٨٦٨ حتى ١٨٧٦ الذي كان يتفنن في جمع المال من القروض وكان هو أيضا يقتطع نصيبه من الغنيمة ، فأثرى اثراء فاحشا وقلد الخديوي في عيشة البذخ والاسراف والاستكثار من القصور والأملاك والجواري والحظايا .

وكان لهذه الديون أثرها السيء على ميزانية الحكومة ففي سنة ١٨٧٧ كان مجموع الايرادات ٩٫٥٤٣٫٠٠٠ جنيه ، وكان ماخصص منها للديون بين فوائد واستهلاك ٧٫٤٧٢٫٠٠٠ يضاف اليها المبالغ المخصصة للباب العالي وما كان على الحكومة أن تدفعه لشركة قناة السويس في تلك السنة فيكون الباقي من الايرادات ١٫٠٧٠٫٠٠٠ جنيه فهذا المليون الواحد والسبعين ألفا كان على الحكومة أن تنفق على جميع شئون البلاد ، على موظفيها وعلى الجيش وعلى البوليس والري

والتعليم والمحاكم والصحة العمومية ، وغير ذلك من كل مايجب أن تقوم به الحكومة .

عدم صرف مرتبات الموظفين :

ونتيجة لتلك الأزمة المالية توقفت الحكومة عن صرف مرتبات الموظفين ، وأخذت الشهور تلى الشهور وكل من فى الخدمة الأميرية لايتعاطى مرتبا فيتضور ضيقا وجوعا أو ينصب على عيشه نصبا ، ويكدس على ناسه الديون تكديسا » .

وهذا هو شريف باشا يرسل مذكرة سرية لاسماعيل يصور فيها الأضرار الناجمة عن عدم صرف مرتبات الموظفين كذلك طلب راغب باشا – وهو أحد الوزراء فى عهد اسماعيل – صرف مرتبات موظفى السكك الحديدية حتى يتسنى انتظام العمل هذا فى الوقت الذى كان يصرف فيه مرتبات الموظفين الأجانب على التمام بالرغم من أنها كانت جسيمة جدا وهكذا أصبح الموظف المصرى فى حالة يرثى لها من البؤس بسبب منع صرف المرتبات التى يقتات بها هؤلاء الموظفين والتى كانت قيمتها لا تذكر بالنسبة لضخامة مرتبات الموظفين الاجانب .

ولم يقتصر الأمر على الموظفين المدنيين فقط بل تعدى ذلك الى الضباط الذين حرروا عريضة لرئيس الوزراء يشرحون فيها ماوصل اليه الضباط من سوء الحال بسبب تأخير المرتبات مدة طويلة ويرجون اعادة صرف مرتباتهم وفى يوم ١٨ فبراير سنة ١٨٧٩ اجتمع نحو ستمائة ضابط وقصدوا وزارة المالية للمطالبة بصرف متأخراتهم واتصلوا ببعض أعضاء مجلس شورى النواب وطلبوا منهم مرافقتهم وعندما وصل الضباط الى وزارة المالية لمحوا نوبار باشا فى عربة فانهالوا عليه ضربا وفى تلك الأثناء أقبل السير ريفرز ولسن الذى كان وزيرا المالية فى وزارة نوبار – وأراد نجدة نوبار فهجم عليه الضباط أيضا بالضرب

وأقتحم الضباط أبواب الوزارة وأحتلوا غرفها وحبسوا نوبار باشا ورياض باشا والسير ريفرز ولسن فى أحدى غرفها ، وفى ذلك الوقت ذهب الخديوى الى وزارة المالية بناء على طلب القنصل الانجليزى وذلك لتهدئة الضباط فطلب اليهم الأنصراف والأعتماد عليه فى أداء رواتبهم .

وهكذا أدت الاضطرابات الأقتصادية الى المساس بحقوق طبقات الشعب وخاصة الموظفين والضباط فكان منع المرتبات عنهم سببا فى تذمرهم والتجائهم الى الثورة وذلك لشدة حاجتهم الى المال الذى يمكنهم من العيش الضرورى بعد أن أصبحوا فى حالة من البؤس الشديد مما جعلهم ساخطين على الحكومة متذمرين من ذلك التصرف .

ولم يقتصر الأمر على طبقة الموظفين والضباط بل تعدى ذلك الى جميع طبقات الشعب وذلك بالمبالغة فى فرض الضرائب والتفنن فى أسبابها .

الضرائب :

لم تكن للضرائب قاعدة معلومة ولاقوانين أو لوائح يعرف منها مقدار مايجبى من الأهالى أو مواعيد تلك الجباية ، بل كانت المسألة متروكة لأهواء الحكومة ، وكان يكفى كلما احتاج وزير المالية للنقود أن يطلب من كل مدير مبلغا من المال (لاحتياج الحكومة) ، فيصدع المدير للامر من غير بحث فيما اذا كانت المديرية ، قد أدت ما عليها من الضرائب أم لا ، فيوزع المال المطلوب على المراكز ، ويؤمر كل عمدة بتحصيل نصيبه فى هذ المطلوب . ففى أحدى القرى كان يقطن بها ١٠٠٠ شخص رحل عنها ٢٠٠ شخص فكلف العمدة بجمع الضرائب من الأهالى ورفعها بما يساوى ماكان يدفعه الألف شخص من تلك الضرائب .

ولم يكن هناك رقابة على مقدار مايجبي وما يدخل خزانة الحكومة ، بل كانت تتقاسمه الأيدي من يوم جبايته الى حين انفاقه .

كتب القاضي الهولندي «فان بملن» يصف هذه الحالة كما شاهدها بقوله : —
كانت الأمور تجرى فى عهد الخديوى اسماعيل ووزير ماليته المفتش (اسماعيل صديق) على المنوال الآتى : يؤدى المدير كل مرة الى وزير المالية المبلغ المطلوب ولا يصل كله الى خزائن الحكومة ، بل يقتطع الخديوى جزءا منه ، ثم يليه المفتش فيقتطع جزءا آخر والمدير لا يفوته قبل ذلك أن يستبقى لنفسه نصيبا مما جباه ومأمورو المراكز يسبقون المدير إلى هذه الوسيلة ولم يكن ثمة عقبات تعترض الى هذه التصرفات، لأن القوانين المالية كانت مبهمة غامضة ، والضرائب تجبى أحيانا مقدما، وقد تجبي الحكومة أكثر مما تستحقه ولا يستطيع الممولون أن يرفعوا شكواهم، واذا شكو فلا تسمع لهم شكوى لأن الحكومة لا تعطى ايصالات بما يدفع لها من أموال ، ولأن الناس كانوا يعيشون في جو من الاستبداد والمحسوبية والارهاب .

وبالرغم من قرار مجلس شورى النواب فى دور انعقاده الثانى سنة ١٨٦٨ — فى تعديل الضرائب وجعل ترتيب درجاتها منوطا بمندوبى الحكومة ومن يرافقهم من العمد والأعيان فان العدل كان أبعد مايكون فى ربط الضرائب على الأطيان أو على النخيل ، وقد زادت الضرائب فى عهد أسماعيل زيادة بالغة، وبدأت تلك الزيادة منذ تورط فى القروض ، اذ لم يجد موردا لسداد فوائدها السنوية سوى زيادة الضرائب ، فكان يزيدها كلما احتاج الى المال لينفقه على مطالبه الكثيرة وعلى سداد فوائد الديون ، من أجل ذلك ابتدعت الحكومة أنواعا جديدة من الضرائب .

ويقول عبدالله النديم فى مذكراته السياسيه : «ثم أخترع (الخديوى اسماعيل) من الأقلام مالا تتصوره الأوهام مثل العوايد الشخصية وعوايد الحمير ، والخيل

والعربات والأغنام ونزح المراحيض ورسم الزاوج والطلاق ودخولية الأغنام والابقار و الأسمان والألبان والأصواف والأوبار والحبوب والخضار والفواكه والحطب والقش والجلة وذبل الحمام والسهام والمقابلة والمصالح (الملح) نحو ستة وسبعون جنسا تحتها أنواع كثيرة لاتدع صغيرة من المظالم ولا كبيرة .

فمثلا ضريبة العوائد الشخصية فرضت ابتداء من سنة ١٨٧٦ على الذكور من سن ١٢ سنة فصاعدا على ثلاث درجات ، ٤٥ قرشا ، ٣٠ قرشا ، ١٥ قرشا عدا العلماء ومشايخ التكايا والمجاورين بالأزهر والرؤساء الروحانيين بطاركة ومطارنة وأساقفة وقسس وحاخامات طائفة اليهود ، والفقراء الذين معاشهم من الصدقات بكل ملة وعساكر الجهادية وتلاميذ المدارس الأميرية ولكن لكى تحصل الحكومة على أكبر فائدة من تلك الضريبة أمرت المديرين ومحصلى الضرائب ، أن يجمعوا فى المتوسط ٣٠ قرشا عن كل شخص من الذكور بلغ السن القانونية ، وكان على الفقراء وحدهم أن يتحملوا أداء المبالغ المفروضة أو معظمها وقد قدر عدد المصريين الذين تنطبق عليهم تلك الضريبة ٢٫٠٤٨٫١٦٤ شخص يدفعون مبلغا قدره ٦٣٠٫٢٠٤ جنيها .

والنوع الثانى من الضرائب الشخصية هى الفردة والديركو وهى التى فرضت على طبقة الخدم ، والعمال والتجار وهذه الضريبة تتراوح بين ٥٠ ، ٧٥ قرشا تبعا لمقدار النتاج كل فرد من تلك الطبقة . وقدر عدد الذين يدفعون تلك الضريبة ٤٠٩٫٦٣٢ شخصا يدفعون مبلغا قدره ٧٩٨٫٢٥٣ جنيها .

وقد بلغ الايراد السنوى من هذه الضرائب جميعا ١٫٤٢٨٫٤٥٧ جنيها

وقد أجبر على دفع الضرائب من ليس له حرفة ولا صناعة ولما سئل أحد كبار الموظفين المصريين عما اذا كان لا يستصعب جباية مثل هذه الضريبة الحرفية ممن لا حرفة لهم ، أجاب باندهاش « وهل الذنب ذنبنا اذا أمتنع أحد الافراد

عن الاحتراف بحرفة مع تمتعه بحرية الاحتراف بأى حرفة يشاء ! فاذا فضل البطالة فما هذا بموجب لعدم مطالبته بالضريبة ، والا لظلم اصحاب الحرف أنفسهم »

أما ضريبة الملح فهى من أغرب الضرائب ومقدرها ٩ قروش عن كل رجل وامرأة وطفل جاوز سن السابعة عشرة فى مقابل أن تتعهد الدولة بامدادهم بالملح ولكنها نادرا ماكانت تفى بتعهداتها ، ومتى اذا وجد الملح فى مخازن الحكومة فإنه كان نادرا مايصل الى الفلاحين واذا وصل اليهم فانه يكون من النوع الردىء وكانت تلك الضريبة وسيلة لابتزاز أكثر من ٤٠٠٠٠٠ جنيه سنويا من الأهالى.

وبدلا من أن يدفع مجلس شورى النواب الظلم عن الأهالى ويحد من فرض تلك الضرائب كان سببا فى زيادة تلك الضرائب : « وأنبث أصحاب الجباية شرقا وغربا واشتدوا على الرعية شدة بالغة ونواب الأمة لا يعرفون من مواهب النيابة غير الطاعة لمن قال من كبار الحكومة أو أشار من أصحاب الحل والعقد فكانوا حملا ثقيلا على البلاد » .

وقد تعددت أنواع الضرائب بدرجة كبيرة فبالاضافة الى الضرائب السالفة الذكر فرضت ضريبة السدس والرى والاعانة ، وضريبة ترعة الابراهيمية وهى ضريبة اضافية فرضت على الأطيان المنتفعة بهذه الترعة وما ربط من العوائد على المبانى ، ومعاصر الزيوت ، وعوائد الرخص للقبانية والدلالة على ما يباع من المصنوعات ، ورسم القيدية ، وكان يؤخذ بحساب عشرين قرشا عن كل عرض يقدم لاحدى دوائر الحكومة ومما يدل على كثرة أصناف الضرائب التى فرضت فى عهد اسماعيل أنه صدر مرسوم فى ١٧ يناير سنة ١٨٨٠ أى فى أوائل عهد توفيق قضى بالغاء مايزيد على ثلاثين صنفا منها .

وبلغ ماكان يدفع من المال وملحقاته عن الفدان الواحد فى بعض السنوات

خمسة جنيهات ونصف وهو مبلغ يقوم به المالك فكان ازدياد الضرائب على هذا النحو عبئا فادحا ، بل ظلما بالغا ، لأن المالك لم يكن يبقى له من غلة أرضه شيء يذكر بعد أداء الضرائب فلا عجب أن تؤدى هذه الحالة بالأهالى الى الضنك والبؤس وكانوا فى كثير من الأحيان يضطرون الى بيع حاصلاتهم بأبخس الأثمان قبل أوان نضجها ليؤدوا من ثمنها قيمة الضريبة وكذلك كانوا يضطرون الى بيع مواشيهم وقد نشأ عن فداحة الضرائب أن هجر كثير من الملاك أراضيهم وتركوها بورا .

وهكذا يتضح مما سبق أنه نتيجة لاسراف اسماعيل وبذخه تورط فى الديون لدرجة كبيرة حتى اضطر الى الاستدانة بفوائد باهظة مما أضطره الى التفنن فى فرض الضرائب حتى يستطيع دفع فوائد هذه الديون وكان ذلك على حساب طبقات الشعب الكادحة التى قاست الأمرين من ذلك التصرف وأدى ذلك الى عدم الاهتمام بأحوال البلاد وخاصة الأحوال الاجتماعية وكذلك الازمة المالية وتدخل الدول الأجنبية فى شئون البلاد حفظا لمصالح الدائنين حتى أدى ذلك الى تغلغل النفوذ الاوروبى فى مصر والاطاحة باسماعيل نفسه فى نهاية الامر .

الفصل الثالث

تغلغل النفوذ الأوروبى
وأثره فى الحياة الاجتماعية

الامتيازات الأجنبية وانشاء المحاكم المختلطة
للحد من تلك الامتيازات

أن نظام الامتيازات الاجنبية ، الذى منحته الدولة العثمانية لدول الغربية والذى طبق فى مصر التى كانت جزءا من الدولة العثمانية، كان يقضى ذلك النظام أن : «يكون مرجع رعايا الدول الغربية ، فى شئونهم التجارية ، والمدنية والشخصية إلى قناصلهم ، وألا يفرض عليهم ولا يؤخذ منهم ضرائب الا بعد مصادقة دولهم عليها ، وألا يحاكموا أمام محاكم السلطة المحلية فيما يتهمون به من جنايات وجنح ومخالفات ، وفى قضاياهم التجارية والمدنية مع رعايا الدولة الا بحضور قناصلهم أو تراجمهم ، لينالوا ، من ذلك الحضور، حماية من كل ظلم ومساعدة من كل شأن».

فأما فى تركيا ، ونظرا لقلة عدد الأجانب بها فلم يكن لتلك الامتيازات أثرها السيء كما حدث فى مصر وخاصة فى عهد الخديوى اسماعيل .

أما فى مصر ، فان نظام تلك الامتيازات كان له من المساوىء ما أضر بمصلحة الدولة والشعب ، خاصة بعد أن أزال محمد على الحواجز التى كانت موجودة بين حياة الأجانب وحياة البيئة الاجتماعية المصرية ، لاسيما بعد أن فتح باب الهجرة على مصراعيه ، أمام الغربيين خاصة بعد حوادث سنة ١٨٤٨

السياسية فى أوروبا التى أدت إلى هجرة عـــدد كبير من هؤلاء الأجانب إلى القطر المصرى ، وأدى ضعف الحكام فى مصر بعد محمد على إلى أن يغتنم قناصل الدول ذلك الضعف وأخذوا يعتدون على حقوق السلطة المحليـــة التشريعية والقضائية حتى هدموا أركانها ، وأصبحوا يسيطرون على أهم موارد البلاد .

ولم يكتف هؤلاء القناصل بالنظر فى شئون رعاياهم المدنية والتجارية،فقط بل عملوا على انتزاع كل سلطة على أولئك الأجانب من أيدى الحكـــومة ، وجعلها من اختصاصهم وذلك بالنظر فى المخالفات والجنح والجنايات المرتكبة من رعايا دولهم حتى التى تحدث اضراراً للوطنيين فى مصر ،كذلك عملوا على اجبار الاهالى على المثول أمام محاكمهم القنصلية فى دعاويهم المرفوعة على رعاياهم وأخذوا يتحيزون لرعاياهم حتى أصبحوا مدعين والوطنيون مدعى عليهم زاعمين أن حقوق الأجانب لايؤمن عليها فى المحاكم الأهلية وأنهم لايجدون فى أخلاق القضاة الوطنين ما يجعلهم يثقون بهم .

وكان القناصل يتخلفون عن حضور تنفيذ الأحـكام الصادرة ضد رعايا دولهم من المحـــاكم المحلية فيتعطل التنفيذ مدة طويلة ، حتى يضطر من حكم لمصلحتهم من الأهالى أن يخضعوا للقضاء القنصلى الجائر ، وقد غالى القناصل فى تطرفهم حتى أنهم استدعوا حكومة البـلاد أمام محاكمهم القنصلية ، وحاكموها وحكموا عليها ، لمصلحة رعاياهم طبعـا — بتعويضات باهظـــة وبلغت تلك التعويضات فى المدة ما بين سنة ١٨٦٤ و ١٨٦٨ ما يقرب من ثلاثة ملايين من الجنيهات .

ومما زاد الطين بلة أن تلك المحـاكم القنصلية ، كانت كل منهـا تطبق قوانين دولتها هى ، ولا تعترف بالأحكام التى تصدرها زميلاتها ، كما أن تلك المحاكم

لم يكن يهمها الحق بقــدر ما كانت تهمها مصلحة رعـايا دولتها ، سواء كانوا ظالمين أو مظـلومين ، وكان القناصل يعملون عـلى نصرة رعاياهم سواء أكان الحق فى جانبهم أم عليهم . والغريب فى تلك المحاكم أنها ابتدائية فقط ، وأن استئناف الأحكام الصادرة منها كان يجب أن يرفع إلى احدى المحاكم فى وطن المدعى عليه سواء كان هذا المدعى عليه انجليزيا أو فرنسيا أو إيطاليا فيجب أن تكون الدعوى فى وطنه الأصلى مما يكبد المستأنف مصاريف جمة ترهقه ارهاقا ، وقد يحول المدعى عليه حقه إلى شخص ثالث من غير جنسيته ، فيضطر المتقاضى المسكين إلى اعادة دعواه ضد الشخص الثالث ، وهكذا ، مما يؤدى إلى ضياع حق المواطنين فى النهاية .

وكانت السلطة بمصر لا يمكنها القبض على الجانى الأجنبى ، الا بعد استئذان قنصليته واحضار أحد قواصيها أو مترجميها ليكون شاهدا على أن القبض لم يتعد فيه الواجب ولم يسبب اهانة لحضرة المجرم فاذا قبضت عليه سلمته إلى قنصليتـه .

وفى خطاب إلى ابراهام بك من اسماعيل فى الآستانة يتضح سخطه على تلك الامتيازات ورغبته فى الغائها ولكنه لم يستطع المطالبة بذلك خوفا من الدول الغربية ، فأخذ يهدف إلى تنظيم القضاء وذلك «بخضوع الجميع لقضاء واحد» . حتى يمكن الحد من تدخل الدول الغربية فى شئون مصر .

وعهـد اسماعيل إلى نوبار تلك المهمة فوضــع مذكرة سنة ١٨٦٧ أوضح فيها عيوب ذلك النظام القضائى ، وبرهن على أنه عقبة فى سبيل المصالح الأجنبية وفى سبيل استقدام أصحاب الكفاءة من الغربيين لتسليمهم زمام الأعمال التى تحتاج إلى علم وفن لا وجود لها فى مصر . كذلك ذكر نوبار بأن المنتفعين

وحدهم من ذلك النظــــام هم الآثمون المجرمون وقال : «أنه لا يليق ، إذا ، أن تبقى الحكومة المصرية والدول الأجنبية محافظة على نظام هـــذه ماهيته ، استبقاءاً لتجاوزات ضج منها كل الرجال المستقيمة نواياهم الحقة مطالبهم» . وعلى ذلك اقترح ابدال النظام القضائى السيء المختل بنظام آخر يحافظ على روح الامتيازات الممنوحة للأجانب .

والقى مشروع نوبار معارضة شديدة من أصحاب الامتيازات الذين أخذوا يحذرون حكوماتهم من الموافقة على تعديله أو تغييره ، بدعوى أن ذلك التغيير يعرضهم إلى هوى السلطة المصرية الاستبدادية وأتت فرنسا فى مقدمة تلك الدول التى عارضت المشروع وأصرت على بقاء القديم على ما هو عليه .

وبالرغم من أن تركيا عارضت هى أيضا ذلك المشروع الا أن فكرة المحاكم المختلطة فكرة تركية أبديت فى الخط الهمايونى الصادر سنة ١٨٥٦ إلى محمد سعيد ليعمل بها الذى عرضها على قناصل الدول فرفضوها .

كذلك دعى شريف باشا فى ٧ يولية سنة ١٨٦٠ إلى انشاء تلك المحاكم بحجة ان الدول الموقعة على معاهدة سنة ١٨٤١ قبلت انشاء محاكم مختلطة دولية ولم تعارض الدول الغربية اقتراح شريف باشا الا أن ذلك الاقتراح لم ينفذ وذلك لأن قضاة تلك المحاكم المزمع انشاؤها كان يتقاضى كل منهم خمسة جنيهات عن الجلسة وليس لهم مرتبات ثابتة مما يحملهم على الاكثار من عدد الجلسات ليحصلوا على أكبر مبلغ من النظر فى القضايا المعروضة . كذلك من العقبات التى اعترضت اقتراح شريف باشا فداحة التأمين الذى فرض دفعه على المتقاضين .

وعلى أى حال فقد تكونت لجنة للنظر فى مشروع نوبار وتتكون تلك

اللجنة من قناصل الدول الأوروبية وذلك لبحث الاصلاحات الواجب ادخالها على النظام القضائى وذلك فى اكتوبر سنة ١٨٦٩ واستقر الرأى على استبدال الحالة القضائية الفوضوية المتعددة الجهات بسلطة واحـــدة تسلم مقاليدها إلى ثلاث محاكم ابتدائية فى الاسكندرية والقاهرة والزقازيق أو (الاسماعيلية) ومحكمة استئنافية عليا فى الاسكندرية ومحكمة تمييز مثلها فوقها، كذلك اتفقت اللجنة على جعل أغلبية القضاة فيها أوروبيين غربيين ، تدفع الحكومة المصرية لهم مرتباتهم .

ولهذه المحاكم حق النظـــر فى جميع القضايا التجارية والمدنية ، والقضايا العينية والعقارية والقضـــايا الشخصية الا ما كان منها بين أجنبيين من جنسية واحدة ، وأن يكون أعضاء كل محكمة ابتدائية خمسة : ثلاثة أجانب ووطنيان وأعضاء المحكمة الاستئنافية العليا سبعة : أربعة أجانب وثلاثة وطنيون وقد عارضت الدولة العثمانية هذا الشرط الأخير كذلك نص الاتفاق على حق الدول الموقعة عليه بعد مرور خمس سنوات من تعديله أو الغاؤه وتقرر العود إلى الحالة السابقة إذا اتضح لها أصوبية ذلك .

وفى أول يناير ١٨٧٦ افتتح رياض باشا تلك المحـاكم الجديدة وكانت وزارة الحقانية قد عهـــدت اليه وبدأت تلك المحـاكم عملها فى فبراير سنة ١٨٧٦ .

ويتضح مما سبق أن سيطرة الدول الغربية ظلت باقية وذلك بجعـل عدد القضاة الاجانب أكثر من القضاة الوطنيين وكذلك حق تلك الدول بالغاء المحاكم المختلطة بعد خمس سنوات إذا رأت ذلك مما جعل تلك المحاكم غير مجدية .

كذلك من عيوب تلك المحاكم أنها اقتصرت على النظر فى القضايا التى بين الحكومة والأجانب وعلاقات هؤلاء بالوطنيين وذلك بدلا من أن تكون سلطتها شاملة .

والواقع أن هذه المحاكم لم تضع حدا لتغلغل النفوذ الأوروبى فى مصر بل كان لها حق التدخل فى شئون الحكومة والدولة بوجه عام ويتضح ذلك جليا عندما بلغت الأزمة المالية أوجها وتوقف اسماعيل عن دفع ما عليه من التزامات مالية للأجانب الدائنين فقام هؤلاء برفع الدعاوى ضده فى تلك المحاكم التى أصدرت بدورها الأحكام العديدة لمصلحة الرعايا الأجانب مما أدى إلى احتجاج الخديوى بأنه ليس من سلطة تلك المحاكم اصدار أحكام ضده وفى نفس الوقت تمسك الأجانب بتلك الأحكام مما كان سببا فى اشتداد الأزمة المالية وتدخل الدول الأوروبية - وفى مقدمتها انجلترا وفرنسا - بحجة حماية مصالح رعاياها والاصرار على تنفيذ الأحكام التى أصدرتها المحاكم المختلطة .

الصراع بين أنجلترا وفرنسا على النفوذ فى مصر

كانت انجلترا وفرنسا من أقوى الدول الأوروبية نفوذا فى مصر ، ولكى يتضح لنا مدى قوة كل من الدولتين فى عصر اسماعيل يجب أن نرجع قليلا الى الوراء حتى يمكن فهم موقف كل منهما تجاه مصر فى تلك الفترة .

لقد غزت فرنسا مصر سنة ١٧٩٨ وذلك بحجة أن بعض الرعايا الفرنسيين الذين كانوا يعملون بالتجارة فى مصر قد أسيئت معاملتهم ولكن السبب الرئيسى لذلك الغزو هو أن نابليون الأول كان يود أن يجعل البحر الأبيض المتوسط بحيرة فرنسية وكان يعتبر مصر ليست فقط مفتاح تجارة الشرق ولكنها تعتبر أساسا للانقضاض على الهند الانجليزية . وما لبثت آمال نابليون هذه أن ذهبت

أدراج الرياح وذلك بانتصار انجلترا فى أبى قير وتحطيمها الأسطول الفرنسى مما أدى إلى فشل الخطة الفرنسية تماما .

وكان أهتمام فرنسا بعد تسوية سنة ١٨٤١ هى أن تمحو من ذهن محمد على الشعور السيء الذى يكنه لها ، وكان ذلك من الصعب عليها ، ولكنها نجحت فى النهاية بفضل مجهودات لويس فيليب Louis Philip وكذلك الموظفين الفرنسيين الذين كانوا دائما يشيرون الى نظريات بريطانيا العدائية بالنسبة لمصر ، وأنها سوف لا تهدأ الا اذا استولت على نصف الطريق المؤدى الى الهند على الأقل ، كما كانوا يشيرون دائما الى تقدمها المستمر فى الهند ، وأن علاقاتها التجارية سوف تتحول بالتدريج الى أن تمتلك ذلك الطريق من الناحية الحربية ، كما كانوا يرددون دائما أن فرنسا وحدها هى التى تستطيع أن تنقذ محمد على من مثل تلك النتائج وأن تخلصه من أيدى الانجليز . وقد استخدم محمد على كثيرا من الموظفين الفرنسيين فى خدمته حيث كانوا يشغلون دائما الوظائف الرئيسية فى جميع المصالح الحكومية ، وكان يساعد هؤلاء الموظفين مجموعة من الموظفين المصريين والأتراك الذين تلقوا تعليمهم فى فرنسا ، وهكذا وقفت فرنسا للمصالح الانجليزية بالمرصاد . وقد كانت انجلترا تهدف الى مد خط حديدى بين البحرين ولكن نجحت فرنسا ـ أيضا ـ فى الضغط على محمد على لاستبعاد المشروع بالرغم من أنه كان قد اشترى ثلاثين ميلا من القضبان الحديدية وظلت تلك الكمية فى مخازن الحكومة أكثر من خمسة عشر عاما بدون استعمال ولم يتم أنشاء ذلك الخط الحديدى بين الأسكندرية والسويس الا سنة ١٨٥٦ فى عهد سعيد .

هذا وقد كان عباس يعمل على القضاء على نفوذ فرنسا فى مصر وذلك بمجرد توليه الحكم وبدأ فى تنفيذ تلك السياسة باستبعاد عدد كبير من الموظفين الفرنسيين والأوروبيين من خدمته . وبعد عباس جاء سعيد الذى عمل على إعادة

العلاقات - قوية - مع الدول الغربية وخاصة فرنسا فنح فرديناند دلسبس مشروع شق قناة السويس .

وكانت السنوات الأولى من حكم اسماعيل هى الفترة التى أخذ فيها النفوذ الأجنبى يتغلغل فى البلاد ، ماليا ، واقتصاديا ، ثم انقلب هذا النفوذ فى أواخر عهده الى سيطرة مالية وسياسية بالغة الخطورة . وقد كان لفرنسا نفوذ أدبى كبير على اسماعيل وذلك لتربيته الفرنسية والسنوات التى قضاها فى باريس ، وأيضا لصلته الوثيقة بالامبراطور نابليون الثالث ومحاكاته اياه فى مظاهر الأبهة والعظمة ويتضح نفوذ فرنسا جليا فى التجاء اسماعيل الى نابليون الثالث لحسم الخلاف بينه وبين شركة قناة السويس مع أنه يعلم بالبداهة أن امبراطور فرنسا لايمكن أن يكون حاكما عادلا ، كذلك استخدم اسماعيل طائفة كبيرة من الموظفين الفرنسيين وبلغ هذا النفوذ الفرنسى أقصاه فى حفلات افتتاح قناة السويس سنة ١٨٦٩ فالقناة عمل فرنسى وفاتحها (دلسبس) فرنسى وأوجينى Euguni امبراطورة فرنسا التى حضرت تلك الاحتفالات كانت تمثل الدولة الفرنسية وهى التى رأست حفلات الافتتاح .

على أن نفوذ فرنسا فى مصر أخذ فى الاضمحلال عقب الحرب السبعينية سنة ١٨٧٠، التى كانت بينها وبين ألمانيا وانتهت بهزيمة فرنسا وأدت الى سقوط نابليون الثالث صديق اسماعيل وباضمحلال النفوذ الفرنسى أخذ النفوذ الإنجليزى فى الازدياد حتى انتهى ذلك النفوذ الى الاحتلال الانجليزى سنة ١٨٨٢ وقد كان مشروع الاحتلال مهددا بالاخفاق لو اشتركت فرنسا فقد كان التعادل بين قوتيهما يحول دون سيطرة إحداهما ، على مصير البلاد ولكن هزيمة فرنسا أمام ألمانيا سنة ١٨٧٠ أدى الى انفراد انجلترا فى بسط نفوذها فى مصر .

ولقد بذل نوبار مجهودا كبيرا لكى يثير الراى العام فى اوروبا للعمل على التدخل فى مصر ، ولقد تمكن من التأثير لدرجة كبيرة فى الراى العام الانجليزى وذلك بعد نشوب الحرب الروسية التركية سنة ١٨٧٧ وقد كان يفضل انجلترا على أى دولة اخرى ويعتقد أن تدخلها فى مصر سيفيدها أكثر من أى دولة أخرى

من ذلك يتضح لنا أن اسماعيل ووزرائه قد هيئوا الفرصة لتغلغل النفوذ الاوروبى فى البلاد ولو أنهم سلكوا طريقا آخر غير تلك السياسة التى اتبعوها لكان من الممكن ان يغير ذلك من مجرى الحوادث التى حدثت فى تلك الفترة الهامة من تاريخ مصـــر .

وقد عملت انجلترا منذ افتتاح قناه السويس سنة ١٨٦٩ على تثبيت مركزها فى مصر تمهيداً لاحتلالها وأخذت فى الوقت نفسه تتطلع إلى السودان تمهيـــداً لفصله عن مصر وذلك بتعيين السير صمويل بيكر Sir Samuel Baker حاكما لمديرية خط الاستواء كذلك أخذت انجلترا تضغط على اسماعيل لعقد اتفاقية لمنع الاتجار بالرقيق والقضاء على النخاسة فى السودان المصرى . وتم التعاقد على شروط أقل ما فيها من الحيف أن صار لامراء سفن الحرب الانجليزية تمام السيطرة على سائر السفن الحاملة للراية المصرية بالبحر الأحمـــر وحق التفتيش عليها وضبط ما يوجد بها من الاماء والعبيد وتحريرهم ومصادرة كل ما بها من مال ومتاع ومعاقبة أصحابها بالعقوبات الشديدة .

وما يوجد من الرقيق سودانى أو حبشى بأى مركب مصرية ويضبط بمعرفة المراكب الانجليزية لدى التفتيش يبقى تحت إذن الحكومة الانجليزية وهى تتعهد باجراء ما يقتضى للحصول على الحرية (مادة ٦) وتم توقيع المعاهـــدة فى ٤ أغسطس ١٨٧٧ .

والجدير بالذكر أن كلمة « الرقيق » فى تلك المعاهدة يأتى دائما مقروناً بكلمتى « السود والحبشيين » ولم تتعرض تلك المعاهدة للرقيق الأبيض الوارد من تركيا ذلك النوع من الرقيق الذى كان شائعاً فى مصر فى ذلك الوقت حتى أنه قد كانت أمهات الكثير من الشخصيات الرئيسية فى مصر حينذاك ضمن ذلك الرقيق الأبيض ، ومن العجيب أن ذلك النوع من الرقيق لم يقصدوا فى تلك المعاهدة ولم تهتم إلا بالسود والأحباش فكانت معاهدة ابطال الرقيق لا خير فيها ولا فائدة منها لمصر بل أضرت بمصالحها ضرراً بالغاً .

ولما تم للانجليز ما أرادوا من أمر تلك المعاهدة أو عزوا إلى قنصلهم يومئذ فى الضغط على الخديوى لارسال رجل منهم إلى مجاهل خط الاستواء ليكمل ما بدأه صموئيل بيكر وكان هذا الانجليزى هو غوردون Gordon الذى سلمه اسماعيل فرمان ولايته على جميع السودان المصرى مكرها تحت ضغط الانجليز .

ولقد كانت انجلترا تعمل على عدم زيادة نفوذ أى دولة أوروبية فى مصر حتى لا يعمل ذلك على أضعاف نفوذها وكانت تهدف أساساً إلى السيطرة على القناة وذلك بتثبيت نفوذها فى مصر حتى يمكنها تحقيق غرضها .

وقد أدى وقوع اسماعيل فى الضائقة المالية إلى بيعه نصيب مصر فى أسهم شركة القناة إلى انجلترا سنة ١٨٧٥ مقابل أربعة ملايين من الجنيهات .

وكانت فرنسا على وشك شراء تلك الاسهم حين أبرق اللورد دربى Dorby وزير خارجية انجلترا إلى الماجور جنرال ستانتون Stanton بالتأكد من نية اسماعيل فى بيع تلك الاسهم وأسرع بدفع الثمن قبل أن تنهى فرنسا مفاوضاتها فى ذلك الشأن مع اسماعيل ، وقد بلغ مجموع تلك الاسهم ١٧٦٫٦٠٢

سهما من مجموع أسهم الشركة التى تبلغ ٤٠٠٫٠٠٠ سهم ، وقد كتبت جريدة التيمس Times الانجليزية فى ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٧٥ نبأ شراء تلك الأسهم وأشارت بأن الجمهور فى هذا البلد وغيره سينظر إلى هذا العمل الخطير الذى قامت به الحكومة الانجليزية من نواحيه السياسية لا التجارية .

ولقد ربح اسماعيل فى تلك الصفقة مبلغ ٤٥٠٫٠٠٠ جنيها ولكنه لم يتطلع إلى المستقبل ، فقد كانت أرباح تلك الأسهم مرهونة لشركة القناة لمدة ١٥ سنة فتعهدت الحكومة بأن تدفع فوائد هذا المبلغ للحكومة الانجليزية بسعر ٥٪ وظلت تدفعها حتى سنة ١٨٩٤ وقد بلغت تلك الفوائد حتى تلك السنة (١٢٠ مائة وعشرون مليون فرنك) ثم قبضت من سنة ١٨٩٥ حتى سنة ١٩٠٠ حصة كانت تتراوح كل سنة بين ١٦ و ١٧ مليونا أى ٨٠ مليونا ، فيكون مجموع ما قبضته من الربح حتى سنة ١٩٠٠ ، ٢٠٠ ملايين من الفرنكات ، أى ضعف الثمن الذى اشترت به من اسماعيل هذا غير الربح الذى قبضته من سنة ١٩٠٠ حتى سنة ١٩٥٦ وهو عام تأميم القناة .

وأن اسماعيل ببيعه تلك الأسهم قد سبب لمصر خسارة كبيرة أضاعت عليها فرصة استعادة النفقات الطائلة التى بذلتها لشق القناة .

وهكذا خسرت مصر خسارة فادحة فى تلك الصفقة فتلك الأسهم التى باعها اسماعيل لانجلترا بأربعة ملايين من الجنيهات بلغ ثمنها سنة ١٩٠٥ (٣٢ مليون جنيه) ثم صعد إلى ٧٢ مليون جنيه سنة ١٩٢٩ . هذا فضلا عن أهداف انجلترا السياسية التى قصدت بهذه الصفقة أن تجعل لنفسها الكلمة العليا فى شئون القناة ومن ثم تمهد لنفسها سبيل التدخل فى شئون مصر بواسطة امتلاك القناة فقد استخدمت انجلترا القناة عند احتلال مصر كما استخدمتها هى وحلفاؤها أثناء

الحربين الأولى سنة ١٩١٤ والثانية سنة ١٩٣٩ فأصبحت طريقا حربيا بالرغم من اتفاقية الآستانة سنة ١٨٨٨ التي تنص على حياد القناة .

ويقول مسيو دى مازاد De Mazade فى مجلة العالمين فى عددها الصادر فى أول ديسمبر سنة ١٨٧٥ ، أن شراء انجلترا لتلك الأسهم عملا سياسيا بحتا — وهذا يدعو للأهمية لأنه لو أن هذا العمل لم يؤد فى النهاية إلى الاستيلاء التام على تلك الأراضى المصرية فإنه يعتبر كخطوة أولى لذلك العمل ... وأنها أصبحت تراقب ذلك العميل الذى لجأ اليها وأخذت تراقبه وتبذل له المال من جديد وتطلب ضمانات جديدة وكأن De Mazade تنبأ فى ذلك الوقت بما سيحدث فى المستقبل .

والواقع أن صفقة شراء انجلترا لتلك الأسهم تعتبر خدعة قامت بها انجلترا بالنسبة للشرق عامة ومصر خاصة كما أن الفرنسيين شعروا أن تلك العملية تعتبر لطمة قوية بالنسبة لنفوذهم فى مصر خاصة وأن انجلترا أخذت من تلك العملية خطوة لسيطرتها على القناة واستخدامها لأغراضها السياسية بل خطوة أساسية للسيطرة على مصر كلها .

وفى حديث للسفير الفرنسى فى لندن مع لورد دربى Lord Derby وزير خارجية انجلترا — بخصوص مسألة شراء انجلترا لتلك الأسهم يتضح الهدف الرئيسى من وراء تلك الصفقة وهو عدم ترك الفرصة لأى دولة أجنبية لفرض نفوذها على مصر عامة — والقناة خاصة وأن انجلترا أرادت بتلك الصفقة أن تكون هى صاحبة النفوذ الأول فى تلك المسألة دون غيرها من الدول ، فيقول لورد دربى Lord Derby ، عندما علمت أن هناك مفاوضات مع الحكومة المصرية لبيع تلك الأسهم كان أمامنا أما أن ندع تلك الفرصة تذهب لغيرنا أو

اقتنصها نحن وأنني يمكنني أن أؤكد أننا نعمل على ألا يكون لأية دولة أخرى أى نفوذ فى مسألة فى غاية الأهمية بالنسبة لنا ، فبدلا من أن نعارض « مسيو دلسبس » فهذه فرصة مناسبة لكى نتعاون معه » .

وأغلب الظن أنه كان يقصد بذلك التعاون الحد من نفوذ فرنسا فى مصر خاصة وأن شركة قناة السويس بالرغم من أنها كانت شركة عالمية إلا أنها فى الواقع كانت تعتبر فرنسية كما سبق الاشارة إلى ذلك .

وهكذا يتضح أن كل من انجلترا وفرنسا كانت اكثر الدول سعياً لزيادة نفوذها فى مصر حتى يكون لأحدهما الغلبة على الأخرى وهذا اسماعيل يلجأ إلى انجلترا بعد حرب السبعين سنة ١٨٧٠ والتى كانت بين ألمانيا وفرنسا وانتهت بهزيمة فرنسا ، ولكن هناك ظروف أدت إلى إيجاد تقارب بين كل من الدولتين (انجلترا وفرنسا) وهى الضائقة المالية التى أدت إلى تغلغل النفوذ الأوروبى الفعلى فى مصر .

عوامل أدت الى زيادة النفوذ الأوروبى فى مصر

من المعروف أن ديون الخديوى الباهظة التى أثقل بها اسماعيل الخـــزانة المصرية كانت نتيجة للاسراف الزائد عن الحد أو الفوائد الباهظة التى كان يدفعها لكى يحصل على القروض والتى كانت مرتفعة جدا وفيما يلى بيان لايرادات الدولة فى بعض سنى حكم اسماعيل ومقارنتها بالمصروفات تلك المقارنة التى توضح لنا مـــدى الاضطراب الذى كان سائدا فى مرافق الدولة والذى أتاح فرصة ذهبية للدول الأوروبية للتدخل فى شئون مصر بحجة العمل على تنظيم الحالة المالية للبلاد .

السنة	الإيرادات	المصروفات
١٨٦٤	٦ر٩٧٢ر٠٠٠ جنيه	١٣ر٥٥١ر٠٠٠ جنيه
١٨٦٥	٥ر٣٦٥ر٠٠٠ جنيه	١٠ر٧٨٥ر٠٠٠ جنيه
١٨٦٦	٥ر٠٥٨ر ٠٠ جنيه	١٥ر٢٧٨ر جنيه
١٨٦٧	٤ر١٢٩ر٠٠٠ جنيه	١٠ر٨٥٤ر٠٠٠ جنيه
١٨٦٨	٥ر٠١١ر٠٠٠ جنيه	١٦ر٦٣٧ر٠٠٠ جنيه
١٨٦٩	٥ر٢٥٥ر٠٠٠ جنيه	١٠ر٥٣٠ر٠٠٠ جنيه
١٨٧٠	٥ر٣٨٩ر٠٠٠ جنيه	١٢ر٣٠٩ر٠٠٠ جنيه
١٨٧١	٥ر٧١١ر٠٠٠ جنيه	١٥ر٠٨٤ر٠٠٠ جنيه

من الجدول السابق يتبين أن المصروفات قد بلغت فى بعض السنين ضعف الايرادات كما بلغت أحيانا ثلاثة أضعافها مما أدى باسماعيل إلى الاستدانة من دول غرب أوروبا التى استغلت الظروف لبسط نفوذها على مصر . وقـد اعـترف الأوروبيون أنفسهم بتلك الحقيقة فقد كتب المسيو فان بملن Van Bemlen وهو قاض هولندى تولى القضاء فى المحاكم المختلطة على عهد اسماعيل. يقول فى هـــذا

الصدد: «أن علاقات الحكومات الأوروبية بمصر لم تقم الا على قاعدة تحقيق مصالحها ومصالح رعاياها ، وأن سياستها المبنية على الأثرة والأنانية لم يتخللها أى شعور بالعطف أو بالرأفة أو بالواجب نحو مصر ، ومعظم الأوروبيين الذين جاؤا إلى هذه البلاد كانوا من أدنى الطبقات ، ولم يكن همهم إلا الاثراء على حساب البلاد» .

وإن ثقة اسماعيل المتناهية بهؤلاء الأوروبين كانت من أهم الأسباب التى أضرت بمصالح البلاد كما أضرته أيضا وأدت إلى عزله فى النهاية .

ولقد اعترف نوبار بأن ضخامه الديون التى استدانها اسماعيل أدت إلى ضرورة التدخل الأجنبى ولذا فقد كان يعمل بنفسه على تنظيم ذلك التدخل حتى يكون أخف وطأة على مصلحة الأهالى .

ونتيجة لتورط اسماعيل فى الديون أصبحت أملاكه وأملاك عائلته ملكا للدولة من الناحية الأسمية ولكن فى الواقع كانت تذهب مواردها إلى الأجانب الذين كانوا يقومون بالاشراف على مالية البلاد حفظا لمصالح الدائنين . وأصبحت ادارة البلاد تخرج من أيدى المصريين يوما بعد يوم ، وشغل الأوروبيون أهم وظائف الدولة وقاموا بأهم الأعمال بها كما أخذوا يمتلكون الاراضى الزراعية ، وزادت تلك الظاهرة بشكل واضح وأصبح هذا الغزو الأوروبى ممقوتا للغاية من الشعب المصرى مما شجع الصحافة الوطنية إلى انتقاد سياسة اسماعيل التى شجعت ذلك التدخل الأجنبى فى شئون البلاد .

وكان لهذه الصحف فضل كبير فى انارة للبصائر والأفكار وتوجيه الأنظار إلى العناية بشئون البلاد عامة وانتقاد الأعمال التى تصدر عن الحكومة فكانت أداة لظهور حرية الآراء السياسية» .

وأهم تلك الصحف التى انتقدت سياسة اسماعيل هى صحيفة (أبو نضارة) لصاحبها الشيخ يعقوب صنوع وهو مصرى اسرائيلى ، يميل إلى الدعابة فى الكتابة واتصل بجمال الدين الأفغانى وقيل أنه هو الذى أوعز اليه اصدار جريدته لانتقاد سياسة اسماعيل وقد نفاه اسماعيل من مصر ، فذهب إلى باريس واستأنف اصدار جريدته بأسماء مختلفة وظل يعارض سياسة الخديوى فينتقد أعماله ، ولم يكن يخلو عدد منها من صور هزلية تنطوى على التعريض الشديد بالخديوى اسماعيل .

وفى أثناء الأزمة المالية انعقدت فى البلاد عدة اجتماعات من الاهالى تليبت فيها خطب تطعن بشدة فى اسماعيل وذهب الخطيب فى إحداها إلى وجوب خلع الخديوى ، وعلقت اعلانات كبيرة فى الاحياء الآهلية بالسكان ، حرض الرأى العام فيها على المطالبة بقلب نظام الحكومة وقد لجأ الدائنون الاجانب إلى قناصلهم وهتفوا بـ سقوط الخديوى ووزير المالية ولكن المظاهرة التى أساءت إلى الخديوى فعلا ، أكثر من أى مظاهرة أخرى تلك التى حدثت فى بورصة الاسكندرية فقد اقترح رجال تلك البورصة نزع تلك الصورة التى كانت معلقة للخديوى فى البورصة :

وكتب اللورد فيفيان Lord vivian القنصل البريطانى العام إلى حكومته فى ٨ ديسمبر سنة ١٨٧٦ « إنه لمن المتعذر بيان كيف وأين صرفت المبالغ الجسيمة التى وصلت إلى يد الحكومة المصرية فى العام الماضى فان الاربعة ملايين من الجنيهات ثمن أسهم ترعة السويس ، والخمسة ملايين قيمة السلف من الفرنسيين وعموم الايراد العام كل ذلك قد اختفى بالرغم من تأجيل دفع « كوبون » الدين الموحد وعدم صرف مرتبات مستخدمى الحكومة ، وبقاء جملة ديون ثقيلة بدون سداد » .

ولقد بلغت الضائقة المالية بالبلاد لدرجة أن تجار محافظة سواكن تبرع بمبلغ ٢٥٠٠ جنيه لفك ضائقة الحكومة وهذه لم تكن المرة الاولى التى يتبرع فيها ذلك التاجر .

وإن مجتمع أهل الذمة كان يتوقع بوضوح ظهور علامات افلاس الحكومة المصرية ليس فقط بسبب انه بمجرد ظهور علامات ذلك الافلاس كان يحرمهم من تلك الامتيازات التى كانوا يستفيدونها بعروضهم التى لا تنقطع ولكن لان ذلك سوف يعرض استعداداتهم لتلك المكاسب للنقصان.

ولقد حدث فى أكتوبر سنة ١٨٧٥ أن توقفت الخزينة العثمانية عن دفع ديونها وحتى ربيع سنة ١٨٧٦ لم تتخذ القوى الاوروبية أى خطوة لارغامها على الدفع ، ولقد اعتمد اسماعيل على ذلك وأراد أن يقوم بما قام به السلطان وهو اعلان الافلاس كما حدث فى تركيا ولكنه تردد على الاقدام على مثل ذلك العمل .

وعندما أخذ الافلاس يتضح يوما بعد يوم بدأ الماليون وأهل الذمة فى دول أوروبا يلحون فى الدفع ويحرضون حكوماتهم لكى تتدخل للضغط على اسماعيل .

والتجأ الدائنون إلى المحاكم المختلطة التى أصدرت أحكاما الزمت بها الحكومة والدوائر الخديوية بدفع المستحق عليها ، وجعلت أحكامها مشمولة بالنفاذ المؤقت وكان هذا العمل مما لا يتصور اسماعيل حدوثه فى يوم من الايام (كما سبق الاشارة إلى ذلك عند الكلام عن المحاكم المختلطة) فأصدر أوامره إلى عمال التنفيذ بالامتناع عن تنفيذ تلك الاحكام امتناعا كلياً ونشب نزاع عنيف بين هيئة القضاء المختلط والحكومة وتدخل قناصل الدول بمصر فى النزاع تدخلا سياسيا وأنذروا الحكومة بالويل إذا استمرت متمادية فى عنادها واصرارها عليه .

ويقول لورد كرومر Lord Cromer ، اعتنق البارون دى ميشيل Baron De Michael ممثل فرنسا السياسى فى القاهرة مصلحة حاملى السندات بحرارة وأدار أذنا صماء إلى كل البراهين القائمة على احتياجات الخديوى الضرورية وشقاء الأمة المصرية وكانت النتيجة أن الحكومة الفرنسية كلفت سفيرها فى لندن فأعلم لورد سلسبورى Lord Salisbory الذى خلف لورد دربى Lord Derby فى وزارة الخارجية ، أنها تعتقد أن الخديوى يستطيع دفع القسط المستحق فى مايو سنة ١٨٧٨ لو أراد ،وصرح المستر وادنجتون Wadington بأمله فى أن تشترك الحكومة البريطانية فى الإصرار على الدفع وبناء على ذلك أرسلت تعليمات إلى اللورد فيفيان vivian بالاتفاق مع البارون دى ميشيل Baron De Michael فى العمل .

وتكون فى البلاد حزب قوى هدفه التخلص من الأجنبى البغيض ، وهكذا تطور النفوذ الدولى فى مصر وكان التدخل الغير رسمى فى شئون البلاد لأسباب مالية فهذا مستر جوشن Gochen وسير ريفرز ولسن Sir Riverz Wilson ومستر كيف Cave من انجلترا ، وكذلك مسيو جوبير فييه Gobert, Viellet من فرنسا وسنيور سيولوجى Siology من إيطاليا كل هؤلاء أتو بغرض إنقاذ مصر من الإفلاس ، وكانوا يمثلون مصالح الدائنين من غرب أوروبا ، ولو أنهم كانوا يمثلون قوميات مختلفة، وبذلك كان تورط إسماعيل فى الديون من أهم الأسباب التى أدت إلى تغلغل النفوذ الأوروبى فى البلاد .

تغلغل النفوذ الأوروبى بصورة فعلية
باشراف الدول الأوروبية على مالية البلاد

كانت النتيجة لتورط إسماعيل فى الديون وثقته المتناهية فى الأجانب هو

تدخل هؤلاء الأجانب فى البلاد بصفة رسمية وذلك بالإشراف على موارد الدولة ومصروفاتها مما أدى إلى القضاء على سلطة إسماعيل وعزله فى النهاية وقد اتخذ ذلك التدخل أشكالا متعددة ، ولكنها متحدة الهدف وهو فرض السيطرة الأوروبية على مصر وذلك باستغلال موقف الخديوى الحرج من الناحية المالية ولكى يمكن إدراك موقف الدول الأوروبية من إسماعيل ومصر يجب أن نتعرف على الخطوات التى أدت إلى ذلك التدخل الفعلى فى النهاية .

١ — بعثة كيف Cave ديسمبر سنة ١٨٧٥ :

بدأ ذلك التدخل الأوروبى بصفة فعلية عندما طلب إسماعيل من قنصل انجلترا فى القاهرة موظف انجليزى له دراية بالنظم المتبعة فى مالية انجلترا ليعاون ناظر المالية المصرية فى تنظيم مالية البلاد . وما لبث أن عدل الخديوى هذا الطلب وذلك بجعلهما اثنين بدلا من واحد مهمتهما الإشراف على الإيرادات والمصروفات وخاضعين لإرشاد ناظر المالية وأمره وبدلا من إرسال هذين الموظفين حسب طلب الخديوى أرسلت انجلترا بعثة مكونة من خمسة من كبار موظفى حكومتها يرأسهم المستر كيف Cave رئيس الصيارفة وذلك لكى تنظر هى والخديوى فيما يسأله من النصح فى الشئون المالية . وبالرغم من أن الخديوى لم يسأل نصحاً وإنما سأل موظفين للحكومة يكونان طوع إرشاد ناظر المالية وأمره فإن انجلترا حولت طلب الخديوى إلى طلب النصح وعلى ذلك رأت إرسال بعثة مالية خاصة ، وكان ذلك بعد شراء انجلترا لأسهم مصر فى شركة قناة السويس بيومين اثنين ، ولم يكن شراء الأسهم إلا عملا سياسيا ، عززته بإرسال تلك البعثة وذلك لتنفيذ سياستها فى امتلاك مصر .

وكان التجاء اسماعيل إلى انجلترا بغرض مقاومة النفوذ الفرنسى ، وهذه

سياسة لجأ إليها لحماية نفسه ، وذلك لإلغاء الفحص التام للحالة المالية للبلاد ، ولكنه بعمله هذا قد فتح الباب للتدخل الأجنبي والذى لم يتمكن من إغلاقه بعد ذلك .

لقد أذن اسماعيل للمستر كيف Cave بالتنقيب فى ادارة مصر وماليتها على أمل أن تقريره سيظل سرا مكتوما بين الخديوى والحكومة البريطانية ، فى سبيل تقديم المساعدة المالية للحكومة المصرية . ولكن ما لبث رئيس وزراء انجلترا يهدد بنشر ذلك التقرير ووافق اسماعيل على نشر تقرير كيف Cave وكان ذلك ضربة قاضية وجهت اليه مما دعا اسماعيل إلى أن يقول: لقد احتفروا لى القبر واعترف مستر كيف Cave نفسه بأن بعثته قد أقفلت باب السوق المالية فى وجه الخديوى بدلا من أن تساعده على الاقتراض .

ولقد كان هذا التقرير بناءا على ما أدلى به الخديوى وموظفوه للبعثة بكل أمانة ، تلك الأمانة التى أدت إلى خلعه فى النهاية ، لقد أعلن مستر كيف Cave فى تقريره أن تحرج مركز مصر المالى كان نتيجة الانفاق عن سعة والاسراف الزائد عن الحد والرغبة فى تقليد حضارة الغرب والاخلال بالموارد المصرية نتيجة للامتيازات الممنوحة للمغامرين الذين كان معظمهم من الأجانب ، وختم ذلك التقرير بقوله أنه يمكن أن تستقيم أمور مصر المالية اذا تدخلت بعض القوى الأجنبية ، وفى ذلك اشارة إلى هدف انجلترا من تلك البعثة التى كانت بداية للتدخل الأوروبى الفعلى فى البلاد ولم تكن لمساعدة اسماعيل المالية كما كان يهدف هو الى ذلك ، فتلك البعثة لم تكتف بالاشارة إلى سوء حالة المالية المصرية بل اشترطت لاصلاح مالية البلاد اخضاعها للمشورة الأوروبية وذلك بأن تنشىء الحكومة مصلحة الرقابة على ماليتها برئاسة شخص ذى ثقة على أن يكون ذلك الشخص انجليزيا بقدر الامكان كما اشترطت تلك البعثة أن يحترم

الخديوى قرارات هذه المصلحة ولا يعقد قرضا إلا بموافقتها .

وهكذا مهدت تلك البعثة الطريق للتدخل الانجليزى الفعلى فى شئون البلاد .

٣ـ صندوق الدين والمراقبة الثنائية :

وفى ابريل سنة ١٨٧٦ أعلن اسماعيل توقفه عن الدفع ولو أنه لم يعلن ذلك صراحة اذ أجل الدفع عن موعد الاستحقاق ثلاثة أشهر ولكن كان ذلك من قبيل المحافظة على الظواهر فقط وكان الغرض هو التأجيل إلى ما شاء الله وبذلك تعرض اسماعيل لحملة شديدة من الطعن وذلك من الماليين والمرابين الاجانب وفى مايو سنة ١٨٧٦ أصدر اسماعيل مرسوما بانشاء صندوق الدين استجابة لمطالب وكلاء الدائنين الفرنسيين ويوضع فى ذلك الصنـــدوق المبالغ المخصصة للديون من المصالح المحلية وخصص له ايرادات مديريات الغربية والمنوفية والبحيرة وأسيوط وعوائد الدخولية فى القاهرة والاسكندرية وايراد جمارك الاسكندرية والسويس وبورسعيد ورشيد ودمياط والعريش وايراد السكك الحديدية ورسوم الدخان وأيراد المصلح (الملح) ، ومصايد المطرية (دقهلية) ورسوم الكبارى وعوائد الملاحـــة فى النيل وايراد كوبرى قصر النيل وايراد أطيان الدائرة السنية أى أنه خصص لسداد الديون معظم موارد الخزينة المصرية .

وبذلك كان صندوق الدين أول هيئة أوروبية رسمية أنشئت لغرض التدخل الأجنبى فى شئون مصر والسيطرة الأوروبية عليها فقد تولى ادارته مندوبون أجانب ، انتدبتهم الدول الدائنة ، وعينهم الخديوى . وكان عـــلى الموظفين المختصين بتحصيل الايرادات السابق ذكرها عليهم أن يوردوا ما يحصلونه إلى صندوق الدين لا إلى وزارة المالية . وهكذا قيد صندوق الدين سلطة الحكومة

المصرية وأطلق العنان لبسط نفوذ الدول الأوروبية فى البلاد تلك الدول التى استغلت الموقف وأخذت فى الضغط على الأهالى بشتى الوسائل لتحصيل الأموال المطلوبة وامتنعت الحكومة الإنجليزية عن تعيين مندوب لها فى صندوق الدين على حين رحبت فرنسا باختيار مندوب عنها وكذلك النمسا وايطاليا وفى الواقع فقد كانت انجلترا تهدف الى وضع نظام جديد يمكنها من التدخل الفعلى فى ادارة الحكومة المصرية وبعد الاتفاق مع فرنسا جاء مندوبا الدولتين الى مصر فى اكتوبر سنة ١٨٧٦ وهما جوشن Goshen وهو يمثل انجلترا وجوبير Joubert يمثل فرنسا وطلبا الى اسماعيل قبول التعديلات التى أتفق عليها وأهمها فرض الرقابة الأوروبية على المالية المصرية، وسبب ذلك حركة استياء شديدة فى البلاد.

وكانت مهمة «جوشن وجوبير» مراعاة مصالح الدائنين الأجانب فى مصر وتدبير المال اللازم لسداد الديون وكان كل منهما يختلف عن الآخر اختلافا كليا وكان بينهما تناقض ظاهر ففى الوقت الذى يتصف فيه «جوشن» بالدقة فى الأمور المالية نظراً لعلاقته بالبيت المالى الكبير الذى أسسه والده كان جوبير مثالا للشخصية المرحة فهو لا يتحرى الدقة كثيرا فى الأمور وكان معرضا للاضطرابات الدائمة فى جميع الأمور.

وعلى ذلك استعان «جوشن وجوبير» بعدد من الموظفين الغربيين كان لهم سلطات واسعة لم يسبق لغربيين قبلهم تقلدها بمصر، وكانت أخلاقهم سيئة فأثاروا سخط المصريين العام واحتقارهم فعملوا على ارهاق الفلاح المصرى لكى يتمكنوا من جمع المبالغ اللازمة لسداد استحقاقات الفوائد المطلوبة لأولئك المرابين ونظرا لأن الحكومة رأت أن معظم إيرادات البلاد تحول الى صندوق الدين، ودفع فوائد أسهم شركة قناة السويس للحكومة البريطانية، ودفع الجزية السنوية للحكومة العثمانية وأنه ليس لديهما المبالغ اللازمة للصرف على شئون

الدولة ، التجأت إلى عدم صرف مرتبات الموظفين ومن ناحية أخرى أخذت فى الضغط على الموظفين حتى يدفعوا اليها الايرادات بدلا من دفعوا لصندوق الدين وفى هذا مخالفة لما جاء بمرسوم إنشاء صندوق والمراقبة الثنائية وحدثت الاضطرابات . وهكذا ضيق الموظفون الأجانب الخناق على الحكومة وأصبحت لا تجد ما تصرف منه على مرافق البلاد فى الوقت الذى يبذل فيه هؤلاء الموظفين قصارى جهدهم لجمع الأموال اللازمة لسداد الديون .

٣ - لجنة التحقيق العليا ، يناير سنة ١٨٧٨ .

لقد اتهم «جوشن وجوبير» اسماعيل بأنه يقيم العقبات فى سبيل انتظام شئون الحكومة المالية واتفقا مع أعضاء صندوق الدين على المطالبة بتأليف لجنة تحقيق أوروبية لفحص شئون الحكومة المالية ، وفى ذلك اعتداء على كرامة الحكومة وتدخل فعلى فى شئون البلاد ، وبالرغم من ذلك فقد استسلم اسماعيل للأمر وسمح بتأليف لجنة أوروبية عرفت باسم « لجنة التحقيق العليا » ومهمتها تحقيق العجز فى أبواب الايرادات وأسبابه وأوجه النقص فى القوانين واللوائح الخاصة بالضرائب .

وأذن للجنة بالاتصال بجميع المصالح والدواوين وسماع من ترى لزومه لجمع البيانات التى تطلبها ، وفى ٣٠ مارس سنة ١٨٧٨ خول اسماعيل تلك اللجنة الاشراف على حالة الحكومة المالية بجميع عناصرها أى لم يقتصر عملها على تحقيق الايرادات فقط بل شمل اختصاصها أيضا المصروفات كذلك وذلك بناء على طلب الدول الاوروبية .

وكانت تلك اللجنة برئاسة « فرديناند دلسبس » وعضوية «مصطفى رياض» «وريفرز ولسن» «واللورد كرومر» «والمسيو بارافللى» «ودى بلنيير» وأخذوا أقوال النظار (الوزراء) ورؤساء المصالح والدواوين واطلعوا على دفاتر الحكومة .

وفى ١٣ أغسطس سنة ١٨٧٨ رفعت اللجنة تقريرها إلى الخديوى وذكرت اللجنة فى ذلك التقرير - الذى وضع خطوطه الرئيسية « ريفرز ولسن » تخبط الحكومة ووجوب ضمانات جديدة والعمل على الحد من سلطة الخديوى واتهم إسماعيل بعجز فى الميزانية قدره ٧٥٠٠ مليون فرنك ، وفى مقابل ذلك طالبت اللجنة إسماعيل بتسليم ممتلكاته للدولة ضمانا لسداد العجز وعلى ذلك تنازل إسماعيل عن أطيانه المعروفة بأطيان الدائرة السنية والدائرة الخاصة وكذلك تنازل أفراد عائلته عن جزء من أملاكهم .

٤ — اشتراك الوزراء الأجانب فى الوزارة المصرية لأول مرة :

وهكذا أخذ النفوذ الأوروبى يتغلغل فى البلاد ولكى تزيد الدول الأوروبية من ذلك النفوذ ، فاتفقت انجلترا مع فرنسا على نظام يحل محل الرقابة الثنائية - وهو تأليف وزارة مختلطة برئاسة نوبار يدخلها وزيران أوروبيان ، أحدهما إنجليزى لوزارة المالية وهو « ريفرز ولسن » والثانى فرنسى لوزارة الأشغال وهو « دى بلنيير » ووافق إسماعيل على تأليف تلك الوزارة فى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ .

وهكذا تقاسمت انجلترا وفرنسا النفوذ فى مصر ثم جاءت إيطاليا والنمسا تطلبان نصيبهما فى الحكومة فطلبت الأولى نظارة الحقانية والثانية نظارة المعارف فعملت انجلترا وفرنســا على استرضائهما وذلك بتعيين إيطالى مراقبا عاما للحسابات ، ونمسوى مساعدا لناظر المالية وهكذا قبضت الدول الأوربية على زمام الحكم فى مصر واتفق الخديوى والحكومتان الإنجليزية والفرنسية على أن تعاد الرقابة الثنائية إذا فصل أحد الوزيرين الأجنبيين من غير موافقة حكومته .

وأخذ نوبار رئيس الوزارة الجديدة اعتمادا على مبدأ مسئولية الوزارة يقضى بإبعاد الخديوى من مداولات مجلس الوزراء ، بحجة أن حضور إسماعيل يعرقل سير تلك المداولات ووافقه على ذلك « ريفرز ولسن ودى بلنيير » فأقبل الخديوى على وضع العراقيل فى طريق الوزارة الجديدة بطريقة خفية فأرسل عمالا من قبله إلى الأقاليم ليجمعوا بواسطة المديرين ومأموريهم ونظار الأقسام كل ما يمكن جمعه من النقود وتحويله إلى إحدى قصوره .

وقد ارتكبت تلك الوزارة أفعالا أدت إلى إثارة طبقات الشعب ضدها من ذلك طرد الموظفين من الأهالى واستبدالهم بغيرهم من الأوربيين وذلك بالرغم من المرتبات الضخمة التى يتقاها هؤلاء الأجانب .

وهكذا تحدى الأوربيون مشاعر الأهالى بسيطرتهم على الوزارة الجديدة والمغالاة فى بسط نفوذهم فى البلاد بشتى الطرق والعمل على مصلحة الدائنين أولا وقبل كل شىء . ويقول إسماعيل فى مذكرة أرسلها لابراهيم بك فى مايو سنة ١٨٧٩ :

« لقد أهان الوزيران الأجنبيان الشعب برفضهما الزى والوشاح الوطنى كانا يحضران إلى مقر عملهما وإلى الحفلات الرسمية لابسين القبعة لا الطربوش المصطلح عليه . وقد أعلنا أنهما ناظران فرنسى وانجليزى فهما غير مضطرين إلى مراعاة العنصر التركى ، وتبع أثرهما جميع المأمورين الأجانب فى دوائرهما » .

وفى ذلك يعترض إسماعيل على سلوك الوزيرين الأجنبيين فى الوقت الذى لا يلوم فيه إلا نفسه لأنه هو السبب فى تعيين هذين الوزيرين وهو الذى وافق عليهما ولو أنه سلك مسلكا آخر لما اضطرته الظروف إلى الوقوع فى مثل تلك الظروف التى أدت إلى سيطرة الأوروبيين سيطرة تامة على الحكم .

واضطر إسماعيل إلى إقالة وزارة نوبار وقابلت الدول الأوروبية ذلك العمل بالاستياء والسخط وزعمت أن الدول نالت حقاً مكتسباً بأن يكون لها وزيران يمثلانها فى الوزارة المصرية وأجبرت انجلترا وفرنسا إسماعيل على الشروط الآتية :

١ — لقد تقرر عدم حضور الخديوى جلسات مجلس الوزراء بأى حال من الأحوال .

٢ — تعيين محمد توفيق (نجل إسماعيل) رئيساً للوزارة الجديدة .

٣ — الوزيران الأوروبيان فى الوزاره لهما حق معارضة كل ما يرونه غير مناسب .

وتشكلت الوزارة الجديدة فى ٢٢ مارس سنة ١٨٧٩ وفى ٧ أبريل قدم محمد توفيق استقالته وذلك لأن الوزيرين الأجنبيين منذ أن عهدت إليه الرياسة أهملاه بالكلية ولم يستشيراه فى شىء .

وهكذا تغلغل النفوذ الأوروبى فى البلاد بشكل ظاهر فبدأ بإرسال بعثة كيف Cave الإنجليزية ثم إنشاء صندوق الدين الذى شمل مندوبى الدول الأوروبية وتلى ذلك فرض الرقابة الثنائية من انجلترا وفرنسا ثم تكوين لجنة تحقيق أوروبية عليا تدخلت فى شئون البلاد وكانت الخاتمة باشتراك الأجانب فى الوزارة وفى ذلك أقصى حدود التدخل الأوروبى .

خلع إسماعيل

على أثر استقالة محمد توفيق أمر إسماعيل بتأليف وزارة برئاسة شريف باشا وليس بهـــا وزراء أجانب مما أثار الدول الأوروبية جميعها وأدى إلى تكاتفها ضد إسماعيل وفى الوقت نفسه سعى المـــاليون لدى رجال السياسة فى أوروبا ليحملوهم على التخلص من الخديوى كى يطمئنوا على ديونهم .

ولقد جاءت الضربة من حيث لايتوقع أحد ، فالمانيا لم تبد أى اهتمام قبل ذلك بالتدخل فى شئون مصر ، وأن عدد الرعايا الألمان فى مصر كان محدودا جدا ، وكانت سياستها قبل ذلك عدم الاهتمام بالشئون الخارجيه التى لاتؤثر بطريق مباشر فى مصالحها . وفجأة أدرك العالم بدهشة أن المانيا تسعى باهتمام للتدخل فى مصر . وأن بعض دائنى الحكومة المصرية من رعايا ألمانيا حصلوا على أحكام من المحاكم المختلطة ضد الحكومة ولم تقم بتنفيذها ، فتدخلت ألمانيا وأصرت على ضرورة تنفيذ تلك الأحكام ، وأخبر القنصل الألمانى بمصر اسماعيل بأن حكومته تعتبر مرسوم ٢٢ أبريل سنة ١٨٧٩ غير موجود (وينص ذلك المرسوم على تنظيم مالية مصر طبقا لما يراه الخديوى نفسه) وكان تصريح قنصل ألمانيا بمثابة البداية .

وتبعت ألمانيا انجلترا وفرنسا فى الدفاع عن حقوق دائنيها والاصرار على ما طالبت به ألمانيا وهو تنفيذ الأحكام الصادرة عن المحاكم المختلطة وعندما رفض اسماعيل طلبت اليه كل من انجلترا وفرنسا التنازل مع ضمان مرتب له وابقاء نظام الوراثة كما هو ولكنهما فى نفس الوقت هددا بارغامه على التنازل أن هو أبى ، وفى تلك الحالة سيحرم من المرتب وعدم وراثة ابنه محمد توفيق للعرش من بعده .

وفى رسالة شرح فيها اللورد (سالسبورى) Salisbury الأسباب التى حملت الحكومة الانجليزية على طلب التنازل من اسماعيل يقول : « لو أن مصر لاحصة للدول فى تاريخها الماضى أو لو أنها بلاد يمكن الاعراض عنها لكان الأولى بالدول أن تنتحى من الآن وتعدل عن كل تداخل فيما يختص حاكم مصر ورعاياه . ولكن هذا أمر مستحيل على انجلترا أن لم يكن سواها أيضا لأن موقع مصر الجغرافى وأعمال حكومة انجلترا الماضية فى سبيل المحافظة على كيانها يجعل تركها

الآن واهمالها من ضروب المحال .

ومن تلك الرسالة تتضح أهداف انجلترا الاستعمارية والتى سعت فيما بعد لتحقيقها ولو أن ذلك التحقيق كان على حساب مصر ومصالحها .

كما طلب إلى اسماعيل كل من قنصل المانيا والنمسا أيضا التنازل عن العرش مؤيدين بذلك طلب انجلترا وفرنسا فأجاب بأنه عرض الأمر على السلطان وأنه منتظر جوابه . وكان اسماعيل يأمل من الانتظار أن تختلف الـــدول فى طلب خلعه وأن تنجح مساعيه الشخصية لدى السلطان وكانت الحكومتان الانجليزية والفرنسية قبل ذلك قد خاطبتا الباب العالى فى أمر خلعه وأجابهما السلطـان بأنه مستعد لابداله بحليم باشا .

ولم تفلح مساعى اسماعيل لدى السلطان وفى ٢٦ يونية سنة ١٨٧٩ صدر فرمان بخلع اسماعيل وتعيين محمد توفيق نجله خلفا له وغادر مصر فى ٣٠ يونية سنة ١٨٧٩ .

وهـكذا أدى تغلغل النفوذ الأوروبى إلى الإطاحة باسماعيل حتى تنفرد القوى الأوروبية بالعمل فى مصر دون معارضة وكان توفيق مجـرد أداة فى أيدى تلك الدول .

وعندما وجدت الدول الأوروبية أن انجلترا تود الانفراد بالنفوذ فى مصر أرسلت حكومة فرنسا إلى توفيق تهدده بوجه رسمى أن مركزه سيكون فى خطر اذا استمر زمنا طويلا فى الاعتماد على انجلترا فى الدسائس المالية بالقطر المصرى . وأن السعى إلى عودة اسماعيل إلى مصر سيكون مؤيدا من وزارات برلين وسان بطرسبرج وفينا وباريس وأن (موسيو هربرت دوبسمارك) يأخذ على نفسه أن يشهر

الدوائر السياسية (بلا فائدة) ما يترتب على عودة الخديوى السابق من الفوائد.

وهكذا تضاربت المصالح الأوروبية فى مصر وأصبحت لايهمها مصلحة البلاد بقدر تنفيذ أغراضها الاستعمارية مما جعلهم يسيطرون على حكام البلاد وتوجيههم لمصلحتهم الشخصية .

وفى الواقع فان سياسة اسماعيل كانت تعتمد على الحكم الشخصى وكان مستعدا لقبول سيطرة أى قوة أجنبية فى مقابل مساندته ماليا حتى يمكنه اعادة تنظيم ديونه ولكن فى السياسة الداخلية كان حريصا أن يظل (أفنديا) الآمر لكل الرعايا والمالك لأرواحهم وممتلكاتهم وقد ضحى اسماعيل بمصالح الشعب فى سبيل مصلحته الشخصية وكان لكى يضمن استمراره فى الحكم أن يضمن مستقبلا زاهرا لرعاياه وهذا مالم يفكر فيه اسماعيل على الاطلاق. وعلى هذا فلم يكن اسماعيل مؤيدا تأييدا قلبيا من الشعب لأنهم كانوا يعتقدون أن سياسته هى التى أدت إلى إلى التدخل الأجنبى وقد حاول أن يستثير اخلاص ضباط الجيش لجانبه ولكنه لم يفلح فى ذلك .

لقد أخذ اسماعيل الجانب السطحى من المدنية الأوروبية ولم يبذل جهدا فى وضـــــع الأسس التى تتطلبها تلك المدنية . وأفرط فى عقد القروض التى استخدمت معظمها لأغراض غير نافعة حتى أضاع مايقرب من نصف بليون من الفرنكات فى مدى ستة عشر عاما . وعندما عزله السلطان بناء على رغبة الدول الأوروبية ترك مصر فى حالة يرثى لها بحيث لم تشبهها أى دوله من الدول فى هذا المجال فى القرن التاسع عشر .

وهكذا أدى تداخل النفوذ الأوروبى فى البلاد إلى الاطاحة باسماعيل وإليه وحده يرجع اللوم فى عزله لانه اتبع سياسة غير حكيمة أدت فى النهـــاية إلى

ملاكه . لقد فتح الباب على مصراعيه للتدخل الاوروبى واستعان بالموظفين الاوروبيين وأفرط فى ذلك حتى أصبحوا يكونون قوة لهامصالحها الشخصية، وعندما وجدوا أن اسماعيل أصبح عائقا فى سبيل تنفيذ تلك المصالح أوعزوا إلى السلطان بعزله حتى يمكن الانفراد بالسلطة فى مصر دون معارضة .

ولقد أدى تغلغل النفوذ الاوروبى فى مصر فى عصر اسماعيل إلى الاضرار بمصلحة الشعب بدرجة كبيرة وذلك أن تلك اللجان المالية الاوروبية التى أتت إلى مصر بغرض بحث الحالة المالية للبلاد وايجاد الحلول لها ، لم تعمل تلك اللجان الا لمصلحة الدائنين الاوروبيين والمرابين الذين امتصوا دماء الشعب وأخذ أعضاء تلك اللجان بالضغط على الفلاحين لجمع الضرائب الباهظة حتى يتمكنوا من جمع المبالغ اللازمة لتسديد الديون وفوائدها الباهظة ولم يراعوا فى ذلك مصلحة هؤلاء الفلاحين الذين قاسوا الأمرين من جراء تلك السياسة التى كان اسماعيل سببا فيها . فلولا الديون الهائلة التى اقترضهالما تمكنت تلك الدول الأوروبية من التدخل فى شئون البلاد واستغلالها والاضرار بمصالح الشعب الذى لم يفكر اسماعيل مطلقا فى العمل على رقيه وانما كان يهدف هو أيضا لمصلحته الشخصية أولا وقبل كل شىء من نيل الالقاب وبناء القصور واقامة الحفلات واغداق الاموال على الاوروبيين فى مصر وغير ذلك من الامور التى أدت فى النهاية إلى عزله .

الباب الثاني

طبقات المجتمع

الفصل الرابع : طبقة الفلاحين

الفصل الخامس : طبقة التجار

الفصل السادس : طبقة الصناع

الفصل السابع : طبقة رجال الدين

الفصل الثامن : طبقة الأفندية والطبقة الحاكمة

الفصل التاسع : أهـل الذمة

الفصل العاشر : الجاليات الأجنبية

الفصل الرابع

طبقه الفلاحين

بين الطبقات التى تعيش فى مصر ، الفلاح الذى يعتبر أكثر أهمية من غيره ويستحق التعرف على أحواله . لأنه مسالم ومنتج ويعمـــل دائما فى الزراعة بعزيمة لاتعرف الكلل ، والذى يكد دائما من أجل آخرين يعيشون من خيره ولكن تلك الفكرة لم تجعله يتوقف عن عمله فى يوم من الأيام ويكون النيل والفلاح جزءا واحدا لا يتجزأ ويكمل كل منهما الآخر كما كانت ثروه البلاد تعتمد عليها إلى حد كبير . ولكن هل يحتفظ له المستقبل بمفاجاه ؟ وهـــل سيصبح الفلاح غير ضرورى لفلاحة تلك الأرض العظيمة ؟

وبالنسبة للفترة التى نحن بصدد الحديث عنها فان مجموع السكان الذين يعملون فى الزراعة يمكن أن نسميهم ـ فى الواقع «الشعب» لانهم كانوا أربعة أخماس سكان مصر فى ذلك الوقت . فسكان المدن كانوا أقليه بسيطه . وأن القاهرة والاسكندرية كان بها حوالى نصف مليون أما مدن الدلتا الأخرى وهى دمياط ، المنصورة ، الزقازيق ، طنطا ، ورشيد فان عدد سكان كل منها لا يزيد عن عشرين أو ثلاثين ألفا .

وهكذا فان الفلاحين بالاضافة إلى أهميتهم بالنسبة لمصر فهم يكونون السواد الأعظم من سكان مصر وخاصة فى عصر اسماعيل .

وتصف (ليدى دف جوردون) مساكن الفلاحين فى ذلك الوقت فتقول :

«تبدو القرى هنا كارتفاعات بسيطه على اديم الشطئان الطينيه ، مقسمه إلى

أشكال مربعه ، وليس لأحسن المنازل مظهرا طلاء ولا بياض ولا طوب ولا نوافذ ولا اسقف ظاهره بل ، أنها لاتدل على مساكن اناس مطلقا .

الفلاح فى أواخر عهد سعيد وأوائل عهد اسماعيل :

أن التقدم والتطور ممكن لتلك الطبقه الهامة وهى طبقه الفلاحين حيث أنه من السهل تحويل الأجراء الى ملاك الارض يزرعونها بحريه بدلا من أن يكونوا عبيدا فى تلك الأرض . وقد قام سعيد بتلك التجربة بنجاح . وقد كان الفلاح فى عهد سعيد أحسن حالا منه فى عهد اسماعيل . وأن المزايا الطيبه التى يتصف بها الفلاح هى التى شجعت الوالى على خوض تلك التجربة . فان ذلك الفلاح يحب أرضه ولقد أصبح مرة ثانيه السيد فى أرضه ولكن اسماعيل خالف تلك السياسة وحاول وقف تلك الحركة الاجتماعية وذلك بفرض الالتزامات الشاقه والقيود الصارمة على ذلك الفلاح المسكين . وهذا يشبه تماما ذلك الذى يذبح الدجاجه التى تبيض له بيضاً من ذهب .

ومن الأمور الهامه التى كان لها أكبر الأثر فى اقتصاديات مصر بالنسبة للفلاح فى أواخر عهد سعيد وأوائل عهد اسماعيل هو قيـــام الحرب الأهلية الأمريكية التى استمرت من ١٢ أبريل ١٨٦١ إلى ٤ أبريل سنة ١٨٦٥ .

ففى أثناء تلك الحرب نقص انتاج الولايات المتحدة الأمريكية من القطن نقصا كبيرا كما سبق الاشارة إلى ذلك - فنتج عن ذلك أن حرمت أوروبا من القطن الأمريكى فاتجهت أنظار أصحاب مصانع الغزل والنسيج فى دول أوروبا إلى مصر يبغون شراء القطن المصرى .

فعمل سعيد على التوسع فى زراعة القطن بدرجة كبيرة ، فعمل على استيراد كميات كبيرة من التقاوى والآت مختلفة للزراعة والرى ، واشتد الطلب على القطن

المصرى من البلاد الصناعية فى أوروبا وخاصة انجلترا ، مما أدى إلى ارتفاع ثمنه ارتفاعا كبيرا أثناء تلك الحرب فبعد أن كان ثمن القنطار منه فى سنة ١٨٦١ مبلغ ١٢ ريالا أصبح فى سنة ١٨٦٣ بمبلغ ٣٢ ريالا ، وفى سنة ١٨٦٤ بلغ ثمنه ٣٦½ ريالا ، وفى سنة ١٨٦٥ بلغ ثمنه ٤٥ ريالا فتسابق الفلاحون ومعهم الحكومة فى الاكثار من زراعة القطن والحصول على أكبر محصول منه فأصبح القطن يزرع فى جميع مديريات الوجه البحرى ، بعد أن كان يزرع فى مديريتى المنوفية والغربية بصفة أساسية ، وفى مديريتى الدقهلية والشرقية بصفة ثانوية . كما امتدت زراعته إلى الوجه القبلى ؛ وزرع اسماعيل وحده ١٠٠٫٠٠٠ فدان قطنا ، وهو كان أكبر حائز للاطيان ، بينما زرع الفلاح الصغير فدانا ونصف فدان قطنا وذلك سنة ١٨٦٤ . وبينما كانت مساحة الأطيان المنزرعة قطنا فى الصعيد تقرب من أربعة الآف فدان فقط إذ بها أصبحت فى سنة ١٨٦٤ مائة ألف فدان .

وكان الفلاح فى تلك الفترة يمتلك الكثير من المال ، لم يمتلكه فى أى وقت من الأوقات فكان ينفق تلك الأموال بدون هدف ، وبدون تفكير ، فتلك الحالة التى وجدت بين الفلاحين فجأة رفعتهم من الفقر إلى الغناء والثراء .

كما ساعدت تلك الحالة على رفع مستوى الفلاح ، وأخذ يعمـــل على تقليد الأوروبيين والاتراك المتمدنيين ، وأصبح يطمع فى شىء أكثر من غذائه ومسكنه وملبسه ، التى كان قانعا بها ، فانه اذا كان ينام على الأرض ، أو مع ماشيته . أصبح الآن يستبدل العمامة و (اللبدة) . بالطربوش . وارتدى الصديرى المصنوع من الأقمشة المستوردة من الخارج . ولبس الأحذية واستعمل أدوات المطبخ . واشترى لزوجته الجواهر والمساحيق التى تستعمل فى الزينة

وهكذا تعرف على أشياء مادية لم يكن يستعملها قبل ذلك . كما تعرف أيضا على أشياء معنوية لم يكن يعرفها مدة من الزمن .

من ذلك يتضح . أن ارتفاع أسعار القطن المصرى فى أوائل سنى حكم اسماعيل أدى إلى ارتفاع مستوى معيشة الفلاح المصرى . كما أدى احتكاكه بالاوروبيين إلى تقليدهم وساعده فى ذلك وجود المال اللازم لشراء تلك الأشياء التى كانت جديدة بالنسبة اليه .

وإذا كان الفلاح يشترى الجواهر لزوجته ، أو يبنى بيتا آخر غير كوخه الذى يقيم فيه وذلك نتيجة لتحسن أحواله المادية فان ذلك التغيير لم يمس حياته العائلية .

ولكن بانتهاء الحرب الأهلية الأمريكية ، عادت الولايات الامريكية إلى تصدير القطن الامريكى إلى دول أوروبا مما أدى إلى انخفاض سعر القطن المصرى حتى أصبح ٢١½ ريالا فى سنة ١٨٦٦ ولكن مساحة الاراضى المنزرعه قطنا لم ترجع إلى ما كانت عليه قبل الحرب الامريكية بل استمرت أكبر من مساحتها الأولى ونتج عن ذلك التوسع أن ضعفت الأطيان بسبب أنها كبست بزراعة القطن حتى أصبح انتاج الفدان من القطن قنطارين بعد أن كان خمسه قناطير . كما أدى ذلك التوسع فى بعض جهات القطر المصرى إلى انحطاط نوع القطن وتغيره عن أصله .

وقد أدى انخفاض سعر القطن إلى الاضرار بالفلاحين ضررا كبيرا ، وذلك لأن الكثيرين منهم اعتمادا على أن أثمان القطن ستستمر ، دائما مرتفعه ، كانوا قد توسعوا فى زراعته توسعا كبيرا واقترضوا لذلك أموالا طائله برهون عقاريه فادى انخفاض سعر القطن إلى توقفهم عن دفع تلك الديون مما أدى إلى وجود

عدة شكاوى ودعاوى من الدائنين فعملت الحكومة على سداد تلك الديون عنهم على أن تقسط عليهم على ثمانية أقساط ابتداء من سنة ١٨٦٩ .

وهكذا أدى انخفاض سعر القطن بسبب انتهاء الحرب الأهلية الامريكية إلى عوده الفلاحين إلى ما كانوا عليه من حالة البؤس والشقاء بعد أن حقق بعضهم ثروات طائله أثناء تلك الحرب من جراء التوسع فى زراعة القطن وبيعه بالاسعار المرتفعه فكان انخفاض سعره عاملا إلى اثقال كاهل معظم الفلاحين بالديون إلى جانب الالتزامات الأخرى وهى الضرائب التى تفننت الحكومة فى فرضها فى صور متعددة وفى أوقات غير محدوده .

الحكومة والفلاح

اهتمت الحكومة فى عصر اسماعيل بالزراعة فأنشىء مجالس بالاقليم سميت مجالس تفتيش الزراعة وذلك سنة ١٨٦٥ . وكان عدد هذه المجالس خمسة منها مجلسان فى الوجه البحرى وثلاثة فى الوجه القبلى ويتألف كل منها من رئيس ومهندس تعينهما الحكومة وأعضاء بالنسبة لعدد المراكز فى كل مديرية تنتخبهم المجالس المحلية من الأعيان . وكان من اختصاص تلك المجالس الاشراف على مشروعات الأشغال العامة وكانت توزع نفقات تلك المشروعات على الجهات بنسبة مقدار استفادتها ومقدار نصيبها فى أجرائه ومن أهم اختصاصات تلك المجالس الاهتمام بالشئون الزراعية وذلك بارشاد الفلاحين والعمل على رقى أصناف المزروعات المختلفة . والعمل على عدم تقديم مواعيد الزراعة أو تأخيرها .

وإلى جانب مجالس تفتيش الزراعة انشىء ديوان تفتيش عموم الاقاليم الذى كان من أهم اختصاصاته التفتيش على المزروعات فاذا وجدت غير متناسبه مع

جودة الأراضى ووفرة المياه كان لابد من ترغيب أهلها وتشويقهم مما يؤدى إلى تحسين مزروعاتهم وزيادة مكاسبهم كذلك كان من اختصاص ديوان تفتيش عموم الأقاليم الاشراف على الرى ووجوب القيام به فى وقته المناسب كذلك من اختصاصاته التفتيش على شيخ البلد فى كل قريه وإذا ثبت عدم صلاحيته استبدل بغيره . وكان من أهم من تولى الاشراف على ديوان تفتيش عموم الاقاليم فى عصر اسماعيل هو اسماعيل صديق الشهير بالمفتش والذى تولى ذلك المنصب مدة طويله من الزمن ، ولكنه اساء استخدام سلطته فقاسى الفلاح من جراء تصرفاته الكثير حيث كان يتفنن فى فرض الضرائب وجمعها فى أوقات غير منتظمة وكان هو أحد الأسباب الرئيسية التى أدت إلى بؤس الفلاح فى عصر اسماعيل .

وأنشئت نظارة (وزارة) الزراعة فى عهد اسماعيل فى سنة ١٨٧٥ وكان رياض باشا أول ناظر الزراعة . وبذلك أنشئت نظارة جديدة فى المجلس الخصوصى الذى كان بمثابة مجلس الوزراء فى ذلك الوقت وتلى رياض باشا فى تلك النظارة نوبار باشا الذى أشرف على تلك النظارة إلى جانب قيامه بشئون نظارات أخرى . ومن البديهى إن إنشاء تلك الوزارة كان الغرض منه الاشراف على الزراعة والعناية بها عموما وكذلك كانت مهمتها الاشراف على مجالس تفتيش الزراعة فى الأقاليم المختلفة وكذلك الاشراف على ديوان تفتيش عموم الأقاليم .

وفى مجال اهتمام الحكومة بالزراعة انشئت مدرسة الزراعة سنة ١٨٦٧ وذلك لدراسة طرق الزراعه الحديثة ودراسة ادخال المزروعات الحديثة التى تتلائم مع البيئة المصرية ولكن هذه المدرسة ما لبثت أن ألغيت سنة ١٨٧٥ وانشىء

بدلا منها مدرسة أخرى للزراعة أيضاً بالقبة سنة ١٨٧٥ أى فى نفس السنة التى ألغيت فيها المدرسه الأولى وأعد لها ٨ فدادين من الأراضى القريبة منها من أجل تعليم فن الزراعة العملى لجميع التلاميذ الملتحقين بها .

ولاتمام التعرف على الظروف المحيطة بالفلاح فى ذلك الوقت يجدر بنا أولا التعرف على وسائل الرى فى ذلك العصر الذى نحن بصدد الحديث عنه وكذلك مدى اهتمام الحكومة بالزراعة أيضاً وجهودها فى زيادة رقعة الأراضى الزراعية .

أما عن وسائل الرى فقد تقدمت فى عهـــد اسماعيل مما أدى إلى زيادة الحاصلات الصيفية وبخاصة القطن والقصب وزيادة مساحة الأراضى الزراعية من ٤٫٠٥٣٫٣٤٧ فدان سنة ١٨٦٢ إلى ٤٫٨١٠٫٠٠٠ فدان فى سنة ١٨٧٩ ونتيجة لذلك زاد الانتاج الزراعى .

وقد بلغ ما حفر وأصلح من الترع نحو ١١٢ ترعة أهمها الترعة الابراهيمية والترعة الاسماعيليه وبلـغ ما أنشىء من قناطر الترع والرياحات ٤٢٦ قنطرة منها ٢٧٦ فى الوجه البحرى ، ١٥٠ فى الوجه القبلى كما أصلحت القناطر الخيرية كما اهتمت الحكومة بالمحافظة على جسور النيل والترع أما عن آلات الرى فقد بلغ عددها فى سنة ١٨٧٣ — ٣٠٫٠٨٤ ساقيه ، ٦٫٩٢٦ تابوت ، ٧٠٫٥٠٨ شادوف ، ٤٧٦ آله بخارية . وتلك الآلات البخارية استخدمها أولا فى أطيانه ثم قلده كبار الملاك .

مما سبق نرى مـدى تقدم وسائل الرى فى عهد اسماعيل مما أدى إلى زيادة الرقعة الزراعية وزيادة الانتاج الزراعى . ولكن مما يؤخذ على نظام الرى أنه لم يكن تاما على الوجه الأكمل فقد شابه أن القنوات قد شقت بطريقة غـــير منتظمة ولم يتبع الطريقة العلمية فى شقها ، ومما أدى إلى الإخلال بنظام الرى فى

عهد اسماعيل أن المشرفين على وسائل الرى وهم المهندسون كانوا يبيعون الماء ، التى تعتبر ملكا للجميع ، للفلاحين . فكانت حياة الفلاحين ومزارعهم رهينةفى أيدى هؤلاء المهندسين وعلى ذلك فيستطيع كبار الملاك الحصول على الماء اللازم لرى أطيانهم بعد دفع الرشوة المطلوبة لمهندس الرى ، بينما تظل أراضى الفلاحين البؤساء شراقى ولا يستطيعون زراعتها إلا بشق الانفس بعد استعمال تلك الأدوات البدائية مثل الشادوف والطنبور .

ومع ذلك فقد زادت مساحة الأراضى الزراعية وأصلح من الأراضى ما لا يقل عن مليون ونصف فدان أصبحت صالحة للزراعة . وقد يكون السبب الرئيسى فى ذلك أن معظم الأطيان الزراعية كان يمتلكها الباشوات والأعيان واسماعيل نفسه الذى كان يمتلك خمس الأراضى الزراعية الصالحة للزراعة والتى أدخل فيها وسائل الرى الحديثة كما عمل على إدخال نباتات جديدة لم تكن معروفة من قبل فى مصر .

الفلاح والضرائب

فرضت الحكومة فى عهد اسماعيل أنواعا متعددة من الضرائب كان أهمها — بالنسبة للفلاح — الضريبة العقارية التى كانت تختلف باختلاف أنواع الأطيان الزراعية ، وكان على الفلاح البسيط وحده يقع العبء الأكبر من تلك الضرائب إذ أن كبار المزارعين كانوا يتهربون غالبا من دفع تلك الضرائب ، والملاك الأجانب كانوا غير مطالبين بها ، فكل عبئها يقع إذن على أفقر الطبقات وهم السواد الأعظم من الفلاحين .

وكانت الأطيان الزراعية كلها تنقسم إلى قسمين « خراجية » و « عشوريه »

أما الخراجية فهى التى آلت ملكيتها إلى أصحابها بموجب الأمر الذى أصدره سعيد بأن تكلف الأطيان على أسماء المشتغلين فيها .

أما العشورية ، فهى الأطيان المعروفة بالأباعد والوسيات وهى التى أنعم بها على أصحابها ليفلحوها فى مقابل أعفائهم من دفع أموال عليها مدة معينة ، ومقابل ربط أموال يسيرة عليها وكان الشرط الأساسى فيها عودتها الى الحكومة عند موت من وهبت اليهم ، ولكن هذا الشرط أهمل فيما بعد ، وأصبحت الأطيان العشورية تورث كالأطيان الخراجية .

وفى يناير سنة ١٨٦٥ تقرر تعديل الضريبة العشورية لأن الأراضى العشورية تحسنت عما كانت عليه وقت فرض العشر ؛ ولأن أسعار الحاصلات تحسنت أيضاً ، ونتج عن ذلك التعديل زيادة فى مقادير الضريبة العشرية فأصبحت على الوجه التالى .

الدرجة	ضريبة الفدان فى الوجه البحرى	ضريبة الفدان فى الوجه القبلى
الأولى	٣٥ قرشا	٣١ قرشا
الثانية	٢٥ قرشا	٢١ قرشا
الثالثة	١٨ قرشا	١٤ قرشا

وكانت نتيجة ذلك التعديل فى ضرائب الأطيان العشورية ، أن أصل المربوط على تلك الأطيان فى الوجه القبلى كان حتى سنة ١٢٨١ هـ (١٨٦٤) حوالى ٣٢٫٩٢٠ جنيهاً سنوياً وبذلك تكون الزيادة السنوية الناتجة عن رفع تلك

الضريبة فى الوجه القبلى وحده تقدر بمبلغ ٨٤٫٥٩٥ جنيهاً ، ثم حدث تعديل آخر فى ضريبة الأطيان العشرية سنة ١٨٦٧ فأصبحت كالآتى :

الدرجة	الوجه البحرى	الوجه القبلى	مديرية البحيرة
الأولى	٦٥	٤٥	٥٠
الثانية	٤٥	٣٥	٤٣
الثالثة	٢٠	٢٠	٢٠

وفى سنة ١٨٦٨ أضيفت ضريبة السدس على كافة أنواع الأموال مدة أربعة سنوات ، وبالنسبة لضرائب الأطيان العشورية ، فقد ترك لأصحابها الخيار فى تأدية تلك الضريبة عينا .

وقد أعطت لائحة المقابلة فى سنة ١٨٧١ لصاحب الأطيان العشورية المملوكة له بتقسيط ديوانى وهى الابعاديات والجفالك ، الحق فى دفع المقابلة عنها ، وهى ستة أمثال عشورها فى السنة مرة واحدة أو على ست سنوات ونظير ذلك يخفض عشورها إلى النصف بصفة مستديمة وقد بلغت مساحة الاراضى العشورية ١٫٢٢٣٠٠٠ فدان دفعت المقابلة بالكامل عن ٤٨٠٫٠٠٠ فدان .

وفى ٧ مايو سنة ١٨٧٦ الغيت لائحة المقابلة وقد اعيدت ثانية فى نوفمبر من نفس السنة واستمرت الى أن الغيت نهائيا فى ٦ يناير سنة ١٨٨٠ .

أما الأطيان الخراجية فإن ضريبة الفدان فى الوجه البحرى كانت تتراوح بين ٥٤ قرش ، ١١٥ قرشا وفى الوجه القبلى — ماعدا مديرية الجيزة — يتراوح بين ٢٠ قرش ، ١٠٠ قرش وفى مديرية الجيزة يتراوح بين ٣٠ قرشا ، ١١٠ قرش

وكان ذلك سنة ١٨٦٤ غير أن تلك الضريبة عدلت مرتين سنة ١٨٦٦ ، ١٨٦٨ ؛ ثم اضيفت إليها ضريبة السدس — التى سبق الاشارة اليها بالنسبة للاطيان العشورية — وكانت بصفة مؤقته لمدة أربع سنوات ثم أصبحت سنة ١٨٧١ بصفة دائمة .

وكذلك أضيفت علاوة ١٠٪ على الضريبة ابتداء من يناير سنة ١٨٧١ مقابل نفقات الرى .

وعند أصدار قانون المقابلة فى اغسطس سنة ١٨٧١ ثم الغاؤه فى مايو سنه ١٨٧٦ واعادة العمل به فى نوفمبر من نفس السنة فان مبالغ المقابلة التى دفعت ابتداء من ذلك التاريخ لم تخفض ضرائب الاطيان بنسبتها كما كان متبعا قبل ألغاء المقابلة فى مايو سنة ١٨٧٦ وفى أكتوبر سنة ١٨٧٢ تقرر زيادة قرش على ضريبة كل فدان.

مما سبق يتضح أن تلك الضرائب لم تكن توضع على أسس ثابتة وكذلك لم تكن قائمة على نسبة ما تعطيه تلك الأرض من الدخل والإيراد، وقد بلغ مقدار الضريبة وملحقاتها عن الفدان فى السنة خمسة جنيهات ونصف مما يدل على فداحة تلك الضرائب كما أن تلك الضرائب كانت تزداد أو تنقص بناء على أمر الوالى أو أى ناظر من النظار ولكن منذ صدور لائحة المقابلة سنة ١٨٧١ أصبح لمجلس شورى النواب الحق فى زيادة ضرائب الأطيان .

ونشأ عن هذه الزيادة الباهظة المتتابعة أن أصبح الزراع غير قادرين على أداء الضريبة التى اثقلت كاهلهم ، فتراكمت عليهم تلك الضرائب وزاد العبء على الفلاح المسكين وزادت حالته سوءا .

وبالاضافة الى الضرائب العقارية فقد أرهق الفلاح بكثير من أنواع الرسوم الثانوية التى أضيفت الى الضريبة العقارية الأصلية فجاءت مساوية لها بل تزيد

عليها احيانا وتلك الرسوم كانت تجبى آنا باسم الحرب كاعانة، او برسم الاشغال العمومية ، وبالطبع كان كل ذلك يلحق الضرر بالفلاح البائس وحده دون غيره من الملاك .

وحتى النخيل قد فرضت عليه ضريبة ، فقد صدر أمر سنة ١٨٦١ باجراء تعداد النخيل وتقدير مايجب ربطه عليه من الضريبة ، ويعاد فى سنة ١٨٦٢ وأن متوسط ماينتج عن هذين التعدادين يتخذ أساسا فى تعيين ما يملكه كل مالك من النخيل القابل لربط الضريبة عليه ، وتلك الضريبة هى العشر مقررا من واقع متوسط نتائج اللذين سيعملون فى وقت واحد مع التعدادين المذكورين .

ويستمر ربط الضريبة لمدة ست سنوات ، فلو زاد عدد هذه الأشجار ، أو نقص ، ولو زادت حاصلاتها أو قلت فى أثناء تلك المدة لما كان موجبا لاجراء ادنى تغيير فى الضريبة ومتى تمضى الست سنوات يجرى تعديل آخر يستمر ست سنوات أخرى ، وقد نشأ ارتباك عظيم فى أساس هذه الضريبة ، حتى ارتفعت الشكوى من كل الجهات ولما لم تصادف هذه التظلمات أذنا واعية أهمل الناس زراعة النخيل ، بل أن بعضا منهم قطعوا تلك الأشجار فظهر نقص فى التعداد الذى حصل سنة ١٨٧٣ من حيث عدد النخيل ، ولما رأت الحكومة ذلك حملت الاشجار الباقية ضريبة الاشجار المقطوعة ، فكان ذلك عبارة عن زيادة سعر الضريبـــة .

وفى سنة ١٨٦٨ صدر الامر بأن الأراضى الواهية المزروعة نخيلا تدفع عشر حاصلات النخيل القائمة فيها فضلا عن الضريبة العقارية ، خراجية كانت أو عشرية ولما زادت الضريبة العقارية بمقدار السدس سنة ١٨٦٨ ، سنة ١٨٧١ وضعت هذه العلاوة على الضريبة المفروضة على النخيل التى كانت من مدة طويلة ، فقدت

صفتها العشرية من حيث نسبة العشر من الغله وصارت ضريبة لاقاعدة لها كسائر الضرائب .

وكان يوجد فى مصر سنة ١٨٧٣ عدد ٣٫٤٢٩٫٤٩٨ شجرة نخيل ، قسمت من حيث الضريبة الى ثلاثة أقسام :

القسم الاول : النخيل من الدرجة الأولى والذى يحمل كمية كبيرة من الثمار ، ويدفع عنه عشرة قروش سنويا .

القسم الثانى : النخيل من الدرجة الثانية ، خمسة قروش سنويا .

القسم الثالث : النخيل من الدرجة الثالثة المزروع حديثا ، ثلاثة قروش .

ولقد خضعت أشجار النخيل لأصناف متعددة من الضرائب ، فكان جامعى الضرائب يطالبون صاحب النخيل بدفع رسوم عن فروعها وأوراقها ، وعن كل جزء ينمو فى الشجرة ، وكان يفرض بتلك الطريقة ستة أنواع من الضرائب ، بالاضافة الى الضريبة الأساسية على كل شجرة نخيل وكان جامعى الضرائب يقتفون أثر الفلاح فى كل خطوة يخطوها ويبتزون أمواله..

وبذلك « صار أرباب النخيل فى غاية من الاضمحلال وعدم الاقتدار على تأدية ماربط عليهم زيادة على الضريبة الاساسية طاقات حتى أنه أوجب الحال أن أرباب النخيل باعوا أملاكهم من منازل سكناهم وأوطانهم وكل ذلك لأجل سداد ما هو مطلوب منهم ، والبعض منهم صاروا لا يمتلكون شيئا يساعدهم على ذلك ، ولذلك تشتتوا وتركوا محلاتهم وطفشوا الى جهات خلاف جهاتهم » .

وهكذا كانت المبالغة فى فرض الضرائب من العوامل الاساسية التى أضرت بالفلاحين والزراعة على وجه العموم .

وكان تراكم الديون على الحكومة من الاسباب التى أدت الى ابتزاز الاموال من الفلاحين دون أى نظر الى مصلحتهم ففى ١٧ مايو ، ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ أمرين بتعيين ١٥ يناير، ١٥ يوليو لدفع كوبونات الدين الموحد مع أن الزراعة الشتوية لا تحصد فى الوجه القبلى الا فى شهر يوليو وأن الزراعة الصيفيه — وخصوصا زراعة القطن — لا تجمع الا فى شهر يناير ففى هذه الحالة كان لابد للفلاح من الاقتراض أو من بيع غلاله قبل الاوان بخسارة ولو التجأ الى هذه الطريقة الأخيرة مع ماكان مثقلا كاهله من الديون أو من الضرائب لكان « كالباحث عن فقره بظلفه » . ثم اصدرت الحكومة أمراً أخر بتغيير مواعيد جباية الضرائب فى ديسمبر سنة ١٨٧٧ وبذلك أخذت تتخبط فى سياستها وكانت الحكومة تفكر أولا وأخيرا فى جمع أكبر قدر من المال لسداد الديون ولم تفكر فى مصلحة الفلاح :

ويتضح تفنن الحكومة فى عهد اسماعيل فى فرض الضرائب من وصف أحد المعاصرين لذلك بقوله :

« كان فى أحدى القرى منذ ٢٠ عاما سد قائم وراء أحدى القرى كان يصطاد منه السمك وفرضت عليه الحكومة لذلك رسما ، ثم ازيل السد وردمت الترعة ولكن رسم الصيد مازال باقيا ، وهو موزع على ٤ نواح تتحمله بنسبة خمس بارات على كل فدان . »

ومن أجل سداد تلك الضرائب المتعددة التى كان يدفعها الفلاح مكرها ، كان مرغما على الالتجاء الى المرابين الذين تكفلوا بالاجهاز عليه فى وقت قصـــير .

ومن أعجب أنواع الضرائب التى فرضت فى عصر اسماعيل «ضريبة الاغنام»

وتؤخذ على الاغنام الموجودة بسائر جهات الحكومة من الضأن والماعز مما بلغ عمـــره سنة فاكثر باعتبار الرأس الواحدة فى كل سنة ثلاثة قروش ونصف .

وهكذا لم تترك الحكومة شيئا للفلاح الا وفرضت عليه ضريبة حتى أصبح فى حالة يرثى لها ووقع فريسة فى أيدى المرابين .

وليت الأمر وقف عند هذا الحد فقد كان اسماعيل نفسه يرسل مفتشوا مزروعاته وعلى رأسهم اسماعيل صديق لكى يبذلوا قصارى جهدهم ويستغلوا تورط الفلاحين فى الديون من تعدد الضرائب التى يدفعونها ويجبروهم على بيع أراضيهم بالقوة للخديوى لكى يصبح أكبر مالك للاراضى الزراعية فى مصر ، حتى أصبح اسماعيل مالكا لمليون فدان من الاراضى الخصبة فى مصر وهى تعادل خمس مساحة الاراضى الصالحة للزراعة فى ذلك الوقت . وكثيرا ماكان يحدث أن رجال الادارة فى عصر اسماعيل ، كانوا يغتصبون املاك صغار المزاعين ، ويضعون ايديهم عليها ، ويحرموا اصحابها من غلاتها ، ويستمر الفلاحون وهم اصحابها الاصليون فى دفع الضرائب المطلوبة عن تلك الاطيان دون الاستفادة منها .

وكان تعدد أنواع الضرائب من الأسباب الرئيسية فى شقاء الفلاح ، فكانت تفرض كل يوم جديد ضرائب جديدة ، فكل شىء أصبحت تأخذ الحكومة عنه ضرائب حتى الحيوانات التى يستعملها الفلاح فى حقله كان يدفع عنها أنواعا متعددة من الضرائب ، لذلك أصبح الفلاح لا يجد القوت الضرورى الذى يقتات به ولذلك فكان السواد الأعظم من الفلاحين يعيشون على الشعير بعـــد خلطه بالماء ، وبعض الحشائش الجافة وغيرها ، تلك الأشياء التى تعتبر تافهة بالنسبة

لأولئك الذين تعودوا الطعام الجيد . وتقول (ليدى دف جوردون) فى وصف حالة الفلاحين البؤساء نتيجه لارهاقهم بالضرائب :

« إن الكثيرين من الفلاحين يتركون الأرض بعدأن أصبحت لاتقوم بأودهم وذلك بعد دفع ما فرض عليها من ضرائب ، وينضمون إلى بدوالصحراء . لقد أصبحت الضرائب أكثر مما يحتمل المرء وعلى حد تعبير أحد الفلاحين (أن المرء لايكاد يخطو دون أن يكون وراءه قواص يطالب ضريبةعلى ماحدث) ولقد دفعت ضريبة على فحم اشتريته وأخرى على وزن هذا الفحم ويضرب الناس بقسوة لتنتزع منهم ضريبة العام القادم وهم لايملكون ما يسددونها به » .

ولإظهار مدى الضغط على الفلاح ، فان ذلك يتضح جليا ، فى أن الفلاح فى كثير من الأحيان ، كان يضطر إلى بيع أرضه هربا من دفع الضرائب ، وهناك الكثير من الأمثلة - فى عصر اسماعيل - على أن صغار الملاك فى الدلتا قد باعوا الأرض التى كانوا يمتلكونها ويمتلكها أجدادهم وذلك لأنها أصبحت عبئا ثقيلا عليهم لايستطيعون تحمل مسئوليتها . وكان كل الذى يأملونه هو أن يسمح لهم أن يعملوا فى سلام . وكانت الضرائب تجمع بطريق الضغط والارهاب ، وحيث أن الفلاح لايملك قطنا أو حبوبا يدفعها سدادا للضرائب ، فكان عليه أن يستدين من المرابين بفوائد باهظه ، أما الطبقة الارستقراطية فكانت تدفع فقط (المال) وهى ضريبة الأرض . وكان معظم هؤلاء المرابين من الأجانب ، أومن فى حكمهم من الرعايا المشمولين بالحمايات الأجنبية ، فتغلغلوا فى ذلك الحين فى أملاك الأهالى وازداد نفوذهم ، وأخذوا يجمعون الثروات الضخمة ، ويستعبدون الأهالى ومن ثم تعرضت الملكية العقارية فى مصر للخطر فان الاطيان أخذت تنتقل إلى أيدى الاوروبين ، وذلك لأن الارهاق فى فرض الضرائب على الفلاحين

جعل الأرض فى أيديهم أمراً بعيداً عن الامكان .

وكان المرابون يتبعون جباة الضرائب فى القرى ليقرضوا المال المطلوب منهم بأفحش الفوائد وقد تبلغ الفائدة ١٠ ٪ أو ١٢ ٪ فى الشهر الواحد أى ١٢٠ إلى ١٤٤ ٪ فى السنة فأدى ذلك إلى هبوط قيمة الأراضى فالفدان الذى كان يباع (فى أوائل سنى حكم اسماعيل) بثمانين جنيهاً صار يباع سنة ١٨٧٩ بثمانية جنيهات فقط .

ومهما كانت الضرائب باهظة فان الفلاح يكون لديه فـــرصة لسدادها اذا عرف أن تلك الضرائب ستجمع منه فى وقت معين وفى فترات معينة . وفى عهد سعيد كانت الضرائب تجمع بعد حصاد القمح والذرة أو القطن أما أيام اسماعيل فإن الفلاح دائما يدعى لدفع الضرائب ستة شهور مقدما قبل حصاد القمح وقبل أن يكون لديه المال اللازم لذلك فما زالت المحاصيل فى الأرض ولم تجمع بعد ، وعلى الفلاح أن يبحث عن المال المطلوب ولو أدى ذلك إلى ضياع أرضه . وعلى ذلك فكان ليس أمامه إلا أن يلجأ إلى المرابين لكى يستدين منهم بتلك الفوائد الفاحشة السابقة الذكر مما يؤدى إلى هلاكه .

ويقول لورد فيفيان Vivian الذى كان يعمل قنصلا لانجلترا فى مصر فى عصر فى عهد اسماعيل (أننى سمعت من التقارير الرسمية أن الفلاحين كانوا يعاملون بقسوة ، وذلك لكى يغتصبوا منهم الضرائب التى كانت تجمع مقدما ، ولم يعط الفلاح الوقت الكافى لكى يحقق الأسعار المعقولة لمحاصيله .)

وفى حديث للورد ففيان مع الخديوى اسماعيل اعترف الأخير بأن الضرائب كانت تجمع مقدما قبل تسعة أشهر من موعدها وفى أحيان أخرى قبل موعدها بسنة كاملة .

والأكثر من ذلك أن الفلاح كان يجبر على دفع الضرائب أكثر من مره وما يزال يعذب حتى يدفع آخر مليم يمتلكه وقد قاسى الفلاحون كثيرا وكانـــوا ضحايا القسوة المتناهية .

وتتجلى تلك القسوة فى جمع الضرائب فى استعـــمال (الكرباج) لاجبار الفلاحين على دفع تلك الضرائب وهذه أقصى صور الوحشية والتجرد من الشعور الانسانى ، وكثيرا ماتعود العمد على استعمال (الكرباج) حتى ضج الناس بالشكوى ولكن لم يكن هناك من يسمع تلك الشكوى ويرفع الظلم .

وكانت تصدر أوامر صارمة إلى المديرين بعدم التهاون فى جمع الضرائب والويل لمن يتأخر فى ارسال حصيلة المديرية من الضرائب كما كانت تلك الأوامر تصدر أيضا لمفتش عموم الاقاليم بعدم قبول أى عذر وجمع المبالغ المطلوبة بأية وسيلة ممكنة . وكان يزود كل مدير بجهاز من الرجال الاقوياء لكى يقوموا باستعمال (الكرباج) والقوة اذا لم يفلحـــوا فى جمـــع الضرائب المطلوبة بالطرق العادية .

وكان الممتنع عن دفع الضرائب يطرح أرضا ووجهه للارض بينما يقوم عدد كبير من الرجال بمسك يديه ورجليه ويقوم أحدهم بضربه بالكرباج عدد الجلدات المطلوبة .

وأن المدير وبدوره يطالب العمد ومشايخ القرى بدفع المبالغ المطلوبة عن ناحيتهم واذا لم يفلحوا فانهم يجلدون أيضا ويعودوا مرة ثانية لاعادة الكرة مع الفلاحين، ونظرا لشدة الألم الذى يلاقيه هؤلاء العمد والمشايخ فانهم كانوا لايفشلون فى تكرار نفس العملية مع الفلاحين الذين يقعون فى دائرة اختصاصاتهم وغالبا ما كان الفلاح يفضل الجلد (بالكرباج) لكى يحتفظ بقروش قليلة تساعده

على معيشته وكان الفلاح يعتقد أنه اذا دفع الضرائب دون تردد ـ حيث أنه نادرا ما تكون لديه الأموال المطلوبة لذلك ـ فأنهم سيطالبون منه المزيد بحجة أنه يستطيع الدفع ، وفى كل الحالات ، فأنه يتعرض للعقوبة فى النهاية ،والواقع أن هذا الاعتقاد يعتبر صحيحا إلى حد ما وذلك، لأن القاعدة التى كان يتبعها جامعوا الضرائب ، هى أن يأخذوا من الفلاح كل ما يمكنهم الحصول عليه وأن المبالغ التى كانت تطلبها الحكومة منهم باهظة جدا وتحدد عددا معينا من الأيام تدفع بعدها تلك المبالغ ، ولكى يجمع العمد والمشايخ المبالغ المطلوبة كان عليهم اتباع الطرق الوحشية التى أدت إلى بؤس الفلاحين وشقائهم ويقول مراسل جريدة التيمس الانجليزية أن الحكومة المصرية كانت تتعاقد ـ مثلا ـ مع مانشستر على توريد ٦٠٠,٠٠٠ أردب من القمح فى موعد معين مقابل أن تدفع الأخيرة ٥٠٠,٠٠٠ جنيه ، وتلك الكميات تتكون بصفة رئيسية من الضرائب العينية التى يدفعها الفلاحون . وأن الصورة التى تتضح لهؤلاء الفلاحين البؤساء ـ الذين تنقصهم التغذية ويعملون طوال النهار تحت حرارة الشمس المحترقة لكى يملأوا جيوب المغامرين فى مصر فى عصر اسماعيل ـ كانت تلك الصورة محزنة للغاية .

وكان اسماعيل صديق ـ المعروف بالمفتش والذى كان وزيرا للمالية ومفتشا لعموم الأقاليم فى عصر اسماعيل ـ كان يفتخر بأنه يحصل عادة من الفلاحة المصرية مليونين من الجنيهات سنويا أكثر من الظاهر فى حساباته .

هذا وقد قررت لجنة الدين العام أن الضرائب المتزايدة والتى كانت تفرض على غير أساس وتجمع بلا رحمة ، كانت إحدى الطرق التى اتبعها اسماعيل فى سلب شعبه .

وإذا لجأ الفلاح إلى المحاكم لحمايته من المرابين ـ الذين يقفون له بالمرصاد ـ

فإنه لا يجد فى تلك المحاكم من ينصفه أو يعمل لمصلحته إذ أن حالة الفلاح من حيث التقاضى مجـــرده من كل ما يتمتع به المتقاضون من الضمانات فى البلدان المتمدينة . كذلك كانت أكبر شكاوى الفلاح من حكامه الاتراك المتغلغلين فى جميع الوظائف الادارية ولم ما لهم من حول وطول لم يكن لذلك المسكين المزدرى أن يرجو أنصافا من أولئك الظلمة الجفاه ، الذين لم يتكلفوا قط احترام قانون ولا ناموس وأرادوا - بكل وسيلة - جمع الثروات الطائلة فى أقصر الأوقات .

وإذا كان التقاضى بين الفلاح وأحد المرابين الأجانب الذين كان مرجعهم إلى قناصلهم وهؤلاء يرون من الواجب حمايتهم فى تلك الفوضى العامة حماية بولغ فيها حتى جاوزت حد القصاص مهما عظم الذنب ، وكان السلابون وراء هذه الحماية المفيمه يستطيعون أن ينهبوا الفلاح ما شاؤا لأنهم فوق القانون ، وقضايا المصريين ضدهم تلقى فى محفوظات القنصليات وحتى بعد إنشاء المحاكم المختلطة ، ظل الفلاح ، الذى ألف الذل ولم يتكلم شيئا ما لهاو عليه ، ضحية لا يشبع صفوف الاستباحة وذلك لأن المضاربين اغتنموا فرصة قيام تلك المحاكم للانتفاع من سلامة نية الفلاح ، وسذاجة فطرته ، حتى أن بعض صغار الملاك نزعت ملكيتهم قضائياً بدون أن يصل اليهم إلى إعلان من المحكمة .

وكانت هيئة هذه المحاكم فى ذلك الحين تستدعى أى فلاح أمضى أية ورقة بقرض أمام قضاه أجانب وبعد اجـــراءات أجنبية لم يتعودها بلغة أجنبية لا يفهمها وبغير أن تسنح له فرصة الدفاع عن نفسه ان كان فقيراً وإقامة الحجة على أن الأرقام قد غيرت أو أن الورقة كلها مزورة تحكم عليه بما قد لا يقل عن تجريده من كل ما يملكه قبل أن يتسع له الوقت ليعرف بأى شيء هو فى الحقيقة مطالب .

وهكذا كان الفلاح فى عصر اسماعيل ضحية الضرائب الباهظة التى جردته من جميع ممتلكاته فكان لا يجد ما يقتات به أو يعينه على الحياة ، كما خضع لصنوف التعذيب التى عرضه لها جامعوا الضرائب ، الذين كانوا يتبعون أقصى الطرق الوحشية فى جمعها ، وكان لا يفوتهم أن يبتزوا أكبر قدر من الفلاح ليحصلوا على شىء لأنفسهم فيكونون الثروات الطائلة على حساب الفلاح البائس مما أدى إلى التجائه للمرابين الذين أقرضوه المال بفوائد فاحشة حتى تذهب أرضه فريسة لهم .

لذلك يعتبر عصر اسماعيل من أحلك الفترات بالنسبة للفلاح الذى قاسى الأمرين من جراء الضرائب الباهظة التى أثقلت الحكومة بها كاهله ، حتى فضل أن يترك أرضه ويهرب ، على أن يظل يعمل ويكدح فى تلك الأرض ويحصل الحكام على ثمرة جهده ويذهب عمله هباءا .

الفلاح والسخره

بالاضافه إلى ارهاق الفلاحين بالضرائب فقد انهكت قواهم عن طريق السخرة ، وذلك بتسخير الفلاح مدة معينة من السنة - قد تمتد من ثلاثة إلى أربعة أشهر - بدون أجر ولا طعام ، وإذا قدم له الطعام فإن ذلك الطعام تعاف أن تأكله الحيوانات ، ولكن الفلاح - الذى كان لا يجد القوت الضرورى لمعيشته - كان مضطرا لتناول ذلك الطعام .

وعلى ذلك تسوء صحة الفلاح ، ولا يتقن العمل الذى يقوم به ، وكان على كل فلاح - حتى الذى يمتلك مائة فدان فأقل - أن يؤدى السخرة أو أن يرسل بديلا عنه لأداء تلك الضريبة الجسمانية .

وقد أرسل قنصل انجلترا فى مصر إلى وزارة الخارجية الانجليزية - عندما

علم بعزم اسماعيل على الغاء السخرة - أرسل يقول « أنه فى بلاد كمصر ، من الأعمال العظيمة ما لا يمكن تنفيذها إلا عن طريق السخره ، فالفلاح عامل ضعيف البنية ، لا يستوفى حاجته من الغذاء فلا يستطيع ثمانية أو عشرة من الفلاحين أن يقوموا بالعمل الذى يؤديه عامل أوروبى فى يوم واحد ، لذلك يكون من باهظ التكاليف أعطاء أجر الفلاحين على أساس تسويته بالعامل العادى »

والواقع أن فى قول هـــذا القنصل كثير من الافتراء على الفلاح المصرى ، لأنه إذا اتيحت له ظروف الحياة الكريمة فإنه يستطيع أن يقوم بالعمل الذى يؤديه عدة أشخاص أوروبيين وليست تلك الأسباب التى ذكرها القنصل الانجليزى تبرر تسخير الفلاح ما يوازى ١٢٠ يوما فى السنة دون أن يحصل على ثمن كفاحه وجهده .

(وهكذا يساق الفلاحون البوساء فى جماعات كالمجرمين ، ويموت أهليهم من الجوع بينما يأخذ عدد السكان فى التناقص بسرعة دون أن يشعر أحد . ومع ذلك فيصفق الأوروبيون قائلين أن شيئاً لا يمكن أن يتم بدون سخره .)

هذا ويقول فارمان Farman - القنصل الأمريكى فى مصر فى عصر اسماعيل - « أن العمال الذى كانوا يستخدمون فى السخره كانوا يعاملون بقسوة ، وكانوا يموتون مثل الذباب ، وكان عدد العمال الذين يعملون فى قناة السويس يقرب من ٦٠,٠٠٠ عامل وكان ذلك عن طريق السخرة مما دعى اسماعيل إلى تعديل امتياز حفر قناة السويس والذى كان ينص على أن يكون أربعة أخماس العمال الذين يستخدمون فى شق القناة من المصريين وقد فسر دلسبس ذلك بأن هؤلاء العمال يسخرون فى حفر القناة ، وأن الحكومة المصرية ملزمه بتقديم تلك الاعداد لتسخيرهم فى تلك الأعمال الشاقة . فكان المشرفون على القناة يطالبون

دائما وجود من ٢٠,٠٠٠ إلى ٢٥,٠٠٠ عامل بصفة مستمره ، وتستبدل تلك الأعداد بغيرها كل شهر أو ثلاثة أشهر .

وعندما طلب نوبار باشا انقاص عدد العمال الذين يشتغل الواحد منهم مقابل قرش بل أقل فى اليوم ، وهو فى ذلك لم يطلب سوى الغاء تلك الأشغال الشاقة . ولكن دلسبس احتج على هذا الطلب ، وبنى احتجاجه على أن القوانين العثمانية كلها تبيح السخره وادعى أن اشتغال الفلاحين المصريين فى السويس لا يعد سخره .

ولم تقتصر السخره على حفر قناة السويس، بل كان اسماعيل يسخر الفلاحين فى شتى الأعمال من ذلك أنه عندما تقرر أن تمثل الامبراطوره « أوجينى » فرنسا فى حفلات افتتاح قناة السويس، اخبر بعضهم الخديوى أنها سوف ترغب — بالتأكيد — فى زيارة الأهرام وكان تعليق الخديوى على ذلك بقوله :

«لابد من تعبيد طريق للعربة تمر عليه ، ولابد أن يكون ذلك فى أسرع وقت»

وأصدرت الأوامر على الفور للمديرين فى المناطق المجاوره بضروره ارسال عشرة آلاف فلاح — بدون أى تأخير — لكى يعملوا فى تعبيد الطريق . وأن ذلك العمل لابد أن يتم فى بحر ستة أسابيع على الأكثر . وتم تعبيد الطريق فى المدة المعنية التى حددها الخديوى — ذلك الطريق الذى يبلغ طوله سبعة أميال والذى كان يعتبر فى ذلك الوقت أطول الطرق فى الدلتا . وقد رأى Dicey بنفسه جماعات الفلاحين وهم يحملون الرمال فى « المقاطف » ليضعوا الأساس الذى سيقام فوق الطريق . ويقول أيضا أن الحرارة كانت مرتفعه جدا وكان العمال فى غاية الارهاق، وفى كل دقيقة كان رئيس العمال يضربهم بالسوط فوق ظهورهم وأكتافهم لكى يظلوا مستمرين فى العمل دون توقف ، وإذا

رأى المسئولون أن العمل لم يتقدم بما فيه الكفاية فانهم يقومون بجلد رئيس العمال هذا لأنه هو المسئول عن تأخير العمل ، وإذا لم تجد تلك الطريقة فان المسئولين عن إتمام العمل يجلدون أيضا ، أنه فعلا لمنظر بشع للغاية وعند بداية تولى اسماعيل حكم مصر أعلن رغبته فى الغاء السخرة عموما سواء فى حفر قناة السويس أو فى سائر الأعمال العامة وأعلن كذلك ان جميع الأسلحة التى كانت مخزونة فى مصر وباعها سلفه محمد سعيد ، قد بقيت فى البلاد ، وأن فريقا كبيرا من الفلاحين قد اشتروا — بثمن بخس — مالا يقل عن ثلاث بنادق لكل منهم ليستطيعوا أن يحتفظوا بواحدة على الأقل ، يوم يجردون من السلاح .

وعلى ذلك فان رغبة اسماعيل فى الغاء السخرة كانت مقرونة بخوفه من الفلاحين وتذمرهم ضده لاسيما وأن لديهم الأسلحة التى تساعدهم على ذلك .

كذلك أصدر المدير الدقهلية أمراً بعدم تسخير الفلاحين فى جميع العمليات والعمارات وسائر الأشغال الحكومية وتشغيل الرجال اللازمين بالأجرة المقررة بين الأهالى وكان ذلك أيضا فى نفس السنة التى أعلن فيها رغبته السابقة فى الغاء السخرة وهى سنة ١٨٦٣ .

ولكن لم نجد أى دليل بعد ذلك على أن اسماعيل استمر فى رغبته هذه — وهى الغاء السخرة بل أن معظم المؤرخين وخاصة الأجانب اجمعوا أن السخرة ظلت باقية طوال فترة حكم اسماعيل لمصر ، والأكثر من ذلك أنه كان يعمل تسخير الفلاحين فى مزارع قصب السكر التى كان يملكها .

فقد كان اسماعيل يهدف الى أنشاء مصانع لتكرير السكر واستخراجه من قصب السكر وكرس لذلك الهدف مبلغا كبيرا من المال وعدداً كبيراً من الأيدى العاملة وذلك لأنه كان يبغى تحقيق الربح الوفير من جراء أتمام ذلك المشروع ،

ولكن إذا كان هذا العمل قد كلفه القليل فانه كلف الفلاحين والدولة الكثير ، وأثار شعور بعدم الرضا بين الفلاحين وخاصة الذين يقطنون فى الوجه القبلى والذين سخروا فى تلك الأعمال .

وقد بلغ عدد الفلاحين الذين سخروا فى مزارع قصب السكر هذه وفى القناة اللازمة لها ، حوالى ربع العدد الذى أستخدم فى حفر قناة السويس ، ولو كانت جهود الفلاح هذه فى أرضه الخاصة به وفى انماء وزراعة محاصيله فان ذلك كان سيجلب لذلك الفلاح البائس المكاسب الكثيرة إلى جانب تحسين أحواله المادية .

ويقول دى لون De Leon انه رأى بنفسه العمال المسخرين على ضفتى القناة التى شقت خصيصا لمزارع قصب السكر ، كذلك كان بين هؤلاء العمال الأطفال الصغار الصبيان منهم والبنات والذين لم يتجاوزوا من العمر ٧ أو ٨ سنوات وكانوا يسيرون طول النهار أعلى وأسفل ضفتى القناة يحملون السلال وكان أجرهم هو اعطائهم الخبز . ولقد زاد بنفسه الخباز الذى يقوم بعمل ذلك الخبز الذى يتناوله هؤلاء العمال فرأى ان ذلك الخبز يصنع من دقيق القمح ولكنه لم ينقى من طمى النيل وكذلك من القش الذى ظل عالقا به ، ويستمر De Leon فى وصفه لحالة الفلاحين المسخرين فى تلك المزارع بقوله : « ان الأطفال الذين كانوا يشتركون فى هذا العمل كان يبدو عليهم الهزال بشده ، وهم فى منتهى البؤس ، ويتضح ذلك جليا عندما يأخذ أحد هؤلاء الأطفال قطعه ولو صغيره من النقود ، فانه يكون فرحا مسرورا ، وكان الرجل يتقاضى أربعة قروش فى اليوم ، أما الصبيان فكان أجرهم قرشان ونصف قرش ، وكانت حالتهم تزداد بؤسا يوما بعد يوم وكانوا أسوأ حالا من فلاحى الدلتا » .

وكان الفلاح مجبرا على تقديم نفسه — مع دوابه — بما عليها من متاع

وغمره ، ليسخر في تلك المزارع وبعد أن ينهوا الأعمال المكلفين بها لا يستطيعون مبارحتها حتى يصدر اليوم الأمر بالرحيل ، ويظلون في تلك الفترة التي ينتظرون فيها ذلك الأمر بدون أجر ولا طعام . وان الجهل المطبق هو الذي مكن اسماعيل من تسخير الرجال والأطفال والنساء في ملابسهم الممزقة ، ويسومهم صنوف الضغط والارهاب ، بدون أن تجزيهم على تلك الأعمال بما يستحق ذلك الجهد الشاق في تلك المزارع الواسعة ، وكذلك في حفر القناة اللازمة لها وغيرها من الأعمال الأخرى .

وان السخرة زيادة على انها كانت مهمة شاقة ومخيفه بالنسبة لمئات الألوف من الفلاحين ، فانها كانت أيضا وسيلة لسلب المال من أولئك الذين لا يرغبون في تأدية السخره .

ذلك انه إذا أراد أحد ان يفدى ابنا له معتل الصحة فعليه أن يدفع ألف قرش أو ستمائة على أقل تقدير ، وما بين ثلثمائة إلى أربعمائة للطعام .

وكان شيخ البلد يملك ناصية الأمور في القرية ، وهو يستطيع أن يفعل كل ما يرغب فيما يختص بالسخره ، الذي هو مأمور بتجهيز الفلاحين اللازمين لها . ولهذا ، فان جميع سكان القرية كانوا يعملون على استرضائه ، ويمكن أن يتغاضى عن تسخير من يدفع له ما يرضيه من الفلاحين المبلغ الذي يطلبه .

وكان كبار الموظفين يقلدون الخديوى في تسخير الفلاحين في ممتلكاتهم الخاصة حتى ضج العمد بالشكوى .

ومن الأضرار التي لحقت بالفلاح من جراء السخره ، هي انه كان يستدعى لتأدية أعماله السخره في الوقت الذي كانت أرضه في أشد الحاجة إليه ، وقبل أن يتولى اسماعيل حكم مصر ، كان الفلاح متأكدا انه لن يطلب إليه أن يعمل في

تعبيد الطرق وحفر الترع ، وقت الزراعة أو حتى وقت الحصاد . اذ أنه كان من مصلحة أسياده ألا يترك الفلاح أرضه وهى فى أشد الحاجة إليه . ولكن فى عصر اسماعيل ، تضاربت مصلحة الخديوى — الذى كان أكبر مالك للأرض فى مصر — مع مصلحة الفلاح . فان مزارعه كانت تحتاج إلى الفلاحين ليعملوا كرقيق، وعلى ذلك يؤخذ الفلاحون من مزارعهم فى وقت غير مناسب مما يضيع عليهم مجهود العام كله .

وفى الوقت الذى يسخرون فيه بمزارع الخديوى الخاصة ، يستأجرون هم عمالا آخرين لكى يعملوا فى مزارعهم ويجمعوا لهم المحصول ، أثناء غيابهم ،أو أن يتركوا الأرض بدون من يرعاها والواقع انه أثناء غيابهم عن أرضهم ، يكون من الصعب أن يجدوا من يقوم برعايتها ، وعلى العموم ، فعندما تخضع قرية للسخره ، فان أراضى الفلاحين يكون مصيرها القحط والدمار . وبذلك لايستطيع دفع الضرائب المطلوبة منه عن أرضه ، فيفضل أن يتنازل عن تلك الأرض بدلا من أن يسحق أرضا ويسوى بتلك الأرض .

وعندما يعرف كل فلاح جيدا انه سيؤخذ من أرضه قسرا — أن عاجلا أو آجلا — لتأدية نصيبه فى السخره وبذلك تضيع ثمرة مجهوده طوال السنة . فتكون النتيجة الطبيعية انه لا يوجد أى دافع للانتاج فى تلك الظروف القاسية وكذلك لا يوجد أى تشجيع لاستثمار الأموال فى أى تجربة ، فكان كل هم الفلاح أن يخفى ما لديه من المال بعيدا عن الأنظار وبدون أن يدرى بذلك أحد . ولعدم وجود الضمانات الكافية تصبح الزراعة — وهى الحرفة الأساسية فى مصر فى ذلك الوقت — لاتحقق الثمرة المرجوة .

وانه لمنظر مؤلم حقـــا أن نرى خمسة عشر ألفا من الرجال والنساء

والأطفال يساقون بقسوة « الكرباج » من قراهم لكى يقوموا بأعمال السخرة دون شىء يذكر ، وخاصة فى ممتلكات الخديوى الخاصة ، ذلك المنظر الذى يجلب إلى النفس الشقاء .

وتقول « ليدى دف جوردون » : « وطوال هذا الأسبوع يعمل الناس ليلا ونهارا ليحصدوا القمح الذى لم ينضج بعد ، لأنه لا بد أن يذهب غدا ٣١٠ من الرجال لكى يعملوا فى السخرة جنوب أسيوط . وفى إحدى القرى المجاورة ، ذهب كل الرجال القاطنين بها لتأدية أعمال السخرة ، وقد طلب المزيد منهم ، ويبلغ عدد سكان الأقصر حوالى ألف شخص من جميع الأعمار ، فماذا يبقى من الرجال الأقوياء بعد أن يذهب ٣١٠ من أقوى الرجال لتأدية أعمال السخرة» .

وكما سبق الاشارة ، فان الفلاحين كانوا لا بد أن يأخذوا معهم دوابهم لتأدية أعمال السخرة تلك الدواب التى كان يغتصبها منهم القواسة ويعودون بدونها ، ولكن ماذا يفعل الفلاح ؟ وإلى من يحمل شكواه ؟ أيذهب إلى الحاكم؟ ولكن ذلك الحاكم كان هو أيضا تنهب كل ما يمكنه نهبه ، وعلى ذلك لم يفكر الفلاح أبداً فى الشكوى ، لأنه يعرف مقدما نتيجة شكواه ويعمل بالمثل الشعبى الذى يقول ان (السكوت من ذهب) ونتيجة لهذا الصمت فقد كان لا يحرم دائما من الضرب مئات الجلدات والسياط .

وكان كل الذى يستطيع الفلاح عمله هو الهرب ، فكثيرا ما كان يصل إلى المعية السنية إفادات بهرب الكثير من الفلاحين المرسلين لتأدية أعمال السخرة والمطالبات بالبحث عنهم وارسالهم مرة ثانية لكى يقوموا بأداء تلك الأعمال الشاقة .

وهكذا كانت السخرة من العوامل الأساسية التي أدت إلى بؤس الفلاح وشقائه في عصر اسماعيل بل وتجريده من كل ممتلكاته .

السكوارث التي حلت بالفلاح في عصر اسماعيل :

لقد أصيبت مصر بعدة كوارث في تلك الفترة كانت كأنها نقمة من السماء على من يعيشون على الأرض عموما في ذلك الوقت ، من ذلك حدوث الوباء بين الماشية مما أضر بالفلاح ضررا كبيرا ، وكذلك زيادة فيضان النيل زيادة كبيرة في بعض الأحيان ، وشحه أكثر من اللازم في أحيان أخرى ، الأمر الذي أدى إلى بوار الزراعة واتلاف المحصولات .

ذلك أنه كان قد انتشر في النمسا وايطاليا سنة ١٨٦٣ وباء اجتاح المواشي بكيفية مروعة ، فانتقلت عدواه إلى مصر بعوامل التبادلات التجارية . وبالرغم من كل الاحتياطات التي اتبعتها الحكومة لمقاومة تلك العدوى ومنع انتشارها فلم تجد تلك الوسائل نفعا وانتشر ذلك الوباء في مصر بشكل مخيف .

فكانت الماشية تضعف وتصاب بالهزال ثم تموت بعد ساعات قلائل من ظهور دلائل المرض عليها . وكانت مصر تجهل ـ في تلك الفترة ـ الطب البيطري وبعد أن افنى تقريبا معظم المواشي التي في الوجـــه البحري ، امتد الوباء إلى الوجه القبلي ، فبدأ في فصل الصيف ولم ينته إلا في فصل الشتاء ، وكان الناس يلقون بجثث الماشية في النيل ، فتحملها الميـــاه والكثير منها يقف في الطريق والبعض تأخذها المياه إلى الضفة الأخرى للنيل ، والأخرى تتعفن في قاع القنوات فتجعل تلك الجثث الجو المحيط بها مليئا بالأوبئة ، وبلغت عدد الابقار التي نفقت نتيجة لانتشار ذلك الوباء حوالي ٢٥٠٫٠٠٠ رأس أما عدد الخراف فلم

يصل إلى هـذا العدد ، وأن ذلك الوباء المخيف قد حرم الفلاح من أهم أداة يعتمد عليها فى عمله .

وعملت الحكومة على استيراد الماشية من الخارج للحد من الأزمة، فالغت الرسوم الجمركية على استيراد الماشية ، وكذلك تلك الرسوم التى كانت تؤخذعلى الآلات الزراعية الحديثة وذلك لمدة سنة ، ولكن تلك الآلات لم تكن فى متناول الجميع حيث يمكن للفلاحين شرائها ، فظل استعمالها على نطاق ضيق فى البلاد وقد استهلكت الماشية التى استوردت من سوريا والاناضول فى الذبح وبيعت لحومها فزادت أسعار المواد الغذائية عموما مما الحق أكبر الضرر بالفلاحين .

أما عن فيضان النيل فلم يكن منتظما فى معظم السنوات التى حكم فيها اسماعيل مصر ، فقد جاء النيل فى سنتى ١٨٦٨ ، ١٨٧٧ منخفضا جدا أكثر من اللازم فنقص المحصول نقصا فاحشا وكادت أن تحدث مجاعة وخاصة فى الوجه القبلى ، فكانت النساء تهمن على وجوههن حاملات أطفالهن متنقلات من قريه إلى قريه ، يستجدين الأكف ليدرأن غائلة الجوع ، وقد يقتتن بفضلات الطرق وقمامة الشوارع وقد أحصى من قضى عليهم القحط سنة ١٨٧٧ فلم يقلوا عن ١٠,٠٠٠ نسمة ونظرا لشح الماء ، فقد ترك أكثر من ٨٠,٠٠٠ فدان بورا فكانت هذه الأيام من أسوء ما رأته البلاد من البؤس والشقاء . وكما نقص فيضان النيل فى بعض السنوات فقد زاد زيادة فاحشة فى سنوات أخرى فقد حدث سنة ١٨٦٣ أن بلغت تلك الزيادة درجة كبيرة مما أدى إلى دمار أكواخ الفلاحين على الضفتين .

وتقول « ليدى دف جوردون » : «قال لى رجل فرنسى أنه كان ذات مرة ظهر أحدى بواخر الباشا تحت قيادة «مسيو دلسبس » فمرت الباخره بقريه

غطتها المياه ووقف ما يقرب من مائتين من أهلها على أسقف منازلهم يصيحون طلبا للنجدة ... أتظن ، أفتستطيع أن تظن أن البواخر مرت بهم وتركتهم يغرقون ؟ .. لم يمكن غير شاهد عيان يستطيع أن يجعلني اعتقد بوجود مثل هذا الاجرام».

لقد ابتلع الماء قرى بأكملها ، فاندثرت بعد أن أصبحت طينا على طين . وأخذ الفلاحون يقيمون الجسور في صفوف طويلة ، من خيام مهلهلة صنعت بسرعة ، مما أدى إلى اتلاف المحاصيل الزراعية إلى جانب منازل الفلاحين . كذلك من السنوات التي زاد فيها النيل زيادة فاحشة هي سنة ١٨٧٠ .

وهكذا تعرض الفلاح في عهد اسماعيل إلى عدة كوارث أبت الطبيعة إلا تصيبه بها ، فكان انتشار ذلك الوباء المخيف بين الماشية التي يعتمد عليها الفلاح اعتمادا كبيرا في حياته اليومية والتي تساعده في عمله إلى جانب أنه يحصل منها على معظم غذائه . وكان شح النيل وزيادته زيادة فاحشة في بعض السنوات مما ألحق أكبر الضرر بالفلاحين البؤساء فكانت تلك الفترة تعتبر بالنسبة للفلاح من أحلك الفترات التي مرت بمصر .

حالة الفلاح الاجتماعية في عصر اسماعيل :

مما سبق يتضح مدى ارهاق الفلاح بالضرائب والسخرة إلى جانب ما لحق به من الأضرار من جراء انتشار وباء الماشية ، ثم شح النيل في بعض السنوات وزيادته زيادة فاحشة في سنوات أخرى . فكثيرا ما نرى الفلاح يتقدم بطلب صرف التقاوى له كسلفة ، لكي يستطيع زراعة أرضه ، بما يساعده على مستلزمات المعيشة الضرورية له ولأسرته .

وعندما حدثت الأزمة المالية كان الفلاح ضحية تلك الأزمة ، فقد أثقل كاهله بضرائب عديدة ، زادت حالته بؤساً وشقاءاً ، فقد كتب مراسل التيمس الأنجليزية يقول: «إذا اعتبر الانسان حال الفلاحين الذين عضهم الفقر وأرهقهم الطلب ، والذين لا يجدون الكفاف من العيش فى حظائرهم التعسة ، ويكدحون أثناء الليل وأطراف النهار ليملئوا جيوب الدائنين ، إذا اعتبر الانسان ذلك كله فلا بد أن يرى أن دفع الكوبونات فى آجالها مالا يغتبط كل الاغتباط» وقد بلغ الضغط على الفلاح أقصاه سنة ١٨٧٩ فقد كتب مراسل التيمس يقول :

« يقول أهل الدلتا أن الربع الثالث من ضرائب هذا العام يجبى بنفس الطرق التى كانت تجبى بها الضرائب فيما مضى . ويعجب الناس من وقوع ذلك بإزاء ما يسمعون من أن المصريين يموتون على قوارع الطرق ، وأن أراضى شاسعة قد تركت بورا لثقل الأعباء المالية المفروضة عليها وأن الفلاحين قد باعوا دوابهم ، وأن النساء قد بعن حليهن ... ولست مبالغاً إذا قلت أن فى القاهرة الآن مئات المشايخ يمثل كل منهم قرية من القرى يسألون تخفيض الضرائب » .

لقد فتكت الأمراض المختلفة التى كان سببها سوء التغذية بالفلاح ، بل أن البعض منهم كان يموت من شدة الجوع ، أى أن تلك الحالة كادت أن تؤدى إلى حدوث مجاعة .

ولقد قاسى الفلاح الكثير من جراء الضرب « بالكرباج » ويقول أحد الذين شاهدوا ذلك الضرب بأنفسهم :

« رأيت ستة من الفلاحين يجلدون أنهم يحتكون بعضهم ببعض كالكلاب المبتلة ، وعندما تنتهى عملية الجلد ، يرجعون وهم يضحكون ، وفى طريقنا إذا مررنا بأحد الفلاحين وبأيدينا عصا أو « كرباج » نلوح بها دون قصد ، فان

تلك المخلوقات الضعيفة (الفلاحين) يبدو عليها الفزع ، أنهم يشعرون أننا نحمل تلك العصا أو ذلك السوط لكى نضربهم » .

لقد كان الفلاحون فى ذلك الوقت فى أشد حالات الضنك ، وكان من الأمور النادرة فى تلك الأيام أن يرى الانسان شخصا فى الحقول وعلى رأسه عمامة أو على ظهره شىء أكثر من قميص وكان من بين مشايخ القرى قليلون يملكون عباءه ، وأينما ذهبت كانت الحال كذلك ، وغصت قرى الريف فى أيام الأسواق بالنساء اللاتى أتين لبيـــع ملابسهن وحليهن الفضية المرابين الاروام لأن جامعى الضرائب كانوا فى قراهن ، والسوط مشهر فى أيديهم ؛ وكان الضغط المالى الآتى من أوروبا ، أحد الأسباب الرئيسية فى هذا الضيق .

وفى كل الامم التى تسودها العبودية ، فإن الفلاحين يكونون مهرة فى الخداع والتظاهر بالضعف ، بل والسرقة بكميات كبيرة ، فان تلك الأعمال هى الأسلحة التى يستطيعون استعمالها ضد شراهية الحكومة ، جابى الضرائب ، والباشا والمشايخ . ولكن بالرغم من الهرب والتفنن فى عدم دفع الضرائب ، فان اسماعيل صديق ـ المفتش ـ كان هو أيضاً ممن يقومون بتلك الألاعيب قديما . وعلى ذلك فهو يمكنه أن يعرف ـ بدافع الغريزة ـ كم يستطيع أى فلاح أن يدفع ، ومدى الجهد الذى يبذله لكى يجعله يرحل تحت تأثير العقوبة ، وكم من التعذيب يمكن أن يتعرض له الفلاح حتى يدفع كل ما اقتصده طول حياته وإذا فشلت طريقة « الكرباج » فى السيطرة على الفلاح ، فانه يعرف طرق أخرى كثيرة كالسجن والاندماج فى القوات المصرية فى السودان أو قطع الماء عن أرضه ، فكل تلك الطرق اتبعها « المفتش » مع الفلاح لكى يضطره إلى بيع أرضه أو تركها .

وكان أجر العامل الزراعى يختلف من اقليم لآخر ، وقد كانت تلك الأجور

تافهة جدا ويبين الجدول الآتى عدد العمال الزراعيين فى كل مديرية والأجر اليومى لكل منهم :

المديرية	عدد العمال الزراعيين	الأجر اليومى لكل منهم بالقرش
البحيرة	٣٢٫٧٤٧	١ ١/٢
المنيا وبنى مزار	١١٫٦٠٣	٢ ٣/٤
اسنا	٣٤٫٧٥٩	٢ ١/٢
الدقهلية	٤٫٠٠٠	٣
الغربية	١٠٠٫٠٠٠	٣
المنوفية	٥٩٫٤٣٠	٣
الشرقية	١٠٠٫٠٠٠	١ ١/٢
قنا	٣٢٫٨٨٨	١ ١/٢
أسيوط	٢٩٫٨٤٧	١ ١/٨

وهذا الجدول يعتبر صورة صادقة لحالة العمال الزراعيين ، فى الوقت الذى صدر فيه وهو سنة ١٨٧٣ ، وعلى ذلك فإن متوسط الأجر اليومى للعامل الزراعى فى جميع المديريات ما يقرب من قرش واحد . ويجب ألا يفهم من ذلك أن العامل الزراعى كان يصرف له الطعام بجانب ذلك الأجر ، فكان لا بد أن يحضر معه طعامه ، وحتى بذلك الأجر البسيط لم يكن العامل الزراعى يجد عملا مستديماً ، فإنه يعمل فقط « باليومية » عند ما يحتاج إلى خدماته ويسرح عند ما لا توجد حاجة إليه .

من ذلك نرى مدى البؤس والشقاء اللذان ألما بالفلاح الذى يملك أرضاً أو ذلك الذى يعمل فى أرض غيره.

ولم يكن ثمة قانون ولا قضاء عادل يحميان الضعيف وينصفان المظلوم، ولا رقابة على الحكام من حكومة عادلة أو مجالس نيابية أو صحافة أو رأى عام، ووقع على الفلاحين إرهاق آخر من ناحية الأجانب من المرابين وغيرهم إذ وجد هؤلاء من حسن رعاية الحكومة ومن حماية الامتيازات الأجنبية ما جعلهم يستغلون الفلاحين إلى أقصى درجات الاستغلال، ولم يجد الفلاح من الحكومة حماية لحقوقه ومرافقه بل كانت تقاسم الأجانب إرهاقه، واستغلاله، ولم يتحرر الفلاح فى هذا العصر من الفقر والفاقة، وظل يعيش عيشة الكد والكدح ويقنع بأقل الحاجيات والنفقات.

وكانت الحكومة فى عصر إسماعيل تحابى الأتراك أيضا على حساب الفلاح البائس، ففى ديسمبر سنة ١٨٦٧ تقرر إعطاء الجنود الأتراك، الذين انفصلوا عن خدمة الحكومة المصرية أطيانا لزراعتها والعيش من إيراداتها، وإعفاؤها من الضريبة لمدة ثلاث سنوات، ثم فرض الضريبة العشورية عليها بدرجة «الدون» ثلاث سنوات أخرى، ثم فرض الضريبة التى تستحقها فى السنة السابقة، ولكن ليس لأصحابها حق التصرف فيها بالبيع أو غيره.

وفى ذلك الكثير من التساهل مع الجنود الأتراك فى الوقت الذى كانت تقسو فيه الحكومة على الفلاح المصرى وتبتز الأموال منه بشتى الطرق.

ويقول فلاح من قنا عن هؤلاء الأتراك: «الأتراك إنهم ليسوا سوى ستة آلاف وإذا رغب الفلاح فى الانتصار عليهم فإنه لا يحتاج ضدهم إلى بنادق

أو خناجر ، ولكن يمكن بالاتحاد - فقط - إغراقهم فى بصاقهم».

تلك كانت نظرة الفلاحين إلى الأتراك ، الذين امتلكوا الأراضى الشاسعة فى الوقت الذى كان يكد فيه الفلاحون من أجل لقمة العيش .

وكما سبقت الإشارة ، فإن أراضى الفلاحين ، لم تعط فقط الجنود الأتراك ، ولكن لم ينس الخديوى - فى غمرة الأحداث - أن يسلب الفلاحين أرضهم بشتى الطرق ، حتى بلغ ما كان يمتلكه من الأراضى الخصبة حوالى المليون فدان .

وقد كانت مساحة الأراضى الصالحة للزراعة فى عصر إسماعيل تبلغ حوالى ٥٫٠٠٠٫٠٠٠ فدان ومن تلك المساحة يمتلك الخديوى وعائلته مليون فدان أى ⅕ الأراضى الصالحة للزراعة ، والعشر أو ٥٠٠٫٠٠٠ فدان كان يمتلكها شريف باشا ونوبار باشا وكبار الملاك من الباشوات والأعيان بينما ⅖٧ تلك المساحة يمتلكها الفلاحون أجمعين .

وإذا كان إسماعيل قد أمكنه التغلب على المصاعب المالية التى صادفته لكان من الممكن استيلائه على الأربعة أخماس الباقية من الأراضى الصالحة للزراعة ، ومن ذلك يتبين كيف أن انخفاض أسعار الأراضى الزراعية وتراكم الديون على الفلاحين كان لا يسبب أى فزع بالنسبة لاسماعيل بل كان ذلك مصدراً لراحته بل وسعادته .

إذ أن تراكم الديون على الفلاحين كان يؤدى إلى تركهم أطيانهم لعدم مقدرتهم على تحمل مسئولياتها ، ولقد بلغت مساحة الأطيان التى تركها أصحابها فى أواخر ١٢٨١ وأوائل ١٢٨٢ هـ (١٨٦٩) أربعة آلاف ومائتان ستة وسبعين فدان وكسور .

وهكذا كان إسماعيل يعمل مصلحته فى المقدمة ولم يفكر فى مصالح تلك الطبقة الكادحة من الفلاحين ، وأنه وإن كان قد اهتم بتحسين المدن وتنسيقها على نسق المدن الأوروبية إلا أنه لم يوجه أى اهتمام إلى القرى ولم يعمل على رفع مستواها ، فإن ذلك العدد الكبير من الفلاحين الذين كانوا يقطنون فى ٣٫٣٠٠ قرية فى مصر ، ظلوا يعيشون فى فقر مدقع ، لا يملكون المأكل والملبس الضروريين ، وكانت أكواخهم المصنوعة من الطين غير مسقوفة تقريبا ، وقذرة ، وفى تلك الأماكن الرديئة يسكن الفلاح المسكين ، ويربى أولاده الذين ينشأون وأجسامهم مليئة بالأمراض المختلفة ، وهو بالتالى لم يحاول أن يعمل على تحسين أحوال معيشته لعدم وجود العوامل التى تساعده على ذلك إذ أن الجهل كان متفشيا بين الفلاحين بدرجة كبيرة زد على ذلك ضغط الحكومة عليهم فى صور متعددة التى تتصف بالقسوة فى المعاملة ، مما جعل الفلاح المصرى فى عصر إسماعيل أسوء مما كان عليه فى بداية القرن التاسع عشر .

تلك هى طبقة الفلاحين وكيف كانت تعيش فى عصر إسماعيل ، تلك الطبقة التى بالرغم من أنها تكون السواد الأعظم من الشعب إلا أنها قاست الأمرين من جراء الضرائب الباهظة والمبالغة فى فرضها ، وسوء الطريقة التى تجمع بها ، وكذلك قاست تلك الطبقة من أعمال السخرة التى فرضت عليها ، والتى كانت أيضا عبئا ثقيلا لم يكن السهل تحمله ، ويبدو أن الطبيعة أبت أن تترك الفلاح المسكين فصبت على رأسه الكوارث ، فكما رأينا لم ينتظم فيضان النيل فى معظم سنى حكم إسماعيل لمصر مما أضر بالفلاحين ضررا كبيرا ، وكان وباء الماشية الذى قضى على أهم ما يعتمد عليه الفلاح فى معيشته .

الفصل الخامس

طبقة التجـــار

التاجر وعلاقته بالحكومة فى عصر اسماعيل :

كان التجـار فى عصر اسماعيل يكونون طبقة أرقى فى مستوى المعيشة من طبقة الفلاحين — والتى سبق الحديث عنها فى الفصل الرابع — وكانت حياتهم اليومية تسير على وتيرة واحدة ، ولا يوجد بها تغيير يذكر ، حتى يمكن وصفها بالجمود ، ولحسن الحظ أن التجار أنفسهم لم يكونوا يدركون ذلك الجمود ، نظرا لتعودهم على تلك المعيشة التى ورثوها عن أجدادهم .

فكان التاجر ينهض من النوم مبكرا ، فيؤدى صلاة الفجر ، ويتناول قدحا من القهـوة ، ويدخن الغليون ، ولا شىء أكثر من ذلك ، حتى وجبة منتصف النهار التى عادة تكون خفيفة ، لأنه كان يحتفظ - على العموم - بشهيته للطعام، لتلك الوجبة التى كان يعدها رئيسية فى نظـره بالنسبة ليومه ، تلك هى وجبة « العشاء » والتى كان يتناولها بعد غروب الشمس مباشرة ويقضى يومه كلـه - أو بعضه - فى حانوته يقابل الناس ويحييهم لكى يبيع لهم السلع التى يعرضها ، وباستمرار ، غالبا ، ما كان يدخن السيجارة التركية المشهورة ، أو « الشبك » الذى يشبه « النرجيلة » والذى كان مزخرفا بألوان متعددة متناسقة مع بعضها البعض . وفى ذلك « الشبك » يضع أنواع الدخان و« التنباك » المتعددة ، فتتألق النار وتسترعى الانتباه ، اما إذا كان ليس لديه ما يشغله ، فانه يعمل على دعوة أصدقائه ، ومشاركتهم الحديث فيقضى معهم جزءا كبيرا من النهار .

وفى وقت فراغه يذهب - عادة - إلى الحمام الشعبى حيث يقضى هناك ساعات طويلة ممتعة دافئة ، حيث يتصاعد البخار من « آذانات » الماء الساخن فى منظر جميل ، فيقضى وقتا كبيرا فى ذلك الحمام ويتناول هناك القهوة ، أو يسلى نفسه بالتدخين ، فيجدد نشاطه ويصبح أكثر سرورا وبهجة .

وبعد أن كان التاجر ينقل بضائعه من مدينة لأخرى ، أو من مكان لآخر بواسطة الجمال والدواب أصبح يستعمل السكك الحديدية فى نقل بضائعه ، فيوفر عليه ذلك فى النفقات والوقت الكثير غير انه كثيرا ما كان يوجد اهمال من موظفى السكك الحديدية فى نقل وتشحيل البضائع ، وارسالها « بالوابورات » إلى جهات لزومها ، أو عدم تشغيل جميع عربات الشحن المعدة خصيصا لذلك ، أو ان تقف العربات التى تحت التشغيل بالمحطات ساعة أو ساعتين بدون اقتضى ، مما أدى إلى تشكى التجار من جراء ذلك الاهمال الذى يؤدى إلى تعطيل مصالحهم اما تلك الفئة من التجار التى كانت تعمل فى بيع الغلال والحبوب ، فقد فتحت الشون الأميرية فى الوجه القبلى لقبول القمح والفول والشعير . ممن يريد من أصحاب الأطيان بالثمن الذى حددته الحكومة ، على أن تخصم أثمان تلك الحاصلات مما على أصحابها من « مـــال » ومقابلة ، وبذلك عادت الضريبة العينية على أطيان الوجه القبلى ، غير انها فى هذه المرة كانت اختيارية .

وكانت الحكومة عند حاجتها لشراء الحبوب وغيرها تفرض الكمية المطلوبة على القرى ، أما فى عهد اسماعيل ، فابطلت تلك الطريقة ، وأصبحت الحكومة تشترى ما تريده من الأهالى والتجار بالسعر المتداول .

وقد فرضت الحكومة أيام اسماعيل عوائد سمتها « عوائد الدخولية » وذلك بنسبة ٩٫٠٪ على الخضر والفاكهة فى القاهرة والاسكندرية ، أما قيمة تلك العوائد

بالنسبة للحبوب فقد كانت تساوى خمسة قروش عن كل أردب من الحبوب الداخلة فى هاتين المدينتين وذلك مثل القمح والفول والشعير والذرة والعدس والترمس وغير ذلك من الحبوب ويستثنى من ذلك تلك الحبوب التى يستخرج منها الزيت ، أما الدقيق فكانت تلك العوائد تفرض بالنسبة لعدد الأقق التى فى الأردب ،بشرط أن تكون تلك الحبوب والدقيق للاستهلاك وليست للتصدير، وقد فرضت الحكومة - أيضا - عوائد دخولية بنسبة ٩.٪ من أثمان ١٥ نوعا من السلع الداخلة فى القاهرة ، وهذه الأنواع هى : .

العسل الأبيض ، والعسل الأسود ، والسمن البلدى ، والزبدة ، والفحم ، والأفيون البلدى ، والبوص ، والدخان البلدى ، وجلود الجاموس ، والبقر والماعز والضأن والجمال ، وكذلك البلح الابريمى ، والدهن ، والحناء ، والنيلة البلدية ، والتنباك ، والبليحة وحطبها ولم تتوقف عوائد الدخولية عنـــد ذلك الحد ، بل فرضت أيضا فى دميـــاط ورشيد والسويس بالاضافة إلى القاهـرة والاسكندرية ، وذلك على كافة المأكولات، الداخلة فى تلك المدن ، للاستهلاك لا للتصدير ، ما دامت من حاصلات مصر ، سواء كانت للناس أم المواشى وذلك بنفس النسبة السابقة وهى ٩.٪ من أثمانها ، ما عـــدا القمح والذرة ، فتكون بواقع خمسة قروش على كل أردب منها ، ومقابل فرض تلك العوائد ، ألغت الحكومة الضريبة الشخصية فى تلك المدن (والتى كانت تقضى بأن تكون على ثلاث درجات ، الأولى ٤٥ قرش والثانية ٣٠ قرش ، والثالثة ١٥ قرش من سن ١٢ سنة ، ما عـدا العلماء وأمثالهم من الديانات الاخـــرى ، والجنود والتلاميذ والمجاورين) .

كذلك فرضت عوائد الدخولية بنسبة ٩.٪ أيضا على التيـــل والكتان

والصوف والقطن فى القاهرة والاسكندرية ، بشرط أن تكون تلك الأنواع الاستهلاك كذلك .

وقد فرضت نفس النسبة السابقة على الدخان ثم عدلت سنة ١٨٧٣ فأصبحت عشرين قرشا ، على كل أقة دخان وذلك بجميع أنواعه عند دخوله الأراضى المصرية ، وكل من وجد لديه دخانا مهربا تصادر الكمية الموجودة لديه ، ثم عدلت تلك الضريبة فأصبحت ٢٠ ٪ من قيمة الدخان بدلا من أخذ عشرين قرشا عن كل أقة ، وأدخل عليها تعديل آخر سنة ١٨٧٩ فأصبحت عوائد الدخولية على جميع أصناف الدخان والتنباك والمعد للشرب والمضغ والنشوق ، سواء كان ورقا أو مفروما ، عند دخوله القطر المصرى :

١ — ان أصناف الدخان ، البقجة والبصمة ، يؤخذ عليها عن كل أقة منها خمسة وعشرين قرشا عوائد دخولية .

٢ — ان كافة أصنافه غير ذلك يؤخذ على كل أقة منها خمسة قروش .

أما السجائر :

١ — صنف السجارات الأعلى المصنوع كله أو بعضه من الدخان الوارد من محصول هافان يدفع عن كل أقة خمسون قرشاً .

٢ — الأصناف التى ليست من الدرجة الأولى يؤخذ عن كل أقة منها عشرة قروش .

وهكذا فرضت الحكومة عوائد الدخولية فى بعض المدن مما كان عائقا للتجارة فى ذلك الوقت .

وفى عصر اسماعيل أيضا ، كانت الحكومة تأخذ من التاجر ضريبة تعرف

باسم « الويركو » وكان مقدارها يختلف بالنسبة لما يكتسبه التاجر من عمله ، وقد تصل تلك الضريبة فى بعض الأحيان إلى أكثر من ١٥٠٠ قرش ، وعندما فرضت الضريبة الشخصية على الذكور من الأهالى سنة ١٨٧٦ — والتى سبقت الاشارة إليها — خفض ويركو التجار فأصبح مقداره يتراوح بين ٥٠ قرشا ، ٧٥٠ قرشا .

مما سبق يتضح أن الحكومة لم تكتف بفرض عوائد الدخولية على السلع الداخلة فى المدن فحسب ، بل فرضت العوائد الشخصية على جميع الطبقات ، وكان نصيب التجار منها تلك الضريبة التى تسمى « الويركو » والتى أضرت بمصالح التجار غالبا ، لأنها لم تفرض على أساس صحيح اذ كان كل هم الحكومة فى عصر اسماعيل جمع الأموال بشتى الطرق سواء من الضرائب أو غيرها ، وذلك لتسديد تلك الديون الباهظة التى أثقل بها اسماعيل كاهل البلاد .

وبعد أن كان يتبع عدة أنظمة معقدة فى الموازين والمكاييل والمقاييس ، أصبح التجار يتبعون النظام المترى فى معاملاتهم ، الذى تقرر اتباعه فى مصر فى سنة ١٨٧٦ وذلك لأن معظم الدول الأوروبية التى كانت لها علاقات تجارية وصناعية بمصر كانت تستعمل ذلك النظام . والواقع ان أتباع نظام موحد فى المعاملات التجارية يفيد التجارة والتجار ، ولكن استعمال ذلك النظام لم ينتشر فى أنحاء مصر الا بالتدرج .

أما عن بيع القطن ، فقد نظمت الحكومة فى عهد اسماعيل طريقة معينة لبيع القطن ، وذلك بانشاء حلقات القطن فى أماكن تابعة لها فى البنادر فى الوجهين القبلى والبحرى ، فعينت الحكومة لكل حلقة معاونا وقبانيين معتمدين على رأسهم

شيخ خبير بالمهنة . وفى تلك الحلقة يباع القطن ويشترى ، ومن الممكن أن يبيع الشخص قطنه لآخر خارج الحلقة ، ولكن الحكومة كانت ترفض الدعوى التى يقيمها أحدهما ضد الآخر إذا حدث بينهما نزاع ، وكان يتبع نظام خاص فى حلقة القطن ، فعند بيع الفلاح أو التاجر قطنه يقوم (القبانى) بوزن القطن ويقيد الوزن فى دفتر خـــاص بالحكومة ، وكذلك يقيد الثمن واسم البائع والمشترى ، والعملة التى يدفع بها الثمن .

على أنه يجب أن يكون البيع والشراء بأسعار العملة المعتمدة فى خزائن الحكومه . ولم يكن السعر محددا ، إذ أنه يكون بالتراضى بين البائع والمشترى حسب الظروف . ويؤخذ من البائع أجرة الوزن بنسبة قرشين عن القنطار من القطن الحلوج الذى يزن مائة رطل ، وقرش واحد عن القنطار غير المحلوج الذى يزن مائة رطل ، وكان (القبانى) يأخذ نصف هذه الأجره وتأخذ الحكومة النصف الآخر ، كرسوم أرضية الحلقة التى تكون عادة فى الأملاك الأميرية وفى نهاية اليوم يختم المعاون دفاتر كل قبانى ولا يمكن لأى قبانى أن يزن القطن خارج الحلقة إذا كان مخصصا لحلقة معينة . تلك هى طريقة بيع القطن فى عهد اسماعيل ، والتى فرضتها الحكومة على التجار والفلاحين فى ذلك الوقت .

وفى أثناء الحرب الأهلية الأمريكية ، اقرض بعض التجار أموالا بفائده لبعض المزارعين ، وبانتهاء تلك الحرب وانخفاض أسعار القطن المصرى ، لم يستطيع الفلاح دفع تلك الديون للتجار ، فقامت الحكومة بتسديدها للتجار على شرط أن يدفع المزارع تلك الديون فى مدة أقصاها سبع سنوات للحكومة بفائدة ٧٪ . وإلا فان الحكومة لن تسدد عنه ديونه .

حريق الحمزاوى :

شبت نيران عنيفة بالحمزاوى بالقاهرة - والحمزاوى عبارة عن حى به مجموعة من المحلات التجارية والمخازن التى تشتمل على أهم المستودعات للبضائع المختلفة ، خصوصاً الثمينة منها - وكانت الحادثة سنة ١٨٦٢ ونظراً لأن معظم البضائع الموجودة فى تلك المحلات التجارية عبارة عن منسوجات وأبسطة ، فقد ساعد ذلك على سهولة اشتعال النيران حتى أتت على معظم المحلات . هذا وقد بذلت محاولات عديدة سواء من رجال الحفظ العام أو من الأهالى - لاطفاء تلك النيران ولكن دون جدوى ، واستمر اشتعالها ساعات طويلة وذلك لأنه فى ذلك الوقت لم يكن يوجد رجال مطافىء متخصصين لهذا الغرض والنتيجة لهذا الحادث أصيب التجار بخسائر فادحة .

لذلك عملت الحكومة على اقراض هؤلاء التجار الذين أصابهم ذلك الحادث الرهيب مبلغ ثلاثين ألف جنيه من غير فوائد لمدة عشر سنوات حتى يتمكنوا من ممارسة تجارتهم مرة ثانية . ولهذا الغرض تشكلت لجنة من أعضاء معينين من طرف القناصل وآخرين معينين من طرف الحكومة ، تحت رئاسة رئيس مجلس التجار ، وذلك لتحقيق وتدقيق درجة الخسارة التى لحقت التجار المصابين بالحريق مهما كانت جنسياتهم ، وكذلك لأجل تحقيق الأمور والخصوصيات المتفرعة من هذه الخسائر ، لتوزيع مبلغ السلفة عليهم بالعدل والأنصاف بعد أن تقوم الحكومة بعقد قرض بالمبالغ المطلوب لهذا الغرض وهو عشرة ملايين جنيه ، وتتحمل هى دفع الفوائد ، وتعقد السلفة بمعرفة اللجنة ويكون توزيعها على مستحقيها واسترداداها بمعرفتها أيضاً ، وتتكون اللجنة المذكورة من :

السيد عمر الزوارى ومصطفى السيوفى من طرف الحكومة المصرية

لاوارير وشركاه وشارين وشركاه	من طرف قنصل فرنسا
تورواد تبون وشركاه	« « « انجلترا
الزيلو وشركاه	« « « النمسا
بوك هانسون اشتاين وشركاه	« « « بروسيا
بيانى	« « « ايطاليا

وكان توزيع تلك السلفة على التجار من مصلحة التجار الأوروبين أنفسهم الذين كانوا هم دائنى التجار الوطنيين الذين أحرقت بضائعهم، كاعملت أيضا على تعويض معظم التجار عن خسائرهم.

وفى سنة ١٢٩٤ هـ (١٨٧٧) أصبح باقيا على التجار حوالى مبلغ سبعة عشر ألفاً من الجنيهات لم يستطيعوا سداده للحكومة، وذلك لضيق ذات اليد ولعدم وجود فائض لديهم لسد ذلك الدين فتجاوزت الحكومة عن هذا المبلغ الباقى حتى يستطيع هؤلاء التجار الاستمرار فى أعمالهم دون توقف.

مجلس التجار :

يرجع تاريخ انشاء مجلس التجار إلى عهد محمد على، وكان ذلك المجلس بمثابة محكمة تجارية تفصل فى المنازعات التجارية بين الوطنيين والأجانب، ولها محكمة استئنافية تسمى (مجلس الاستئناف) بالاسكندرية وكان يتم انتخاب أعضاء ذلك المجلس (مجلس التجار) فى بداية كل سنة ويبلغ عدد أعضاؤه ٢٤ اربعة وعشرون عضوا. وبالاضافة إلى مجلس القاهرة والاسكندرية أنشأ اسماعيل مجلسين آخرين للفصل فى المنازعات التجارية أحدهما الوجه البحرى، ومركزه طنطا، والآخر الوجه القبلى ومركزه أسيوط وذلك حتى تتاح الفرصة لمدن القطر المصرى بأكملها من المساهمة فى الحركة التجارية وفى حالة

الاستئناف فى تلك المجالس الأربع (القاهرة والاسكندرية وطنطا وأسيوط) يكون الاستئناف فى المجلس الذى خصص لهذا الغرض فى الاسكندرية .

وإلى جانب مجالس التجارة كان يوجد أيضا مجلس الأسعار التجارى ، وقد ظلت مجالس التجارة - التى كانت مكونة من أعضاء وطنيين وآخرين أجانب - ظلت تلك المجالس تفصل فى المنازعات التجارية التى تعرض عليها ، سواء فى القاهرة والاسكندرية أو طنطا وأسيوط أو مجلس استئناف الاسكندرية حتى أنشئت المحاكم المختلطة وذلك فى سنة ١٨٧٦ فألغيت تلك المجالس .

نظارة (وزارة) التجارة :

أنشئت نظارة التجارة فى عهد اسماعيل سنة ١٢٩٠ هـ (١٨٧٤ م) وذلك لاول مرة ، وكان أول ناظر لها هو نوبار باشا . وذلك بسبب النمو المتزايد للتجارة ، والشعور بالحاجة إلى نظام أفضل فى التعامل التجارى والنظريات الاقتصادية المستحدثة والتنظيم الإدارى ، وذلك جريا على عادة اسماعيل فى التشبه بدول أوروبا وتطبيق نظمها . فأنشأ نظارة التجارة على نسق وزارة التجارة البريطانية ، وكانت تتم جميع الأعمال الخاصة بالتجارة قبل ذلك تحت اشراف وزارة الخارجية ، ولكنها كانت تسند إلى وزير خاص يساعده أثنان من الموظفين الانجليز بتوصية من وزارة الخارجية البريطانية .

ولكن لم يأت تعيين الموظفين الانجليز بالثمرة المرجوة فهم لم يكونوا يستمروا فى أعمالهم طويلا وسرعان ما يضطرون إلى الاستقالة بالرغم من اختيارهم من العاملين فى مجال التجارة فى انجلترا .

وفى سنة ١٨٧٧ تولى رياض باشا وزارة التجارة إلى جانب الزراعة الذى أنشأ لجنة للبحث فى أمور التجارة وادخال الوسائل التى تعمل على ازدهارها

حتى تكون تلك (النظارة) شبيهة بمثيلاتها فى دول أوروبا النامية ، والتى كانت مثلا أعلى لاسماعيل .

حركة التجارة الخارجية

لكى نعطى صورة واضحة عن التجار فى عصر اسماعيل ، يجب أن نلقى الضوء على التجارة الخارجية فى ذلك الوقت والتى يؤثر ازدهارها أو كسادها على التجار تأثيراً كبيراً . ولقد زادت التجارة الخارجية زيادة مطردة فى عصر اسماعيل ، وذلك لازدياد وسائل العمران والمواصلات البرية والبحرية ونمو الحاصلات الزراعية .

وتتألف صادرات مصر فى ذلك الوقت من القطن والسكر والأرز والقمح والفول والذرة ، والشعير والعدس والحمص والبقول والتمر والحناء والدابة والزعفران والصوف والسلامكى وبعض المنسوجات والحبال والصوف والكتان والنطرون والأفيون والشمع وواردات السودان كسن الفيل والصمغ وريش النعام .

أما عن الواردات فى تلك الفترة ، فهى المنسوجات والملبوسات والأثواب الحريرية ، والسجاد والطرابيش والأجواخ والفحم والأخشاب وأدوات البناء والحديد والنحاس ، والآلات والأوانى والمجوهرات والعقاقير والغاز والزيوت والفاكهة والدخان والأنبذة والمشروبات الروحية والمواشى والخردوات والسكاكين وأصناف العطارة والزجاج والورق .

فكانت القاهرة فى عهد اسماعيل مركزا لتجارة عدد كبير من السلع الواردة من مكة والسودان والحبشة .

ومن أهم العوامل التى أثرت فى التجارة الخارجية فى عصر اسماعيل بوجه عام، وبخاصة تجارة القطن هو قيام الحرب الأهلية الأمريكية، والتى استمرت من ١٢ أبريل سنة ١٨٦١ الى ٤ أبريل سنة ١٨٦٥ فاستمرت بذلك أربع سنوات مما أدى إلى نقص إنتاج الولايات المتحدة من القطن نقصاً كبيراً، بعد أن كان محصولها منه فى سنة ١٨٥٨ يعادل ثلاثة أرباع محصول العالم، وعلى ذلك حرمت أوروبا من القطن الأمريكى فاتجهت أنظار أصحاب مصانع الغزل والنسيج إلى الدول الأخـــرى التى تنتج القطن فاشتد الطلب على القطن المصرى من البلاد الصناعية، وبخاصة انجلترا، فأدى ذلك إلى ارتفاع متوسط سعر القنطار من القطن المصرى من ١٢ ريالا فى سنة ١٨٦١ إلى ١٣ ريالا سنة ١٨٦٢، ٢٣ ريالا فى سنة ١٨٦٣، ٢٦ ١/٤ ريالا سنة ١٨٦٤، ٤٥ ريالا سنة ١٨٦٥ فتوسعت مصر فى زراعته توسعا كبيرا وزادت صادراتها منه من ٤٩٦ر٢٠٠ قنطارا فى سنة ١٨٦١ إلى ٧٢١ر٠٥٢ قنطارا فى سنة ١٨٦٢، ١ر١٨١ر٨٨٨ قنطارا فى سنة ١٨٦٣، ١ر٧١٨ر٧٩١ قنطارا فى سنة ١٨٦٤، ٢ر٠٠١ر١٦٩ قنطار فى سنة ١٨٦٥، وازداد تبعا لذلك قيمة الصادرات نتيجة لارتفاع الثمن، فأدى ذلك إلى انتعاش التجارة من جراء ارتفاع أسعار القطن انتعاشا كبيرا.

وأخذت الفضة والذهب تتدفق إلى داخـــل البلاد، واستطاع البعض أن يكونوا ثروات ضخمة بسرعة مذهلة، ولكن لوحظ ارتفاع أسعار المعيشة بوجه عام فتضاعفت الايجارات وأخذت مستلزمات المعيشة تزداد بنسب متفاوته، وفى تلك الأثناء أخذت الهجرة إلى مصر تزداد كثيرا، وخاصة من الأوروبيين، وبلغ عدد الذين قدموا إلى مصر فى أسبوع واحد حوالى ألفين أو ثلاثة آلاف شخص، ولقد حضر هؤلاء الأوروبين بعد أن ملئت أذانهم بصدى التقارير التى تشيد بالثراء السريع، وكانوا يأملون أن يحققوا هم أيضا الثراء الواسع،

وكان بعضهم من المغامرين ، والبعض الآخر من رجال الأعمال ذوى الخبرة .

ولكن مالبثت الحرب الأمريكية أن انتهت وقل طلب القطن المصرى ، فانخفض ثمنه وصار متوسط سعر القنطار ٢١ ½ ريالا القنطار فى سنة ١٨٦٦ كما نقصت صادراته فأصبحت ١،٢٨٨،٧٦٢ قنطارا فى سنة ١٨٦٦ مما أدى إلى نقص قيمة صادرات القطن وبالتالى نقص قيمة الصادرات المصرية عموما فى تلك السنة نتيجة لنقص كمية القطن وقيمته .

وكما زادت صادرات مصر من القطن نتيجة لقيام الحرب الأهلية الأمريكية زادت صادراتها من بذرة القطن أيضا ، وذلك لأن كمية بذرة القطن زادت بنسبة زيادة محصول القطن وازدادت تبعا لذلك قيمتها وذلك لاستخدامها فى صناعة الزيت والكسب ، مما رفع ثمنها فى السوق كثيرا ، ونتيجة لشدة الطلب عليها نتيجة لوقف التجارة الأمريكية مع أوروبا واحتياج بعض الدول اليها لاستعمالها فى الصناعة والزراعة ، فارتفع ثمنها حتى أصبح ثمن الأردب منها فى سنة ١٨٦٢ أغلى من ثمن الأردب من القمح ، الا أنه فى فبراير سنة ١٨٦٣ انخفض قليلا فأصبح ٣ ½ دولار ، بينما كان ثمن الأردب من القمح ٤ دولارات .

ونتيجة للتوسع فى زراعة القطن أثناء الحرب الأمريكية لتصديره ، نقص انتاج مصر من الحبوب وقصب السكر فى تلك الفترة ، وبذلك نقصت كميات الحبوب والسكر المعدة للتصدير حتى انعدمت فى سنة ١٨٦٥ واضطرت الحكومة الى منع تصدير الحبوب من مصر من ٨ أبريل سنة ١٨٦٤ الى ١٧ مايو سنة ١٨٦٦ وصرحت باستيرادها معفاة من الضرائب الجمركية أيضا فى تلك الفترة تقريبا .

وبعد ذلك التاريخ صرحت الحكومة بتصدير الحبوب واستيرادها دون قيد أو شرط ، على أن تدفع عنها الرسوم الجمركية المعتادة فى الحالتين ، فعادت

مصر إلى تصدير الحبوب من جديد اذ صدرت ٢٩٣ر٩٠٤ أردبا من الفول سنة ١٨٦٦ ، ١٢ر٥٢٨ أردبا من القمح .

وهكذا كان التوسع فى زراعة القطن نتيجة لارتفاع أسعاره أثناء الحرب الأمريكية ـ كان ذلك التوسع على حساب زراعة الحبوب التى انخفضت كميتها كثيرا فى تلك الفترة وذلك للاقبال الشديد على زراعة القطن واهمال ماسواه من المحصولات الزراعية .

أما السكر فقد نقصت صادراته من ١٤و١٤٨ قنطارا فى سنة ١٨٦١ إلى ١٣و٢٢٦ قنطارا فى سنة ١٨٦٢ ، ٧ر٦٥٧ قنطارا فى سنة ١٨٦٣ ، ٢٣٠٠٠ قنطارا فى سنة ١٨٦٤ ، ١٠ر٤٤٤ قنطارا فى سنة ١٨٦٥ ، ١٠ر٠٩٠ قنطارا فى سنة ١٨٦٦ وبالاضافة إلى ذلك النقص فى صادرات السكر المصرى لم يكن السكر النقى والمكرر كافيا للاستهلاك المحلى، فاستوردته الحكومة من فرنسا وانجلترا. ولكن منذ ١٨٦٧ أخذت صناعة السكر تتحسن فى مصر لازدياد الاهتمام بها نتيجة لانخفاض ثمن القطن فزادت بذلك صادرات السكر المصرى من ٩٨٣و٥٤ قنطارا فى سنة ١٨٦٧ إلى ٩٨٦و٩٦٠٠ قناطير فى سنة ١٨٧٤ .

ومما سبق يتضح مدى تأثير الحرب الأهلية الأمريكية على صادرات مصر فزادت صادراتها من القطن فى تلك الفترة بينما قلت صادراتها من الحبوب والسكر .

أما الواردات فقد ازدادت هى الأخرى زيادة كبيرة تبعا لازدياد القوة الشرائية عند المصريين ، وبخاصة اصحاب الأطيان والفلاحين نتيجة لكسبهم الكبير من ارتفاع ثمن القطن وتبعا لاستيراد الآلات الزراعية والرى ومحالج القطن

وهكذا انتعشت تجارة مصر الخارجية من صادرات وواردات في أثناء الحرب الأهلية الامريكية ، ولكن بانتهاء تلك الحرب سنة ١٨٦٥ عادت الولايات المتحدة الامريكية إلى نشاطها في الخارج ، وعادت تجارتها مع أوروبا كما هي فأدى ذلك إلى انخفاض ثمن القطن المصري كما أدى إلى نقص صادرات مصر ووارداتها أيضا .

ويتضح تأثير الحرب الاهلية الامريكية على صادرات مصر من معرفة قيمة الصادرات عموما أثناء تلك الحرب وقيمتها بعد انتهائها . ففي سنة ١٦٨٤ بلغت قيمة صادرات مصر ١٤و٤١٦و٦٦١ جنيها ، وفي سنة ١٨٦٥ بلغت قيمتها ١٣و٠٤٥و٩٦٦ جنيها فانخفضت تلك الصادرات حتى بلغت قيمتها ٩و٧٧٢و٥٦٤ جنيها في سنة ١٨٦٦ ، ٨و٦٣٢و٤٦٧ جنيها في سنة ١٨٦٧ ، ٨و٠٩٤و٩٧٤ جنيها مصريا في سنة ١٨٦٨ .

وكما تأثرت صادرات مصر بانتهاء الحرب الامريكية الاهلية تأثرت أيضا الواردات ، فبعد أن كانت قيمة تلك الواردات سنة ١٨٦٥ - ٥و٧٥٢و١٨٤ جنيها - انخفضت إلى ٥و٦٢٢و٢١٠ جنيهات مصرية في سنة ١٨٦٦ ثم الى ٤و٣٩٩و٠٩٧ جنيها مصريا في سنة ١٨٦٧ ، ٢و٥٨٢و٩٦٩ جنيها مصريا في سنة ١٨٦٨ .

وقد عادت زراعة القطن إلى الاتساع مرة أخرى نتيجة لارتفاع ثمنه من جديد وانخفاض ثمن القمح بسبب اغراق الاسواق بقمح رخيص من كندا واستراليا والارجنتين ، مما أدى إلى تصدير ٢و٠١٣و٤٢٣ قنطارا من القطن المصري سنة ١٨٧٣ فارتفعت قيمة الصادرات المصرية إلى ١٤و٢٠٨و٨٨٢ جنيها مصريا في تلك السنة وقد وصلت صادرات القطن المصري إلى ٢و٠٠٧و٧١٩

قنطارا فى سنة ١٨٧٦ ، ٢٠٠٠و٠٠٠و٣ قنطارا فى سنة ١٨٨٠ .

والمعروف أن ميزان التجارة يكون لصالح مصر اذا كانت الصادرات أزيد من الواردات ونظرا لأنه لم يكن هناك احصائيات دقيقة عن حركة التجارة فى ذلك العهد واختلفت البيانات التى صدرت عن حركة التجارة فى تلك الفترة الا أنه يمكن الاعتماد على احصاء «كيف» والذى يوضح قيمة الصادرات والواردات والتى تعتبر أدق من غيرها إلى حد ما .

السنة	الصادرات بالجنيهات	الواردات بالجنيهات
١٨٦٠	٢ر٥٣٥ر٠٠٠	٢ر٦٠٤ر٠٠٠
١٨٦١	٢ر٤٢٣ر٠٠٠	٢ر٥٦٨ر ٠٠
١٨٦٢	٤ر٤٥٤ر٠٠٠	١ر٩٩١ر٠٠٠
١٨٦٣	٩ر٠١٤ر٠٠٠	٣ر٠٦٣ر٠٠٠
١٨٦٤	١٤ر٤١٩ر٠٠٠	٥ر٢٩١ر٠٠٠
١٨٦٥	١٣ر٠٤٥ر٠٠٠	٥ر٧٥٣ر٠٠٠
١٨٦٦	٩ر٧٢٣ر٠٠٠	٤ر٦٢٢ر٠٠٠
١٨٦٧	٨ر٦٤٣ر٠٠٠	٤ر٣٩٩ر٠٠٠
١٨٦٨	٨ر٠٩٤ر٠٠٠	٣ر٥٨٢ر٠٠٠
١٨٦٩	٩ر٠٨٩ر٠٠٠	٤ر٠٢٩ر٠٠٠
١٨٧٠	٨ر٦٨٠ر٠٠٠	٤ر٥٠٢ر٠٠٠
١٨٧١	١٠ر٩١٢ر٠٠٠	٤ر٥١٢ر٠٠٠
١٨٧٢	١٣ر٣١٧ر٠٠٠	٥ر٠٠٥ر٠٠٠
١٨٧٣	١٤ر٢٠٨ر٠٠٠	٦ر١٢٧ر٠٠٠
١٨٧٤	١٤ر٨٥١ر٠٠٠	٥ر٣٢٢ر٠٠٠
١٨٧٥	١٢ر٧٣٠ر٠٠٠	٥ر٦٩٤ر٠٠٠

ويوضح الجدول السابق قيمه الصادرات والواردات خلال عصر اسماعيل حتى ابتداء الأزمة المالية ، حيث اضطربت اقتصاديات مصر عموما ، وكان من الصعب اعطاء صورة صحيحة واضحة عن الفترة سنة ١٨٧٦ الى ١٨٧٩ نظرا لما حدث بها من أزمات ماليه وأغراق مصر بالديون .

وبعد التعرف على قيمة الصادرات والواردات عموما خلال سنى حكم اسماعيل يوضح الجدول الآتى الصادرات والوردات بالتفصيل خلال عام ١٨٧٣ :

الصادرات		الواردات	
النوع	القيمة بالدولار	النوع	القيمة بالدولار
القطن	٤٦ر٢٩١ر٩٩٥	سلع مصنوعة	١٠ر٠٨٣ر٩٥٧
بذرة القطن	٥ر٢٥٢ر٤٠٥	بضائع عامة	٣ر٢٩٥ر٧٤٠
القمح	٤ر٢٥٤ر٥٥٧	فحم	٢ر١٦٥ر٣٦٤
السكر	٢ر٨٧١ر٦٨٥	خشب	٢ر٠١٩ر٢٥٣
الفول	٢ر٠٢٨ر٣٩٣	الات حديدية	١ر٣٧٥ر٥٦٥
الصمغ	١ر٠٧٢ر٣٠٤	خمور	١ر١٦٩ر٧٧٣
الذرة	٦٢٣ر٦٢٣	رخام	٩٤٢ر٢٨٧
الصوف	٤٥٤ر٣١٠	حديد	٧٧٥ر٣٨٩
البن	٣٦٨ر١٧٣	دخان وسجاير	٥٤٨ر٩٥٤
ريش النعام	١٦٩ر٧٧٤	بترول	٤٣٨ر٩٤٦

وقد ادت الزيادة الملحوظة فى التجارة الخارجية وقيمتها، وبخاصة صادرات القطن الى انشاء سوق منظمة للمعاملات فى سنة ١٨٧٢ فى الاسكندرية وهى اصل بورصة مينا البصل الحالية .

ويتحدث رفاعة بك رافع عن التجارة الخارجية فى عصر اسماعيل فيقول :

« ماخرج منها إلى البلاد الأجنبية سنة ١٢٦٧ هـ (١٨٥٠) قد زاد الآن خمسة أضعاف على السابق ، والذى دخل اليها زاد ضعفين فاليوم صارت قيمة تجارتها الداخلة والخارجة جسيمة جدا من رءوس الأموال والأرباح حتى أبلغها بعضهم نحو مائة وخمسين مليوناً من الفرانك وان كان هذا لايخلو من المبالغة .

ولقد زادت أهمية طبقة التجار فى عصر اسماعيل عنها قبله ، وزاد الاقبال على السلع المستوردة من الخارج وخاصة الترفيهية منها .

وبمقارنة عصر اسماعيل بما قبله نلاحظ زيادة كبيرة فى التجارة الخارجية فقيمة الواردات مابين سنة ١٨٦٥ ، ١٨٧٥ زادت على قيمة الواردات بين ١٨٥٥ ، ١٨٦٥ بمقدار خمسة عشر مليونا وستمائة الف جنيه ، وقيمة الصادرات مابين ١٨٦٥ ، ١٨٧٥ زادت على مثيلاتها ما بين ١٨٥٥ ، ١٨٦٥ بمقدار واحد وستين مليونا وستمائة وواحد وثلاثين الفا وخمسمائة وسته من الجنيهات . من هذا نلاحظ الثروة الضخمة التى دخلت القطر المصرى فى الاثنتى عشرة سنة الاولى من حكم اسماعيل . والتى كان لها أكبر الاثر فى ازدهار التجارة ورواجها .

ولا توجد احصائيات دقيقة عن التجارة الخارجية بعد سنة ١٨٧٥ اللهم الا تقرير قنصل الولايات المتحدة فى مصر الذى رفعه الى دولته عن حالة التجارة فى مصر فيذكر فى تقريره أن صادرات ميناء الاسكندرية فى العام الذى ينتهى فى

٣١ اغسطس سنة ١٨٧٧ كانت قيمتها ٦٨ر٥٤٠ر١٩٩ دولار والصادرات عن طريق الموانى الاخرى بمصر تقدر بحوالى ٨٤٤ر٦٣٨ دولار فتكون قيمة صادرات مصر ها كلها فى سنة ١٨٧٧ حوالى ٦٩ر٣٨٩ر٨٣٧ دولار . أما عن الواردات لنفس الفترة فتقدر قيمة واردات ميناء الاسكندرية بـ ٣٦ر١١٩ر٨١٨ دولار ، والواردات التى دخلت عن طريق الموانى المصرية الاخرى قيمتها ٩٠ر٢٥ر٧٠٠ر١ دولار فيكون قيمة جميع واردات مصر عن سنة ١٨٧٧ هى : ٢٧ر١٤٥ر١٧٨ دولار وهذا يعطى زيادة فى الصادرات عن الواردات ما قيمته ٤٢ر٢٤٤ر٦٥٩ دولار أما عن واردات الفحم التى تأتى الى ميناء بورسعيد والتى تستعمل بصفة أساسية فى أعمال شركة قناة السويس ، ولتموين السفن التى تمر بها فهى لا تدخل ضمن قيمة الواردات سالفة الذكر .

أما مصلحة الجمارك فلم يدخلها الاصلاح بمعانيه الكاملة فى سنة ٨٧٧ ، فقد كانت منذ أيام محمد على التزاما يمنح مقابل جعل سنوى معلوم الى افراد يستغلونه لحسابهم الخاص أسوة بأبواب ايراد أخرى كانت حكومة محمد على تعطيها التزاما لمن يرسو عليه أخر عطاء .

كما أدى اتساع التجارتين الداخلية والخارجية فى عهد اسماعيل الى الاهتمام بالموانى وخاصة مينائى السويس والاسكندرية وانشاء المنائر التى ترشد السفن ليلا فى البحرين الأبيض والأحمر ، وكذلك الاهتمام بشركات الملاحة التى كان أهمها « الشركة العزيزية » التى سماها اسماعيل بهذا الاسم اجلالا للسلطان عبد العزيز — التى كانت سفنها تصل الى شواطىء اوروبا وتنقل البضائع والمسافرين .

كما أهتم بالسكك الحديدية — والتى سبق الاشارة اليها فى الفصل الأول — والتى تعد أساس رقى كل تجارة وتقدم كل أمة .

وهكذا انتعشت التجارة فى الاثنى عشر سنة الأولى من حكم اسماعيل لمصر وأصبح التجار يكونون طبقة لها كيانها فى المجتمع المصرى ، ويساهمون بنصيب كبير فى اقتصادياته ، وقد بلغ ذلك الانتعاش ذروته عندما قامت الحرب الاهلية الامريكية وزيادة الطلب على القطن المصرى مما أدى الى زيادة صادرات مصر منه وثراء كثير من التجار نتيجة لذلك .

وكان (مجلس التجار) يقوم (بمهمة المحكمة التجارية) للفصل فيما يقوم بين التجار من نزاع فى الأمور التجارية ، حتى قامت المحاكم المختلطة سنة ١٨٧٦ والتى قامت بتلك المهمة .

وكما رأينا أنه نتيجة لانتعاش التجارة أنشئت سوق منظمة فى الأسكندرية لتحديد أسعار الحاصلات وخاصة القطن .

كما كان انتعاش التجارة الداخلية والخارجية من أهم الاسباب التى دعت إلى أنشاء نظارة (وزارة) للتجارة على نسق مثيلاتها فى الدول الأوروبية المتقدمة .

كذلك كان ازدهار التجارة الخارجية من أهم الدوافع التى دعت الحكومة فى عصر اسماعيل الى الاهتمام بالموانى والمنائر فى البحرين الأبيض والأحمر ، وكذلك الاهتمام بانشاء شركات الملاحة ، وساعد انتشار السكك الحديدية على أزدهار التجارة الداخلية وأصبحت تسهل على التجار نقل بضائعهم بسهولة .

الفصل السادس

طبقة الصناع

تاريخ الصناعة فى مصر قبل عصر اسماعيل :

ازدهرت الصناعات المختلفة فى مصر ، أيام الفاطميين والأيوبيين ، بل وفى أيام السلاطين المماليك أيضا.أما فى فترة الحكم التركى والمملوكى لمصر ، الذى أنشأه السلطان العثمانى سليم خان الأول ، عقب انتصاره على جنود طومان باى فى موقعة الريدانية فقدسلب ذلك السلطان العثمانى كنوزها ونفائسها وأرسل صناعها إلى الآستانة وبذلك قضى على الصناعة المصرية قضاء مبرما فخلت البلاد كلها من المصانع والصناع .

وحتى بداية عصر محمد على كانت الصناعة فى حالة يرثى لها ، من الضعف والتأخر ، ولم يبق من تراثها الماضى سوى بعض الصناعات المحلية الضئيلة ،فعمل محمد على على النهوض بالصناعة ، فاهتم بالصناعات الحربية مثل مصانع الأسلحة بالقلعة ، ودور الصناعة البحرية بالاسكندرية ، وبولاق ، كما اهتم ببعض الصناعات المدنية لاسيما صناعة الغزل والنسيج بمختلف أنواعه ، من القطن والصوف والحرير والكتان ، وكذلك صناعات التعدين المختلفة وصناعة الطرابيش والسكر وغيرها .

ولكن بالرغم من وجود الخبراء الأوروبيين بتلك المصانع وكذلك الخبراء الامريكيين ، الذين أحضرهم محمد على لتعليم الصناع المصريين ، بالرغم من كل ذلك فان تلك المصانع مالبثت كلها أن تعطلت , وأقفلت فى عهد محمد على نفسه ، ما عدا معمل الطرابيش بفوة وذلك لكى يمد أفراد الجيش والهيئة

الادارية بالطرابيش اللازمة لهم .

ويرجع السبب فى هذا التعطيل إلى عدم وجود المواد الأوليه كالحديد والفحم فى البلاد ، وضرورة استحضارها من الخارج بأثمان باهظة مما جعل مسابرة المصنوعات المصرية للمصنوعات الاجنبية فى أثمانها أمرا مستحيلا وكذلك من العوامل التى أدت إلى القضاء على تلك المصانع وتأخر الصناعة فى عصر محمد على أن الحكومة فى ذلك العصر أخذت بمبدأ الاحتكار التجارى وهو مبدأ أدى إلى القضاء على كل همة فردية وكذلك القضاء على روح كل أقدام .

أما فى عصر خلفاء محمد على فلم يجد الصناع أى تشجيع يحفزهم على الابتكار والتجديد فابراهيم ابن محمد على لم يعش طويلا ، ولم يهتم عباس بالصناعة والصناع شأنه فى ذلك مع سائر مرافق الدولة فتأخرت البلاد فى عهده تأخرا كبيرا . أما سعيد فقد انصرف اهتمامه بشكل عام إلى الزراعة ولكن أدى قدوم الأجانب إلى مصر فى عهده إلى توسع التجارة بالاسكندرية وقامت بعض المصانع الميكانيكية ولكنه لم يدخل تغييرا محسوسا على نظام الصناعات والفنون البلدية التى كانت موجودة فى مصر .

وهكذا لم يجد الصناع التشجيع الكافى فى عصر محمد على وخلفائه ، اذ أدى نظام الاحتكار فى عصر محمد على إلى قتل المواهب والقضاء على ازدهار الصناعة كما أنه عمل على انشاء المصانع دون أن يكون لديه المواد الخام اللازمة لتشغيل تلك المصانع فماتت وهى فى المهد كذلك لم تحقق الصناعة أى تقدم وازدهار فى عهد خلفائه وهم ابراهيم وعباس وسعيد ، اللهم الا بعض المصانع البسيطة التى قامت فى عهد سعيد نتيجة لكثرة وجود الأجانب بمصر فى تلك الفترة ولكنها أيضا لم يكن لها تأثيرا واضحا على الصناعات المصرية فى ذلك الوقت . وعلى

ذلك جاء عصر اسماعيل ولم يكن يوجد فى مصر أى أثر ظاهر ملموس للصناعة والصناع .

اسماعيل والصناعة

عندما تولى اسماعيل حكم مصر كانت الصناعات التى أنشأها محمد على قد أخذت فى الضعف بل تلاشت بعض نواحيها الهامة فحاول اسماعيل انشاء صناعات جديدة .

ولما كثر الاختلاط مع الدول الاوروبية ابتاع الاهالى والحكومة قدرا عظيما من الآلات البخارية الحديثة مثل آلات النسيج وكبس القطن وحليجه وعمل السكر .

وبازدياد الصلات مع دول أوروبا عمل اسماعيل على استيراد مصانع أكملها من تلك الدول، واحضار ذوى الخبرة فى الصناعة مع تلك المصانع أيضا. فمثلا أوصى على « فابريقة » لتشغيل الاقمشة فى دائرته الخاصة، على أن تكفى لتشغيل خمسة آلاف رطل قطن يوميا فى سائر أنواع الاقمشة، كما أوصى باستحضار (أسطوات) لتشغيل اللازم لهذه « الفابريقة » من أوروبا .

وعلى ذلك فقد أرسل مندوبا خاصا إلى انجلترا للتعاقد على ارسال تلك (الفابريقة) لتشغيل الاقمشة فى دائرته الخاصة .

كذلك اهتم اسماعيل بارسال الصناع إلى دول أوروبا لكى يتعلموا صناعة (البفتة والجوخ والشيت) لكى يستطيعوا أن يساهموا فى تلك المصانع التى استحضرها من الخارج .

وقد جلب من أوروبا أيضا من لهم دراية بفن دباغة الجلود لكى يقوموا

بتعليم التلاميذ المصريين تلك الصناعة ، ولكن هؤلاء الاوروبين كانوا يكلفون الدولة نفقات طائلة لاتوازى ما يقدمونه من خدمات ضئيلة .

وقد استعان اسماعيل بدول أوروبا فى جميع الصناعات التى فكر فى انشائها فعندما عزم على انشاء معامل لاستخراج الحرير وتعدادها بالقوة البخارية فقد استعان فى هذه المعامل بالفتيات الأوروبيات أيضا لكى يقمن بتعليم البنات صناعة لف الحرير من جوزه على الملفات وتربية دودة القز .

والمعروف أن اسماعيل كان يقلد دول أوروبا مااستطاع إلى ذلك سبيلا فان اقتباسه عادات الاوروبين فى مآكلهم وملبسهم وطريقة معيشتهم جعله يقتنى لوازم الحياة الأوروبية وزينتها من أوروبا ، وتبعه فى ذلك الأمراء والأميرات من آل بيته ، وكذلك جاراه فى ذلك الباشوات والأعيان، والمتعلمون وسيدات تلك الطبقات ، فقلدوه فى اقتباس للعادات الأفرنجية واقتناء لوازمها وكالياتها من المصنوعات الأوروبية ، كالملابس والمنسوجات وأدوات الزينة والزخرف وأثاث المنازل ورياشها ، والمآكل والمشارب .

وعلى ذلك فقد أصيبت الصناعة الوطنية من هذه الناحية بضربة شديدة لأنها لم تستطع أن تواجه مطالب المعيشة الأوروبية وكالياتها وأزيائها المتغيرة كل يوم ، كذلك عجزت الصناعة الوطنية عن مباراة الواردات الأجنبية ، ومن هنا طغى سيل هذه الصناعات على البلاد ، وبارت الصناعات الاهلية القديمة كالنسيج والدباغة والنجارة وصناعة الأثاث وغير ذلك من الصناعات الوطنية التى كان لها طابعها الخاص .

وكان الأولى اسماعيل أن يتخذ من تلك العوائد الاوروبية عاملا على انهاض الصناعات القومية حتى لاتبور تلك الصناعات ويطغى عليها سيل

المصنوعات الأجنبية .

وفي هذا الصدد كتب القاضي الهولندي (فان بملن) :

(أن الخديوى اسماعيل هو أول من مهد السبيل لسيطرة أوروبا الاقتصادية على مصر ، فان أوروبا ، وبخاصة باريس ، قد أفسدت على هذا الأمير دينه وأخلاقه وماله ، وفتنته فتنة شاملة ، فلم يعد يعنى الا بكل ما هو أوروبى وبكل ما يراه الاوروبيون ، واعتزم من يوم أن تولى عرش مصر أن يعيش كذلك أفرنجى فى قصوره وأثاثاته ، ومآكله ومظهره وملابسه ، ومن الأسف أن كل ما انفقه فى هـذا السبيل لم يعد الا على أوروبا وحدها بالفائدة ، إذ كان يستورد من مصنوعاتها تلك الأشياء الهالكة ، المعدومة الجدوى ، وتلك الأعمال التى لم تزد الثروة القومية جنيها واحدا وكان يدفع أثمانها أضعافا مضاعفة).

ويستمر (فان بملن) قائلا ... فانقرضت المنسوجات الشرقيـة والسجاجيد والارائك وأدوات الزخرف والطرائف القديمة التى كانت تمتاز بمتانة الصنع والقدرة على البقـاء ولانسل عما خسرته مصر من جراء ذلك فقد استولى الاوروبيون على التجارة الكبرى وعلى الحياة المالية .

وهكذا قضت الصناعات الأجنبية على الصناعات الوطنية وقتلت الابتكار والتفنن لدى الصناع الذين لم يستمروا فى أعمالهم نتيجة بوار مصنوعاتهم .

وحتى عندما اشترى اسماعيل الآلات الكثيرة من الخارج لتشييد المعامل والمعاصر فى مزارعه لم يشيد فيها الا جزءا فقط مما كان عازما عليه ، وأخفق المشروع فى النهاية وعلى ذلك فانه لم يصادف نجاحا فى هذا السبيل .

وقد يرجع عدم نجاح اسماعيل فى الرقى بالصناعة إلى اعتماده على الخبراء

الأجانب – بصفة أساسية – فى جميع المشروعات التى حاول القيام بها فى هذا المجال هذا بالاضافة إلى تأخر الصناعة بوجه عام فى أوروبا فى ذلك الوقت وكذلك لم يكن لديه الامكانيات المادية اللازمة لتنفيذ تلك المشروعات .

مما تقدم يتضح ركود الصناعة فى عصر اسماعيل بوجه عام وذلك لقضاء المصنوعات الأجنبية على الصناعات الوطنية حتى لم يجد الصناع المصريون ما يشجعهم على الاستمرار فى التفنن والابتكار مما جعل لتلك المصنوعات الأجنبية المكانة الأولى فى البلاد فأدى ذلك إلى بوار المصنوعات الوطنية .

فكان ولع اسماعيل بتقليد كل ما هو أوروبى – مما دفع الأمراء والأعيان وكبار الموظفين إلى محاكاته فى ذلك التقليد – من العوامل التى أدت إلى تشجيع تلك المصنوعات الأجنبية بوجه عام والفرنسية منها بوجه خاص فاستفادت بذلك دول أوروبا استفادة كبيرة فى الوقت الذى أدى فيه هذا التقليد إلى القضاء على الصناعات الوطنية .

كذلك عزم اسماعيل على اقامة المصانع والمعامل دون أن يفكر فى تلك المشروعات من جميع الجوانب فكان كل همه هو أن يستورد تلك المصانع من دول أوروبا حتى يباهى بها الدول الأخرى ونسى أنه ليس لديه الامكانيات المادية اللازمة لتلك المشروعات وكذلك ليس لديه الخبراء فى جميع تلك الصناعات التى كان يود ادخالها فى مصر نقلا عن أوروبا فكان نصيبه الفشل فى النهاية .

ولو أنه اهتم بالصناعات الوطنية ولم يعتمد اعتمادا كليا على دول أوروبا والصناعات الأجنبية لكان فى أمكانه العمل على نمو تلك الصناعات الوطنية وتهذيبها والنهوض بها بدلا من ضياع الأموال الطائلة فى شراء المصنوعات الأوروبية .

مدرسة الصنائع :

أنشئت مدرسة الصنائع فى رجب سنة ١٢٩٢هـ (يولية - أغسطس سنة ١٨٧٥) وكانت تلك المدرسة تتلقى التلاميذ من المدارس الابتدائية الذين لا يمكنهم مستواهم العقلى من متابعة الدراسة فى المدارس التجهيزية فالمدارس الخصوصية ، وكان بقاؤهم فى المدارس الابتدائية الى أن يصلوا الى السن التى تمكنهم من الالتحاق بالجيش أو بخدمة أخرى يظل عبئا ثقيلا عليها يعوق تقدمها ويرهق نفقاتها ، أما اذا تعلموا بعض الصناعات فانهم يصبحون موردا ثمينا للبلاد . والذى فكر فى انشاء هذه المدرسة « دوربك » المفتش العام للمدارس والمكاتب فى ذلك الوقت .

وكان (دوربك) قد اقترح أن تنتظم المدرسة مائة صانع ، ١٨ صنعة ، وتبلغ مصروفات انشائها ألفى جنيه وميزانيتها ٧٠٠٠ جنيه ولكن المدرسة تستطيع بعد ثلاث سنوات أو أربع أن توازن بأثمان منتجاتها مصروفاتها السنوية ولكن ديوان المدارس وافق على أن يكون عدد تلاميذ المدرسة مائة تلميذ وخمسين تلميذة وأن تكون المدرسة فى بناء ورشة الجوخ التى كانت تشغله مدرسة المهندسخانة فى عصر عباس الأول ، ويقع فى بولاق بين المطبعة الأميرية والكاغدخانة .

وبدأت الدراسة بثلاثين تلميذا ونقل الى المدرسة تلاميذ فرقة النجارين الذين كانوا بمدرسة القربية ثم بمدرسة الناصرية ولم ينشأ بالمدرسة قسم لتعليم البنـــات .

ثم رؤى بعد ذلك ضم المدرستان الصناعيتان القائمتان (العمليات والصنائع) فى مبنى واحد وادارة واحدة فنقلت مدرسة الصنائع الى دار مدرسة العمليات سنة

٩٠٩ وكانت تلك المدرسة (العمليات) قد أنشئت سنة ١٨٦٨ وكانت وظيفتها تخريج مهندسين ميكانيكيين ، أما مدرسة الصنائع فتعد صناعا ، وكان عدد تلاميذها سنة ١٨٧٩ (٥٧ تلميذا) يكونون فرقة واحدة .

وكان يخصص جزء من ثمن منتجات المدرسة للطلبة لكى يبدأوا حياة جديدة بعد خمسة أعوام من الدراسة يقضونها فى المدرسة وبذلك يمكنهم الاعتماد على أنفسهم بتلك المبالغ التى تصرفها لهم المدرســـة .

وعلى ذلك يمكن القول أن تلك المدرسة ساعدت على ايجاد فريق مثقف من الصناع فى عهد اسماعيل كانوا يرسلون فى بعض الأحيان الى الخارج للاستزادة فى تعلم الصناعة التى تخصصوا فيها ، وكان ذلك الفريق أحسن حالا من الصناع العاديين الذين كانوا يعتمدون على خبرتهم فى الحياة فقط .

نظام الطوائف :

بقى هذا النظام معمولا به كما كان منذ قديم الزمن، وأتخذ منذ العصر التركى أسما جديدا لم تعهده مصر العربية ، وهو الطوائف ، فكل صناعة أو حرفة كان يقال لها طائفة وكان لكل طائفة شيخ ينتخبه كبار رجاله ، وتصدق الحكومة على تعيينه مقابل رسم يدفعه اليها ، ويختلف مقداره مع اختلاف الأيام .

متى تعين الشيخ رسميا ، أصبح حاكم (الطائفة) المطلق والمسؤول الوحيد عن شؤونها . فهو الذى يحدد أثمان العمل ، ويراتب درجات الأجور ويقبل دخول أعضاء جدد فى الطائفة ، ويرشد الى كيفية اتجار الاتفاقات وينتدب الصناع الذين ينجزونها ، ويجمع العوائد المفروضة على رجال الطائفة ، ويمنح الاعضاء ساعة قبولهم ـــ الشهادات التى تثبت كفاءتهم وتبين مقدار الأجرة اليومية الواجبة لهم لأنه اذا أراد رجل الطائفة أن يقاول على الشغل بالقطعة فلايجوز

أن يقاول عليه باليومية ، وذلك لأن يوميته كانت معلومة ومبينة فى شهادته ولاسبيل له الى زيادتها ولا الى تنقيصها . فكانت المزاحمة — والحالة هذه — معدومة بالمرة ، وكان العمل على العموم تحت رحمة شيوخ (الطوائف) فاذا بلغهم أن أحد رجال الطائفة اشتغل بأجرة زائدة على المبينة فى شهادته أو ناقصة عنها جاز لهم أن يطالبوا حقا به من الحكومة وحبسه . على أنه كان يباح للصانع أن يشتغل فى فرعين من فروع فنه بشرط دفع ضريبة مضاعفة ، كذلك اذا احترف بحرفتين — وهو ما كان نادرا — الا اذا اتفق سرا مع الشيخ وحمله برشوه على التغاضى عنه .

وقبل ذلك الوقت كان كل من أراد أن يصير معلما فى صنعته لايكون له ذلك الا بعد مهارته فيها وعمل شىء دقيق فى صنعته يشهد له بأنه يستحق أن يكون معلما وعند ذلك يشهد له (معلمه) وباقى (المعلمين) من صنعته ويخبرون شيخ الطائفة بذلك فيحضره ويختبره فان وجده أهلا لأن يكون (معلما) قلده اياها وذلك بعد دعوة حافلة تتوقف على مقدرته المالية ويدعو فيها شيخ الطائفة والرؤساء ، والنقباء وغيرهم من باقى الطوائف ، وفى عصر اسماعيل بقيت هذه العادة فى الاث طوائف وهى طائفة (الصرماتيه) والحلاقين والحاسية وتسمى عندهم بالشد والحزم ، وذلك عبارة عن شد يحزم به فى وسطه ويعقده النقيب عدة عقد أقلها ثلاث وغايتها ست بالنسبة لعدد المعلمين الكبار الموجودين فى المجلس مع شيخ الطائفة ، ولهم فى ذلك اصطلاح فالعقدة الأولى تسمى (الأسطاوية) والذى يحلها معلمه الذى رباه وعلمه الصنعة ، والثانية تسمى (الرتبة) يحلها شيخ الطائفة والثالثة يحلها أحد الاسطوات الموجودين بالمجلس ، وفى أثناء الحل والعقد يقرأ النقيب خطبا وقصائد .

ولم يكن للمشايخ مرتبات تدفعها لهم الحكومة وكان تعيشهم من صناعاتهم ولكل (طائفة) منهم اصطلاح فطائفة (المعمار) مثلا يسمون (المعلم) من صاحب العمارة معلوما يوميا يصرف والغذاء ومن البنائين والفعله ما يقال له (التوم) وله الغذاء أيضا على جميع من يورد أشغال العمارة ، ومثل ذلك يحدث عند باقى الطوائف من نجارين ونقاشين ، مباكين وغيرهم .

ويبلغ عدد الطوائف التى كانت موجودة فى عصر إسماعيل ١٩٨ طائفة أصحاب حرف وصنائع مختلفة وعدد الشغالة بتلك الحرف والصنائع ٦٣٫٤٨٧ شخصا .

اما الياس الايوبى فيذكر أن عدد المشتغلين فى الحرف والصنائع فى سنة ١٨٧٧ قد بلغ مائة ألف واكثرهم :

٢٧١ صانع أسلحة ، ٢٦٠٥ حداد ، ٤٣٤ صانع لبن ، ٦٤٧٣ نجارا ، ٣٢٠ فحاما ، ٧٧٠ صانع ملابس ، ١٢٩٦ نحاسا ، ٥١٠٩ صائغ ، ١٨٧١ مطرزا ، ٣٢٠ حفارا ، ٨٦ قمرياتيا ، ٣٦٣٠ جواهرجيا ، ٢٤٨٣ حراق جير ، ٢٧٥ مرخماتى ، ٤١١٣ بناء ، ١٤٦٣ حصريا ، ٦٨٦ نقاشا ، ٢٥٧ عامل شباك ، ٥٤٠ طوانيا ، ٨٣٤ فخرانيا ، ١٩٠ خيالا ، ٧٧٠ سروجيا ، ٢٢٣٥ صانع أحذية ٥٨٩ مغربلا ، ١٤٠٤ حجارا ، ٢٠٣٠ خياطا ، ٩٧١ دباغا ، ٥١٠ قصديرى ٤٣٦٠ سمكريا ، ٥٨٢ منجدا ، ٣٠٠ مطبعى ، ٢٠٠ صانعى ورق ، ٢٥٠ صانع زجاج ، ١٠٠٠ نساج ، ٩٦٠٠ صائد سمك ، ٣٦٠٠ مراكبى ، ٩٩٠ قلفاطى ٣٥٠ مركب (مزاريب) .

وهكذا كان نظام (الطوائف) من العوامل التى أدت الى عدم وجود المنافسة بين الصناع مما حال الى بلوغ الصناعة الدرجة الموجودة ، كما كان (شيخ الطائفة) هو

المتحكم فى جميع الصناع الذين يتبعونه فهو يحدد لهم الأجور ويعاقبهم أشد العقاب اذا خالفوا أوامره وتساعده فى ذلك الحكومة .

الصناع والضرائب :

لقد فرضت الضرائب أيضاً على الصناع فى عصر اسماعيل، بل الأكثر من ذلك لقد فرضت الضرائب على أقل المهن شأنا ، وحتى الذى ليس له حرفة ولا مهنة كان ملزما بدفع الضرائب التى تحددها الحكومة بمعرفتها ، وعندما سئل أحد كبار الموظفين أمام لجنة الدين عن سبب ذلك أبدى دهشة بالغة وقال :

« هل هى غلطة الحكومة أن ذلك الرجل لا يمارس أى مهنة ؟ أنه يستطيع أن يشغل نفسه بأى مهنة يختارها ، وأن الحكومة لا تمنعه من أن يفعل ذلك ، ولكن إذا لم يختار أى مهنة فيجب على الأقل أن يدفع الضريبة وإلا فيقع ظلم على المشتغلين بالمهن والحرف المختلفة .

تلك كانت القاعدة التى تفرض الحكومة على أساسها الضرائب على مختلف طبقات الشعب ، والواقع أنه لم يكن هناك قانون يحدد تلك الضرائب ، بل كانت تجمع جزافا ودون مراعاة مصلحة تلك الطبقات الكادحة .

وعلى ذلك لم تفلت المهن والصناعات الصغيرة من الضرائب الباهظة .

ويظهر ذلك جليا فى احدى رسائل « ليدى دف جوردون » حيث تقول :

« نحن فى مصر تأكلنا الضرائب أكلا ، ولم يعد أحد يملك مليما واحداً ... . وقد جبت السلطات الضرائب عن سنة بأسرها قبل موعـــد استحقاقها بثمانية أشهر ، ونجحت فى ذلك إلى المدى الذى استطاع أن يذهب اليه ضرب الناس ، واعتصارهم عصرا . وتستطيع أن تتصور الشقاء الذى يسببه تحصيل هـــذه الضريبة رجميا للصناع الذين أنفقوا أرباحهم ورؤوسها » .

وحتى الصيادين فرضت عليهم الحكومة الضرائب التى أثقلت كواهلهم .
فيعطى الصياد الحكومة ٥٠٪ خمسين فى المائة من مجموع ما حصل عليه فى يومه
ولا يمكنه أن يصطاد إلا فى المكان المخصص له فقط . وعندما يصل قاربه
إلى الشاطىء تفرغ حمولته ، وتباع بالمزاد ، ويأخذ محصل الضرائب نصف ثمن
القيمة المباعة . أما النصف الآخر من الثمن فيدفع منه قرشان المزاد ، وقرش
لتسجيل البيع ، وقرش رسم التسليم ، وخمسة قروش لرئيس الناحية ، فيكون
المجموع عشرة قروش . فهذا يدل على مدى مبالغة الحكومة فى فرض الضرائب
والتفنن فى الحيل التى تحصل بها على الأمــــوال من الأفراد (أفراد الشعب)
وخاصة عندما حلت الضائقة المالية وأرادت الحكومة جمع المال اللازم لتسديد
الديون بأى وسيلة حتى عنج ، أرباب الكارات ، بالشكوى من عدم مقدرتهم
على دفع الضرائب التى فرضت عليهم ، خاصة وأنه قد فرضت عليهم ، ويركو
المتروكين والمتسحبين والعواجز ، فكانوا يطالبون دائما بدفع الضرائب التى
تفوق مكاسبهم بكثير ، مما أدى إلى القضاء على الكثيرين منهم .

وقد تعددت الشكاوى المقدمة من أرباب الحرف المختلفة يلتمسون فيها
تخفيف عبء الضرائب عنهم ، من ذلك ما تقدم به التجارون المقيمين فى مصر
والذين طالبوا الحكومة بإعفائهم من الضرائب لعدم مقدرتهم على دفعها .

وذلك بعد أن أخذت الحكومة تعمل على زيادة ، ويركو أرباب الكارات ،
بصفة مستمرة . مما سبق يتضح مدى فداحة الضرائب التى فرضت على الصناع
فى الفترة التى حكم فيها اسماعيل مصر ، ويمكن القول أن تلك الضرائب كانت
من العوامل التى أدت إلى تأخر الصناعة فى تلك الفترة ، وذلك لأن الصناع
الذين كانوا يطالبون دائما بدفع ضرائب فوق طاقتهم — وغالبا ما كانوا

يعجزون عن دفعها — كانوا لا يجدون دائما الامكانيات المادية اللازمة التى تمكنهم من الاستمرار فى عملهم .

أهم الصناعات فى عصر اسماعيل

لقد وجدت ظروف معينة ساعدت على انتعاش بعض الصناعات فى عصر اسماعيل وأهم تلك الصناعات :

١ ـ حلج القطن :

نظرا لاتساع زراعة القطن المصرى أثناء الحرب الأهلية الامريكية فقد زاد ـ تبعاً لذلك . عدد المحالج التى تدار آلاتها بالبخار فى مصر ، فبعد كانت ٢٤ محلجاً فى يولية سنة ١٨٦٢ بها ١١٠٠ آلة من آلات الحلج ، أصبحت نحو ٥٠ محلجاً فى نوفمبر من نفس السنة ، ١١٢ محلجا فيما بعد ، والمعروف أن آلات المحالج أسرع بكثير فى العمل من الدواليب التى كان الفلاحون يستعملونها من قبل لان الدولاب ينتج ١/١٠ (عشر) ما تنتجه الآلة البخارية فى نفس الوقت .

وكان أكبر تلك المعامل ما يسمى « تورت اخوان » لاشتماله على ثمانين محلجا وسبعين مكبسا وآلات أخرى عديدة .

لذلك سايرت تلك المحالج البخارية نهضة القطن المصرى من حيث زيادة المحصول والسرعة فى تصديرة إلى الخارج إلى جانب زيادة استخراج زيت بذرة القطن .

ولكن حيث أن مساحة القطن المزروعة نقصت بعد انتهاء الحرب الامريكية لذلك قلت صادرات القطن المصرى عما كانت عليه من قبل فأدى ذلك إلى وقف العمل فى بعض تلك المحالج .

٣ ـ صناعة الغزل والنسيج :

أهتم اسماعيل بصناعة الغزل والنسيج فأنشأ مصانع لنسج القطن والتيل والصوف ، كما أنشأ مصانع أخرى لصنع الابسطة والبفتة .

فكانت الحكومة تملك مصنعين للمنسوجات الصوفية والقطنية أحدهما فى بولاق والآخر فى شبرا ، وبلغ عدد الصناع بهما يومئذ ١٦١٢ عاملا وكان يصرف منها للعساكر البرية والبحرية ، كما جدد اسماعيل بعض مصانع النسيج القديمة فى المحلة وفوة . وانشأ إلى جانب ذلك مصنعين لغزل القطن ، وإنتاج الاقمشة البيضاء اللازمة لرجال الجيش ، وبلغ ما يستهلكانه سنوياً من القطن نحو ثلاثة الاف قنطار . وبلغ ما ينتجانه من الاقمشه ٣٥ ألف ثوب .

كما إنشأ مصنعا خاصا بالدائرة السنية لانتاج الاقمشة القطنية الراقية .

وبالطبع كان يستورد تلك المصانع من دول أوروبا وكان يحضر مع تلك المصانع الخبراء الاجانب الذين كانوا متخصصين فى صناعة الغزل والنسيج .

كذلك عمل على ارسال بعض الصناع إلى الخـــارج لكى يتعلموا تلك الصناعـــة .

كما عنى بتشجيع صناعة الحرير فأنشأ مزرعة كبيرة للتوت فى منطقة الوطف تبلغ نحو ألف فدان ، زرع بها تسعين ألف شجرة واستقدم استاذا من فرنسا للاشراف على تعليم هذه الصناعة وقد صادف هـــذا الفرنسى نجاحا فى تلك الصناعة . وأنشئت معامل حرير بجهة القبة تدار بالقوة البخارية حيث كانت النساء من الأوربيات وكذلك السوريات يعلمن البنات المصريات صناعة لف الحرير من جوزه على الملفات وتربية دودة القز .

وعلى ذلك اضاف ضباط مائة ستة وستون ، دكاكا ، لنسيج الحرير واثنان وستون لصناعته .

٣ — الصناعات الحربية :

منح السلطان العثمانى مصـــر بمقتضى فرمان مايو سنة ١٨٦٦ حق زيادة جيشها إلى ٣٠٫٠٠٠ بدلا من ١٨٫٠٠٠ ثم منحها بفرمان يونية ١٨٧٣ حق زيادته إلى أى عدد تريد وحق بناء السفن الحربية ما عدا المدرعات التى يجب لانشائها استئذان الحكومة التركية . وبذلك زاد عدد الجيش والأسطول مما أدى إلى انتعاش الصناعات الحربية .

فأنشأت الحكومة مصانع لصنع المدافع والبنادق والذخيرة . فأصلح معمل الأسلحة بالاسكندرية ووسع نطاقه ، حتى كان يستهلك فيه سنويا لعمل الأسلحة أكثر من ٤٢٫٠٠٠ أقه من المعادن .

وأنشىء فى طرة مصنع لصنع الأسلحة المسدسة ، ومصنع لصب المدافع ، وآخر لصنع البنادق ، ومعامل الخرطوش والقنابل .

كما أصلحت مصانع البارود التى كانت موجودة فى مصر .

كذلك أحيت الحكـــومة ترسانة الاسكندرية وأنشئت بها بعض السفن الحربية ، وكذلك أنشىء حوض عائم من الحديد بميناء الاسكندرية لاصلاح السفن ، كما عملت الحكومة على اتمام الحوض الذى بدأ العمل فيه فى عهد سعيد لعمارة السفن فى ميناء السويس .

بذلك انتعشت الصناعات الحربية التى كانت تابعة للحكومة غير أن أهميتها قلت فى نهاية الأمر بسبب الارتباك المالى .

أما معامل شغل المعادن الخاصة بالأهالى فكانت بمصر (القاهرة) :

٨٥ مسبك حديد ، ٧٣ معملا للنحاس ، ٨٠ محلا للتبييض ، عدا ٢٤٠ محل صائغ وعدة معامل ساحدارية وحدادين .

أما فى الاسكندرية فكان يوجد بها :

٦ مسابك حديد ، ٤٣ محل حدادة ، ٢٠ محل نحاس ، ٩٣ محل صياغة .

٤ ـ صناعة السكر :

اهتم اسماعيل اهتماما كبيرا بصناعة السكر ، وكان محمد على قد أنشأ ثلاثة معامل لسكر فى بعض بلاد مركز ملوى ، ولكن انتاجها كان محدودا ، ولم يكن لها أثرا كبيرا فى الاستهلاك المحلى ، نظرا لأن السكر الوارد من الخارج كان أجود وأرخص ثمنا .

ويرجع السبب فى اهتمام اسماعيل بتلك الصناعة إلى أنه كان يمتلك شخصيا جميع مصانع السكر والتى كانت موجودة بالوجه القبلى .

ويقول (على باشا مبارك) فى وصف أحد هذه المصانع وهو مصنع الضبعية :

« وفى الضبعية الدائرة السنية تفتيش أطيـــان عشرة آلاف تزرع قصبا ، وتسقى بالوابورات وبها فاوريقة فرنسية ذات عصارتين ، وآلات كاملة لعصره وعمل السكر منه ، وينقل اليها القصب بسكك حديد زراعية معمولة هناك وشغلها دائم ليلا ونهارا ، كباقى الفاوريقات ، بواسطة وابور نور تفرق أنواره على العنابر والآلات والمخازن وجميع الأماكن اللازمة للشغل ، ويستمر شغلها كل سنة نحو خمسة أشهر ، وتعصر كل يوم محصول ستة وستين فدانا ، وتنتج فى اليوم من السكر الأبيض المكرر فوق ثمانمائة قنطار سكر

سنويا ، ومن السكر الأحمر فوق أربعمائة قنطار أقاعا ، وينقل منها العسل بمرة ٣ إلى ورشة الروم بفاوريقة المطاعنة يستخرج منها السبرتو ، وقد عملت تجربة لفدان من هذا التفتيش فوجد متحصله من السكر بأنواعه ٢٣ قنطارا ثم ان الفاوريقة يخرج منها فرع من سكة الحديد يوصل إلى البحر (النيل) لنقل الآلات التي تأتي بطريق البحر » .

وتكلفت تلك المصانع ستة ملايين من الجنيهات وكانت تمتد على طول مائتين ميلا على شاطىء النيل الأيسر ، من بنى سويف إلى برج أسيوط ، وتستغل محصول ٢٥٧٫٠٠٠ فدان بمعاصرها القائمة بالفشن ومغاغة ، وابسا ، وبنى مزار ، ومطاى ، وسمالوط والمنيا ، وفرشوط ومعامل سكر أخرى تمتد ما بين أرمنت والمطاعنة وتستغل ٤٠ ألف فدان وأخرى فى الفيوم وكل معمل منها به ما يزيد على الألف عامل وكلهم مصريون أما المهندسين فكانوا من الانجليز .

وكانت سنة ١٨٦٦ بدء الازدهار الذى أصابته تلك الصناعة ، فقد بلغ مجموع الصادر فى عشرة أشهر ١٫٦٠٣٫٢٠٩ قنطارا مقابل ٢١٢٫٣٨٠ قنطارا فى العشرة أشهر التى قبلها ، وبلغ مجموع السكر المصنوع فى سنة ١٨٧٢ — ١٫٥٠٠٫٠٠٠ قنطارا .

وقد زاد اهتمام اسماعيل بصناعة السكر بوجه خاص بعد انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية عندما انخفض ثمن القطن بشكل ملحوظ ، فعمل على التوسع فى زراعة قصب السكر والاهتمام بمصانعه وقد بلغ عدد مصانع السكر التى أنشئت حتى نهاية حكم اسماعيل ٦٤ مصنعا ، وكانت مقدرتها تفوق كثيرا كمية القصب حتى أن بعض المصانع التى أنشئت أخيرا لم تستعمل مطلقا .

ونتج عن زيادة إنتاج السكر فى مصر أن زادت صادرات السكر المصرى ، وفيما يلى جدول يبين صادرات مصر من السكر فى بعض سنوات حكم اسماعيل .

السنة	الصادرات بالقنطار	السنة	الصادرات بالقنطار
١٨٦٦	١ر٠٩٠	١٨٧٢	٤٥٦ر٨٥١
١٨٦٧	٥٤ر٩٨٢	١٨٧٣	٩٢٣ر٢٧٤
١٨٦٨	١٥٤ر٣١٢	١٨٧٤	٩٨٦ر٦٠٥
١٨٦٩	٢٩٣ر٢٧٩	١٨٧٥	٩٨٥ر٦٣٥
١٨٧٠	٢٨٣ر٨٢٨	١٨٨٠	٩٦١ر٠٠٠
١٨٧١	٣٥٦ر٦٤٨		

وقد تعرضت صناعة السكر فى مصر فى تلك الفترة لصعوبات جمة منها ارتفاع تكاليف انشاء المصانع ، وسوء الادارة ، ومنافسة السكر الأجنبى للسكر المصرى .

٥ ــ صناعة الورق والطباعة :

أنشىء سنة ١٨٧٠ لأول مرة فى مصر مصنع للورق بالقرب من المطبعة الأهلية ببولاق ويعمل فى هذا المصنع ٢٢٠ عاملا ينتجون ٧٠٠٠ر٧٠ رزمة من ورق الطبع ، ١٨٠ طنا من ورق اللف الذى يستعمل فى مصانع السكر . وقد كان هذا المصنع تابعا لدائرة اسماعيل الخاصة التى كانت تسمى الدائرة السنيـــة .

أما عن الطباعة فقد استورد اسماعيل من الخـــارج فى ١٦ أغسطس سنة ١٨٦٦ ماكينات جديدة للطباعة وأحضر معها المعلمين الأجانب لتعليم المصريين

ذلك الفن وعمل بعد ذلك على توسيع نطاق المطبعة الأميرية لتقوم بطبع ما تحتاج إليه الحكومة والمعروف أن هذه المطبعة أنشأها محمد على وعمل اسماعيل على توسيعها ، وإلى جانب مطبوعات الحكومة أصبحت تقوم بطبع جميع كتب التدريس التى تقرها وزارة المعارف باللغتين العربية والتركية ، وفى كل لغة من اللغات الأوروبية الأخرى ، كالفرنسية والانجليزية والايطالية وكان بها نحو ١٥٠ عاملا . وقد أنشأت الحكومة مطبعة أخرى هى مطبعة أركان حرب الجيش المصرى ، كذلك كانت فى مصر مطابع أهلية ، وهى المطبعة الأهلية القبطية التى جلبها من أوروبا الأنبا كرلس الرابع سنة ١٨٦٠ فى فى عهد سعيد ، وهى أول مطبعة أنشئت فى مصر بعد مطبعة بولاق ، وكذلك المطابع التى أنشئت فى عهد اسماعيل وهى مطبعة جمعية المعارف ومطبعة وادى النيل ، والمطبعة الوطنية بالاسكندرية والمطبعة الوهبية .

٦ – دباغة الجلود :

أنشأت الحكومة مصنعا بالاسكندرية لدباغة الجلود كانت تدبغ فيه من ثلاثين إلى أربعين الف جلد سنويا ، ما بين جلود بقر وجاموس وخراف وماعز .

وقد بعث ناظر الجهادية بخطاب إلى الخديوى يشيد فيه بانتاج مصنع الاسكندرية ، واقترح : « أن يؤخذ منها ما يقتضى للسرايات والعربات والدواوين وسكك الحديد ، والوابورات لعمل المقاعد والأرائك وغير ذلك » .

وأضاف أن فى استخدام تلك الجلود المصرية تشجيعا للصناعة الوطنية والاستغناء عن « المعمولات الأوروبية » . وعلى ذلك أمر الخديوى بأن

تأخذ مصانع الترسانة و سكة الحديد ما يلزمها من الجلد من جلود المدبغة المذكورة .

وإلى جانب مدبغة الاسكندرية كان يوجد فى مصر سنة ١٨٧٥ عشرون مدبغة فى القاهرة تدبغ ٣٠٠,٠٠٠ قطعة من الجلد فى السنة معظمها أحمر وأخضر وأصفر للاستهلاك المحلى .

٧ - صناعات أخرى :

من الصناعات الأخرى التى كانت موجودة فى مصر فى عصر اسماعيل صناعة الطرابيش لسد حاجة الجيش وقد كان مصنع الطرابيش ينتج ٥٥,٠٠٠ طربوشا سنويا .

وفى ٢ نوفمبر سنة ١٨٦٦ استحضر اسماعيل من الخارج سبع ماكينات لصب البلاط وعمل الطوب والفخار والمونة واستعمالها مباشرة ، واستقدم معها الخبراء اللازمين لادارة هذه الماكينات ومن تلك الماكينات ما تنتج يوميا نحو خمس عشرة ألف طوبة وكانت مصر حتى ذلك الوقت معتمدة فى مبانيها على الطوب النيء والأحمر البلدى والأحجار المنحوتة .

وبلغ انتاج مصنع الطوب بقليوب ٤,٧٠٠,٠٠٠ طوبة سنويا وكانت الأحجار تستخرج من محاجر المقطم والمكس بالاسكندرية .

أما عن طحن الحبوب فقد كان فى مصر سنة ١٨٧٢ من مصانع طحن الحبوب التى تدار بالبخار ٣٠ فى الاسكندرية ، ٣١ فى القاهرة ، ومن المصانع التى تدار بالهواء ٣٧ فى الاسكندرية ، ٧٠٠ فيما بين الاسكندرية والقاهرة ، وبعد ذلك بسنتين كانت كل المصانع تقريبا ما بين الاسكندرية والقاهرة قد تحولت إلى أخرى تدار بالبخار .

وكان استهلاك خبز القاهرة ببولاق ٩٣١و٩٤ أردبا من الدقيق فى ١٨٧١ وخبز الاسكندرية ٨٠٦و٥٢ أردبا . وهذان المخبزان يموّنان المصالح العمومية ولاسيما الجيش . هذا إلى جانب عدة مخابز أخرى حكومية فى كل من القاهرة ، والاسكندرية . وأصبح الطحانون والخبازون يكونون طائفة كبيرة . اذ بلغ عدد الخبازين فى المدن والبنادر وحدها خلاف الفلاحين والبدو ٢٣٠٠ منهم ١٠٠٠ بالقاهرة، و٩٠٠ بالاسكندرية ، وبلغ عدد صانعى الفطير والحلوى ألفا ومائتين ، منهم ٨٠٠ بمصر، ٢٠٠ بالاسكندرية ، والباقى فى البنادر .

ومن الصناعات الأخرى التى كانت موجودة فى مصر فى عصر اسماعيل صناعة الصابون ، والزجاج ، واستخراج العطور والشمع بالقاهرة .

مما تقدم يتضح اهتمام الحكومة فى عصر اسماعيل ببعض الصناعات التى كانت هى فى حاجة اليها ، فمعظم المصانع الخاصة اما أن تكون ملكا خاصا لاسماعيل كمصانع السكر والطرابيش وغيرها، أو أن تكون ملكا للحكومة مثل الصناعات الحربية والمحالج ومصانع النسيج التى امتلك اسماعيل جزءا منها أيضا .

ولكن من الملاحظ أن أهمية تلك المصانع قلت فى آخر الأمر بسبب الارتباك المالى فى مصر فى أواخر عهد اسماعيل .

وقد أدى افتتاح قناة السويس وتقدم المواصلات البحرية إلى زيادة أهمية الحاجيات من الأسواق الأجنبية ، فتهافت الخديوى والأمراء والباشوات والأعيان والوزراء على شراء المصنوعات الأجنبية التى قضت على المصنوعات الوطنية قضاءا مبرما .

هذا بالاضافة فرض الضرائب الباهظة على المدن والصناعات الصغيرة مما أدى إلى تأخرها وعدم ازدهارها .

وكما سبق الاشـــارة ان اسماعيل اهتم - بوجه خاص - بالصناعات التى تقوم فى مصانعه الخاصـة التى كان يمتلكها ولم يهتم بسائر الصناعات الوطنية الأخــــرى

وعلى ذلك يمكن القول أن طبقة الصناع فى عصر اسماعيل كانت هى الأخرى من الطبقات التى لاقت فى طريقها كثيرا من الصعاب التى كادت تقضى على الكثير من هؤلاء الصناع .

الفصل السابع

طبقة رجال الدين

علماء الأزهر :

ظل الأزهر الموطن الوحيد للحياة العلمية فى مصر قرونا طويلة . وكانت روحه تعم نواحى الحياة المصرية ، وكان طابعه قويا أثر فى تفكير وثقافة البلاد تأثيرا خاصا . فهو بكونه فى القاهرة قد كان يعتبر الجامعة الرئيسية التى يتلقى فيها الشباب الثقافة الدينية العالية. أما فى المدن الأخرى فكانت توجد فى المساجد الكبيرة أو إلى جانبها مدارس على مثال الأزهر يقوم بالتدريس فيها شيوخ ممن درسوا أيضا فى الأزهر ، وأصبحوا يقومون بتعليم تلك الفئة التى لم تتمكن من النزوح الى القاهرة للدراسة بالأزهر ، وكانت الكتاتيب – فى القرى – تقوم بدورها فى هذا السبيل وكانت أهم مواد الدراسة فيها تحفيظ القرآن ، وإعداد الفتية لكى يتمكنوا من الالتحاق بالأزهر أو الاكتفاء بمعرفة مبادىء القراءة والكتابة ويقوم بالتدريس فى تلك الكتاتيب فقهاء تعلموا فى الأزهر ، أو فى احدى المدارس الملحقة بالمساجد التى يعمل بها خريجوا الأزهر .

وقد كان الأزهر قوة فعالة فى المجتمع المصرى ، حيث كان لشيوخه الأثر الفعال فى أحوال البلاد فى كثير من الأحيان ، ولقد اندمج طلاب الأزهر وشيوخه فى طبقات الشعب المختلفة ،وأخذوا يفقهونهم فى فرائض الدين ويلقون عليهم تفسير القرآن والحديث ، ويوضحون لهم ما خفى عليهم فى المعاملات الدينية ، كذلك ينصحون الناس فى شئون دينهم ودنياهم . ولعل تأثير أهل الأزهر فى المجتمع المصرى لا يرجع إلى اعتزالهم وانفصالهم عن المجتمع

وانما يرجع إلى تغلغلهم فى هذا المجتمع واتصالهم المستمر القوى بأهله » .

واستطاع الأزهر أن يصمد أمام الأحداث التاريخية التى مرت بمصر حيث ظل — وحده — قرونا طويلة المصدر الوحيد للتعليم والثقافة فى البلاد وكذلك لقدمه وسمو مكانته فى الأقطار الاسلامية وتغلغل شيوخه وعلمائه فى المجتمع المصرى .

وعاش الأزهر وعلماؤه على ما يبذله لهم الأمراء والحكام من المال والأرض . وكان بعيدا عن أى تغيير يطرأ عليه لاعتقاد الحكام بأن التعليم فى الأزهر عمل دينى وخيرى ينبغى أن يترك لأهله ولا يجب تدخل الناس فى شئونه. وقد سيطرت تلك الفكرة أيضا على محمد على فظل الأزهر قائما بنفسه ولم يدخل فى النظام التعليمى الذى وضعته الحكومة لتحقيق أغراضها فى ذلك الوقت وهو الحصول على طائفة من الفنيين لا يستطيع الأزهر أن يمدها بهم .

أما فى عصر اسماعيل فلم يستطع الأزهر أن يعتزل بنفسه لينجو من تأثير أهداف اسماعيل فى التعليم واعترف شيوخ الأزهر بأنهم لن يستطيعوا أن يقفوا بعيدا عن هذا التأثير ولكن هذا التأثير لم يكن تاما ووجدت فى الأزهر وخارجه عناصر محافظة نادت بعدم اجراء أى تغيير على نظم الأزهر مجالا للصراع بين المحافظة والتجديد .

وبعد أن كان مشايخ الطرق يحكمون أتباعهم حكما دينيا قويا ، ذهب عن النفوس سلطانهم وتحرر أتباعهم من هذا التحكم الروحى .

ويقول رفاعة رافع الذى نشأ بالأزهر :

« لم يستطع اسماعيل أن يعم أنوار المعارف المتنوعة بالجامع الأزهر

الأنور ، ولم يجذب طلابه إلى تكميل عقولهم بالعلوم الحكمية التي كبير نفعها في الوطن ليس ينكسر » .

ودعا رفاعة رافع أهل الأزهر إلى دراسة العلوم العصرية فهو يقول :

« فلو تشبث من الآن فصاعدا نجباء أهل العلم الأزهريين بالعلوم العصرية التي جددها الخديوى بمصر بانفاقه عليها أوفر أموال مملكته لفازوا بدرجة الكمال وانتظموا في سلك الأقدمين من فحول الرجال » .

ولكن علماء الأزهر لم ينفذوا دعوة رفاعة رافع في حينها فقد مضى وقت طويل قبل أن تجد دعوته من يعمل على تنفيذها في الأزهر .

وقد استرد علماء الأزهر في عصر اسماعيل شيئا من المكانة التي كانت لأسلافهم من قبل فقد نال بعضهم مكانة عالية ومنزلة سامية في الهيئة الاجتماعية من هؤلاء العلماء الذين اشتهروا في عصر اسماعيل - الشيخ العروسى - والشيخ المهدى العباسى . وكان - في عهد سعيد - الشيخ البيجورى شيخا للجامع الأزهر ، وفي أيامه لجأ إلى الأزهر شبان اتخذوا من العلم فيه سبيلا إلى هروبهم من الجندية ولكن أتى في أثرهم إلى الأزهر مشايخ القسرعة يبحثون عنهم فرأى الشيخ البيجورى في ذلك العمل تعديا منهم على حرمة الأزهر . « فنهرهم وصرخ فيهم وأمر بضربهم فقام عليهم المجاورون بالنعال والأكف والعصى حتى أسكتوهم ثم رفعوا ومات أحدهم » .

وكبر الشيخ البيجورى وأفلت زمام الازهــــر من يده ، بكثرة الفتن بين الطلبة والعلماء ولكن حكومة سعيد كانت تعتبر عزل شيخ الجامع الأزهر تدخلا منها في شئونه فاستقر الرأى على اقامة لجنة مكونة من أربعة من العلماء يرأسها

الشيخ مصطفى العروسى تقوم تلك اللجنة بالاشراف على الأزهر بالوكالة عن شيخه ومات الشيخ الباجورى فى سنة ١٢٧٧ (١٨٦٠) وظلت تلك اللجنة كما هى حتى أمر اسماعيل بتنصيب الشيخ مصطفى العروسى شيخا للأزهر سنة ١٢٨١ هـ (١٨٦٥) .

وبتولى الشيخ العروسى على مشيخة الأزهر عقد العزم على أن يضع حدا الفتن التى تحدث فى الأزهر بين حين وآخر ، ورأى أن خير وسيلة القضاء على تلك الفتن هو اعادة النظر فى تنظيم الأزهر حتى يستعيد مهابته لدى الحكومة وجماهير الشعب . وقام بوضع نظام للأزهر يخضع له علماؤه وطلابه . وكان العروسى قوى الشخصية فخضع له المشايخ والطلبة وعمل على ابطال كثير من البدع فعمل على ابطال الشحاذه بالقرآن فى الطرقات .

وفى رأى العروسى أن علماء الأزهر هم « رؤساء الديانة المحمدية وأمراء هذه الشريعة المرضية » فواجب عليهم الجد فى العلم واتباع سبيل الوقار والحشمة فى جميع أحوالهم كما يجب عليهم أيضا أن يتنزهوا عن مجالس اللغو واللهو وكذلك ، متنزهين عن الجلوس فى الأسواق وما أشبهها ، ومن واجباتهم أيضا الأمر بالمعروف ، والنهى عن المنكر . وباتباع تلك النصائح — فى رأى العروسى — يصبح واجبا على الناس احترام العلماء الذين يقومون بواجبهم على الوجه الأكمل ويعود للعلماء ما كان لهم من هيبة واحترام فى سالف الأزمان .

وقد جعل العروسى العلماء — فى لائحته — بعضهم فوق بعض درجات فلا يتقدم الصغير على الكبير والعالم على الأعلم وقال العلماء .

« رحم الله امرءا عرف قدر نفسه ولم يتعد طوره ، فان لم يحرصوا على ذلك بينا لكل طبقة والزمناه بلازمة رتبته ، حتى يكون عقدهم نظيما ،

واجتماعهم كريما».

كذلك عمل الشيخ العروسى على تخليص طائفة العلماء من تلك الفئة من المضللين الذين يفسدون بين الناس حتى إذا طالت قضية أو فسدت دعوى صالحة اعتقد الناس (أن فيها أصبع فقيه) فعمل على منع تلك الفئة من اتباع الرذائل وكفهم عن تلك القبائح ووضع لذلك عقابا يزداد بتكراره كل مرة فيأتى العقاب فى صورة أشد من الأولى وهكذا .

كذلك عمل الشيخ العروسى على ابعاد هؤلاء الناس الذين يلتحقون بالأزهر هربا من الجندية وذلك بتمييز المجاورين عن غيرهم باعطائهم تذاكر مختومة بختم شيخ الجامع تثبت أنهم « يستحقون أن يدخلوا فى سرادق الاكرام » . ومتى طلب أحد المجاورين للخدمة العسكرية كتب إلى شيخ الجامع فان وجد من المجاورين حقا صح اعفاؤه من الخدمة العسكرية .

وهكذا وضع الشيخ العروسى تلك اللائحة التى أراد بها تنظيم الأزهر واخضاع علمائه وطلابه لنظام واحد يسيرون عليه وذلك فى العام الأول من ولايته مشيخة الأزهر ولكن لم يعرف على التحقيق مدى نجاح الشيخ العروسى فى تنفيذ تلك الاصلاحات .

ولكن من المحتمل أنه نجح فى تحقيق الكثير من آماله وذلك لأنه قيل عنه :

« انه أبطل الشحاذة بالقرآن فى الطرقات وأقام جماعة ممن يدرسون بالأزهر بلا استحقاق » .

فذلك يبين أنه قضى فعلا على بعض العيوب التى كانت موجودة فى الجامع الأزهر قبل ولايته مشيخته، كذلك وافقت الحكومة على وجهة نظره فى إشراف

الأزهر على طبع الكتب وخاصة تلك التى يقوم بطبعها نفر من الأجانب وقد كتبوا إلى خلفه الشيخ المهدى :

« انتخاب من يلزم من أهل العلم لأجل انضمامهم مع خوجات المدارس والنظر فى مادة الكتب الملتمس طبعها أحد الطابعين الأجانب » .

أما مشروعه الخاص بعقد امتحان سواء للطلاب أو لنيل أجازة التدريس فلم يتمكن من تنفيذه وذلك لأنه عـــزل من منصبه قبل أن يتمكن من تحقيق ذلك .

الشيخ المهدى العباسى : خلف الشيخ العروسى فى مشيخة الأزهر فى سنة ١٨٧٠ ، الشيخ محمد المهدى العباسى الحنفى الحنفى وبتولية الشيخ العباسى لمشيخة الأزهر أصبح هو أول علماء الحنفية الذين تولوا هذا المنصب وجمع بين المشيخة والافتاء .

وكان الشيخ العباسى قوى الشخصية فخضع له الخاص والعام من أهل الأزهر وقلت الفتن فى عهده بالمشيخة .

وقلده الخديوى سنة ١٨٧٢ — علاوة على مشيخة الأزهر والافتاء — عضوية المجلس الخصوصى العالى (مجلس الوزراء فى ذلك الحين) للنظر فيما له مساس بالأحكام الشرعية من الشئون ، وبذلك صار الشيخ العباسى من وزراء الدولة وهى مميزة لم ينلها أحد من العلماء فى عصره ويساعده فى ذلك الشيخ عبد الرحمن البحراوى الذى كان مفتى مديرية الجيزة .

وأنشأ الشيخ العباسى نظاما يقضى بامتحان المتصدرين للتدريس فى الأزهر وصدر قانون الشيخ المهدى العباسى فى هذا المجال فى ٢٣ ذى القعدة سنة ١٢٨٨

(أول فبراير سنة ١٨٧٢) وذلك لأن بعض الأزهريين ، يتجارى لأغراض بدون أهلية على التدريس ، مما يؤدى إلى ، إرتكاب الاخلال فى التفهيم واخلال الطلبة فى التعليم وذلك مخل بالدين ويشرف علماء المسلمين ، ولهذا أقر قانون العباسى أن لا يؤذن لأحد بالتدريس فى الأزهر الا إذا كتب إلى شيخ الجامع الأزهر ما يتضمن أنه تلقى ما اعتيد تلقيه فى هذا الجامع من كتب مذهبه وغيرها من الكتب العربية وكذلك نص القانون على إنتخاب ستة من العلماء لاختبار أمره فى منزل شيخ الجامع الأزهر منهم اثنان من السادة الشافعية واثنان من السادة المالكية واثنان من السادة الحنفية وباجتماعهم هناك يختبرونه فى شىء من الكتب الفقهية وشىء من الكتب العربية فاذا اجتاز الاختبار بنجاح منحوه اجازة التدريس .

ويقسم الناجحون إلى ثلاث درجات فمن تبين اللجنة أن له دراية بهـــذه العلوم جميعها أو أغلبها جعلوه فى الدرجة الأولى ، أما من يعرف بعض هذه العلوم دون البعض الآخر جعلوه فى الدرجة الثانية ، ومن ظهر أن له وقوف على بعض هذه العلوم دون غالبها جعلوه من الدرجة الثالثة .

ويمنح صاحب الدرجة الأولى كسوة تشريف وذلك اظهارا لمزيد شرفه ,أما أصحاب الدرجتين الثانية والثالثة فيمكنهم أن يؤدوا إمتحانا آخر لنيل الدرجة الأولى وكسوة التشريف .

وقبل أن يتقدم الشيخ العباسى بمشروعه أراد أن ينال تأييد كبار العلماء قبل أن يتقدم بذلك المشروع إلى الخديوى ، فعقد مجلسا من كبار العلماء وأخذ يتشاور معهم فى الأمر وبذلك تمكن من تنفيذ القانون دون معارضة هؤلاء العلماء أو حتى بعضهم .

وكان الشرط الأساسى لحضور الامتحان أن يكون الطالب قد حضر العلوم الآتية:

(الفقه — النحو — الصرف — المعانى — البيان — البديع — الأصول — التوحيد — الحديث — التفسير — المنطق.) بالجامع الأزهر وأن يكون — كذلك — قد قرأ بعض الكتب الهامة . ولكن قانون الشيخ العباسى بتقريره تلك المواد السابقة أساسا لامتحان طالب التدريس بالأزهر قد عمل على تأكيد فكرة خاطئة لدى الأزهريين .

ومن هذا التاريخ سميت علوم الأزهر (العلوم الاحدى عشر) ومضى الأزهريون على ذلك حوالى ربع قرن فتمكنت من قلوبهم عقيدة أنه لا علم غير العلوم (الاحدى عشر) .

وفيما يلى جدول يبين عدد مدرسى الأزهر وطلابه فى عصر اسماعيل ومقارنة تلك الأعداد بمثيلاتها قبل وبعد عصر اسماعيل :

المذاهب	١٨٣٤		١٨٧٢		١٨٧٣	
	الطلاب	الشيوخ	الطلاب	الشيوخ	الطلاب	الشيوخ
الشافعية	٠ ٠	٠٠٠	٤ر٥٧٠	١٤٣	٤ر٩٥٤	١٤٥
المالكية	٠٠٠	٠٠٠	٣ر٧١٠	٩٧	٣ر٩٣٢	١٠٠
الاحناف	٠٠٠	٠٠٠	١ر٣١٠	٧٠	١ر٣١٠	٧٢
الحنابله	٠٠٠	٠٠٠	٣٠	٤	٣٠	٤
المجموع	١ر٢٠٠	٠٠٠	٩ر٤٤١	٣١٤	١٠ر٢١٦	٣٢١
المذاهب	١٨٧٥		١٨٧٦		١٨٨٦-١٨٨٧	
الشافعية	٥ر٦٤٦	١٤٩	٥ر٦٥١	١٤٧	٠٠٠	٠٠٠
المالكية	٣ر٩٣٠	٩٩	٣ر٨٢٩	٩١	٠٠٠	٠٠٠
الاحناف	١ر٤٩٦	٧٤	١ر٧٢٨	٧٦	٠٠٠	٠٠٠
الحنابله	٢٣	٣	٢٥	٣	٠٠٠	٠٠٠
المجموع	١١ر٠٩٥	٣٦٥	١٠ر٧٨٠	٣٢٥	٨ر٣٢٦	٢٧٩

هذا ، وقد توقفت الحركة الاصلاحية ، داخل الأزهر ، بعد صدور قانون المهدى ، فى الوقت الذى نشطت فيه تلك الدعوة الاصلاحية خارجه وذلك بتأثير دروس السيد جمال الدين الأفغانى وخطبه ، وتأثيره فى طلابه وعلى رأسهم للشيخ محمد عبده وقد بدأ دروسه بالأزهر فى سنة ١٨٧٧ بعد أن نال الاذن بالتدريس طبقا لقانون المهدى فى مايو سنة ١٨٧٧ .

جمال الدين الأفغانى وأثره على رجال الدين :

جاء السيد جمال الدين الأفغانى إلى مصر سنة ١٨٧١ ووجد فى تلاميذ الأزهر وطائفة من المنتسبين اليه البيئه الصالحة لبث تعاليمه فيها وبذلك بعث فى الأزهر روح النهضة وغرس فيه مبادىء التقدم الفكرى والعلمى .

وقد أثر جمال الدين الأفغانى فى حياة مصر الدينية تأثيراً كبيراً وكان يرمى إلى توحيد كلمة الاسلام وجمع شتات المسلمين ، وجعلهم كلهم مملكة واحدة يأتمرون وينتهون بأمر واحد ، وأخذ جمال الدين الأفغانى يبث قيمه حول الأفكار الدستورية الصحيحة والمبادىء الوطنية الحقة ، فصادفت دعوته أرضاً خصبة نمت فيها وأثمرت ونضج الثمر .

وكان جمال الدين الأفغانى فى حياته مصلحا دينيا ، وفليسوفا حكيما ، وزعيما سياسيا فجمع بين الزعامات الروحية والفكرية والسياسية وبرع فيها جميعا ، فأدى من للناحية الدينية مهمه الاصلاح والتجديد التى أدى مثلها مارتن لوثر للمسيحية ، وأهاب بالأمم الاسلامية أن تفهم الإسلام على حقيقته ، وترجع به

إلى مبادئه الصحيحة وفطرته الأولى ، وتطهره من الأوهام والخرافات التي أدت إلى تأخر المسلمين .

وعندما جاء جمال الدين الأفغاني إلى مصر لم يكن ينوي الاقامة بها ، ولكن كان يقصد مشاهدة مناظرها واستطلاع أحوالها ولكن (رياض باشا) وزير اسماعيل في ذلك الحين رغب اليه في البقاء في مصر ، وقررت الحكومة منحه راتبا مقداره ألف قرش كل شهر ، اكراما له ، وليس مقابل عمل ، فاهتدى اليه كثير من طلبة العلم يبتغون الحكمة من بحر علمه ، فقرأ لهم الكتب العالية في فنون الكلام والحكمة النظرية من طبيعية وعقلية ، والتصوف ، وأصول الفقه بأسلوب طريف ، وكانت مدرسته بيته ولم يذهب يوما إلى الأزهر مدرسا وإنما ذهب اليه زائراً .

وكان جمال الدين الأفغاني قد غادر الآستانة لأنه لم يجد فيها جوا صالحا للنهضة العلمية والفكرية ، وقصد إلى مصر وقد سبقته اليها أنباؤه وما صادفه في « دار الخلافة » من الاضطهاد ، وفي ذلك الوقت كان الخديوي اسماعيل ينافس حكومة الآستانة في المكانة والنفوذ السياسي ، وكان يبذل قصارى جهده للانفصال عن تركيا والاستقلال بالحكم عن السلطان — كما سبق الاشارة إلى ذلك في الفصل الثاني — فاغتنم اسماعيل تلك الفرصة ليحمي العلم في شخص الفيلسوف الأفغاني ، لكي يعرف الناس أن مصر تؤوي العلماء والحكماء حين تضيق عنهم « دار الخلافة » .

وعلى هذا أخذ جمال الدين الأفغاني يبث تعاليمه في نفوس تلاميذه ، واستطاع أن يحرر العقول من قيود الجمود والأوهام ، وبفضله خطا فن الكتابة والخطابة في مصر خطوات واسعة ، وبالإضافة إلى طلبة العلم ضمت

مجالسه كثير من العلماء والموظفين والأعيان وغيرهم .

وكان المجتمع المصرى فى ذلك الوقت يقاسى الاستبداد ، والصبر على الضيم والخضوع للحكام ، ولا يخفى ما للشخصيات الكبيرة من سلطان أدبى على النفوس وما تؤثر فيها عن طريق القدوة ، فأخذ جمال الدين الافغانى يبث فى النفوس روح العزة والشهامة ويحارب الذلة والاستكانة ، فعمل على رفع مستوى النفوس فى مصر ، وكان التدخل الأجنبى الذى جاء نتيجة لاسراف اسماعيل فى القروض — من الاسباب الهامة التى حفزت النفوس إلى التبرم من نظام الحكم والتخلص من مساوئه . وهنا وجدت مبادىء جمال الدين الافغانى وتعاليمه سبيلا إلى النفوس ، فكانت من العوامل الهامة فى ظهور النهضة الوطنية فى أواخر حكم اسماعيل .

وعلى هذا فقد أشرقت تعاليم جمال الدين الأفغانى الحديثة كما يشرق الضوء الغريب وضمنت له شجاعته مؤقتا اصغاء الناس بغير تدخل من جانب الحكومه وربما قد فكر اسماعيل فى استخدام التعاليم الجديدة فى حروبه الطويلة مع القناصل الأوروبيين ومهما تكن الحقيقة فى ذلك فقد أبيح لجمال الدين أن يصل محاضراته خلال السنوات التى بقيت من حكم اسماعيل ولم يأت القبض عليه إلا فى عهد توفيق وبعد انشاء المراقبة الانجليزية الفرنسية وذلك فى ٢٤ أغسطس سنه ١٨٧٩ ونفى جمال الدين من مصر ، على أن روحه ومبادئه وتعاليمه تركت أثرها فى المجتمع المصرى وبقيت النفوس ثائرة تتطلع إلى اصلاح نظام الحكم .

الامام محمد عبده وأثره الدينى فى مصر :

كان الامام محمد عبده عالما فذا جمع بين حكمة الشرق وتصوفه وفلسفته وبين مدنية الغرب وآرائه ومذاهبه وقد تبع السيد جمال الدين الأفغانى فى بث تعاليمه

والعمل على احياء النفوس ونهضتها وكان أهم أثر تركه محمد عبده هو الاصلاح الدينى، وقد تناول ذلك الاصلاح ناحيتين هامتين، أولها اصلاح الأزهر وثانيهما اصلاح المحاكم الشرعية .

أما عن الأزهر فقد تناول الناحية الادارية والصحية والخلقية وخاصة بعد أن بدأ دروسه فى الأزهر فى مايو سنة ١٨٧٧ — كما سبق الاشارة إلى ذلك وبخصوص المحاكم الشرعية فقد تناول تنظيمها ورفع وظائفها وأنشأ مدرسة القضاء الشرعى .

وكان أثــــر الامام محمد عبده فى الحياة الدينية فى مصر واضحا ، فعمل على تفسير القرآن الكريم فوضع تفسير جزء عم وسورة البقرة وغيرهـا ، وكتب ذلك التفسير بروح بلاغية وعلمية ولم يقع فى الاخطاء التى وقع فيها من سبقه من العلماء ، فاتبع طريق المنطق ولم ينظر إلى تلك الأساطير التى لازمت تفسير القدامى من العلماء .

ومن أحسن مؤلفاته كتاب (الاسلام والنصرانية) وقد كرس الامام محمد عبده جهوده فى هذا الكتاب فى الدفاع عن الاسلام أمام مزاعم المسيحيين أمثال « رينان » و « هانوتو » وغيرهما ممن أخذوا يهاجمون الدين الاسلامى تمهيداً للاستعمار مستدلين فى دعاويهم بالانحطاط الذى المسلمين لتهاونهم فى أمور دينهم ، وأثبت فى ذلك الكتاب أيضا أصول الاسلام وعلاقته بالحضارة مستعرضا تاريخ المسلمين الحافل بالخدمات التى أدوها للعلوم والمعارف بأنواعها .

ومن أهم الجهود التى قام بها الامام محمد عبده أنه عمل على تصفية الدين مما يعتقده الناس من الترهات التى الصقت به ، وجعل قاعدته فى ذلك أن العقل مقياس الدين ، فكل ما لم يتفق مع العقل من تفاسير السابقين اعتبره دخيلا

لا يستحق البقاء وكان جل مجهوده فى ذلك موجها فيما يختص بالعقائد ، فحمل حملة صادقة على مسائل الأولياء والنذور وأن مثال هذه الطقوس مما هو دخيل على الإيمان بالله .

وهكذا شهد عصر اسماعيل طائفة من رجال الدين ممن كرسوا حياتهم للدفاع عن الدين الاسلامى وتنقيته من الدخلاء ومن تلك الفئة التى كانت تتخذ من الدين وسيلة للمداهنة ومجاملة الأعيان ، وعملوا على نشر الوعى الدينى بين طبقات المجتمع المصرى . وعلى رأس هــؤلاء العلماء — كما رأينا — الشيخ مصطفى العروسى ، والشيخ محمد المهدى العباسى وساهم السيد جمال الدين الأفغانى مساهمة فعالة فى تلك الحياة الدينية ، كما كان الأمام محمد عبده ممن لهم فضل كبير فى هذا المجال .

الدوسة :

بالرغم من الجهود التى بذلها العلماء فى عصر اسماعيل لتنقية الدين من الشوائب التى ظلت راسخة فى عقول بعض الناس فقد رسخت فى أذهان بعض الطوائف الدينية من الغرائب ما حارت فيها العقول وأصبحت عادة متبعة تقام فى كل عام فى الاحتفال بالمولد النبوى الشريف تلك هى « الدوسة » .

ويقول « فارمان » Farman أنه لم يعـــرف شىء بالتحديد عن أصل « الدوسة » بينما سمع هو شخصيا فى القاهرة بعض أحاديث شفهية عن القصة التى تقول :

أنه فى حوالى القرن العاشر كان أحد الشيوخ فى طريق عودته الى القاهرة بعد تأدية فريضة الحج ، وعندما أراد دخولها حجزوه داخل أسوار المدينة

بحجة أنه لم يقدم الدليل المادى والأسانيد القوية على قوة إيمانه ولم يظهر من الصفات ما يؤهله للمركز الدينى الكبير الذى كان يشغله ، وقيل له ، أنه اذا كان فعلا يستحق أن يكون شيخا له مكانته فعليه أن يقـــدم الدليل على ذلك — فأمر أن يحضروا عددا من الزجاجات الفارغة ويضعونها على الأرض فى صورة متراصة ، ففعلوا ، ومر الشيخ فوقها راكبا جواده دون أن تكسر منها واحدة .

وكان بين الحاضرين الذين جاءوا ليشاهدوا مدى قوة الشيخ الدينية كثير من النساء اللاتى — من وقع المعجزة التى شاهدنها بأعينهن — دفعن بأطفالهن أمامه ، ومر الشيخ فوقهم ممتطيا جواده ولم يمسهم أذى ، ومنذ ئذ فتحت له أبواب المدينة وعندما دخلها ، رمى الناس بأنفسهم على الأرض فمر الشيخ فوقهم أيضا ولم يمس أحد بسوء ، وكانت تلك المعجزة تتكرر كل عام ، حتى أصبحت جزءا من الاحتفالات الدينية . والواقع أن تلك قصة جزءا من الخرافة مما لا شك فيه ، وبالرغم من ذلك فقد اعتقد الناس فيها وأصبحوا يمارسونها كل عام أثناء الاحتفال بالمولد النبوى الشريف فى أحد الأماكن الخلوية الفسيحة ، حيث تقام الخيام ، وفى كل خيمة يجـــد أحد « المشايخ » ومعه أتباعه من الدراويش ، وبين هذه الخيام توجد خيمة خاصة بالخديوى ، وأخرى لرجال البلاط .

وها هو « بتلر » Butler أحد رجال البلاط فى عصر اسماعيل ، والذى كان يحضر تلك الاحتفالات الدينية مع اسماعيل ، يصف لنا تلك العادة الغريبة مبديا دهشته لتلك الاحتفالات التى كان يحضرها الخديوى بنفسه فيقول :

كانت تقام تلك الاحتفالات كل ليلة لمدة أسبوع ، فيها يأتى المسلمون من كل مكان لرؤية أصدقائهم ولكى يحضروا « حلقات الذكر » وتأتى « الدوسة »

فى اليوم الأخير . وكان جنود الشرطة يحفظون النظام فى ذلك المكان ، ويمنعون الناس من الاندفاع داخل المكان الفسيح ، الذى يبلغ حوالى ٣٠٠ ياردة ، وكانت تمتد على طول الطريق قطعة من الحصير عرضها عشرة أقدام ، وعلى تلك (الحصير) ينام الدراويش ووجوههم منبطحة على الأرض لكى يمر شيخ الطائفة السعدية فوقهم ممطيا جواده .

وحوالى الساعة الثانية عشرة صباحا يصل الخديوى إلى مكان الاحتفال ، ويجلس فى خيمته ، وبذلك يبدأ الاحتفال .

وفى الليلة التى تسبق ذلك الاحتفال ، يقضى شيخ الطائفة السعدية الليل فى تأدية الصلوات والاعـــداد للمعجزة التى سوف تحدث فى اليوم التالى ويظل كذلك حتى يصل صلاة الظهر فى يوم الاحتفال ، وعندما ينتهى منها يركـب جواده ويذهب إلى مكان الاحتفال حيث يوجد ما لا يقل عن خمسة آلاف شخص ينتظرون قدوم الموكب الكبير وبعد اعطاء إشارة معينة يبدأ الحاضرون فى « تمتمة » غير واضحة تعلن قدوم موكب الدراويش الكبير تتقدمه الأعلام الخضراء والحمراء وكتب عليها آيات من القرآن الكريم . وكان البعض يلبس ملابس خاصة ، والبعض الآخر قد حلقوا رؤوسهم وتركوا بها خصلة من الشعر ، وطائفة أخرى تصل شعورهم حتى أكتافهم ، والبعض الآخر عارى الجسم حتى منتصفه تقريبا ، وبمجرد وصول ذلك الموكب تبدأ حلقات الذكر حتى تخور قواهم ويخرج من أفواههم الزبد مثل المجانين ، فلا يستطيعون الوقوف على أقدامهم دون مساعدة ، والبعض الاخر يمزق « الثعابين » بأسنانه ويأكلونها بشراهة ، وعلى كل حال فالجميع يأتون حركات جنونية ، ويساعدهم فى ذلك ما يتعاطونه من (الحشيش) وكان منظرهم مفزعا ومثيراً ، مما دعى

« رجال البلاط » - الذين كانوا يجلسون فى الخيمة الخاصة بهم - يتابعون ذلك المنظر باهتمام بالغ.

عندئذ يأخذ كل منهم مكانه ، وعندما تعطى الاشارة ، يسقطون فجأة على الأرض ، ووجوههم منبطحة على الحصير ، ويحضر أحد المشايخ لكى يتأكد أن كلا منهم بجانب الاخر تماما كأنهم يكونون جسدا واحدا ، وحتى لا يترك فراغ بين أجسامهم ، وكانوا يرددون بين آن وآخر . الله . الله .وكان مرافقيهم يضعون نعالهم تحت وجوه الراقدين على الأرض ، ويقربون أقدامهم بعضها بجانب الاخرى ليجعلوا من تلك الاجسام قطعة واحدة متماسكة يدوس فوقها الحصان ، الذى يجب أن تكون خطواته بعيده عن الرأس والأقـــدام ، وتأخذ الحركة فى السكون، ويضعون الرؤوس فوق أياديهم المتشابكة ، ولكن يصدر منهم أنين مفزع ، وبعد ذلك يأتى الحصان حاملا شيخ الدراويش أو بالأحرى شيخ الطائفة السعدية ، الذى كان يلبس عمامة خضراء كبيرة وعلى جانبيه رجلان يمسك كل منهما بلجام الفرس واثنان آخران يسندان الشيخ ، الذى تكون عيناه مغلقتان ، ويتمايل يمينا وشمالا وكأنه فى غيبوبة ، وأمام الحصان مباشرة يجرى رجل آخر فوق تلك الاجسام الراقدة وأمامه اثنان آخران ، يتحركان بسرعة ويصرخان لاعلان قدوم الشيخ ، ولكى تستعد الأجسام لكى يمر الشيخ فوقها . وكان الشيخ ضخم الجسم ، وكذلك كان الحصان كبير الحجم فياله من وزن مفزع تتحمله أجسام الراقدين .

ويقول بتلر « Butler » أن بعض الناس قد أخبروه بأن الحصان لا يضع أرجله فوق الأجسام مباشرة ولكنه يمر فقط بينهـــا ، ولكنه يؤكد أنه رأى بنفسه أن تلك الأجسام كانت متلاصقة جدا حتى أن الحصان لا بد وأن يدوس

فوقهـا ، ورأى كذلك استسلام الأجسام المخيف ، « فتتحطم العظـام وتطقطق الأعضاء ويتهشم من يتهشم فـما يصاب بأذى إلا من قل إيمانه أو ثقلت كفة آثامه ، على ماهو فى اعتقادهم الذى ورثوه عن الجاهلين » .

ويستمر الحصان فى سحق الأجسام تحته ويظل الدراويش ساكتين لحظة بعد مروره ويتحمل الجميع الصدمة الأولى فى صمت ، ويعتبرون ذلك دليلا على قوة إيمانهم وبعد ذلك يحـاول الجميع النهوض ، ويصدر أنين مخيف ، وبعضهم يصرخ بشدة ويسقط بعد ذلك مغمى عليـه . إنه لمنظر مؤلم ، إنهم أنصاف أحياء ، عيونهم جاحظة ، فمنهم من تحطم فكيه وهذا متدلى اللسان « وذلك يندفع إلى الأمام ، من شدة الألم . وأن الألم الشديد الذى يراه الإنسان أمامه وتلك الوجوه الصفراء التى تبيض من شدة الألم تجعل الإنسان وكأنه مريض من الفزع والإشفاق على هؤلاء البؤساء .

وسرعان ما يأتى اتباع الطائفة السعدية ويأخذون الضحايا بعيداً عن مكان الاحتفال ، بل بعيدا عن القاهرة نفسها ، فيدفن الموتى سراً ولا يعلم أحد عددهم حتى لاتشوب المعجزة شائبة . وعلى هذا فقد كانت الناس تعتقد أنه لم يمس أحد بسوء وذلك « بسر الطريقة السعدية المطلسم لا يصاب أحد منهم بشىء ما يشوهم » .

وبعد أن يمر شيخ الطائفة السعدية فوق الأجسام يرجع من طريق آخر إلى خيمة الخديوى حيث ينزل من فوق حصـانه ويتمتم بكلام غير مفهوم ، ولكن لا يحسن أى أحد من « رجال البلاط » استقباله ، وعند ما يعود مرة ثانية للميدان يتجمع حوله جمهور كبير من الناس متلهفين للمس الشيخ « المبروك » ويقبلون يده أو يد كل من يستطيع لمسه .

وفى الوقت الذى كان يدعى فيه بعض الناس أن الحصان لا يوجد بأرجله (حدوة) من الحديد فإن ذلك الادعاء كان كاذبا فقد كانت تغطى طبقة من الحديد حوافر الحصان تماما وكان الخديوى إسماعيل لا يملك السلطة — على حد قوله — لإبطال تلك العادة القديمة التى أصبحت راسخة فى العقول ، فقد كان يخشى من أبطالها إثارة الشعور الدينى ضده وكان يعبر عنها الخديوى بقوله : « إنها عمل مخيف وأنا أخجل منها شخصياً » .

ولكنه كان يعتقد أن الذى ينتج من تلك العادة بعض جروح سطحية فقط ولكن « بتلر » أخبره بما رآه بنفسه من تألم هؤلاء البؤساء وعذابهم ، وأخبره أيضاً بما فى حوافر الحصان من حديد ، حيث كان الخديوى يعتقد غير ذلك .

وكان الخديوى يقول : « إنى إذا أبطلت (الدوسة) فإن الناس سوف يقولون أن ذلك قد تم تحت الضغط الأوروبى وليس بدافع من رغبتى » وكان يريد بذلك أن يعطوه الفرصة حتى يستطيع إلغاء تلك العادة فى المستقبل . كذلك قال الخديوى أنه أرسل أربعة عشر طبيباً للاستفسار عن الجرحى ، ولكن الأطبـــاء المصريين والأجانب ، لم يستطيعوا معرفة أى شىء عنهم فقد أخفاهم الدراويش بعيداً عن أعين الناس .

وقد بلغت بشاعة (الدوسة) درجــــة كبيرة حتى أن جريدة (التيمس) الإنجليزية نشرت مقالا نددت فيه بتلك العادة المبتذلة ، وانتقدت — كذلك — حضور الخديوى ، ذلك الاحتفال .

واعتذر الخديوى بأنه لا يستطيع أن يعمل على إلغاء (الدوسة) ما دام

الشيخ البكرى على رأس الدراويش ، وأنه لا يستطيع أن يفعل ذلك بمجرد توليته الحكم خوفا من إثارة الشعور الدينى ضدة .

ويقول الخديوى فى حديثه مع « بتلر » Butler :

(لقد وقع حادث غريب ، فأنت تعرف أنى صممت على إلغاء (الدوسة) هذا العام وأن الشيخ البكرى لم يكن مضى على وفاته الكثير ، حسنا ، ان الشيخ الذى امتطى جواده وسار به فوق أجسام الناس لعدة سنوات قد لفظ الآن أنفاسه الأخيرة. إنها المسألة عجيبة حقاً)، واستمر الخديوى قائلا:(وهناك شيء آخر أعجب من ذلك هو أن الحصان الذى كان يستخدمه الشيخ البكرى أصبح مريضاً جداً ، ومن المحتمل أن يموت بين آن وآخر) .

وكان يقصد الخديوى بذلك أن هذه عوامل سوف تساعده على إلغاء (الدوسة) . واستشار الخديوى رجال الدين الذين كانوا متحفظين فى إجاباتهم رغم اعترافهم بأن (الدوسة) ضد الدين الإسلامى ، ولكنهم كانوا يخشون الناس أيضاً ، وعمل الخديوى على نقل مكان الاحتفال بالمولد النبوى الشريف من بولاق إلى العباسية حتى يكون فى ذلك قضاء على الاعتقاد القديم . وبالرغم من كل ذلك لم يتمكن الخديوى من إلغاء (الدوسة) التى ظلت تقام حتى أواخر عهده ، وكانت الصحف تنشر أخبارها .

موارد الانفاق على المساجد ورجال الدين :

نظراً لأن بعض المساجد والمكاتب الصغيرة كان قد تخرب فى أوائل عهد إسماعيل بحكم مصر ، فقد أمر بوقف إيراد عشرة آلاف فدان من الأطيان المتروكة والمستبعدة فى المديريات وذلك للعمل على عمارة المساجد والمكاتب وحفظاً لاقامة الشعائر الدينية ومنع تلك المساجد من الانهيار .

كذلك كانت الحكومة فى عصر إسماعيل تعمل دائماً على ترميم التكايا وتعميرها وذلك لإيواء الفقراء والدراويش . فمثلا نجد إسماعيل يصدر أمراً إلى محافظ مصر (القاهرة) لكى يعمل على إيجاد منزل يصلح لإسكان فقراء ودراويش القصر العينى وذلك بناءاً على العريضة المقدمة من شيخ تلك التكية .

وهذ وكيل ديوان الداخليه يرسل إلى الخديوى قائلا : « إن شيخ تكية السليمانية يشكوان التكية مقفلة لكونها خراب وأن الدراويش متضررون لهذا السبب » . ويطلب من الخديوى العمل على ترميم تلك التكية المذكورة، حيث قد مضى عليها وقت طويل وهى على ذلك الحال .

وفى رسالة من إسماعيل حليم ناظر الجهادية إلى المعينة السنوية بعده يطلب صرف ثمانين ألف قرش تعويضاً عن بعض الأماكن الملحقة بالتكية الرفاعية الكائنة ببولاق والتى استولت عليها الحكومة لإقامة « وابور طحين » ويوضح فى رسالته أن عدم صرف هذا المبلغ سوف يعطل إقامة شعائر التكية ، لأن ليس للتكية وارد تهدد به ماهو لازم وضرورى .

هذا عن المساجد والتكايا ، أما عن رجال الدين أنفسهم فقد تقدم علماء الأزهر إلى الشيخ العباسى شيخ الجامع الأزهر و « فقى » السادة الحنفية يطلبون منه العمل على حصر ما هو مرتب قديما وحديثا لأهل العلم ؛ من مرتبات ومعاشات ، وبدل كساوى عما انحل عن أربابه وما هو باق للموجودين منهم وربطه باسم هذه الطائفة على الدوام والاستمرار ، وذلك بأن يؤول ماكان يتقاضاه العلماء فى حياتهم إلى الاولاد والذكور لهم من بعدهم أى مابعد مماتهم اذاماكان بعض ذلك يكفيه ويقوم بمعاشه مع أولاده وأخوته والا

يترتب له منه بقدر ضرورة معاشه والباقى ينتقل لمن يوجد مستحقا من العلماء أما من لم يخلف ذكورا أو خلف لكنه لم يكن بهذه الصفات فينتقل جميع مرتب والده لمن يستحقه سواء من هذه الطائفة واحدا أو اكثر وأن يكون الاجراء بمعرفة شيخ الجامع الازهر ، ومن خلف منهم طفلا فأكثر يعامل معاملة الكبار من الأولاد فى ترتيب مرتب والده له ، حتى يبلغ ، فاذا كان لاشغل له الا العلم استدام له ذلك . والا أخذ منه ورتب لغيره من المستحقين بنفس الطريقة السابقة وبلغ مقدار ما انحل عن العلماء من سنة ١٨٦٥ حتى سنة ١٨٧١ مبلغ ١٦٧٠ جنيها سنويا تقريبا ، وقد وافق اسماعيل على طلب العلماء وأمر بتوزيع تلك الأموال عليهم بعد اعطاء حق الورثه ، على أن يقوم شيخ الجامع الأزهر بتوزيع ذلك بنفسه بما يراه موافقا.

وبالرغم من تحديد المرتبات لرجال الدين فقد سلك بعض العلماء مسلكا شائنا فقد قام أحد علماء دمياط بالاختلاس وأساء معاملة الناس واغتصب أموال العجزة ، والضعفاء وجهات الأوقاف مما أدى إلى تشكى الكثيرون منه وقد كان يتخذ من أحد الأجانب ظهرا له وحاميا ويحركه ويغريه بالافتراء .

أما عن شيخ الجامع الأزهر نفسه فقد كان يتقاضى مرتبا قدره اثنى عشر ألفا وخمسمائة قرش فى السنة بالاضافة الى ثلاثة الآف وثلاثة وخمسين قرش قيمة بدل كسوة بالاضافة إلى التعيينات السنوية الآتية التى كان تصرف له وهى :

عدد

١ صابون بالقنطار (جميعه قنطار واحد)

٥ عسل بالقنطار (جميعه خمسة قناطير)

١ سكر كسر بالقنطار يستعوض بسكروابورى قنطار واحد

٣ عسل أبيض ثلاثة قناطير

٥ سيرج خمسة قناطير

١ جبن اسكندري أصفر مشغول بالقنطار، يستعوض بجمع من سمك قنطار واحد

١ بـــن قهوة بالقنطار — قنطار واحد

٦٠ حطب رومى بالجملة — ستين جملة

٣٦ قمح بالاردب — ستة وثلاثين أردب

٢٤ فول بالاردب أربعة وعشرين أردب

٥٠٠٠ تبن أبيض بالاقة — خمسة الاف اقة

فتكون الجملة ١١ صنف .

مما سبق يتضح موارد الرزق لرجال الدين فى عصر اسماعيل ، وكيف كانوا يحصلون عليها حتى تضمن لهم الحكومة أرزاقا معينة تعينهم على شق طريقهم فى الحياة وتأدية رسالتهم على الوجه الأكمل .

وبازدياد احتكاك مصر بأوروبا ابتدأ العلم الاوروبى والتقليد الغربى يزاحمان الثقافة الاسلامية ونتيجة لذلك تأثرت الحياة الدينية بتلك الظروف الجديدة ، وبعد أن كان المصريون يفزعون من أن يحتكموا الى غير قوانين الاسلام لأن الحكم بغير ماأنزل الله كفر صريح فى القرآن . أصبحت القوانين تؤخذ من تشريع أوروبا ولا يرى المصريون حرجا فى أن يحتكموا اليها أو يخضعوا لها وافقت

الفقه الاسلامى أم لم توافقه، وماكان ذلك الا خضوعا لحكم الظروف الاجتماعية ونتيجة للاحتكاك بأوروبا .

وعندما اشترك الأجانب فى الوزارة المصرية فى العام الأخير من حكم اسماعيل وذلك سنة ١٨٧٩ عقد العلماء عدة اجتماعات مع الأعيان وذلك لاثارة الكراهية الدينية ضد الوزراء الأوروبيين، ونعتوا رياض باشا بأنه صديق المسيحيين.

وهذا يوضح لنا مدى الوعى القومى بين طبقة رجال الدين بعد أن كان كل منهم لا يعبأ الا بالشئون الدينية فقط دون الدنيوية منها .

تلك هى طبقة رجال الدين فى عصر اسماعيل والتى نالتها يد التغيير والتطور بحكم الظروف الاجتماعية التى طرأت على المجتمع المصرى فى ذلك الوقت بعد أن كانت فئة جامدة فى مكانها لا تتغير بمرور الزمن ، فاضطرتهم الاحداث إلى السير فى ركاب التطور مع الزمن .

الفصل الثامن

طبقة الأفندية والطبقة الحاكمه

أولاً : طبقة الأفندية

من هم الأفندية :

نقصد بالأفندية تلك الطبقة من طبقات الشعب - فى مصر اسماعيل - والتى كانت تتكون من الشباب الذين نالوا قسطا من التعليم فى مصر ثم أرسلوا إلى الخارج لاتمام تعليمهم والحصول على الدرجات العلمية من دول أوروبا خاصة ، كى يعودوا إلى بلادهم مزودين بكل جديد ولكى يستخدموا تلك المعرفة الجديدة لمصلحة البلاد .

ولكن هؤلاء الشباب أو السواد الأعظم منهم مالبثوا أن تأثروا بالبيئة الأجنبية وعند عودتهم إلى بلادهم ، حاولوا الظهور بمظهر جديد يختلف عن المظهر الذى كانوا عليه قبل سفرهم إلى الخارج . فقلدوا الأجانب فى كل شىء، فى المأكل والمشرب والملبس ، وساعدهم فى ذلك ظروف معينة ، منها أن اسماعيل نفسه ، كان يهدف إلى ادخال مظاهر الحضارة الأوروبية فى البلاد ، فكان يقيم الحفلات الراقصة تشبها بالإوروبيين وأحضر الممثلين والمطربين والمطربات من الخارج لكى يعملوا فى مصر ، كما حاول ادخال كل ماهو أوروبى فى البلاد .

وتلك الطبقة التى نحن بصدد الحديث عنها - وهى طبقة الأفندية - كانت تعمل على تقليد الأجانب وخاصة الأوروبيين فى كل شىء ، مثل شرب الخمر

والسهر فى الأماكن العامة ، واستخدام بعض الكلمات الأجنبية أثناء الحديث وهم بذلك أخذوا من الأجانب العادات السيئة ، وانصرفوا عن مجاراتهم فى التقدم بالبلاد حتى تصل إلى مصاف الدول الأوروبية ، وفى هذا الفصل سأحاول مناقشة التصرفات التى كانت تقوم بها تلك الطبقة مما يتعارض مع مصلحة البلاد .

ولكن يجب قبل أن نتحدث عن تلك الطبقة والدور الذى قامت به فى الحياة الاجتماعية فى مصر فى عصر اسماعيل - يجب أولا التعرف على أول عهد مصر بالبعثات وكيف استمر ارسال تلك البعثات إلى الخارج حتى عصر اسماعيل . حتى نستطيع أن نكون صورة صادقة عن هؤلاء المبعوثين ، والظروف التى جعلتهم يندفعون فى تيار تقليد الأوروبيين دون تمييز . وبذلك نتعرف على الدوافع التى جعلتهم يسلكون ذلك السبيل . والواقع أنهم عندما فعلوا ذلك فقد أخذوا عن دول أوروبا العادات السيئة فقط ونقلوها إلى بلادهم ، وبالغوا فى ذلك إلى أبعد الحدود .

تاريخ ارسال البعثات إلى أوروبا قبل عصر اسماعيل :

لما رأى محمد على أنه فى حاجة إلى أناس متضلعين فى العلوم الرياضية والطبيعية وأصول التربية وترتيب المدارس والدراسة ، أخذ يرسل البعثات إلى الخارج وخاصة إلى أوروبا لكونها مقر تلك العلوم فى ذلك الوقت ، فقد نقلت الكتب القديمة إلى لغاتها وضمت إليها ما ألف من رجالها بلغتهم فاحتكرت التعليم .

وغادرت البعثة الأولى مصر فى مايو سنة ١٨٢٦ ، وقد مكثت تلك البعثة في أوروبا ثمان سنين وتسعة أشهر ، ووزعت على عدة دول ، وكانت من

رجالها العلامة الفاضل المرحوم رفاعة بك ، وكان عدد تلامذتها ١٢٧ تلميذا منهم أولاد « الذوات » والعمد والأهالى من العـــرب والاتراك والشراكسة وبعض الروم والأرمن من أولاد المستخدمين منهم فى الحكومة .

وفى سنة ١٢٥٤ هـ (١٨٣٨) أرسل ١٣ تلميذا أقام بعضهم ٨ سنوات والبعض ١١ سنة ، وفى سنة ١٢٥٤ هـ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ١٢٥٩ هـ أرسل أفراد بلغوا ٢٧ تلميذا ، وبمجمـــوع هذه الرسائل ١٧٧ تلميذا ، صرف عليهم ١٧٤ر١٢٣ جنيها وبحسب اختلاف مدة اقامتهم ، اختلفت مقادير ما خص التلميذ منهم ، ففى البعثة الأولى تكلف التلميذ ٥١٨ جنيهـا ، وأما البعثـــات الأخرى فانها مختلفة ، فمنهم من أقام ١١ سنة فتكلف ٩٤٩ جنيها ومنهم من أقام ٢١ سنة فتكلف ٣٤٢٥ جنيها ، وآخر أقام ١٩ سنة وتكلف ٢١٠٧ جنيها ، وعلى ذلك فان المصروفات اختلفت حسب مدة كل منهم فى البعثة .

وفى سنة ١٨٤٥ أنشئت فى باريس مدرسة مصرية لتعليم الشباب الوافدين من مصر ولكنها ما لبثت أن أغلقت فى سنة ١٨٤٨ .

وفى نفس السنة (١٨٤٥) أرسلت البعثة الخاصة التى كان منها حسين بك وعبدالحليم باشا نجلا محمد على ، وكانت تتكون من ٧٠ مبعوثا ، منهم العلامة على مبارك باشا وكانت بالطبع فى فرنسا وبلغت نفقاتها ٩٤٦١٥ جنيهـا .

واستمر محمـــد على فى ارسال البعثات وخاصة إلى فرنسا ، ولكن عدد المبعوثين أخذ يقل شيئا فشيئا ، ويقدر عدد المبعوثين فى عهد محمد على حوالى ٣٠٠ طالب وانخفض هذا العدد إلى ١٩ فى عهد عباس ، ١٤٥٠ فى عهد سعيد .

وهكذا فان طبقة « الأفندية » كانت موجودة قبل عصـــر اسماعيل ، منذ

جاءت الحملة الفرنسية إلى مصر ومعها العلماء الفرنسيين ، هؤلاء العلماء الذين كانوا من العوامل التى جعلت محمد على يرسل البعثات إلى دول أوروبا وخاصة فرنسا ، وجاء هؤلاء المبعوثين إلى مصر بعد أن مكثوا سنين طويلة خارج بلادهم حتى أن بعضهم أقام فى الخارج ما يزيد على العشرين عاما ، وكانت تلك المدة كافية لكى تجعلهم يعودون إلى بلادهم وقد تأثروا بدرجة كبيرة بالعادات الموجودة فى تلك المدن الأوروبية التى أقاموا بها أثناء دراستهم بالخارج . ونقلوا تلك العادات معهم إلى مصر ، فقلدوا الأوروبيين فى كل شىء ، وحاولوا أن تكون معيشتهم فى مصر على نمط تلك الحياة التى عاشوها فى الخارج ، وبالغوا فى ذلك إلى أقصى الحدود فشربوا الخمر وأقاموا الحفلات العامة ولبسوا الملابس الأفرنجية ، ولم تخل أحاديثهم من بعض الكلمات الأجنبية .

وجاء عصر اسماعيل وكان يعمل على ادخال مظاهر الحضارة إلى مصر فزاد من ارسال البعثات إلى الخارج ، وخاصة إلى أوروبا ، وبالتالى زاد عدد أفراد تلك الطبقة وهى طبقة « الافندية » الذين أخذوا يقلدون الأجانب دون تمييز .

ازدياد ارسال البعثات إلى الخارج فى عصر اسماعيل :

جريا على عادة اسماعيل فى التشبه بدول أوروبا ، فانه أخذ فى زيادة عدد المبعوثين إلى الخارج وخاصة مدن أوروبا ، وهؤلاء تأثروا كثيرا بما رأوه فى تلك البلاد من عادات ، وسبب ذلك أن المبعوثين فى عهد محمد على كانوا من الطلبة المتقدمين فى السن . فلم يكن أثر البيئة الغربية فيهم مثلما كان فى عصر اسماعيل ، حيث أنهم كانوا شبانا فى نحو العشرين من عمرهم ، أو دون ذلك ، الأمر الذى جعلهم يتأثرون بسرعة بالجو المحيط بهم ، والأكثر من ذلك أنهم

حاولوا نقل ذلك الجو إلى بلادهم .

وهكذا ، يمكن القول ، أن طبقة الأفندية ، قد تكونت بشكل فعال فى عصر اسماعيل أكثر من أى عصر قبله ، وبالطبع ، كان ذلك نتيجة طبيعية لزيادة عدد المبعوثين إلى دول أوروبا ، وإلى كون هؤلاء المبعوثين من الشباب .

وكانت أهم الدول التى أرسلت اليها البعثات فى عصر اسماعيل هى فرنسا ، وانجلترا ، وإيطاليا وكذلك بعض دول أمريكا الجنوبية وكذلك افريقيا . ولكن أكثر الدول التى أرسلت اليها تلك البعثات هى فرنسا بمدنها المختلفة وخاصة باريس . وفيما يلى جدول يبين عدد المبعوثين فى كل سنة من سنى حكم اسماعيل :

السنة	الباقون فى الخارج	المستجدون	الجملة	عدد الذين حضروا	الباقون
١٨٦٨	١٧	٢٨	٤٥	٤	٤١
١٨٦٩	٤١	٤٣	٨٤	٢	٨٢
١٨٧٠	٧٦	٠	٠٠	٠٠	٧٦
١٨٧١	٧٦	١٨	٩٤	١	٩٣
١٨٧٢	٩٣	٢٨	١٢١	٢	١١٩
١٨٧٣	١١٩	٥	١٢٤	٥٢	٧٢
١٨٧٤	٧٢	٦	٧٨	٢٠	٥٨
١٨٧٥	٥٨	٣	٦١	١٧	٤٤
١٨٧٦	٤٤	٥	٤٩	٧	٤٢
١٨٧٧	٤٢	٥	٤٧	٣	٤٤
١٧٧٨	٤٤	١٣	٥٧	١٨	٣٩
١٨٧٩	٣٩	٣	٤٢	٧	٣٥

من الجدول السابق يتضح زيادة عدد المبعوثين فى السنوات الأولى لحكم اسماعيل وان تلك الاعداد ظلت تقل فى السنوات الأخيرة من حكمه بشكل ملحوظ . فمثلا نجد أن عدد المبعوثين سنة ١٨٦٩ كان ثلاثة وأربعون طالبا فى الوقت الذى أرسل فيه فى سنة ١٨٧٩ ثلاث طلاب فقط ، ويرجع ذلك إلى الارتباك المالى الذى حدث فى السنوات الأخيرة من حكم اسماعيل والذى أدى إلى الاخلال بجميع مرافق الدولة .

ويكاد يجمع الباحثون على أن عدد الطلبة الذين أرسلوا إلى دول أوروبا تحت حكم اسماعيل ١٧٢ طالبا وبلغت نفقاتهم ٥٧ ر١٦٣ جنيها . اللهم الا الشيخ على يوسف الذى ذكر فى خطابه الذى ألقاه بالمؤتمر المصرى حيث قال ان عدد هؤلاء المبعوثين كان ١٥٥ فقط وأيده فى هذا الرأى السيد عبد الله النديم الذى قدر نفقات تعليمهم بمبلغ ٨٦٦ر١٣٧ جنيها .

وعلى ذلك فبالرغم من أن عدد المبعوثين إلى أوروبا تحت حكم اسماعيل كانوا أقل عددا من هؤلاء الذين أرسلوا فى عهد محمد على ، فان هؤلاء الشبان الذين عادوا من أوروبا فى عصر اسماعيل كان لهم طابعا مميزا يميزهم عن غيرهم بشكل واضح ، أكثر من هؤلاء الذين عادوا من أوروبا فى عهد محمد على ، وقد يرجع السبب فى ذلك — كما سبقت الاشارة — إلى أن معظم طلبة البعثات فى عهد محمد على كانوا من المتقدمين فى السن ، بعكس هؤلاء الذين ارتادوا أوروبا فى عصر اسماعيل فقد كانوا من الشباب اللذين لم يتجاوز معظمهم العشرين عاما ، وهذا كان له أثر فعال فى سرعة تأثرهم بالعادات الأوروبية ، فقلدوا الأوروبيين وبالغوا فى هذا التقليد حتى كانوا عرضة للنقد من ذوى العقول النابهة وخاصة السيد عبد الله النديم .

الأفندية والمبالغة في تقليد الأجانب :

لقد اشتهر عن (الأفندية) في عصر اسماعيل أنهم كانوا يقلدون الأجانب دون مراعاة لظروف البيئة التي نشأوا بها وترعرعوا على أرضها ، من ذلك مثلا أولئك الذين تلقوا دروسهم في الخارج وعندما عادوا إلى بلادهم - لكي يطبقوا ما قاموا بدراسته في دول أوروبا لكي يفيدوا به أوطانهم - فانهم كانوا يؤدون ما تعلموه كما سمعوه .(ولا يراعون فيه النسبة بين مشارب الأمة وطباعها وما عرفت عليه من عاداتها فيستعملونه على غير وضعه لبعدهم عن أصله ولعلوهم بحاضره عن ماضيه وغفلتهم عن آتيه ، يظنونه على ما بلغهم هو الكمال لكل نفس والحيـــاة لكل روح فيرومون من الصغير ما لا يرام الا من الكبير وبالعكس غير ناظرين الا إلى صور ما تعلموه ولا مفكرين في استعداد من يعرض عليهم وهل يكون له من طباعهم مكان يحمده أو يزيدها على ما بها أضعافا وما هذا إلا لكونهم ليسوا أربابها وإنما هم لها نقلة وحملة).

من ذلك يتبين أنه حتى العلوم التي درسوها لم يحاولوا الاستفادة منها على الوجه الصحيح الذي يفيدون به وطنهم ، بل كانوا ينقلون ما سمعوه دون تصرف ودون مراعاة ظروف بيئتهم .

وكانت توجد طائفة منهم تتبارى في مضمار الملاهي جريا على عادتهم في تقليد الأجنبي وترويج تجارته بتعاطيهم خموره المتنوعة ، كما لعبوا الميسر أيضا فلعبت بهم أيدي الحوادث وأصبحوا أذلاء بعد أن كانوا أعزاء .

ويتحدث السيد عبد الله النديم عن تلك الحالة فيقول :

(أنه لو لم يجد فينا الأجنبي استعدادا لقبول كل ما يعرضه علينا مما خفى ضره تحت شعار التحسين ما ربحت تجارته ولا ترك وطنه العزيز وشد عنه الرحال.

فلنفقه الحقائق ولنعتبر بتقلبات الأيام وصروفها ونعقد لواء العزم على تفنيد الخطة قبل أن يتسع الخرق على الراقع . عجبا لنا لم لاتقتدى بمن خالطناهم السنين العديدة ونتطبع بطباعهم الحميدة المؤسسة على تعزيز وطنهم مهما شطوا عنه والذود عن حقوقهم والمحافظة على عوائدهم ودينهم ولغتهم والتمسك بعروة الوفاق وغير ذلك مما ضمن لهم الفخر علينا ونحن نرتع ونلعب مفرطين فى اتباع الشهوات وتضييع الاموال ولقد تمس بنا الحالة أحيانا لاقتراض الدراهم من أحدهم فيصرف لنا من خزائن كرمه ما لايفوته تخليده فى بطون الأوراق (الكمبيالات) مع أخذ الاحتياطات اللازمة على حقوقه وتسجيل ما يراه مناسبا له من الربح فنثنى عليه ونخرج من عنده وآخر دعوانا أن الحمد لله والشكر لهذا الخواجه الكريم ، وبعد أن نخرج نتذكر أيام الحظ وليالى اللهو ، فلا يسعنا إلا التوجه (إلى الخواجه بول مثلا) صاحبنا القديم الذى جمعت خزانته من النبيذ اللذيذ والشمبانيا العال والبيرة اللطيفة ما سلب أموالنا فنلهب هناك أحشائنا ببعض جرعات ثم نتركه قاصدين قهوة (فلان) المشهوره فلا نستقبح تسليم الخواجه ساعتنا حتى نوفيه حقه ولا نزل على هذه الحال والديون تتراكم علينا حتى يباع ما نمتلكه ،وقس على ذلك ما يعجز عن تسطيره اليراع فليستيقظ الغافلون وليتذكر المتذكرون والا متى يستقيم الظل والعود أعوج).

وهكذا صور السيد عبد الله النديم حال من يسير فى تيار تقليد الأجانب من شرب الخمر ولعب الميسر وذلك بالطبع بعد أن رأى ذلك متفشيا فى المجتمع وكان يهدف — بدون شك — إلى الحد من هذه التصرفات البذيئة التى لا تليق بالشباب المثقف .

والعجيب انهم كانوا يقلدون الاجانب فيما لايجدى ولا ينفع ، كالتفنن فى المأكل والمشرب والملبس حتى علموا الأجنبى كيف يكون التفنن والتأنق والزهو أن يظهر لهم كل يوم ، من عجائب (المـــودة) والأصناف المتنوعة ما انطوى غشه تحت ستار التحسين ، وبهذه الطريقة فانهم ضمنوا لهذا الاجنبى ازدهار مصانعه وتحويل أغلب ما تخرجه هذه المصانع من أنواع الزخرف على الشرق ومدنه . وكان إذا أحضر تاجـــر منهم صنفا جديدا تسابقوا لشرائه ودفعوا الأثمان الباهظه فيه بنية صافية ورضاء قلب بدلا من أن يعملوا على تشجيع المصنوعات الوطنية ويعملوا على رواجها .

كذلك كان يوجد بين كبار الموظفين الذين تلقوا التعليم الأوروبى ، من اتصفوا بعيوب الغرب فقط ، فكانت تعوزهم الأمانة فى تصرفاتهم ، وينقصهم الصدق ويقومون بأقل عمـــل ويحاولون الحصول على أكبر أجر بطرق غير مستحبة . وكثيرا ما كان يرتكب مديروا الأقاليم أنفسهم الأخطاء الجسيمة ولايصل شىء منها إلى القاهرة وما جاورها ما لم يصل ذلك عن طريق السياح وكان إذا سمع الخديوى بتلك الأخطاء لايعاقب مرتكبيها ، ففرضوا ضرائب نادرا ما تصل إلى خـزانة الدولة وسخروا الفلاحين بدون أجر فى أراضيهم الخاصة .

وعلى ذلك فانهم اتصفوا بكثير من الصفات السيئة ، فأخذوا عن الغرب عيوبه فقط ، وتمادوا فى ذلك إلى أبعد الحدود .

والأكثر خطورة على الاطلاق أولئك الشرقيين الذين استخدمهم الغربيون بأجر بسيط فأخذوا يبارزون من كانوا اخوانهم قبل أن يبيعوا أنفسهم ويوهمونهم بكلمات لاطائل تحتها ، وكانت تلك الفئة أشد على الشرقيين من الغربيين فهم

الأعداء الألداء والخونة العادون ، فكثيرا ماكانوا يستدعون أوروبا بدعوى المحافظة على الأمن والخوف من الحركات الدينية، بل لقد ألفوا الكتب ونشروها بين الغربيين ليبيعوا وطنهم واخوانهم بثمن بخس .

وهكذا فان تلك الفئة لم تقتصر على تقليد الاجانب ومجاراتهم فى تلك الأعمال السيئة بل أن هؤلاء الاجانب انفسهم أرادوا الاستفادة من تلك الفئة لمصلحتهم الخاصة وكانوا يستخدمونهم ضد أخوانهم المصريين كى يستطيعوا السيطرة على البلاد .

وكان منهم من يقوم بذلك العمل على الوجه الذى يرضى هؤلاء الأجانب لأنه كان يجد فيهم من يساعده على تحقيق رغباته أيضا ، تلك الرغبات التى كانت على حساب حقوق زملائهم من الوطنيين والذين كانوا يدافعون عن وطنهم بصدق أمام تلك الفئة الضالة .

أضرار المبالغة فى تقليد الأجانب :

كان الضرر كبيرا من أثر المبالغة فى تقليد الاجانب فى مصر فى عصر اسماعيل وذلك لمحاولة (الأفندية) للظهور بمظهر شباب أوروبا فقلدوهم فى كل شىء ، بالغوا فى ذلك إلى أقصى حدود المبالغة .

من ذلك أنهم بالغوا فى تقليد الاوروبيين فى وسائل التسلية واللهو وتمادوا فى ذلك أكثر من الاوروبيين أنفسهم حتى أصبح معظم الذين يرتادون صالات الموسيقى والرقص من أفراد تلك الطبقة ، إلى جانب بعض الأوروبيين وذلك أنهم لم يكن لديهم من الوسائل النافعة مايساعدهم على الاستفادة بوقت الفراغ .

والواقع أن هؤلاء (الأفندية) بتقليدهم الأوروبيين ذلك التقليد الأعمى قد ألحق

بهم أضرارا بالغة وقد ذكر لنا السيد عبد الله النديم أمثلة متعددة على مساوىء ماكانوا يقومون به ، من ذلك :

(أن أحدهؤلاء الشباب كان صحيح البنية ، قوى الأعصاب ، جميل الصورة ، لطيف محبوب من الجميع ، وبينما هو كذلك صحبه أحد المضللين واستماله اليه وظن أهله أن ذلك المضلل من الأتقياء ، الذين لا يعرفون اللهو ، ولا يميلون الى المفاسد،فأخذه معه الى أماكن ليس لهسابق عهد بها (وغاب هذا الصاحب على هواه فغرم بجمع الغرباء واستدعاء الأعداء ومصاحبة الأشقياء ومساعدة الأغبياء)

حتى أدى ذلك كله الى مرضه ، وعندما زاره أحد أقاربه قال له :

(الكم تركتموني لصاحب يدور بي أينما دار فمرهني لمن لم أعرف طبعه ولا عاداته ولا لغته فلم أجد بدا من الموافقة ودرت معهم فى أماكن اللهو حتى أصبت بالداء الافرنجى).

وجاءوا له أهله بالأطباء الذين تولوا أمر علاجه من هذا الداء وأمروا أهله بالا يتركون الغرباء يتداولون خدمته ولا يمكنوا الأجانب من الوصول اليه خوفا من افسادهم العلاج).

من هذا نرى مدى الضرر الذى يحلق بهؤلاء الشباب من جراء السير فى تيار تقليد الأجانب دون التمييز بين ماينفع وما يضر ، فكانت العاقبة وخيمة .

وفى بعض الأحيان كان يجد أفراد تلك الطبقة أن تصرفات أهليهم من بنى وطنهم أصبحت غير لائقة ، ونسوا أنهم أبناء هؤلاء الناس الذين يحاولون التبرئة من تصرفاتهم بعد عودتهم من أوروبا ويضرب لنا السيد عبد الله النديم الأمثلة العديدة على سوء تصرفات تلك الطبقة فى بعض الأحيان ، من ذلك ماذكره تحت عنوان (عربى تفرنج) حيث يقول :

« أنه كان لأحد الفلاحين ولد يسمى (زعيط) تركه يلعب فى التراب وينام فى الوحل حتى صار يقدر على تسريح الجاموسة فسرحه مع البهائم الى الغيط يسوق الساقية ويحول المياه وكان يعطيه كل يوم أربع صندويلات وأربعة أمخاخ بصل وفى العيد كان يقدم له اليخنى ليمهه بأكل اللحم بالبصل ، وبينما هو يسوق الساقية وأبوه جالس عندما مر بهما أحد التجار فقال لأبيه لو أرسلت ابنك إلى المدرسة لتعلم وصار انسانا فأخذه وسلمه إلى المدرسة فلما أتم العلوم الابتدائية أرسلته الحكومة إلى أوروبا لتعلم فن عين له ، فبعد أربع سنين ركب الوابور وجاء عائداً إلى بلاده فمن فرح أبيه حضر إلى الاسكندرية ووقف برصيف الجمرك ينتظره ، فلما خرج من الفلوكة قرب أبوه ليحتضنه ويقبله شأن الوالد المحب لولده فدفعه فى صدره وجرت بينهما هذه العبارة :

زعيط : سبحان الله عندكم يامسلمين مسألة الحضن دى قبيحة جدا .

معيط : أمال ياابنى نسلم على بعض ازاى .

زعيط : قول (بون أريفى) وحط ايدك فى ايدى مره واحدة وخلاص .

معيط : لهو ياابنى أنا بقول منيش ويفى .

زعيط : موش ريفى ياشيخ ، انتم ياأبناء العرب زى البهايم .

معيط : الله يستوك يازعيط والله جا خيرك ياابنى فوت روح فوت) .

ويستمر السيد عبدالله النديم قائلا :

(فلما وصل به الكفر قامت أمه وعملت له طاجنا فى الفرن ملوءا لحما ببصل فلما رآه قال لها :

ليه كترق من الـ ...

معيكه : من ال ايه يازعيط .

زعيط : من المتاع اللى اسمه ايه ...

معيكه : اسمه ايه ياابنى . الفلفل ؟

زعيط : نو نو ال دى البتاع اللى يزرع .

معيكه : الغلة ياأبنى ؟

زعيط : نو نو دى اللى يبقى له رأس فى الارض .

معيكه : والله ياأبنى مافيه ريحة الثوم .

زعيط : البتاع اللى يدمع العينين أسمه (أونيون) .

معيكه : والله ياابنى مافيه أونيون ولا ... دا طعم بالبصل

زعيط : مى سا بصل بصل .

معيكه : ويازعيط ياابنى نسيت البصل انت كان اكلك كله منه .

معيط ، شكاه لأحد النبهاء وقال ولدى توجه إلى أوروبا وحضر يذم بلاده وأهله وقسى لغته فقال له النبيه ، ولدك لم يتهذب صغيرا ولا تعلم حقوق وطنه ولا عرف حق لغته ولا قدر شرف الأمة ولا ثمرة الحرص على عوائد الأهل ولامزية الوطنية ، فهو وأن كان تعلم علوما الا إنها لاتفيد وطنه شيئا فانه لايميل إلى اخوانه ولا يستحسن الا من يعرف لغتهم على أنه أصبح كالغراب لما أراد أن يقلد الحجل فى مشيته وعجز عن التقليد، واستحال عليه عوده لطبيعته الاولى فأصبح يقفز قفزا وقد خرج عن حد الجنسية وطباع النوعيه ولا يفعل فعل ولدك إلا لئيم جاهل بوطنه فكم من شبـــان تعلمت فى أوروبا وعادت محافظة على مذهبها ، وعوائدها ولغتها ، وصرفت علومها فى تقدم بلادها وأبنائها ولم ينطبق عليهم عنوان ، (عربى تفرنج) .

وهكذا صور لنا السيد عبدالله النديم تلك الصورة الحية لأحد هؤلاء الشبان الذين عادوا من أوروبا وقد آثرت ان اوردها هنا بنفس الأسلوب الذى ذكره السيدعبدالله النديم لتعطى صورة صادقة عما يريد ابرازه من المضار الجسيمة التى

تنتج عن التقليد الأعمى للاجانب، وبالطبع لا ينطبق ذلك على كل الشباب الذين تعلموا فى أوروبا فكثير منهم كانوا من النبهاء .

لقد وجد بينهم أفراد يتفاخرون بألفاظ الحرية والوطنية والجنسية، وما شاكلها ولكن ذلك يكون فى عبارات متقطعة بتراء لم يحدد الغرض منها ولا نعرف بدايتها ووقفوا عند هذا الحد ومنهم آخرون عمدوا إلى العمل بما وصلوا اليه من العلم فقلبوا أوضاع المبانى والمساكن ، وبدلوا هيئات المآكل والملابس ، وجميع مستلزمات الحياة ، وتنافسوا فى تطبيقها على أجود ما يكون منها فى البلاد الاجنبية وعدوها من مفاخرهم. فأضاعوا بذلك ثروتهم إلى غير بلادهم واستبدلوا بها أغراض الزينة ، بما يروق منظره ولكن لا يحمد أثره ، فكان فى ذلك القضاء على الصناعات الوطنية ، وهلاك العاملين فى المهن لعدم مقدرتهم على أن يقوموا بكل ما تستدعيه تلك العلوم الجديدة من الحاجيات والكماليات الجديدة لأن مصانعهم لم تتحول إلى الطراز الجديد وأيديهم لم تتعود على الصنع الجديد بما أضر بالبلاد ضررا كبيرا وذلك لأن تلك العلوم وضعت فيهم على غير أساسها وفاجأتهم قبل أوانها. والواقع أن هؤلاء الشباب الذين تعلموا فى أوروبا قلدوا الاجانب فيما لا ينفع بلادهم فقط وتركوا الكثير النافع الذى لو عملوا على الاستفادة به لعملوا على رقى بلادهم رقيا عظيما ، فكم من الأوروبيين عملوا على دراسة العلوم والفنون السياسية التى تساعدهم على اقامة مجالس الشورى . ومازالوا يبحثون فى الأمم والدول حتى قبضوا على أزمة الملك بعصبية قوية ، ووقفوا أمام ملوكهم حصونا تقيهم الفتن الداخلية والأخطار الخارجية. فماذا على الشرقيين لو جاوروهم فى هذا الطريق وهى سهلة ولا يلزم الخوض فيها غير انتخاب العقلاء وانسلاخ ذوات القدم من التوجه الى الوجهة الأجنبية وجمع الكلمة على توحيد السير فى مذهب وطنى لتخرج من مضيق هذه المصيبة التى أصيب بها بعض نبهاء

الشرق من خدمة الاجنبى ولو بيع الوطن اليه .

وهكذا كان الاولى بافراد طبقة الأفندية — وهم الفئة المثقفة — أن يعملوا على الاستفادة من تلك العلوم التى درسوها فى أوروبا لمصلحة بلادهم والرقى بها بدلا من السير فى طريق التقليد الأعمى الذى جلب عليهم خسارة كبيرة وكما سبقت الاشارة فقد تعرضوا كثيرا للنقد حتى يتعرفوا على اخطائهم ويتركوا مخالطة الأجانب وتقليدهم .

وليس هناك أبلغ من السيد عبد الله النديم عندما يخاطب أحد (الأفندية) قائلا : (أظنك لو تدبرت أمرك لاستحييت من مقابلة من لم يولد فى أرضك وعلمت أنك فى احتياج إلى مهذب يرشدك ومؤدب يوقفك عند حدودك ومنبه يوقظك من غفلة الكسل ونومة الاهمال على أنك أهل الذكاء ورب البلاغة ومنبع المعارف ومبتدع الصنائع ولكنك جهلت تاريخك)

مما سبق يتضح أن هؤلاء الشباب الذين تعلموا فى أوروبا والذين كانوا يكونون طبقة (الأفندية) عملوا على تقليد ماشاهدوه فى دول أوروبا المختلفة ونقله إلى بلادهم دون النظر إلى العواقب ، ولم يقتصر الأمر عليهم فقد قلدهم بالتالى الشباب المثقف الذين تلقوا علومهم فى مصر وتولوا الوظائف العامة مما ألحق بهم التأخر وعدم الاستفادة بتلك العلوم التى تلقوها ولكن بالطبع وجد بينهم من عمل على الاستفادة بها والرقى ببلادهم ولكنهم كانوا قلائل .

ثانيا : الطبقة الحاكمة

الخديوى :

كان الخديوى اسماعيل على رأس الطبقة الحاكمة ، ولذلك يجدر بنا القاء نظرة عامة على حاكم مصر فى ذلك الوقت ، حتى يتضح لنا الى أى مدى كان أفراد الطبقة الحاكمة فى مصر يقلدونه ويعملون على التشبه به كلما أمكن .

نص فرمان سنة ١٨٤١ على تشبيه ولاة مصر بوزراء الدولة العثمانية حيث أن مصر كانت احدى ولايات الامبراطورية العثمانية ، وعلى ذلك كان يعرف اسماعيل (بوالى مصر) ولا نميزه عن باقى ولاة السلطنة العثمانيه الا ببعض ميزات خاصة به ، فاخذ يعمل على تغيير ذلك اللقب ، لكى يشعر أنه فى مصاف الملوك والأباطرة ، خاصة أنه كان يميل الى التشبه بنابليون الثالث - صديقه الحميم - وامبراطور فرنسا فى ذلك الوقت ، وبعد مفاوضات مع الباب العالى حصل اسماعيل على لقب (خديوى) ، وهى كلمة فارسية أقل مرتبة من الخلافة وأعلى من الوزارة وذلك فى سنة ١٨٦٧ :

وكان الخديوى يتمتع بسلطات مطلقة ، وهذا هو موطن الداء ، وكان يحكم مصر مثلما كان لويس الرابع عشر يحكم فرنسا ، فكان اسماعيل هو الدولة ، وعلى ذلك فهو يمتلك أرواح الناس وجميع الأراضى التى يمتلكونها ، وهو المرجع الأول والأخير فى جميع الأمور كبيرة كانت أو صغيرة ، وكان يجمع فى شخصه جميع أجهزة الدولة ، فرغبته هى القانون ، وعلى رعاياه أن يطيعوه رغما عنهم ، حتى لا يتعرضوا لغضبه .

وفى سبيل الحصول على فرمانات تمنحه الحصول على سلطات واسعة فى الحكم أقبل يبذل الأموال كرشوة للوزراء الأتراك وكبار الموظفين فى تركيا كى

يمهدوا له السبيل لدى الباب العالى ، وكان ذلك بعلم السلطان ورضائه الذى كان اسماعيل يعمل على أن يكون خادمه المطيع .

وكان الخديوى يعتقد فى الحكمة التى قالها له أحد الساسه المشهورين والتي تقول:(أن فن الدبلوماسية يتركز فى تقديم الأطعمة الشهية .) فكان يعول بتلك الحكمة دائما . فهو يعتقد أن الطريق الملكى القلب يكون عن طريق المعدة ، واذا كان الكرم الزائد الذى يبديه بالنسبة للاجانب يخفى عيوبه السياسية والمالية ، فان ذلك الكرم كان يساعده على غلق أفواهم فى كثير من الأحيان واستمر على تلك العادة حتى فى أشد أوقات الضائقة المالية .

وجدير بالذكر أنه قد حدثت عدة اغتيالات بين مستشارى الخديوى ، تلك الاغتيالات التى أثارت الرعب بين سكان القاهرة ، وذلك فى أبريل سنة ١٨٧٨ مما أدى الى حدوث عدة اضطرابات سياسية ، ولقد حدثت تلك الاغتيالات فى فترات قصيرة متقاربة .

وأعظم ضحايا تلك الاغتيالات هو قاسم باشا ، محافظ القاهرة ، ورئيس شورى النواب والمفتش العام السابق للوجه القبلى ووزير البحرية سابقاً ؛ والمدير العام السابق للخاصة والذى مات فجأة وقد كان الانطباع الذى تركته تلك الحوادث عميقا جدا ، ولم يكن أحد يستطيع أن يتنبأ بتلك النهاية السريعة.

وفى الحقيقة كان قاسم باشا فى آخر ليلة قبل وفاته ، فى قصر الخديوى حتى الساعة العاشرة مساءا ، لكى يهنىء والدة الخديوى ولكى يشترك فى الاحتفالات التى أقيمت احتفالا بعودة حفيدها حسن باشا ، نجل اسماعيل ، وقائد الحملة المصرية التى اشتركت فى الحملة على روسيا .

ومات قاسم باشا فى منزله بعد ساعة واحدة من مغادرته ذلك الاحتفال .

وبين تلك الشخصيات التى اغتيلت رجال امتازوا بالأمانة ، والشجاعة ، فى مواقف عديدة وكانت لهم مواقف مشرفة أمام رغبات الخـــديوى والذى تحملها على مضض ، وبينما كانت الاستفسارات "تملأ" كل مكان فان فقـــدهم أثر كثيرا فى جموع الشعب ، وذلك لمعرفتهم التامة بكل شئون الدولة ، والذين كثيرا ما اتصفوا بالاخلاص فى أعمالهم .

وفى قصور الخديوى العديدة التى أنشأها فى كل مكان كانت تلك القصور مليئة بالحريم وقد كانت أعدادهن كثيرة جدا وكان اسماعيل يمنع أى شخص من التطلع اليهن أو التحدث معهن . وبالرغم من تظاهر اسماعيل وعائلته بمسايرة التمدين والحضارة الأوروبية فانهم كانوا يعملون على زيادة أعداد الحريم فى قصورهم ، وبعد عزل اسماعيل صديق وموته ، باع الخديوى جوارى وحريم وزيره الراحل وأخذ الثمن لحسابه الخاص ، وكان للوزير الكثير من الجوارى وكان يبارى مولاه فى الاكثار منها .

وكان نظام الحريم لعنة لمصر كما هو لعنة لتركيا ، فقد كان أساسا لتجارة الرقيق الأبيض ، وهو يصور بمملكة داخل حدودها سيد مطاع إلى الأبـــد ولا يسأله أى شخص عما يفعل ويعتبر نظام الحريم مركزا للمؤامرات ومسرحا لكثير من الجرائم التى كانت ترتكب فى الخفاء .

وكان الخديوى نفسه يجتاحه الرعب فى بعض الأحيان من الحريم ، حيث كانت أفكار النساء تتسم بالجهل ، والتعصب وتسيطر عليهن الخزعبلات وكثيرا وكثيرا ما كان يتحدث هو عما يدور بخاطره عن مساوىء الحريم .

عندما تولى الخديوى اسماعيل حكم مصر كانت تدر عليه أملاكه الخــاصة دخلا يقدر بحوالى ٣٠٠٠٠٠ جنيها سنويا ، وفى بداية سنة ١٨٦٨ كانت تقدر

قيمة ممتلكاته ومصانعه بحوالى ٦ ملايين من الجنيهات بما فى ذلك قيمة ٤٣ قصرا بنيت أو جددت منذ سنة ١٨٦١ .

وقد كان اسماعيل يصرف الأموال الباهظة فى اقتناء الأراضى الجيدة وكذلك فى المشروعات التى كانت تتكلف أموالا كثيرة ، والتى تعمل على تحسين تلك الأراضى التى كان يمتلكها وفى سنة ١٨٦٢ كان اسماعيل يمتلك حوالى ٣٠٠٠٠٠ فدان . وقد صرح نوبارباشا لـ « دايسى » Dicey مؤلف كتاب « قصة الخديوية » أن اسماعيل كان يمتلك حوالى مليون فدان من أجود أنواع الأراضى فى مصر وذلك أثناء سنة ١٨٧٧ ولكن ما الثمن الذى دفعه اسماعيل للملاك الحقيقيين لتلك الأراضى ؟ هذا أمر لم يتضح ولا يمكن الوصول إليه .

ولقد سيطرت عليه فكرة امتلاك جميع أراضى مصر وأن يعمل قدر امكانه لكى تعود عليه بالنفع والمكسب الوفير . وكان الشىء الوحيد الذى لم يبعد عن ذهنه دائما هو محاولة أن يجعل نفسه عظيما فى الداخل اذا لم يستطع أن يفعل ذلك فى الخارج وتطبيقا لتلك القاعدة فلقد عقد العزم على أن يجعل من مصر مزرعة يكون هو فيها المالك الوحيد .

وكان سعيد قد منح كبار موظفيه من الأتراك بعض الأراضى الغير مزروعة وذلك لكى يؤسسوا طبقة كبار ملاك الأراضى الزراعية ولكى يجعلهم ينفقون أموالهم فى استصلاح تلك الأراضى وزراعتها . ولكن عندما تولى اسماعيل استولى على تلك الأراضى الزراعية وأعطاهم أرض أخرى غير مزرعة والتى كان يستغرق استصلاحها وزراعتها حوالى خمس سنوات ، ولقد أجبرهم على توقيع عقود تبادل أطيانهم بأخرى بور والا فسيكون مصيرهم النفى .

وهكذا بذل اسماعيل كل مجهودة فى سبيل امتلاك الأطيان سواء بطريق الشراء

والذى أضاع جزءا كبيرا من أموال الدولة فى هذا السبيل ـ أو بطريق الاستيلاء حتى يستطيع تحقيق مطامعه .

وفى نفس الوقت كان ينعم بالإبعاديات الواسعة على وزرائه وكبار موظفيه مثل راغب باشا الذى كان يشغل وظيفة الباشمعاون ، فى ذلك الوقت والذى أنعم عليه بالف فدان وكذلك أمين باشا رئيس مجلس الاسكندرية الذى أنعم عليه بعشمائة فدان ، وغيرهم من كبار موظفيه .

مما سبق يتضح أن اسماعيل حكم مصر وكان يعمل على التشبه بالملوك والأباطرة ، بالرغم من تبعيته لسلطان الدولة العثمانية ، فحكم مصر حكما استبداديا وكان هو المرجع الأول والأخير فى جميع أمور الدولة ، ولو أدى ذلك إلى القضاء على خصومه بشتى الطرق . كذلك بنى القصور الفخمة وملأها بالحريم من الجوارى والتى كانت تعتبر مملكة داخل مملكة كذلك عمل على امتلاك الأطيان الشاسعة حتى أصبحت تلك الأطيان التى كان يمتلكها تقدر بحوالى مليون فدان من مجموع مساحة الأراضى الصالحة للزراعة فى مصر فى ذلك الوقت والتى كانت تبلغ حوالى خمسة ملايين من الأفدنة . هذا وقد جاراه وزراؤه ، وكبار موظفيه فى امتلاك الأطيان الشاسعة وبناء القصور والاكثار من الجوارى وخير مثال على ذلك وزيره اسماعيل صديق .

الوزراء والمديرون والأعيان :

بعث اسماعيل من جديد المجلس العالى (الذى أنشأه محمد على) أو المجلس الخصوصى وأصبح هذا المجلس يسمى باسم (المجلس الخديوى) وكان اسماعيل يكل بحث جميع المشروعات . ويرأس بنفسه جلساته غالبا . ولو أن السلطة ظلت له فى النهاية (فهو يتصرف كما يشاء حتى ساءت الحالة المالية للدولة) .

وكان محمد سعيد قد حول دواوين محمد على كالداخلية والمالية والحربية إلى وزارات فحول اسماعيل باقى الدواوين الكبرى - كالبحرية والخارجية والأشغال والمعارف إلى وزارات كذلك .

وكان الأعيان الذين اقتنوا الأطيان والضياع تزداد ثرواتهم يوما بعد يوم وذلك بازدياد دخلهم من أطيانهم وأملاكهم ، وكانت الحكومة دائما فى جانبهم وكانوا هم يتزلفون للحكام حتى ينالوا رضاهم ويأمنوا على مصالحهم ولو أدى ذلك إلى كسب ذلك الرضا عن طريق الهدايا والرشاوى ، وأنعم اسماعيل عليهم بكثير من الألقاب والرتب وأسند اليهم المناصب الادارية والقضائية فكان منهم المديرون ورؤساء المجالس وكاد يكون مجلس شورى الحكام مقصورا على طبقتهم .

وقد قسم اسماعيل القطر المصرى إلى ثلاثة أقسام كبرى : البحرى والمتوسط والصعيد وقسم هذه الاقسام الثلاثة إلى ١٤ مديرية ، ٨ محافظات . كذلك عمل على تقسيم المديريات إلى مراكز ، والمراكز إلى أقسام . والأقسام إلى نواح وأنشأ وظائف مفتشين ، ورؤساء مفتشين للأقاليم كان أعظمهم شهرة « اسماعيل صديق » الشهير « بالمفتش » وعهد برئاسة النواحى إلى عمد بدلا من المشايخ وجعل هؤلاء مساعدين لأولئك فى أعمالهم .

ولقد كان المديرون كلهم - فى بادىء الأمر - من العنصر التركى ولكن ثبت بعد ذلك عدم كفاءتهم فى الادارة ، فأخذ يستبدل المديرين الأتراك بمديرين من المصريين ، حتى أصبحت معظم مديريات القطر مرؤوسة فى سنة ١٨٧٧ بمديرين مصريين ، بالرغم من أن هيبة الإتراك . من جهة . لا تزال كبيرة . فى نفوسهم وأنه كان يخشى أن تحملهم هذه الهيبة فى معاملاتهم الادارية مع كبار رجال العنصر التركى الخاضع لحكمهم على التهاون . الذى قد ينجم عنه

الضرر بالمصلحة العامة ، وكذلك لم يكن يشعر عامة الشعب بالهيبة من المصريين مثلما كانوا يهابون الأتراك.

ولما كان (اسماعيل صديق) مفتشا لعموم الأقاليم فقد كان يتحكم فى تعيين المديرين وقد فرض أتاوة على من يريد الحصول على وظيفة مدير وهى من ٢٠٠٠ جنيه إلى ٣٠٠٠ جنيه ، وعلى من يريد أن يكون وكيلا لمديرية من ١٠٠٠ جنيه إلى ١٥٠٠ جنيه وعلى من يريد أن يكون ناظرا لقسم من ٥٠٠ جنيه إلى ٧٥٠ جنيه . وقد كان كل هؤلاء يعملون على الحصول على أضعاف ما دفعوا بعد أن يتسلموا وظائفهم مما أدى إلى فساد البلاد ، وقد كان بين هؤلاء المديرين من يجهل القراءة والكتابة بالكلية .

وكانت الثروة التى جمعها اسماعيل صديق باشا المفتش وناظر المالية بهذه الطريقة غير المشروعة تفوق فى مقدارها واختلاف مظاهرها ماكان منها لدى أى أمير مصرى وكان ينفق منها عن سعة، فاشترى القصور الفخمة وأمتلك الأطيان الشاسعة التى كانت تزيد على الثلاثين ألف فدان ، وكان لديه من المجوهرات مايزيد على الستمائة وخمسين ألف جنيه انجليزى ، والجدير بالذكر أنه تمتع بكل تلك النعم وحده فى ظروف كان لا يصرف فيها الموظفين فى القطر المصرى قيمة مرتباتهم نحو ثمانية عشر شهراً أو ما يزيد .

وهكذا أراد اسماعيل تكوين وزارة مسئولة كما هو الحال فى الدول الأوروبية ولكن مما سبق يتضح أن تلك الوزارة التى أنشأها كانت صورية فكان هو المرجع الأول والأخير فى جميع الأمور ، وكان هؤلاء الوزراء مجرد موظفين يعملون على ارضاء رغبات الخديوى ، وتنفيذ أوامره ، وفى ١٤ أبريل سنة سنة ١٨٧٨ عندما ألفت لجنة تحقيق دولية لبحث الأسباب التى أدت إلى سوء

حالة الحكومة المصرية المالية وعجزها عن سداد الأقساط المستحقة عليها ، فكان ما اقترحته اللجنة الأخذ بنظام الوزارة المسؤولة ، بدلا من حكم الخديوى الشخصى ، كذلك كانت مهمة مجلس شورى النواب استشارية بحتة .

كذلك رأينا كيفية تعيين المديرين وأخذ الرشاوى الباهظة فى سبيل تعيينهم فكان هؤلاء يعملون بالتالى على جمع تلك الأموال التى دفعوها وزيادة وذلك بالضغط على سائر طبقات الشعب وخاصة طبقة الفلاحين . فتمادى هــؤلاء المديرون فى جمع الضرائب أضعافا مضاعفة وكانوا لا يفكرون إلا فى مصالحهم الشخصية دون العمل على مصلحة ذلك الفلاح الذى كان كثيرا ما يلجأ إلى ترك أرضه والهرب مفضلا ذلك على البقاء فى تلك الأرض مع الخضوع لظلم الطبقة الحاكمة سواء من المديرين أو المشايخ أو العمد أو غيرهم الذين كانوا يتفننون فى جمع الضرائب بشتى الوسائل وكانت الضرائب لا تصل إلى خــزانة الدولة كاملة بل تظل تتناقص نتيجة لأن كلا منهم يأخذ منها نصيبه .

الأتراك كطبقة حاكمة :

يرجع تاريخ العنصر التركى إلى مصر إلى الفتح العثمانى سنة ١٥١٧ عندما خلع السلطان سليم آخر سلطان المماليك فى مصر وتلقب بلقب خليفة ونزلت مرتبة مصر إلى اقليم عثمانى يتبع السلطان ، وتبع ذلك التغيير هجرة العنصر التركى الى مصر ولكن فى أعداد قليلة وأقاموا بصفة خاصة فى القاهرة ، ولكن لم يتمكنوا من الاندماج مع سائر طبقات الشعب الموجودة فى مصر . ولقد احتكروا الوظائف الرئيسية فى الدولة لمدة ٢٤٠ سنة تقريبا ولكن دون أن يكون لهم النفوذ الفعلى فى البلاد .

وفى منتصف القرن الثامن عشر تجمع المماليك - الذين ظلوا كطبقة محاربة -

تجمعوا واحترفوا تجارة الرقيق واستفادوا بذلك كثيرا من نفوذهم السابق، وفى خلال الخمسين سنة التى أعقبت ذلك لم يفقد الغزاة الأتراك كل نصيبهم فى الحكم فقط ولكن تحطمت سيادة السلطان الفعلية فى مصر . وعندما تولى محمد على حكـــم مصر كان لا يعطف على تلك الطبقة وكانت سياسته هى الاستعانة بعنصر المصريين أكثر من الأتراك العثمانيين وسار خلفاؤه على تلك القاعدة .

ولقد كان محمد سعيد ابن محمد على ناقما على الاتراك والشراكسة لدرجة أنه قال: « أننى أود أن أعرف ما هى العروق والشرايين التـــركية والشركسية فى لافتحها ، فأتخلص من آخر نقطة من هذا الدم الممقوت».

وهكذا كان سعيد يكره الأتراك وأخذ يعمل على إبعادهم عن الحكم .

لقد أجرى شبه احصاء فى سنة ١٨٥٩ أثناء ولاية سعيد على مصر ، وقـــد قدر عدد السكان فى ذلك الوقت بحـــوالى ٥٫١٢٥٫٠٠٠ نسمة وباستبعاد الأخطاء أو احتمالات الخطأ ، فيقدر عدد السكان بحوالى خمسة ملايين نسمه . وبالقياس إلى ذلك العدد يمكن القول بأن عدد السكان فى مصر فى عصر اسماعيل كان يقدر بحوالى خمسة ملايين ونصف ويقدر عدد الأتراك فى ذلك الوقت أيضا بحوالى ١٠٫٠٠٠ (عشرة آلاف نسمة)، منهم ٥٫٠٠٠ فى القاهرة ، ٢٠٠٠ فى الاسكندرية ، ٣٠٠٠ مبعثرين فى الوجهين القبلى والبحرى من القطر المصرى ، وكانوا يعملون كأسطوات للمهن المختلفة ، أو يشتغلون بالتجارة ، وكانوا يمثلون أيضا طبقة صغار الملاك ، وبعضهم ضمن هيئة العلماء ، والبعض الآخر يشغل مراكز عظيمة بالنسبة لجنسهم وطبقتهم ، ولـــكن نفوذهم الاجتماعى والسياسى ضئيل جدا خارج حدود الطبقة التى هم جزء منها .

كما أن هؤلاء الأتراك كانوا يعملون كقواسة فى المديريات عوضا عن

عساكر الجهادية، ولكن كانت أخلاقهم سيئة مما أدى إلى تشكى الأهالى منهم . وكانت قد جرت العادة أن توزع الحكومة هؤلاء القواصة على مشايخ النواحى لمدة ثلاثة أشهر فى السنة وذلك للمساعدة فى جمع الضرائب ، وقد أرسل هؤلاء المشايخ إلى الحكومة بما يفيد رغبتهم فى عدم ارسال هــؤلاء القواصة وأنهم يمكنهم جمع الضرائب بدونهم حيث أنهم طوال الثلاثة أشهر التى يقيمونها يكلفون المشايخ الكثير من المأكل والمشرب مما يسبب لهم أضراراً بالغة ، هذا فى الوقت الذى كان فيه لهؤلاء القواصة مرتبات ثابتة .

ومن ذلك أيضا أن وجيها من وجهاء الصعيد ، عين مديرا للمديرية التى فيها بلده ، وكان أهله يلازمونه دائما حتى فى حجرته الرسمية الخاصة ، مما يؤدى إلى ضياع وقته فى محادثات غير متصلة بعمله بالمرة ، ولم يجد فى نفسه القــوة لايقافهم عند حدهم فأوعز إلى قواسه التركى ، وكان عالى القامة ، ضخم الجثة أوعز اليه أن يدخل يوما على أولئك الاهل والمعارف عندما يراهم جالسين فى حجرته الخاصة ويزجرهم ويطردهم عساهم لا يفعلون ذلك مرة أخرى، وفعل القواس ما أمره به المدير ودخل على ذلك الجمع وحملق عينيه بشكل مفزع ، وهجم عليهم بصوت مخيف قائلا : « يلا! سكتوا! كرتا! فلاخ أديسيرا! » فذعر الجمع وارتعدوا وأخلوا المكان فى لحظات قليلة ، ولكن المدير كان أولهم هروبا لشدة ما أصيب به من فزع من هيبة قواسه وهول منظره وصورته .

وتقول « ليدى دف جوردون » : « منذ أيام تلفتنا فاذا بأوعية الماء جافة واذا البيوت غير مرشوشة ولما بحثنا الأمر تبين أن السقائين فروا جميعا آخذين معهم عائلاتهم وأمتعتهم الى حيث لا يدرى أحد . أما السبب فهو ان بعض ذوى النفوذ بينهم قواس تركى أجبروهم على جلب المــاء لبعض المبانى

بثمن لم يستطيعوا تحمل تفاهته وقد هـــرب سقائى المسكين وعلى « أجر شهر كامل له . . »

وأن الأمثلة التى تدل على تعسف الأتراك والشراكسة لكثيرة جدا ، وقد كان هذا التعسف يقع بصفه خاصة على المصريين أبناء البلاد ، فقد اتفق لملازم أول مصرى أن قائده الشركسى ضربه ذات يوم بدون سبب وبدون ذنب ، ورفع الملازم شكواه الى من هو أعلى من قائده فلم يلتفت اليها فرأى الملازم ان ضربه وهو ضابط ، لايتفق مع كرامته ولا مع هيبته فى نظر مرءوسيه ، فتنحى عن وظيفته ورجع الى الصف بصفته جنديا ، وأظهر فى حالته الجديدة من الطاعة والامتثال والشجاعة ما جعله أعلى منزلة فى أعين (العساكر) على العموم . ولكن قائده الشركسى عـــد عمله هذا خارجا عن حدود الأدب العسكرى ويستلزم عقابا يردع غيره من الاقتداء به فسيق الملازم أمام مجلس حربى ، وحوكم ، فحكم عليه المجلس بالموت تحت الرصاص ونفذ الحكم فيه.

ومن أمثلة تعسف الشراكسة ان ضابطا مصريا شعر بالمرض أثناء سيره مع أورطته من موقع الى آخر ، وطلب من قائده الشركسى ان يستريح فى خيمته ويتخلف فى أحد المواقع نظرا لعدم مقدرته عـــلى السير ، فأمر القائد الطبيب (طبيب الفرقة)، بالكشف على الضابط واستعمل ألفاظا أدرك الطبيب منها أن القائد يرتاح الى تقرير لايكون موافقا للمريض .

فكشف عليه وقرر أن الضابط يمكنه السير ، فما كان من القائد الا انه ذهب الى خيمة ذلك الضابط وأمر باقتلاعها وقلبها على رأسه ، وأمره بالسير مـــع أورطته فازداد المرض عليه ، وحال دون تمكنه من الاستمرار على المشى . فأمر القائد الشركسى ، بتجريده من رتبته وتنزيله الى النصف نفرا بسيطا !

فقعل . ولم يكتف بذلك بل عندما استقر الجيش أمـــر بمحاكمة الضابط أمام مجلس عسكرى وحكم عليه بالاعدام فأخذوه وأجلسوه على الأرض ، موثوق الركبتين ويداه وراء كتفيه وأطلقوا عليه الرصاص فجرح جروحا عدة ، ولكنه لم يمت فكلف أحد الجنود بالاجهاز عليه ففعل .

من الأمثلة السابقة يتضح مدى تعسف الأتراك والشراكسة وخاصة بالنسبه للمصريين الذين كانوا يعاملونهم بالعنف والقسوة ويلقون بهم فى السجون لأقل حادثة ، ولا يتوانون عن اعدامهم لأتفه الأسباب .

وانه مما لاشك فيه ان سوء ادارة الأتراك قد أدى الى تلك الحالة السيئة التى وصلت اليها مصر فى عهد اسماعيل ، وان احترام الشعب لهم أصبح معدوما لأن الناس يفضلون دائما أن يحكمهم بنى وطنهم ولو كانوا ظالمين .

وكان هؤلاء الأتراك يعارضون الاصلاح والتقدم ، وكلما تقدمت البلاد فان فرصة انتشار نفوذهم وتفوقهم تأخذ فى النقصان ، ولكن تزداد معارضتهم لأن الاصلاح والتقدم ليسا من مصلحتهم .

وهكذا كان الأتراك يعملون دائما على تأخر البلاد حتى يستطيعون نشر نفوذهم وكان ذلك على حساب طبقات الشعب جميعا .

فهذا الخليط من الموظفين الأتراك الذين اختار الخديوى بعضا منهم ، والبعض الآخر أرسلهم الباب العالى الى مصر لكى يعملوا على الموازنة مع قوة الخديوى والحد منها هذا الخليط الذى انتشر هنا وهناك كان يعيث فى الأرض فسادا ينشرون الظلم بين أفراد الشعب ويعملون على اذلاله وفرض سيطرتهم بشتى الطرق مما جعل تلك الطبقة من الأتراك والشراكسة مكروهة كرها شديدا من سائر الطبقات الاخرى لأنهم لا يسايرون التقدم والمدنية .

وظل المصريون مدة طويلة لا يسمح لهم بالترقى الى مراتب الضباط ، وبالتدريج سمح لهم بذلك وخاصة فى عهدى سعيد واسماعيل ، حيث أخذت اعدادهم تزداد فى صفوف الجيش ولكن بالرغم من ذلك ظل العنصر التركى متفوقا فى مصر ، معتمدين فى ذلك على الرتب الرفيعة التى كانوا ينالونها والتى كان لايسمح بها لزملائهم من المصريين ، ولم يكن احـــد اكثر تعجبا من اسماعيل عندما علم وهو فى منفاه ان الثورة التى حدثت فى الجيش المصرى فى فبراير سنة ١٨٨٠ بعد عام من الثورة الاولى للضباط والتى حدثت فى عهده كانت تلك الثورة من تدبير الضباط المصريين ضد الأتراك والشراكسة الذين تمتعوا بمميزات لم يصل اليها أحدهم فى يوم من الأيام ، وبالطبع كان من أهم شروطهم عزل وزير الحربية عثمان رفقى باشا الذى كان بالطبع من أصل تركى وتعيين مصرى مكانه .

وقد كان الأتراك والشراكسة يتمتعون بسلطات واسعة وخاصة فى الجيش وكانوا يستغلون مراكزهم فى الحط من شأن الضباط المصريين . من ذلك ما وقع بين خسرو باشا التركى وعرابى ، حيث جمع خسرو ضباط الآلايات لبعض الأوامر والتنبيهات ، وبعد ان انتهى من أوامره خاطب عرابى بألفاظ شنيعة وعبارات بذيئة وسب العرب وآباءهم والفلاحين عموما ، وختم تلك الشتائم بقوله : « سكتر فلاح » فغضب عرابى غضبا شديدا وقال له : « ان الفلاح اسم قبيح عندك ولولاه ما رأيت سعدك » وأخذ ينعت خسرو بأحط الصفات مما أثار غضبه ، وسعى الى الخديوى ، الذى أمر بمحاكمة عرابى فحوكم وحكم عليه بالنفى وفى ذلك أوضح الأدلة على التعصب الشديد لدى الاتراك والشراكسة ضد المصريين ، فكان هؤلاء الأتراك لايتركون فرصة تمر دون ان يهينون المصريين ويوجهون اليهم التهم الزائفة .

وحتى فى الوظائف المدنية تميز الأتراك على سواهم فى كل شىء ، فكان الكاتب التركى مثلا يتقاضى مرتبا أكبر من أى كاتب آخر ، فكان الكاتب العربى لا يصل إلى مرتب الكاتب التركى بأى حال من الأحوال .

ويظهر تعصب الطبقة الحاكمة للأتراك واضحا من تلك الرسالة التى بعث بها أحد المديرين إلى الخديوى يقترح فيها ترقية أحد النظار ويستشهد على كفاءة ذلك الناظر بأنه « من أبناء الترك » وكأن ذلك يعتبر دليل كاف على أحقيته فى الترقية دون سواه .

وهكذا يتضح مدى تمييز الأتراك على غيرهم ويرجع السبب - غالبا - إلى أن معظم الذين كانوا مسيطرين على شئون الدولة فى مصر تحت حكم اسماعيل كانوا من الأتراك فكانوا يتعصبون لبنى جنسهم ويفضلونهم على غيرهم مهما ارتكبوا من أخطاء . فكما سبقت الاشارة ان معظم المديرين كانوا من الاتراك والشراكسة ، وكذلك كبار الضباط كانوا من الأتراك أيضا وكان يحرم على المصريين الترقى فى تلك الرتب العظيمة فى الجيش حتى يظل نفوذ الأتراك سائدا .

تعيين المصريين إلى جانب الأتراك فى الوظائف :

كان سعيد قد أمر بتعيين العمد من المصريين إلى جانب الأتراك وابتدأ تجربة ذلك بتنصيب اثنين من عمد نواحى مديرية المنيا وبنى مزار وجعلهما بداية للتجربة . وبعد ذلك أمر تعميم تعيين المصريين إلى جانب الأتراك فى سائر الأقاليم وذلك بأن يكون « اثنين نظار أقسام من أبناء الترك وواحد من أبناء العرب » أى أنه سمح بتعيين ثلث النظار من المصريين والثلثين من الأتراك . (ويقصد بناظر القسم مأمور القسم) (أما المعاون فكان يسمى حاكم خط)

كذلك أمر فيما يختص بحكام الاخطاط أن يكون منهم ثلاثة من أبناء الترك وواحد من أبناء العرب . وهكذا أصبح للمصريين نصيب فى الحكم لأول مرة فى عهد سعيد وكان ذلك سنة ١٢٧٣ هـ بعد أن كان لا يسمح لهم بالتعيين فى مثل تلك الوظائف التى كانت قاصرة على الأتراك فلما تولى اسماعيل حكم مصر صار نصف الحكام مصريين وبذلك زاد عدد المصريين فى وظائف الدولة وأصبحوا ينافسون الأتراك فى السلطان بعد أن كان هؤلاء الأتراك يحتكرون وظائف الحكم ، وأغلب الظن أن تولى المصريين للحكم جاء نتيجة التوسع فى فتح المدارس فى عصر اسماعيل وارسال البعوث إلى الخارج فظهرت طبقة مثقفة مستنيرة جديرة بأن تتولى شئون الحكم فأظهرت جدارة بدلا من هؤلاء الأتراك الذين اشتهروا بالتعصب والجهل وكانوا يكرهون التقدم والمدنية .

وعلى ذلك حل المصريون محل الأتراك فى كل فروع الادارات الحكومية ومصالحها التى أصبحت معظم وظائفها ـ فى مدى سنين قليلة ـ فى أيدى المصريين سواء المسلمين منهم أو الأقباط .

وكان الكثير من الأقباط يوجدون فى كل مدينة تقريبا وكان عددهم فى عصر اسماعيل يبلغ حوالى ٥٠٠,٠٠٠ خمسمائة ألف شخص تقريبا . ولكنهم يوجدون بكثرة فى مدن خاصة مثل مدينة جرجا . وكانت تميزهم عن اخوانهم المسلمين العمامة السوداء والجلبــــاب . وكان يكفى القاء نظرة على وجوهم للتعرف عليهم ومن الصعب أن نحدد بدقة وجوه الاختلاف بينهم وبين المسلمين عموما ولكن من النادر أن يخطىء الإنسان فى التعرف عليهم ، وكانوا يكونون الطبقة الدنيا من الموظفين ، وكانوا أكثر من الأتراك فى أخـــــذ الرشاوى ، وان كانوا أكثر تفاهما معهم أكثر من المصرين المسلمين.

ولقد تدرج المصريون فى الوظائف حتى وصلوا إلى وظائف المديرين للاقاليم بعد أن كان المديريون كلهم من الأتراك وبذلك نافس المصريون الأتراك فى تولى الوظائف العليا فى الدولة وبذلك أخذ نفوذ الاتراك يقل شيئا فشيئا .

ولم يقتصر الامر على ذلك بل لقد تولى المصريون الوزارة فى عهد اسماعيل وخير مثال على ذلك العلامة على مبارك الذى تولى عدة مناصب حتى وصل إلى وزير .

ومن العوامل التى ساعدت على تولى المصريين وظائف الحكم هو جعل اللغة العربية لغة البلاد الرسمية وذلك ابتداء من عهد سعيد الذى أمر بذلك نكاية فى التركية لأنه كان ينقم على الاتراك والتركية . وكذلك كان يكره الشراكسة .

ولما تولى اسماعيل حكم مصر عمل على أن تكون اللغة العربية أيضا اللغة الرسمية للدولة فضلا عن أنها اللغة الوطنية . فاحتلت اللغة العربية كل مكان ولم يبق للغة التركية وجود الا فى بيوت الاتراك وفى المكاتبات الرسمية مع الدولة العليـــة .

وعندما وجد الاتراك أن المصريين أصبحوا متساوين معهم فى تولى وظائف الحكم أخذوا يعملون على الحد من تعيين المصريين ، فهذا اسماعيل صديق مفتش عموم الأقاليم يكتب إلى المعية السنية بأن ألغاء وظائف الكتاب الأتراك من المديريات قد ألحق الضرر بالاعمال بحجة أن بعض المكاتبات مازالت باللغة التركية . ولذلك فهو يطالب عودة (الكتبة) الاتراك فى المديريات مرة أخرى .

وهكذا أصبح يوجد تنافس بين الأتراك والمصريين على تولى وظائف الحكم ، وبمرور الوقت تولى المصريون معظم الوظائف الهامة فى الدولة لاسيما بعد استعمال اللغة العربية فى المكاتبات الرسمية بعد أن كانت اللغة التركية هى

لغة البلاد الرسمية .

وكان اسماعيل يعمل على جلب أبناء العمد والوجهاء إلى دواوين المديريات ، ليتدربوا على تعليم الأحكام وشئون الحكم والادارة تمهيدا لتوظيفهم فيما بعد فى الوظائف الاداريــة .

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فقد أنشئت مدرسة فى السويس لتعليم أولاد القبودانات والعساكر البحرية وأولاد الضباط والعساكر البرية . وكانت قد أنشئت قبل ذلك مدرسة لنفس الغرض فى القلعــة .

وكان اسماعيل يعمل على أن يكون أنجال الطبقة الحاكمة — مع أنجاله — مميزين على سواهم فى التعليم . وكان يوصى دائما بالاعتناء بأسباب راحتهم وباستكمال ترتيب مايلزم لهم من وسائل الراحة .

علاقة الطبقة الحاكمة بجموع الشعب :

كان الموظفون الذين عهد اليهم جباية الضرائب ظلاما ومرتشين وربما كانت معاملة الحكومة لهم هى التى أدت إلى سلوكهم ذلك السبيل ويقول (مستر كيف) فى تقريره :

(ان فى جملة الأسباب التى تقلل من نفع الموظف الوطنى وتحمله على الخيانة أنه مقلقل فى مركزه معرض للعزل فى كل آن فكل وظيفة من وظائف الباشوات فما دون يمكن ابطالها بمجرد أرادة صاحب الامر . وقد أصبح الموظف المصرى مثل الوالى الرومانى يحاول أن يجمع من وظيفته ماأمكن الجمع قبل أن تضيع الوظيفة عليه ، فيحال على المعاش بعد أن يسلب الحكومة والاهالى معا وعنده ثروة طائلة مع أن راتبه قد لايتجاوز أربعين جنيها فى الشهر .

هذا وقد كانت الحكومة تعاقب الموظفين بعقوبات تخدش كرامتهم حتى أن

تلك العقوبات وصلت فى بعض الأحيان إلى الضرب .

وكان الخديوى يفرض الاتاوات على الباشوات ، وهؤلاء يفرضونها بدورهم على أعيان القرى الذين يقتضونها من الفلاحين وفى ظل ذلك النظام انتشرت الرشوة والفساد فى كل مكان وكان العمد ينفذون أوامر مأمور المركز ، والمأمور ينفذ ما يمليه عليه المدير ، والمدير ينفذ أوامر المفتش العام الذى يعمل على أرضاء الخديوى وذلك بجمع أكبر قدر من الضرائب وعندما سئل المفتش العام عن المصدر الذى يرجع اليه عملوا الضرائب عند أى شكوى وكان ذلك السؤال موجها اليه من أعضاء لجنة الدين ، فأجاب بقوله :

« أما فيما يختص بالضرائب فلا يستطيع الفلاح أن يرفع شكواه لأنه يعلم أن تلك الضرائب تجمع بناء على أوامر عليا . »

فاذا احتاجت الحكومة الى عشرة ملايين من الجنيهات تطلب إلى المديرين جمع ذلك المبلغ ، فيطلبون ذلك بدورهم من مشايخ القرى وهؤلاء يعملون على اجبار الأهالى على دفعها ولو أدى ذلك إلى استعمال (الكرباج) ولم تكن الضرائب تصل الى خزانة الدولة كاملة بل كان كل من هؤلاء المسئولين يقتطع منها جزءا لنفسه ، وهكذا حتى تصل إلى خزانة الدولة وقد أخذ كل منهم نصيبه منها .

وقلما كان الرؤساء من الموظفين والحكام ينظرون إلى مصالح البلاد والأهالى بل أهملت هذه الناحية أهمالا جسيما حتى لم يكن للأهالى حقوق محترمة ولا كرامة مصونة أمام الموظفين ، (وكان أساس معاملة الحكام للفلاحين القهر والارهاق . وكان الضرب (بالكرباج) عادة مألوفة فى جباية الضرائب ولم يكن ثمة قانون ولا قضاء عادل يحميان الضعيف ولا رقابة على الحكام من حكومة عادلة أو مجالس نيابية أو صحافة أو رأى عام .)

ولقد بلغ من استبداد الموظفين بالأهالى، مايدعو إلى العجب من ذلك أن أحد معاونى المالية أجبر أهالى ناحية المرج قليوبية على شراء خمسة عشر فدانا سعر الفدان أربعين جنيها أو تربط عليهم بالايجار بسعر الفدان ستماية قرش والا تسلط عليهم بالضرب والأذى .

وهكذا كانت معاملة الطبقة الحاكمة للأهالى تلك المعاملة التى اتسمت بالقسوة وكذلك انتشرت الرشوة بين الموظفين بدرجة كبيرة ، فمثلا أصبح موظفى السكك الحديدية ، لا يسمحون بنزول البضائع فى المحطات الا اذا أخذوا منها لأنفسهم. مما سبق يتضح كيف أن سوء معاملة الحكومة للموظفين كانت من أهم الأسباب التى دعت هؤلاء الموظفين إلى اتباع طرق غير سليمة مع الأهالى ولذلك لعدم ضمانهم استمرارهم فى وظائفهم من جهة ، والعمل على جمع ثروة كبيرة من جهة أخرى .

وكانت نتيجة ذلك كله الضغط على طبقات الشعب وخاصة طبقة الفلاحين الذين عوملوا أسوء معاملة حتى ضربوا (بالكرباج) وأضطر معظمهم الى ترك أطيانهم هربا من سياط محصلى الضرائب .

الفصل التاسع

أهــل الذمــة

من هم أهل الذمة ؟

نقصد بأهل الذمة هؤلاء المرابين — وخاصة الأجانب منهم — الذين استغلوا الأزمة المالية التي حلت بمصر في السنوات الأخيرة من حكم اسماعيل ، وأخذوا يبذلون الأموال بدون حساب ، على أن يستردوها أضعافا مضاعفة ، وذلك عن طريق الفوائد الباهظة التي كانوا يفرضونها على تلك الأموال التي يقرضونها سواء لاسماعيل نفسه أو لعامة الشعب وخاصة الفلاحين .

وسنقسم الحديث عن هذه الطبقة الى قسمين :

أولا : علاقة أهل الذمة بالخديوى اسماعيل .

ثانيا : علاقة أهل الذمة بالفلاحين .

وذلك لأننا اذا أمعنا النظر في نشاط تلك الطبقة في الفترة التي نحن بصدد الحديث عنها — وهي فترة حكم الخديوى اسماعيل لمصر — نجد أن ذلك النشاط كان يتركز أساسا في علاقة هؤلاء المرابين بكل من الخديوى اسماعيل والفلاحين وذلك لأن اسماعيل لحاجته المستمرة إلى المال ، كان لا يتورع عن الاستدانة من أى شخص أجنبى بالفوائد التي يحددونها ، كما أن الفلاحين — بسبب أرهاقهم بالضرائب المستمرة — كانوا دائما فريسة لهؤلاء المرابين الذين كانوا مسلطين عليهم بلا هوادة ولا رحمة .

أولا : علاقة أهل الذمة بالخديوى اسماعيل :

١ - تمادى اسماعيل فى الاقتراض من المرابين :

عندما تولى اسماعيل حكم مصر لم تكن حالة البلاد المالية ما يستدعى الاقتراض لأن مصر تعد من أغنى بلاد العالم . ومن الممكن اذا وجدت هى ادارة حكيمة أن تسلك سبيل التقدم والعمران دون أن تحتاج الى القروض . كما أن ارتفاع أسعار القطن فى أوائل حكم اسماعيل - نتيجة لقيام الحرب الأهلية الامريكية - قد جعل البلاد فى حالة يسر ورخاء .

ويقول بعض المؤرخين أن نجاح سعيد باشا - ابن محمد على - فى الحصول على قرض ، أدى إلى نهاية اسماعيل باشا السريعة وإلى دمار مصر ، حيث أن تجربة سعيد باشا جعلت يعتقد أن أوروبا يمكن أن تمنحه قروضا عديدة دون قيد ولاشرط .

واذا نظرنا نظرة عامة إلى فترة حكم اسماعيل نجد أنه كان لديه كثيرا من الطموح ، وكان الحصول على ذلك الطموح يتطلب اسرافا بالغا يفوق كثيرا موارد البلاد فى عهده ، ويمكن القول أنه من المحتمل اذا كان اسماعيل قد تحقق أن تلك السياسة التى اتبعها سوف تتطلب ارهاق موارد البلاد، والتى كانت مصر غير قادرة على تحملها ، فانه كان من المحتمل أن يعمل على الحرص فى تنفيذ تلك السياسة بدلا من السير فى تيار الاسراف الذى أدى الى عزله فى النهاية .

وكان اسماعيل محاطا بعدد كبير من المرابين الوطنيين والاجانب الذين كانوا يتنافسون فى جرأة وقحة ، على أن يقدموا له عروضا سخية يحققون من ورائها الثروات الضخمة فكانوا جميعا مستعدين لكى يقرضوه أى مبلغ يطلبه ، كما أنهم

كانت لاتوجد أى عقبات فى سبيل تجديد تلك الديون التى يعقدها بصفته الشخصية بالنيابة عن مصر .

وعلى ذلك كان اسماعيل يستدين باستمرار ديونا سائرة من المرابين الاجانب المقيمين فى مصر ، ولم يكن لهذة الديون حساب ظاهر ولاحد معلوم ، وكل ما عرف عنها أنها كانت ذات فوائد فاحشة جدا . والدين السائر هو الذى ينشأ عن الاستجرارات والمعاملات المدنية والمشتريات والتوصيات ، ويشمل نوعا اخر من الدين ، وهو مايعرف بالافادات أو البونات (الآذون) المالية ، أو بونات الروزنامة ، أو بونات الدائرة السنوية والبونات عبارة عن كمبيالات لكاتب بقيم مختلفة مسحوبة على الدواوين المتقدمة تحت الأذن ، موقعا عليها من وزير المالية ، أومن يفوضه الوزير بالتوقيع وتستحق الوفاء فى المعياد الموضح بها ، وكانت هذه البونات تودع بالخزائن ، فيأتى الراغبون ويطلبون شراءها ، وبعد مساومتهم على سعر الفائدة والاتفاق معهم عليها يدفعون صافى قيمتها للخزانة ويتسلمون الكمبيالات ويتجرون بها وعند حلول موعد الدفع يقدمونها للخزانة ، ويأخذون قيمتها، وكما سبقت الاشارة لم يكن للديون حساب معروف بل كان الخديوى اسماعيل كلما احتاج إلى المال استدان ماتصل اليه يده من المرابين الاجانب المقيمين فى مصر ، وقد اختلفت الآراء فى تقديرها لانه لاسبيل لحصرها . فمؤلف (تاريخ مصر المالى) يقدرها سنة ١٨٧٤ ، ٢٦ مليون جنيه وقدرها بعضهم بـ ٢٨ مليون جنيه ، وجاء فى الوقائع أنها بلغت سنة ١٨٧٣ – ٢٥ مليون جنيه .

أما فوائد تلك الديون السائرة فلم يكن لها حساب معلوم ، ويقدرها بعضهم بأنها كانت بنسبة ٢٠ ٪ ، ٢٤ ٪ فى السنه .

من ذلك يتضح مدى فداحة تلك الفوائد الباهظة التي لا يقبلها عقل ولا منطق في الوقت الذي وافق عليها اسماعيل لكي يحصل على المال الذي يريده بأية وسيلة ممكنة .

كما أنه كان من الممكن أن يتحاشى ذلك الاقتراض لو أنه اتبع سياسة حكيمة تجنبه التمادي في ذلك الطريق الوعر الذي أدى بمصر الى الدمار وأدى به إلى العزل .

كما يتضح أيضا مما سبق أن تلك الديون السائرة التي استدانها اسماعيل من المرابين الأجانب تقدر بحوالى ٢٥ مليون جنيه تقريبا من مجموع الديون التي كانت مصر مطالبة بتسديدها في نهاية حكم اسماعيل والتي تقدر ب٩١ مليون جنيه .

وعلى ذلك فقد نزح إلى مصر هؤلاء المغامرين من دول أوروبا يبتغون الثراء من وراء أقراض اسماعيل تلك الأموال بفوائد فاحشة عادت عليهم بالربح الوفير فكونوا ثروات ضخمة بطريقة سهلة مما أدى الى تجمهرهم في النهاية محتمين وراء نفوذ الدول التي يتبعونها طالبين أموالهم أضعافا مضاعفة .

٢ ـ أهل الذمة وعزل اسماعيل :

نظرا لتمادي اسماعيل في الاقتراض من المرابين الأجانب فأخذ يعقد القرض تلو القرض بفوائد باهظة حتى تراكمت الديون ولجأ هؤلاء المرابين إلى دولهم يطالبون حمايتهم واسترداد أموالهم التي أصبح اسماعيل عاجزا عن دفعها . فكان أن تدخلت تلك الدول وطلبت من الباب العالى عزل اسماعيل الذي أصبح غير قادر على معالجة أمور البلاد ولكن ماهي الظروف التي أدت إلى تلك الأزمة؟

يعزى بعض المؤرخين سبب التجاء اسماعيل إلى الاستدانة بانخفاض أسعار القطن المصري بعد انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية مما أثر تأثيرا كبيرا في

اقتصاديات مصر ، وشعر اسماعيل بحاجته إلى المال ، وكان المرابون من دول أوروبا مستعدين لكى يقرضوا الخديوى المبالغ الطائلة .

والواقع أن إنخفاض أسعار القطن المصرى عقب انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية لم يكن السبب الوحيد فى التجاء اسماعيل إلى الاستدانة ولكن من الأسباب الرئيسية هو اسراف اسماعيل ، الزائد عن الحد واقدامه على تنفيذ المشروعات التى لا تحتملها موارد البلاد فى ذلك الحين . وعلى ذلك لم يفكر اسماعيل فى عواقب الأمور ، وكان كل ما يهمه فى الأمر هو أن يرى الذهب الذى هو فى حاجة اليه طوع بنانه دوما .

وكما سبقت الاشارة فقد نزح جميع مغامرى أوروبا إلى مصر ليقينهم أن اسماعيل فى ضائقة مالية ، وأنهم يستطيعون أن يكونوا ثروات كبيرة من وراء ذلك وبذلك كانوا مستعدين لاقراضه أى مبلغ من المال ، وعلى ذلك أصبحت مصر مجتمعا يضم خليطا من المغامرين من جميع أنحاء العالم ووجدوا ترحيبا جما لدى بلاط الخديوى فى تلك الايام التى كان فيها على وشك الأفول .

ويمكن القول أن مدينة الاسكندرية - أيام الخديوى اسماعيل - كانت مجتمعا شغله الشاغل هو القمار والمقامرة . وكان أغراض الخديوى نوعا من الأعمال التى كانت تهوى المقامرين ، ومادامت الأموال المطلوبة موجودة ، فانه كان لا يعترض على نسبة الفوائد المطلوبة للدين مهما كانت باهظة . وكانت تلك الديون التى اقترضها اسماعيل من هؤلاء المرابين تدفع فى مواعيد غير منتظمة سواء طال بها الأمد أو قصر ، واذا لم تدفع ، فانها كانت تجدد بفوائد فى مصلحة المرابين ، وعلى ذلك فانهم كانوا دائما ، يميلون إلى تلك المغامرات المالية التى تعود عليهم دائما بالنفع الوفير .

وإن الماليين الغربيين - لاسيما اليهود - أظهروا من الاستعداد لاجابة طلبات الخديوى أغرب ما يتصوره الانسان ، بل بالغوا فى بادىء الأمر فى اغرائه على الاستدانة منهم إلى حد بعيد مما يكاد لا يتخيله التصور، فتراكمت الديون واسماعيل لا يفكر فى أن يحمل الاعباء المالية وكيفية تراكمها على ساعديه حسابا ولا يرى من نفسه ميلا إلى تقدير عواقبها .

ومن أمثلة تودد هؤلاء المرابين إلى الخديوى ما يحكى عن أحدهم أنه ضبط ذات يوم مرتكبا عملا شائنا عند الخديوى ، فأحضره بين يديه وأخبره أن أبواب قصره سوف لا تفتح له بعد ذلك اليوم . وفى اليوم التالى لذلك ، أحضر ذلك المغامر « سلما » - بعد أن فهم أخلاق مضيفه - وصعد على السلم حتى دخل الحجرة التى كان يجلس بها الخديوى من النافذة وقال :

« لقد أطعت أوامر سيادتكم ودخلت القصر من النافذة وليس من الباب » .

وتقبل الخديوى ذلك العمل وهو مسرور ، ونسى تلك الاهانة السابقة ، وعاد ذلك الأجنبى المغامر إلى مكانته المفضلة لدى الخديوى .

وفى الحقيقة لقد ارتمى اسماعيل بلا وعى بين أيدى هؤلاء المرابين ووجدوا فى شخصه فريسة سهله لمطامعهم ، وحتى بعد معارضة الباب العالى لتلك الديون فقد ظلت فرصة هؤلاء المرابين كما هى ، وذلك بإيجاد الوسائل التى تجنبهم - بكل حذر - ذلك القانون الجديد الذى حرم على اسماعيل الاستدانة والذى كاد أن يلحق بهم أكبر الضرر ، فدفعوه ليأخذ ذهبهم ويرهن الدولة بأكملها بل وممتلكاته الخاصة فى النهاية ، مجددين تلك القروض حتى تسنح لهم الفرصة الاستيلاء على ما يبتغون وما زالوا يتحينون الفرص فى - استكانة وذلة - لكى يأخذوا منه قدر استطاعتهم كل ما يمكن الحصول عليه ثم ينقلبوا بعد ذلك

مهددين ومتوعدين كما هو معروف دائما عن طبقة المرابين تجاه المدين الذى لاحول له ولاقوة .

وعلى ذلك فانه كان على اسماعيل أن يتكهن بانه فى يوم من الأيام سوف يكف دائنوه عن امداده بالقروض التى يطلبها ، واذا كان قد توصل إلى ذلك الاحتمال فانه من الممكن أنه كان يكف عن الاستمرار فى تلك السياسة المؤدية إلى الهلاك ، والتى كان يعتمد فيها على ثرائه الزائف ، تلك السياسة التى اتصفت بالاسراف الزائد عن الحد .

وهكذا كانت نتيجة تلك السياسة تراكم الديون وحدوث الأزمة المالية ، وعندما بلغت تلك الأزمة أوجها اجتمع وزير المالية (اسماعيل صديق) ولفيف من المحيطين بالخديوى ، وشرعوا يتباحثون فى اللازم عمله .

«أيصبرون على سقوط موارد الثروة المصرية العمومية، الواحد تلو الآخر وعلى الاستمرار فى القضاء على تلك الثروة للتمكن من سداد الفوائد الهائلة ، الجائرة المطالب بها جمهور المرابين ، أصحاب الديون المصرية ، الذين لو حوسبوا حسابا دقيقا لظهر أنهم استردوا فوائد ما أقرضوه أصلا وزادوا عليه كثيرا؟ أيصبرون على ذهاب ثروة الخديوى ، ورهن بعد رهن، وتحويل ايراد تلو ايراد إلى أيدى أولئك المرابين أنفسهم ، الذين انما غشوا فى الأول اذ أطمعوا فى الاقتراض منهم وتفرعنوا فى الاخر اذ علموا أنه لم يعد هناك باب لتحقيق المكاسب الفظيعة التى حققوها فى بادىء الأمر وما الفائدة من ذلك الصبر اذا كان لابد فى النهاية من التوقف عن الدفع؟ فلم لا يكون التوقف منذ الآن ـ ولا يزال بعض الشىء فى الأيدى ـ بدلا من التوقف بعد غد ، حين لا ينفع الندم »؟.

وفى ذلك كتب السير « جوليان جولد سميث » بعد أشهر من عزل

اسماعيل يقول :

«إن نفوذ الدائنين قد ظهر فى مواطن كثيرة ، فقد بحثت لجنة أثر لجنة شئون مصر المالية ونشرت على الناس تقارير أحكمت وضعها ووضحت كيف يدفع هذا الكوبون وذاك ولكن ذلك كله لم يفسر الا عن نتيجة واحدة حقيقية هى أن العبء لم يخفف عن كاهل الأهلين، بل على العكس قد زيد كثيرا ونمت ديون القطر نموا هائلا . ثم جاء السير ريفرزولسن فزاد هذه الديون . ألا فليذكر دائنو مصر أنه لو اقتدى الخديوى السابق (اسماعيل) بمولاه السلطان فالغى ديونه كما فعل السلطان بدل أن يحاول دفع ربح باهظ لديون شجعه هؤلاء الدائنون على تراكمها ، لظل اسماعيل باشا جالسا على عرش مصر ولـــكان المصريون أسعد كثيرا منهم الآن ».

وعندما شعر المرابون ان اسماعيل لايستطيع دفع ما عليه من التزامات أقاموا عليه القضايا لدى المحاكم المختلطة فحكمت لمصلحتهم .

وكان على اسماعيل الأ يقاوم سلطة تلك المحاكم لأنه كان من المتفق عليه أنه اذا حاولت الحكومة المصرية رفض سلطة تلك المحاكم أو لم تنفذ قراراتها فان تلك المحاكم قد خولت السلطة فى الرجوع الى نظام الامتيازات القديم ، وهو نظام المحاكم القنصلية ، التى بالغ القناصل فيها فى التحيز لمصلحة رعاياهم . وبعد ان حكمت المحاكم المختلطة لمصلحة الدائنين قامت معارضة ضد تلك الأحكام بحجة ان الدولة لا يمكن ان يحكم ضدها فى محاكمها ، ولكن هـــذا الاحتجاج لم ينظر اليه ، وبمقتضى الاتفاقية التى تمارس تلك المحاكم بها سلطتها فلا يجوز التغيير فى مواد القانون الذى تسير عليه طيلة الخمس سنوات التى تعهدت فيها الدول الكبرى خوض تجربة احلال المحاكم المختلطة محل المحاكم

القنصلية ، ونتيجة لذلك فان مرسوم الخديوى الذى كان يريد به اقرار العقبات المالية والتغلب عليها بنفسه ، والذى يتعارض مع تلك الأحكام أصبح ذلك المرسوم كأن لم يكن .

ويقول « ميخائيل شاروبيم » فى وصف ثورة المرابين ضد اسماعيل :

« فتزاحم أصحاب تلك الديون السائرة على أبواب الخزينة وأكثروا الالحاح والالحاج وصاح بعضهم فى وجه الأمير حسن (وهو المشرف على الخزينة بعد اسماعيل صديق) وخاطبه ببذىء الكلام وفحش القول وأقاموا الدعاوى على الخزينة أمام المحاكم المختلطة فحكمت وشددت فى التنفيذ وحجرت على الكثير من موارد الحكومة وأملاكها فاشتد الضيق بالخزينة » .

وقد كتبت جريدة (التيمس) الانجليزية تهزأ بدعاوى جماعة الدائنين وتقول :

« الظاهر ان دائنى مصر يكادون فى الوقت الحاضر يكونون وحدهم الذين يعتون بهذا التغيير (عزل اسماعيل) نعم قد تذكر مساوىء اسماعيل باشا تسويغا لهذه العناية ولكن الذين نراهم اليوم أكثر طعنا فى اسماعيل وأشدهم رغبة فى نفيه كانوا منذ أسابيع يقولون غير ما يقولون اليوم . انهم اليوم ينادون بالتدخل لغايات انسانية سامية . يقولون أنهم يريدون أن يكفوا مصر شر تبذير حاكمها . ألا لم يبعد العهد الذى كان فيه هؤلاء أنفسهم شديدى الغيرة على مصالح الدائنين وكانوا يسخرون اذا قيل أن الفلاح يعسف وأن السخرة مرهقة له ، وأن البلاد مثقل بالديون ، الا أن ظهور عطفهم الكثير على رعية الخديوى بهذه السرعة لما يحمل على أن تظن به الظنون » .

وهكذا فان تلك الجريدة الانجليزية قد قدمت الدليل على فداحة الاثم الذى ارتكبه المرابون الذين اتخذوا فى النهاية من الدفاع عن الفلاحين ستارا يخفون

وراءه مصالحهم المالية وعلى ذلك نستطيع أن نقـــول بحق فى هذا المقام :
« وشهد شاهد من أهلها » .

ولقد أشار « باروباشا » Barrot الذى كان يعتبر أحمد مستشارى الخديوى أشار على اسماعيل أنه اذا كان يملك الوسائل التى تمكنه من تقديم مليونين أو ثلاثة ملايين من الجنيهات فانه بذلك يكون حكيما فى استخدامها فى سداد ما يطالبه الدائنون الذين حصلوا على أحكام ضده من المحاكم المختلطة . الواقع أنه اذا كان اسماعيل قد اتبع تلك النصيحة لكان من الممكن أن يتحاشى السلاح الذى عزل بواسطته ، ولـــكن اسماعيل لم يعمـــل بتلك النصيحة وبذلك استحق جزاءه .

وعندما رفض اسماعيل تنفيذ الأحكام التى أصدرتها المحاكم المختلطة تدخلت الدول الأوروبية لحماية مصالح رعاياها أصحاب الديون ، ففى ١٨ مايو سنة ١٨٧١ أرسل « بسمارك » إلى اسماعيل باسم الحكومتين الألمانية والنمساوية احتجاجا شديدا على الطريقة التى تنوى الحكومة المصرية أن تتبعها فى معاملة أصحاب الديون الصائرة وعلى توانيها فى اجابة مطالبهم . وأرسل فى الوقت نفسه إلى حكومتى انجلترا وفرنسا مذكرة جاء فيها أن :

« ألمانيا لا تقصد غير الدفاع عن مصالح رعاياها المالية وأنها تترك المسألة السياسية لانجلترا وفرنسا » .

ولقد وقعت الضربة على اسماعيل من حيث لم يكن ينتظره وذلك أن ألمانيا أظهرت عزمها على العمل والتشديد اذا لم تنفذ الأحكام التى صدرت لمصلحة الدائنين الألمانيين فدهشت فرنسا وانجلترا من خطة ألمانيا التى لم تكن تظهر قبل ذلك

اهتماما عظيما بالأمور المصرية ، ورضيتا أن تنضما اليهما لطلب خلع اسماعيل ووافق الباب العالى فى ٢٥ يونية سنة ١٨٧٩ .

وهكذا كان مصير اسماعيل العزل عندما رفض تنفيذ مطالب المرابين الأجانب الذين تدخلت دولهم لمساعدتهم وكان رعاياه لا يملكون أن يغيروا مصيره وكان نادما على مافعل - حقيقة لقد أصبح مالكا لخمس الأراضى الزراعية الخصبة فى مصر وذلك تارة بالشراء وتارة أخرى ، بالاجبار على التنازل عن الأطيان ولو استمر فى ذلك لأصبح مالكا لجميع الأراضى الخصبة الموجودة فى مصر ، كذلك لم يحرز لشعبه النصر العسكرى بل على العكس من ذلك ضيع الأموال والارباح هباءا فى حرب الحبشة التى كانت نتيجتها الفشل السريع .

مما سبق يتضح نتيجة تلك السياسة التى اتبعها اسماعيل فى الاستدانة من هؤلاء المرابين الأجانب الذين لاهم لهم الا تكوين الثروات الضخمة من وراء مغامراتهم المالية فى مصر بعد أن كان لاعمل لهم فى بلادهم ، ووجدوا من اسماعيل فريسة سهلة لتحقيق أغراضهم . لقد بسطوا له أياديهم عن سعة فى بادىء الأمر وبذلوا له الأموال التى كان فى حاجة اليها ولكن بفوائد باهظة ، ولم يفكر اسماعيل فى عواقب الأمور بل كان هدفه الحصول على المال الذى يريده بأية وسيلة ممكنة ، فكانت تلك السياسة الهوجاء السبب الرئيسى فى القضاء عليه نتيجة لتراكم الديون التى كانت تفوق موارد البلاد فى ذلك الوقت .

فهؤلاء المرابين الذين كانوا يحصلون على أموالهم أضعافا مضاعفة ، والذين فتح لهم اسماعيل أبواب قصوره على مصراعيها . كانوا هم فى النهاية أسبق الناس بالمطالبة بعزله لأنه أصبح يهدد مصالحهم ولأنه لم يعد يستطيع تحقيق مطالبهم .

ثانيا : علاقة أهل الذمة بالفلاحين

١ - أسباب استدانة الفلاحين من المرابين :

قبل أن نتعرض لعلاقة أهل الذمة بالفلاحين يجب أن نعرف أولا ما هى الدوافع والأسباب التى جعلت هؤلاء الفلاحين مضطرين للاستدانة من المرابين بفوائد باهظة ؟ . ويمكن القول أن أحد تلك الأسباب الرئيسية هو انخفاض أسعار القطن المصرى نتيجة لانتهاء الحرب الأهلية الأمريكية . فقد كان من نتائج ارتفاع أسعار القطن المصرى فى أثناء تلك الحرب أن انغمس الأهالى - وخاصة الفلاحين فى مظاهر الترف والاسراف وتوسعوا فى النفقات واستدانوا من المرابين بفاحش الفوائد على أمل استمرار الصعود فى أسعار القطن ولم ينظروا إلى عاقبة قيامهم بتلك الأعمال . فتراكمت عليهم الديون وأخذت حالتهم تسوء فى نهاية ١٨٦٥ ، ذلك أن الدائنين أخذوا يطالبون بديونهم وحدثت فى ذلك الوقت أزمة حاولت الحكومة معالجتها وذلك بالتدخل بين الفلاحين ودائنيهم عملا على صيانة الثروة العامة . وضنا بها أن تنتقل إلى أيدى المرابين والتجار والماليين الأجانب فتعهدت بسداد ديون الأهلين على أن تقسط عليهم لمدة معينة من السنوات .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ترجع أسباب استدانة الفلاحين من المرابين بتلك الفوائد الباهظة الى المبالغة فى فرض الضرائب على هؤلاء الفلاحين حتى كانوا يضطرون الى ترك أطيانهم فى كثير من الأحيان لأنهم يصبحون غير قادرين على تحمل مسئوليتها .

فقد ارتفعت ضريبة الفدان حتى أصبحت ٤٠٠ قرش أو زيادة ، وأخذت الضرائب فى الزيادة وبالرغم من أن الفلاح وأفراد أسرته كانوا يسخرون فى

فبأ ارتفاع الأسعار ، فعندئذ يأتى المرابى ويضيق الخناق على الفلاح مكرهـا اياه على بيع قطنه بأدنى سعر، وليت الأمر وقف عند هذا الحد فقد كان المشترى هو الذى يزن القطن عند استلامه من الفلاح فيسرق من الوزن مايشاء بلا استحـــياء .

وبالطبع لم يقتصر الأمر على القطن فى بيعه بأبخس الإثمان فقد كان ذلك ينطبق على سائر المحصولات الأخرى ، فمثلا بيع أردب القمح بخمسين قرشا ، فى الوقت الذى كان ثمنه مائة وعشرون قرشا وذلك لحاجة الفلاحين الشديدة إلى المال سدادا للضرائب المطلوبة .

وعلى ذلك كان المرابون يتفننون فى الوسائل التى تمكنهم من الاستيلاء على الأراضى الزراعية التى يمتلكها الفلاحون ، ويرجع ذلك إلى عدم وجود قوانين عادلة تحمى الفلاح وكذلك لجهل الفلاح الذى كان لاحول له ولاقوة والذى ضيق عليه الحكام الفاسدون الخناق ، وكذلك القضاة المرتشون وطبقة الأغنياء الذى كان كل همهم زيادة ثرواتهم فكان الفلاح يجرد من أرضه باسرع مايمكن فيلجأ إلى العمل فى الاقطاعيات الكبيرة التى يمتلكها كبار الأقطاعيين. وهكذا عمل هؤلاء المرابون على زيادة ثرواتهم على حساب الفلاحين البؤساء ، فكانـوا يأخـذون محاصليهم وكل مايمتلكون سدادا لديونهم ولم يعبأ ذلك المرابى بالفلاح المسكين ذلك المخلوق التعس الذى كان عليه أن يعمل ويكد ويذهب ثمرة جهوده لتلك الفئة التى كان هدفها جمع المال بشتى الطرق دون مراعاة مصلحة أى أنسان آخر .

مما سبق يتضح أن أرهاق الفلاحين بالضرائب الجائرة كان السبب الرئيسى فى التجائهم الى المرابين يقترضون منهم الاموال كى يسددوا ما عليهم من التزامات للحكومة التى كانت هى الأخرى تفرض أنواعا متعددة من الضرائب أثقلـــت كاهل الفـــلاح .

وكان أهل الذمة ينتهزون الفرص لكى يحققوا الثروات الضخمة التى أتوا من بلادهم لكى يجمعوها فكان الفلاح الفريسة السهلة التى ساعدتهم على تحقيق أغراضهم .

لقد كان هؤلاء المرابون الذين كان معظمهم من اليونانيين واليهود ، يتربصون بالفلاح ، ويتبعون جباة الضرائب فى مختلف القرى لأنهم كانوا واثقين أن معظم الفلاحين ليس لديهم الأموال اللازمة لسداد الأموال التى يطلبها أولئك الجباة فيشترون محاصيلهم بأبخس الأثمان . أو يقرضوهم الأموال اللازمة بفوائد فاحشة ويجنون من وراء ذلك أضخم الثروات .

هذه هى طبقة اهل الذمة فى عصر اسماعيل والتى كانت تجوب فى الأرض فسادا . وساعدها على القيام بتلك الأعمال فى ذلك الوقت سياسة الحكومة الجائرة التى أرهقت الفلاحين البؤساء بشتى انواع الضرائب .

الفصل العاشر

الجاليات الاجنبية

تاريخ قدوم الأجانب إلى مصر وازديادهم فى عصر اسماعيل :

بدأ الأجانب يفدون إلى مصر ، فى النصف الأول من القرن التاسع عشر وذلك للعمل فى دوائر الحكومة أو التطلع إلى تحقيق مشروعات اقتصادية ومالية وكانت مصر فى ذلك الوقت تخطو خطواتها الأولى نحو الاتصال بالغرب وبالحضارة الغربية ، وخاصة فى عهد محمد على وخلفائه .

ويتضح أطراد الزيادة فى عدد الأجانب المقيمين بمصر من الجدول الآتى :

السنة	عدد الأجانب
١٨٣٦	٣٫٠٠٠
١٨٧٨	٦٨٫٦٥٣
١٨٨٢	٩٠٫٨٨٦

ولم يكن هذا أول عهد الأجانب بمصر فكان يأتى إلى مصر الكثير منهم يجذبهم اليها ماضيها الطويل وأرضها المليئة بآثار القرون والحضارات الماضية أو يدعوهم إلى الاقامة فيها نشاط تجارى محدود ، وعلى ذلك فقد كان يأتى إلى مصر من وقت لآخر كثير من هواة الرحلة والسفر ، وأقام بمصر طائفة من التجار الأجانب ، ولكن أثرهم كان محدودا . فأكثرهم ليس لهم رؤوس أموال ثابتة فى مصر ، وإنما كانوا (عملاء) أو (وكلاء) لبيوت تجارية ، فى بلادهم

فقدمهم فى البلاد ليست راسخة ، وأثرهم فى حياتها الاقتصادية قليل ، وكذلك الشأن فى حياتها الاجتماعية .

أما فى عهد محمد على وخلفائه فقد بدأت مصر تشهد وفود الأجانب تجذبهم اليها الرغبة فى الكسب وتحقيق مشروعات اقتصادية ومالية وشجعهم على الاقامة فيها ماضمنته لهم التقاليد والعرف والاتفاقات الدولية من كيان خاص وبفضل هذا الكيان اشتد نشاط الأجانب الاقتصادى والمالى وكثرت رؤوس الأموال الأجنبية .

وقد أنشأت بعض الدول الأجنبية قنصليات لها فى مصر ، يرأس كل واحدة منها قنصل من واجباته الاشراف على شؤون بلاده التجارية فى مصر . وفى عهد محمد على كانت بمصر قنصلية لكل من انجلترا وفرنسا وروسيا والنمسا وبروسيا وأسبانيا والسويد ونابلى وسردينيا وهولندا وبلجيكا والدانمرك وتسكانيا واليونان والولايات المتحدة الأمريكية .

وكان القنصل العام لكل من انجلترا وفرنسا وروسيا والنمسا يرعى مصالح بلاده السياسية فضلا عن التجارية لأنه فى نفس الوقت مندوبه سياسى لبلاده ، ويقيم فى الاسكندرية صيفا وفى القاهرة شتاء ، تبعا لمكان انعقاد ديوان محمد على . أما القناصل الآخرون ومنهم عدد يشتغل بالتجارة ، فكانوا يقيمون باستمرار فى الاسكندرية ، ويشرفون على شئون بلادهم التجارية وكل قنصل يمثله وكيل قنصل فى كل من القاهرة ورشيد ودمياط . وكان لانجلترا أيضا وكلاء قناصل فى السويس والقصير على البحر الأحمر وفى قنا على النيل . ولهؤلاء الوكلاء فائدة كبيرة للبريد والرسائل الحكومية من الهند واليها والسفن التجارية والموظفين والمسافرين الانجليز . وقد زادت أهمية القناصل فى مصر

تبعا لنمو تجارة مصر الخارجية وكذلك كان بمصر فى أوائل القرن التاسع عشر عدد قليل من كبار التجار الأجانب المعروفين باسم « التجار بالجملة » ولكن عددهم أخذ يتزايد حتى وصل ٤٠ حوالى سنة ١٨٤٠ .

وكان تنفيذ مشروع شق قناة السويس خاصة فى عهد سعيد ، ثم اقامته فى عهد اسماعيل عاملا قويا فى ازدياد هجرة الأجانب إلى مصر ، حتى أصبحت لهم فى مصر جاليات ، كبيرة العدد تختلف قلة أو كثرة بعوامل مختلفة . وذلك كقرب أوطانها أو بعدها من مصر وكذلك صلاتها الثقافية والمالية والتجارية والسياسية أخيرا بهذه البلاد .

ومن تلك الجاليات الأجنبية الكثيرة التى أقامت بمصر تلك التى كانت تتكون من الأرمنى . وكان الأرمنى فى مصر يشبه تماما أخاه فى آسيا الصغرى وهو يتكلم غالبا اللغتين الأرمينية والتركية بدرجة لا بأس بها ، وحتى هؤلاء الذين مكثوا أعواما عديدة فى مصر ظلوا يتكلمون اللغة التركية ، كذلك اتصفوا بعادات الأتراك وتقاليدهم .

ومن أهم الجاليات الأجنبية فى مصر فى عصر اسماعيل الجالية اليونانية . وكان أهم ما يميزهم اشتغالهم بالتجارة ، فقد احتكر اليونانيون فى مصر التجارة وخصوصا تجارة التجزئة وخاصة فى مصر السفلى ، فكان يوجد لليونانيين متاجر فى كل بقعة يوجدون فيها . كما أسس الأولون منهم البنوك ، واشتغلوا بالتجارة على مدى كبير ، وبسبب علاقاتهم الوثيقة مع الشركات فى القسطنطينية ومعرفتهم العميقة بالعادات واللغات المحلية فانهم استثمروا أموالهم دون خوف فى وقت كان يخشى فيه أى شخص أن يخاطر بأمواله ، واستمروا على تلك الحال حتى نمت ثرواتهم بدرجة كبيرة .

فكان « تاجر البقالة » اليونانى ـ مثلا ـ يبدأ تجـــارته بأبسط الوسائل فيبدأ يبيع فى (حانوته) الخبز والبصل، مع قليل من الجبن، ولا يحتوى (الحانوت) على شىء أكثر من ذلك ، وهو ينام ليلا أسفل (الرفوف) التى يضع عليها بضائعه فى حانوته الصغير ، ويرتدى (مريلة) غير نظيفة . وكان يستفيد بربحه القليل بشراء بضائع أخرى ، وذلك لأن نفقات معيشته قليلة جدا وأن لم يفعل ذلك فانه يقرض الفائض منه للفلاحين بفوائد باهظة ، ثم يبدأ فى شراء قطعة أرض صغيرة ، وما يلبث أن يشتغل بتجارة القطن وبذلك تزداد ثروته ، بعد أن كان لا يجد القوت الضرورى للعيش عند قدومه إلى مصر لأول مرة. ذلك هو مثال لأحد اليونانيين الذين حضروا إلى مصر وكونوا الثروات الكبيرة بعد أن عرفوا الطريق السريع إلى تكوين تلك الثروات . وعلى العموم فان الأجانب عامة ـ والأوروبيين خاصة ـ كان يوجد بينهم فئة قليلة ممن يبدو عليهم الهيبة والاحترام ، ولكن تلك الفئة لم تكن كبيرة . وكان الكثير منهم يبيع الكتب القديمة ومنهم من يبيع المجوهرات ، أو البنادق والمفرقعات ، أو الآلات الموسيقى وغيرها ، ويجنوا من وراء ذلك الربح الوفير ، وكان كل ذلك بالطبع عـــلى حساب الفلاح الذى يعمل فى القرية ليلا ونهارا على ضفاف النيل .

وعلى ذلك فانه يمكن القول أن الأجانب فى مصر فى عصر اسماعيل تعود على الاشتغال ، بالتجارة أو الصناعة وحقق من وراء ذلك الثروات الضخمة .

وكان الفرنسيون يتمتعون بمكانة عظيمة فى عصر اسماعيل ، وخاصة بعد شق قناة السويس ، التى أعطت للفرنسيين المركز الأول فى المشروعات التجارية التى استفادوا منها استفادة كبـــيرة ، كذلك كانوا يشغلون معظم الوظائف الإدارية الكبيرة ، والتى لم يحصل عليها الانجليز. فبعد تكوين شركة قناة السويس كان يوجد بمصر أكثر من مائتى موظف فرنسى إلى جانب الخبراء الفرنسيين

وأصحاب رؤوس الأمـــوال الفرنسية الذين كان يتخذهم الخديوى اسماعيل كمستشارين له فى شتى الأمور . وقد كان يوجد فى مصر من الرأسماليين الفرنسيين أكثر من أصحاب رؤوس الاموال الانجليزية . وكانت الاسماعيلية تعتبر المقر الرئيسى للفرنسيين نظراً لأن معظمهم كان يعمل بشركة قناة السويس ، وعلى رأس هؤلاء جميعا (فرديناند دلسبس) صاحب فكرة إنشاء القناة الفرنسى الأصل .

وكما سبقت الاشارة فإن عدد الأجانب الذين كانوا يقيمون بمصر فى عصر اسماعيل يقدر بحوالى ٩٠,٠٠٠ شخص ، ويتضمن هذا العدد أقلية من اليهود . وفى الحقيقة ، فانه إذا كان عدد هؤلاء الأجانب ليس بالكثير فى القاهرة فان عددهم فى الاسكندرية كان مساويا لعدد الأهالى تقريبا ، فنجد أنه بينما يقيم ٢٥,٠٠٠ من هؤلاء الأجانب فى القاهرة ، كان يقيم فى الاسكندرية ٥٠,٠٠٠ أجنبى ، والباقى مقسم بين مدن القناة والمدن الرئيسية فى الوجهين القبلى والبحرى ولقد أقام عدد كبير منهم فى القرى منذ عهد محمد على لارتباط مصالحهم بها . وبالنسبة للجنسيات الأجنبية المختلفة الموجودة فى مصر فى عصر اسماعيل ، فانه كان يوجد ٤٠,٠٠٠ يونانى ، ١٥,٠٠٠ فرنسى ، ١٦,٠٠٠ ايطالى ، ٧,٠٠٠ انجليزى ، ٧,٠٠ بحرى ونمسوى ، ١,٥٠٠ ألمان ، ٤,٠٠٠ من الجنسيات الأجنبية الأخرى .

وأن الجاليات الأجنبية فى ظل نظام الامتيازات كانت مستقلة تقريبا عن السلطة المحلية فى مصر ، ويحكم كلا منها حكما تاما القنصل الذى تتبعه تلك الجالية فنتج عن ذلك وجود ستة عشرة سلطة أجنبية فى القطر المصرى ، كل منها خصم للاخرى ، وكذلك تمادى المحاكم الوطنية للبلاد .

أما عن الأجانب المقيمين فى مدينة القاهرة وحدها فيمكن تقسيمهم على الوجه التالى :

٧٠٠ر٧ أروام ، ٥٠٠٠ر٥ فرنسى ، ٠٠٠ر١ انجليزى ، ١٨٠٠ر١ نمسوى ٤٥٠ ألمان ، ٤٠٠ أعجام ، ٣٦٧ر٣ ايطالى ، ٢٣٠ من الجنسيات الأخرى ، وذلك حسب التعداد الذى تم فى ١٥ جمادى الثانية سنة ١٢٩٩ هـ الموافــق ٣ مايو سنة ١٨٨٢ م حيث يقدر عدد الأجانب المقيمين فى القاهرة فى ذلك الوقت بـ ٤٢٢ر٢٣ أجنبى ، مقسمين حسب البيان السابق مضافا اليهم ١٧٥ر٣ من العرب والمغاربة .

وهذا الاحصاء قد تم بعد عزل اسماعيل بثلاث سنوات تقريبا . وقد كان عدد الموظفين الأجانب فى الحكومة المصرية فى عصر إسماعيل قليلا فى بادىء الأمر ولكن ذلك العدد ما لبث أن ارتفع بعد سنة ١٨٧٦ وهى السنة التى بدأت فيها الأزمه المالية .

فإذا نظرنا مثلا إلى نظارة المعارف نجـد بين الثلثمائه والواحد والعشرين مدرسا ومدرسة القائمين بأمر التدريس بمدارس الحكومة من العناصر الأجنبية من يساعد على سير العمل فى التربية والتعليم غير ألمانى واحد وثمانية من الفرنسيين ونمساوى واحد وثلاثة من الايطاليين بالاضافة إلى أربعة معلمات فرنسيات بمدرسة السيوفية للبنات وسويسرى واحد هو (دور بك) مفتش عموم المدارس فى ذلك الوقت ويساعده نمساوى ويضاف إلى هؤلاء رؤساء المدارس الحربية من العناصر الفرنسية .

وقد زاد عـدد الموظفين الأوروبيين فى مصر منذ نهاية سنة ١٨٧٦ وهى بداية الأزمة المالية بعد أن كان عـدد هؤلاء في بادىء الأمر قليلا، فلم يدخل

الحكومة المصرية فيما بين عامى ١٨٦٤ ، ١٨٧٠ غير ١٦٠ موظفا أوروبيا ولكن فيما بين عامى ١٨٧١ ، ١٨٧٢ دخل الحكومة المصرية ٢٠١ أوربى ودخلها فى عام ١٨٧٦ وحده ما لا يقل عن ١١٩ أوروبيا وفى عام ١٨٧٧ استجلب للحكومة ٧٦ أوربيا وفى سنة ١٨٧٨ كان المستجلب ١٤١ أوروبيا ثم زاد العدد بعد ذلك زياده كبيرة وفى ذلك كتب مراسل جريدة (التيمس) الانجليزية فى القاهرة يقول :

« إن أكثر كبار الموظفين من الأجانب . ويظهر أن المرتبات الضخمة لا بد منها لاقلال حنينهم إلى أوطانهم وتخفيف ما يقاسون من ألم الغيبه . لقد أدى التنافس بين الدول إلى أن صار العمل الذى يمكن أن يقوم به موظف واحد يسند إلى موظفين أو ثلاثة وأحيانا الى أربعة موظفين .

وفى عدد آخر من الجريدة يقول نفس المراسل :

« لقد كثر الانتقاد الموجه الى الموظفين الأجانب الذين جاءوا مصر ليصلحوها . أنهم يتقاضون من المرتبات الضخمة ما يبلغ مجموعه فى العام ٦٠,٠٠٠ جنيه . والظاهر أن عملهم قليل جدا . لقد أخذنا نرجع القهقرى أسرع ما نكون على الرغم من قادتنا الانجليز والفرنسيين والايطاليين » .

ومن الأمثلة التى تدلنا على المرتبات الضخمة التى كان يتقاضاها الموظفون الأجانب أنه عند تشكيل وزارة نوبار باشا التى اشترك فيها وزراء أجانب كان مرتب كلا من الوزراء المصريين ٣٠٠٠ ثلاثة آلاف جنيه) فى السنة فى الوقت الذى كان يتقاضى فيه كل من الوزيرين الأوروبيين(ريفرز ولسن الانجليزى ودى بلنيير الفرنسى) مبلغ ٦٠٠٠ (ستة آلاف جنيه سنويا)

ومن تلك الأمثلة أيضا التى تدل على ضخامة مرتبات الاجانب أن أحد

أعضاء لجنة الدعاوى الذى عين فى أول مارس سنة ١٨٧٥ كان يتقاضى مرتبا سنويا قدره أربعين ألف فرنك .

ونظراً للمبالغة فى مرتبات الأجانب فكان المسئولون فى الحكومة يفضلون تعين الموظفين المصريين على الأجانب نظراً لأن المصريين أكثر تحملا لمشاق العمل ولا يكلفون الدولة تلك المرتبات الباهظة التى يتقاضاها الموظفون الأجانب .

ومما يؤسف له أن معظم الاجانب الذين اعتمد عليهم اسماعيل فى تنفيذ مشروعاته كانوا لا يتمتعون بأى قسط من الامانة فملأوا جيوبهم بأمـــوال الخديوى والخزانة المصرية لدرجة كبيرة وان الانسان لا يكاد يحصى تلك المشروعات التى أعطت الحكومة مقاولاتها للأوروبيين فغشوها فيها غشا فاضحا .

ويمكن تشبيه الاجنبى فى الدولة «بأجير فى بناء بيت لا يهمه الا استيفاء أجرته ثم لا يبالى أسلم البيت أو جرفه السيل أو دكته الزلازل، هذا اذا صدقوا فى أعمالهم يؤدون منها بمقدار ما يأخذون من الاجر واقفين فيها عند الرسم الظاهر، فإن الواحد منهم لا يشرف بشرف الامة الذى هو خادم فيها ولا يمسه شيء مما يمسها من الضعة لأنه منفصل عنها اذا فقد العيش فيها فارقها وارتد الى منبته الذى ينتسب اليه، بل هو فى حال عمله وخدمته لغير جنسه لاصق بمنبته فى جميع شؤونه ما عدا الأجر الذى يأخذه» .

وهكذا كان هؤلاء الأجانب يتقاضون المرتبات الضخمة ولكنهم لم يعطوا العمل حقه ولم يؤدوا أعمالهم على الوجه الأكمل الذى يتناسب مع تلك الأجور التى كانوا يتقاضونها وكان كل الذى يهمهم فى الأمر هـــو منفعتهم الشخصية وليست مصلحة تلك الدولة التى عاملتهم بكرم زائد عن الحد ولكنهم قابلوا هذا الكرم بالجحود وأصبح هدفهم الرئيسى هو جمع الثروات الضخمة .

مما سبق يتضح أن السبب الرئيسى لقدوم الأجانب الى مصر كان السعى وراء المال والحصول عليه بشتى الطرق متبعين فى ذلك المثل القائل (الغاية تبرر الوسيلة) ولم يتركوا أية وسيلة من الوسائل الا واتبعوها لكى يحققوا الغرض الرئيسى الذى جاءوا من أجله وتركوا أوطانهم سعيا وراء ذلك الامل .

فبعد أن الأوربيين خاصة فى عصر اسماعيل سيطروا على التجارة والصناعة وأعمال البنوك، وأصبح المصريون غرباء فى أوطانهم بعد أن احتكر هــــؤلاء الأجانب أهم موارد البلاد ، وكما سبقت الاشارة فلم يقتصر الأمر على اشتغالهم بالتجارة والصناعة بل تولوا المناصب الرئيسية فى الدولة وتقاضوا المرتبات الضخمة فى الوقت الذى حرم فيه الموظفون المصريون من مرتباتهم عدة أشهر مما أدى حدوث التذمر ، الذى عبر عنه الضباط باظهار سخطهم وطلب صرف مرتباتهم بتلك الثورة التى قاموا بها فى أواخر أيام اسماعيل فى الحكم .

وليت الأمر وقف عند هذا الحد ، فبعد أن سيطر الاجانب على التجارة والصناعة والموارد الرئسية وبعد أن تولوا الوظائف الرئيسية تطلعوا إلى ما هو أكثر من من ذلك ، وهو الاشتراك فى الوزارة المصرية ، وقد تم لهـم بالفعل ما أرادوا .

الامتيازات الأجنبية :

تمتع الأجانب فى عصر اسماعيل بامتيازات عديدة يرجع تاريخها إلى النصف الأول من القرن الثامن عشر ، حينما عقد السلطان محمد الأول معاهدة مع لويس الخامس عشر ملك فرنسا وذلك فى ٢٨ مايو سنة ١٧٤٠ وتنص المادة رقم ٨٥ من تلك المعاهدة أن يتعهد السلطان العثمانى ـ هو ومن يخلفه ـ بالا يدخل أى تغيير على تلك المعاهدة دون موافقة فرنسا. وعقدت الدول الأجنبية الأخرى

معاهدات مماثلة مع الباب العالى والتى يتمتع بمقتضاها الأجانب على السواء فى الامبراطورية العثمانية بحقوق وامتيازات معينة ومتشابهة بالنسبة للجميع .

وحيث أن مصر كانت جزءاً من الامبراطورية العثمانيه ، فقد كان يسودها نظام الامتيازات الأجنبية مثلها فى ذلك كسائر الولايات العثمانية .

وكانت تلك الامتيازات تزداد يوما بعد يوم حتى أنه فى عهد سعيد باشا كان اختلاط الحابل ضاربا أطنابه ، فكل يفعل مايشاء ولم يحاول أبدا تحديد سلطة الحكومة وواجبات الأجانب .

وعندما حاول اسماعيل دعم سلطة الحكومة والعمل على وقف الأجانب عند الحدود التى رسمت لهم حسب المعاهدات المتفق عليها نتجت عن ذلك منازعات مختلفة .

وحيث أن اسماعيل كان يهدف إلى ادخال الحضارة الأوروبية فى مصر على وجه السرعة فكان عليه أن يحتاج إلى المساعدة الأوروبية ، وبدلا من أن يكون حريصا فى اختيار الأشخاص الأوروبيين الذين يمكن الاعتماد عليهم فى تلك المهمه كان فريسة لجماعة من المغامرين الذين أتوا من أوروبا ينشدون الثراء الواسع على حساب مصر واستغلوا الامتيازات الأجنبية إلى أقصى الحدود ، وزيادة على ذلك فان قليلا منهم من كان لديه المقدرة على التعرف على شئون الشرق ، وذلك فى المسائل المتعلقة بالحكومة ، تلك المقدرة التى كانت ضرورية لتمكنهم من تطبيق المعرفة التى حصلوا عليها فى كل مكان ، تحت الظروف الجديدة التى سوف يعملون فى ظلها .

فالحكومة التى كانت تشعر بأن التقدم لايأتى الا عن طريق أوروبا ، والتى كانت تتطلع إلى اشراك الأوروبيين فى أعمالها ، وأرادت أن تكمل اليوم كيان

أعمالها ، تلك الأعمال التى ترتكز عليها الزراعة والتجارة وأرادت أن تستجلب رؤوس الأموال بان تهيء لها استغلالا مدرا للربح ، وجدت الحكومة نفسها عاجزة إلى أن تترك حيل البلد على غاربة ومعظم المشروعات التى عهدت بالعمل فيها إلى الأوروبين فان معظمها لم يتم على الوجه الأكمل ، وفى ظل نظام الامتيازات الجائرة كانت الحكومة تجد نفسها دائما معرضة لدفع التعويضات . وكان العربى ينظر إلى أوروبا نظرته إلى الأوروبى الذى يستغله فيكره الرقى الغربى ويتهم الخديوى وحكومته بالضعف والخطأ . وهكذا فان تلك الامتيازات كانت تقف حجر عثرة دون تنظيم البلاد ، وأدت إلى خرابه ماديا وروحيا .

وعلى ذلك يمكن القول أن المركز الممتاز الذى كان يتمتع به الاجانب فى مصر وعاد بالفائدة خصوصا على أسفل نوع من الأوروبيين او الشرقيين الأوروبين الأصل كان ذلك كله من أقسى الأوبئة المصرية على الاطلاق . وقد انتشر ذلك الوباء فى أواخر عهد اسماعيل بشكل خاص . فالأوروبى الساعى لنيل الامتيازات أو للاشتغال بالربا الفاحش ، واليونانى الفندقى الخـ ـار أو أو السمسار واليهودى المرابى ، والسورى المستملك وكلهم قادر بسهولة على الفوز بحماية إحدى الدول الأوروبية ، أرهقوا الخزانة المصرية والفلاح المصرى المسكين بدرجة كبيرة .

وكان محظور على الأجانب — بمقتضى المعاهدات الدولية — أن يتملكوا فى الديار المصرية أراضى ، فلما جاء محمد على سمح لهم بذلك ، فانعم عليهم بالابعاديات بنفس الشروط التى كان ينعم بها على رعيته ، أى اعطاه المنعم عليه الحق فى امتلاك ذات العين ملكا مطلقا ، ولما أصدر سعيد باشا أمره سنة ١٨٥٨ بجميع الأطيان الخراجية التى تركها من كانوا واضعين اليد عليها ، سمح للاجانب بشراء ما يريدونه من هذه الأطيان .

وكان لا يمكن الأجانب امتلاك أراضى خراجية بسبب الأحكام المقيدة التى كانت سارية على هذه الأراضى فلما صدرت اللائحة السعيدية وكادت حقوق امتلاك الارض توضع على أساسات منتظمة سيما ما كان من هذه الأراضى خراجيا ومقام عليه أبنية زال الخوف الذى يمنع الأجانب من استعمال أموالهم فى زيادة الثروة، كما أصدر السلطان مرسوما فى ٧ صفر سنة ١٢٧٤ ﻫ (١٨٦٧) بالترخيص للاجانب أن يمتلكوا أملاكا ثابتة فى جميع أرجاء المملكة العثمانية بشرط أن يكونوا خاضعين لأحكام القوانين واللوائح السارية على رعايا المملكة، ومن ذلك التزامهم بدفع كافة الرسوم والعوائد على اختلاف أنواعها . وأن تطبق عليهم القوانين الخاصة بالتمتع بالعقار وانتقاله والتصرف فيه ورهنه، كما منحهم التصرف فى العقار بالهبة والايصاء وقرر أن تقسيم ما يبقى بعد وفاتهم يكون على حسب الشريعة العثمانية .

وقد تفتحت الثغرات لخروج ثروة الأهلين إلى أيدى الأجانب، فقد امتدت أيدى الأعيان والوجهاء والفلاحين وسائر الطبقات إلى الاستدانة من البيوت الأجنبية ليشتروا الأطيان والعقار، فوجدت فى البلاد ثروات مادتها أجنبية وهذا بلاشك قد أدى إلى تبعية الثروة القومية للاجانب ، فالاستقلال المادى قد أصابه التصدع .

حقيقة أن بعض رؤوس الأموال الأوروبية قد ساعدت على تقدم البلاد ورفاهيتها ولكن هذا التقدم كان على حساب الاستقلال الاقتصادى، لأن كل تقدم مادته أجنبية هو بالنسبة للامة أسر واسترقاق . وذل واستعباد ومهانات الامة من الرفاهية والثمرات والفوائد المؤقتة فانها لا تعدل تبعيتها وخضوعها لرؤوس الأموال الاجنبيه بالاضافة إلى أنها تصبح عرضة للازمات والشدائد اذا ما سحب الأجانب أموالهم لأى سبب ما، فنظرا لأن هذه الأموال تدخل فى بناء الامة

الاقتصادى وتصير جزءا من كيانها ، فتكون أداة تهديد مستمر لها يجعلها دائما خاضعة لادارة الاجانب محتاجة إلى استرضائهم والنزول على ارادتهم، وأوضح دليل على ذلك هو أن تقدم الثروة العقارية المصرية بواسطة البنوك والشركات ذات رءوس الأموال الأجنبية قد أفضى بثروة البلاد إلى أن أصبحت تحت سيطرة الأجانب وتحت رحمتهم ، بل أن أكثر الملاك الوطنيين أصبحوا أجراء للاجانب وهذا هو الاستعباد الاقتصادى الذى يتبعه الاستعباد السياسى .

وقد كانت الامتيازات الأجنبية عاملة من عوامل طغيان نفوذ الاجانب المالى لأنها فضلا عن أنها تجعل لهم كيانا مستقلا فى جسم الدولة فانها جعلت أموالهم غير العقارية بمنجاة عن الضرائب، فلم يكونوا يؤدون العوائد الشخصية ولا عوائد الحرف أو عوائد المحلات التجارية والصناعية ولم يكونوا يؤدون سوى الضريبة العقارية ، وعلى ذلك كانوا يتلكأون فى أدائها ولا يعترفون الا بما يروق لهم منها ونظرا لأن الاجانب كانوا يتجمعون بكثرة فى الأسكندرية ويحتكرون تقريبا كل ثروتها ، وحيث أن بلدية الأسكندرية فى عصر اسماعيل كانت تقوم بتعبيد الطرق وأنشاء مصابيح الغاز فى شوارعها ، ورصف جوانب الطرق واقامة الأسواق ، وكانت تعمل على تنظيف الشوارع ورشها بالماء ، كذلك كانت تعمل على المحافظة على النظام فى المدينة بايجاد نظام شرطة منظم ، فأراد نوبار باشا مساهمة الاجانب فى الضرائب التى تفرضها بلدية الأسكندرية ، والتى يتحملها الاهالى وحدهم ، وتتحمل الحكومة فى سبيل ذلك النفقات الكثيرة فتعمل على اثقال الأهالى بالضرائب حتى تحملهم من الأعباء ما هو فوق طاقتهم، فاذا تساوى الأجانب مع الأهالى فى دفع الضرائب ساد العدل وعم النظام خاصة وأن عدد الاجانب فى مدينة الاسكندرية يكاد يكون مساويا لعدد الاهالى ونظرا لان الاسكندرية كانت مكتظة بالايطاليين فى ذلك الوقت فقد عارض ملك ايطاليا فرض تلك الضرائب وتبعه فى ذلك باقى الدول الاجنبية وما دامت ، هناك

قنصليات تعمل على حماية حقوق رعاياها ، دون النظر إلى مصلحة الاهالى فقد كان من الصعب تطبيق أى قانون على الاجانب ، خاصة فيما يتعلق بالضرائب.

ولم يكن الاوروبى يدفع رسما عن منزله قبل سنة ١٨٧٣ الا أن الحكومة استصدرت أمرا فى السنة المذكورة بأخذ هذا الرسم وفى هذه المرة لم يعترض قنصل من القناصل لان حق الحكومة كان شديد الوضوح والثبوت . ولقد صرحت قنصلية ألمانيا الجنرالية أن الحكومة يحق لها أن تأخذ رسوما على منازل الاوروبيين وأنه حقها ليس فى ذلك جدال ، ولكن الحكومة أهملت هذا الحق من قديم فسقط بمرور الزمن، وأصبح عدم دفع الرسوم عن المنازل الاوروبيه من جملة العادات المألوفه.

ومع ذلك فقد قالت القنصلية المذكورة أنها مستعدة لقبول فرض الرسوم على المنازل المذكورة ولكنها تود أن يكون ذلك بالاتفاق العام حتى لا يميز أحد على الآخر من الاجانب . فالحكومة اذن هى التى كانت مسئولة عن عدم دفع الاوروبيين رسوم عن منازلهم . وما كان عليها الا أن تحملهم على الدفع بالوسائل القانونية .

وكان المصرى أيضا يذبح ماشيته فى الجزر ويدفع رسما معينا عن كل رأس والاوروبى حتى سنة ١٨٧٣ كان يأبى أن يذبح مواشيه حيث كان يذبح المصرى، فاوضح نوبار أن المسألة متعلقة بالمحافظة على الصحة العمومية وأن الواجب على الاوروبيين أن يذبحوا مواشيهم فى الجزر فأبوا وأرادوا أن يقاوموا بالقوة فجرد نوبار على المقاومين قوة من الشرطة وحينئذ اعترف القناصل أن الواجب على رعاياهم أن يخضعوا للقانون فى هذه المسألة ومنذ ذلك الحين أخذ الاوروبيون يذبحون حيواناتهم كالوطنيين ويدفعون

الرسم مثلهم .

وفى الايام الاخيرة من حكم اسماعيل ، عندما كانت الدولة على وشك افلاسها ناقشت الحكومة امكان تطبيق بعض الضرائب المفروضة فى أوروبا على السكان ففرضت الحكومة أنواعا مختلفة من الضرائب على الأهالى من سكان البلاد فى الوقت الذى أعفى منها الأجانب .

وفى ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ عندما أصدر الخديوى مرسوما بتعيين لجنة الدين العام ، ارتكبت عـــدة تجاوزات ، فمن تلك التجاوزات مثلا ، التى كان يصح اهتمام الموظفين الغربيين بهـا اهتماما كبيرا ، رفض الجاليات الغربية دفع أية ضريبة من الضرائب المربوطة على البلاد حتى الضرائب العقارية فانهـا كانوا يرفضون دفعهـا فى كثير من الأحيان وذلك اعتمادا على الامتيازات الأجنبيه الجائرة وحماية قناصلهم لهم .

ونظراً لتكرار أمتناع الأجانب عن تأدية الضرائب ، نجد أن المسئولين فى الحكومة كثيراً ما كانوا يستنجدون بالخديوى لاصدار أمر عال بخصوص اتخاذ الاجراءات اللازمة فى حق الأجانب الذين يتأخرون فى دفع الضرائب .

وقد سنت لائحة تشتمل على الإجراءات التى يجب اتباعها تجاه الاوروبيين الذين يتوقفون عن دفع ضرائب الأطيان تحاشيا لمقاضاتهم أمام المحاكم المختلطة خوفا من تأييد تلك المحاكم لهـؤلاء الاوروبيين فى عـــدم الدفع وينتج عنه إجراءات طويلة تسبب تأخير تحصيل المطلوب للحكومة .

وأن عدم دفع الأجانب الضرائب المطلوبة منهم أسوة بما يدفعه الأهالى من ضرائب كان يسبب خسارة كبيرة للدولة تقدر بحـوالى ٢٢٥٫٠٠٠ جنيه سنويا .

وبالرغم من تخفيض العوائد الجركية على البضائع الواردة للأجانب اعتمادا على نظام الامتيازات فان هؤلاء الأجانب كانوا يعملون على تهريب البضائع بالاسكندرية وعلى طول الساحل المجاور وخاصة الدخان .

وهكذا كان الأجانب فى عصر اسماعيل يرفضون دائما دفع الضرائب ولم يلتزموا بشىء من التكاليف العامة سوى الرسوم الجركية ، ولكنهم كانوا أيضاً يتحايلون على التخلص منها بتنظيم حركة واسعة النطاق من التهريب ، فكان كثير من الواردات يجـــرى تهريبها من السواحل والثغور ، وتقف الامتيازات الأجنبية حجر عثرة فى سبيل تفتيش السفن والمنازل وضبط المهربات ، وترتب على تلك الفوضى أن الأجانب استثمروا أموالهم وزادوها أضعافا مضاعفة دون أن يشاركوا الأهالى فى أعباء الضرائب والتكاليف العامة فوقع معظم العبء على عاتق الأهالى ، وفى هذا من الخسائر ماجعلهم لا يستطيعون منافسة الأجانب فى شتى المجالات وخاصة التجارة .

وقد اتخذ الأجانب من الامتيازات الأجنبية عاملا على اذلال الحكومة المصرية فى عصر اسماعيل والأدلة على ذلك كثيرة تنطق بالمبالغة فى استغلال تلك الامتيازات .

فقد حدث فى الاسكندرية فى ٣٠ ينايـــر سنة ١٨٦٣ كان أحد الفرنسيين يمتطى جواده ويسير به على رصيف ميناء الاسكندرية ، عندما ضرب أحد الجنود الحصان فقلب الفرنسى على الأرض مماجعله ينقض على الجندى ويضربه بالسوط عدة مرات ، فتجمع جنود الشرطة وهاجموا الفرنسى ، وربطوا حول رقبته بحبل وأخذوا يكيلوا له اللطمات وسط ضجيج الناس وظلوا على ذلك الحال حتى وصلوا إلى قسم الشرطة .

وصحب الفرنسى القنصل وبعض الشهود وذهبوا إلى وزيـــر الخارجية المصرية الذى وعد بعمل اللازم قبل أن تمر أربع وعشرون ساعة وذلك بعد عمل التحقيق الرسمى . وطلب القنصل الفرنسى عزل الجندى المعتدى ونفيه وهدد بأنه إذا لم يتم ذلك فى مدى أربعة وعشرين ساعة فسيضطر إلى انزال الجنود الفرنسيين من على ظهر السفن الفرنسية التى كانت راسية فى الميناء لكى يقوموا بأنفسهم بحفظ النظام ، وانتهز القنصل الفرنسى هذه الفرصة لكى يعمل على اذلال الخديوى والحكومة المصرية بتلك التهديدات ، مما يخالف أبسط مبادىء القانون الدولى ، واحتجت الحكومة المصرية على تلك الاهانة التى لحقت بها بالرغم من أن الحكومة وقعت العقاب اللازم على المعتدين وأمرت بنفيهم خارج البلاد . وهذا يدلنا على مدى اعتماد الأجانب على الامتيازات واستغلالهم الظروف إلى أقصى الحدود .

ولم تكن تلك هى الحادثة الوحيدة التى أساء فيها الأجانب استغلال الامتيازات فقد حدث أن أحد الرعايا الفرنسيين كان يملك جريدة وقد أثار غضب الحكومة والخديوى ؛ بتوجيه النقد اللاذع لأعمالهم، وعلى ذلك أصدر الخديوى أوامره للشرطة - بعد موافقة القنصل العام الفرنسى — بمصادرة أعداد الجريدة . وتم ذلك بالفعل ولكن رؤى بعد ذلك المحرر فى ميدان عام بالاسكندرية وبيده أحد أعداد الجريدة فالتف حوله جنود الشرطة وأرادوا أن يأخذوها منه بالقوة فأخذ فى مقاومتهم وأخذ يعدو حتى وصل إلى القنصلية الفرنسية حيث احتمى بحراسها الذين طردوا رجال البوليس بالقوة وأغلقوا أبوابها دونهم . عندئذ طلب القنصل الفرنسى فصل رجال الشرطة الذين اعتـــدوا على المحرر وتقديم اعتـــذار رسمى ولكن الحكومة المصرية رفضت ذلك الطلب فأصدر القنصل اعلانا إلى الرعايا الفرنسيين بمواجهة القوة بالقوة ،

وهدد بقطع العلاقات مع الحكومة المصرية إن لم تجاب مطالبه . هذا وقد حدثت حادثة مشابهة من أحد الصحفيين الايطاليين .

وأن تكرار مثل تلك الحوادث يوضح سوء فهم الأجانب للامتيازات الممنوحة لهم ، وأن تلك الامتيازات كانت أداة لتعطيل مصالح الدولة والاعتداء على سيادتها ، مما ألحق بها أضرارا كبيرة تلك الأضرار التي أخذت تزداد يوما بعد يوم .

ولقد اعترف قنصل الولايات المتحدة الأمريكية في خطاب له إلى وكيل الخارجية الأمريكية بأنه لم يسمع قط بأن وطنيا قتل أجنبيا في مدينة أو اعتدى عليه .

هذا في الوقت الذي تكررت فيه اعتداءات الأجانب على الوطنيين اعتداءات صارخة وهكذا استعان اسماعيل بالأجانب وشجعهم على القدوم إلى البلاد وعلى استيطانها . وبذل لهم كل التسهيلات وفتح أمامهم أبواب العمل . غير أن هؤلاء الأجانب لم يراعوا دائما حرمة الضيافة أو مصالح الأهلين ودفعتهم الاثرة والجرى وراء الربح والفائدة إلى استغلال الامتيازات الأجنبية في اسراف وكانوا — في الأصل قد منحوا تلك الامتيازات على سبيل التساهل والتسامح .

هذا وقد كانت تلك الامتيازات مضرة بالأوروبيين أنفسهم في معاملاتهم مع بعضهم البعض نتيجة لتمادى معظمهم في استغلال الامتيازات الممنوحة لهم أسوأ استغلال .

وقد كان عدد المخلصين من هؤلاء الأجانب الذين كانوا في خدمة اسماعيل قليلا جدا لا يتجاوز عدد الأصابع . بالرغم من تقديم المساعدات الجليلة لهم

سواء أكانت تلك المساعدات فى صورة مشروعات يقومون بتنفيذها أو عن طريق الهبات المالية التى منحها اياهم .

فقد كانت أموال اسماعيل تتدفق يمينا وشمالا ، ولا ينال الوطنيون منها شيئا بالنسبة لما يناله الأجانب الذين كانوا يحيطون به ويشملهم بثقته ورعايته .

ويقول « المسيو جابرييل شارم » فى هذا الصدد :

« كان اسماعيل يغترف المال من الخزانة العامة بكلتى يديه ، لا ليرضى أهواءه الشخصية فحسب ، بل ليسد نهم الطامعين الملتفين حوله ، فكم من الفرنسيين والايطاليين والانجليز ، كانوا تعساء فى بلادهم، ثم نالوا — بعد أن هبطوا مصر — الرخاء والنعيم » .

« لقد كان الخديوى مستعدا على الدوام أن يهبهم المراكز والقصور والمنح أو يعهد اليهم بالتوصيات على التوريدات »، وما كان أشد دهشة السياح إذ يرون فى القاهـــرة والاسكندرية جماعة من الأوروبيين ليس لهم من المزايا إلا مظهر الرجل الأنيق ، يقومون بمهمة الموردين لنائب الملك ، ويربحون من هذه التجارة أرباحا باهظة لا يتصورها العقل ، فليس ثمة وسيلة لجمع الثروة الطائلة أسهل من الحصول على عطاء تأثيث إحدى السرايات الخديوية أو توريد بعض الصور أو التحف والطرف ، أو كم من أناس جاءوا من أوروبا مثقلين بالديون فما كادوا يستقرون بالقاهرة ويأوون إلى احدى قاعات الانتظار فى سراى عابدين حتى صاروا طفرة من أصحاب الملايين » .

فكان اسماعيل يغدق الهبات على هؤلاء الأجانب المحيطين به ، فمثلا قد أنعم فى إحدى المناسبات بمبلغ ثلاثة آلاف جنيه انجليزى على (المسيو اندريا بايولانى) وهو أحد القناصل المقيميين فى مصر ، وفى مناسبة أخرى أنعم على (ترنستو بك)

محامى الخارجية بمبلغ ألفى جنيه انجليزى وغيرهم كثيرون .

ولم يقتصر الأمر على الهبات المالية فكثيراً ما كان اسماعيل ينعم على هؤلاء الأجانب بأشياء أخرى ، فمثلا قد أصدر أوامره لمحافظ القاهرة بوهب (قطعة أرض)مساحتها ثمانمائة وثلاثة أذرع وثلث ذراع مربـــع لإنشاء معبد بروتستانتى لرعايا (دولة الانجليز) .

كذلك تبرع لمحل الراهبات الفرنسيات بالاسكندرية بخمسمائة أردب غلال سنويا أو ما يساوى قيمة تلك القيمة التى كان يبلغ ثمنها فى ذلك الوقت خمسمائة جنيه انجليزى تقريبا . كذلك أنعم على نفس الراهبات بقطعة أرض فى الاسكندرية مساحتها ٤٠٠٠ ذراع ، وبخمسين ألف فرنك فى مناسبة أخرى .

كما تبرع للراهبات المسيحيات « بون باستور » بالقاهرة بثمانين أردب قمح. وهكذا، كان اسماعيل يتبرع فى المناسبات المختلفة بالأموال وغيرها للأجانب سواء كان ذلك لرجال الدين أو هؤلاء الذين كانوا محيطين به والذين استفادوا من وراء ذلك استفادة كبيرة .

ولكن هؤلاء الأجانب رغم كرم اسماعيل الزائد معهم ، كانوا يطلبون دائما المزيد ولم يتوانوا دائما عن التدخل فى شئون مصر الداخلية مما ألحق بها الأضرار الكثيرة . وازداد تدخل الأجانب فى شئون مصر ، وخاصة بعد حدوث الأزمة المالية حتى اضطر اسماعيل فى ٣ أبريل سنة ١٨٧٩ إلى اصدار اللائحة التى عرفت باللائحة الوطنية والتى اشتملت على تسوية الايرادات والديون ومصروفات الحكومة ، وكان الغرض منها التخلص من تدخل الأجانب .

والجدير بالذكر أن هؤلاء الأجانب الذين نالوا الهبات الكثيرة من اسماعيل وتولوا أرفع المناصب فى الدولة كانوا هم أول من نادى بعزله وذلك لأنه لم

يعد صالحا لتحقيق مطامعهم .

وهكذا تمتع الأجانب بامتيازات واسعة فى عصر اسماعيل ، تلك الامتيازات التى لم تمنحها لهم أية دولة من الدول فى أى عصر من العصور فاحتكروا التجارة والصناعة وجميع موارد الدولة دون أن يشتركوا مع الأهالى فى دفع الضرائب وكانت الامتيازات مدا الصخرة التى تتحطم عليها القوانين، وكان القناصل هم الذين يساعدون رعاياهم على التمادى فى استغلال تلك الامتيازات أسوأ استغلال .

شغب الأجانب

كثرت حوادث الأجانب وشغبهم فى عصر اسماعيل ، وكانوا يعتمدون فى ذلك على حماية قناصلهم لهم فى النهاية فينجون من أى عقاب يصدر ضدهم مما جعلهم يتمادون فى ارتكاب أبشع الجرائم .

فهذا شريف باشا يرسل إلى الخديوى اسماعيل خطابا ، يذكر له فيه تواتر الملاقات بين قنصل اليونان فى مصر وبين « مأمورية ضبطية مصر » بسبب تداخله الشخصى والتزامه حماية بعض الأشخاص السارقين والقاتلين ، وأن ذلك ثابت عنه سوابق متعددة لا تتحملها الطبيعة .

وقد تمادى اليونانيون فى مصر فى ارتكاب الجرائم حتى كثرت الشكاوى ، ومن تلك الافعال المشينة التى ارتكبوها أن شخصين من هؤلاء اليونانيين قاما باطعام ما يقرب من ستين كلبا خبزا داخله حبوب سامة، مما أدى إلى وجود جثث تلك الكلاب فى الشوارع بما لها من رائحة كريهة ، والسبب فى قيامهم بذلك هو ألا يكون فى المحلات التى يقصدونها بقصد السرقة كلاب (تنبح) عليهم أو أى صوت يلفت النظر اليهم .

وبالاضافة إلى الجرائم وأعمال السرقة كان يقوم بعض هـؤلاء اليونانيين بتزييف النقود جريا وراء الكسب السريع .

ونظرا لكثرة حوادث اليونانيين فى مصر وتجاسرهم على الاخلال بالأمن وأحراز السلاح وارتكابهم أنواع الشر والفساد ، فقد رأت الحكومة نفى تلك الفئة من الأشرار خارج البلاد عملا على استتباب الأمن وحذرت القنصل اليونانى من المعارضة فى ذلك لوضوح ادانتهم .

وقد كانت بورسعيد ملتقى الأشرار من الاجانب بما فيها من الحـانات ونوادى القمار وأصبحت الجموع المختلفة من الأشرار ، من العلامات المميزة لتلك المدينة ، حتى أصبح من الخطر أن يسير الانسان فى شوارعها مجردا مـن السلاح ، وكان يوجد بها خليط من اليونانيين والفرنسيين ، وبحـارة السفن المختلفة أجناسهم .

وعلى العموم فنظرا لكثرة وجود الأجانب فى مدن القنال ، فقد تعدد وقوع الحوادث بها وكثيرا ما نجد محافظ القنال يرسل إلى المسئولين فى الحكومة بيانا عن الجرائم المختلفة التى ارتكبها الأجانب ، وفى احدى تلك الرسائل التى بعث بها وكيل محافظة القنال ذكر بيانا عن تلك الحوادث وهى :

١ — حصلت عربدة بين جماعة من اليونانيين على أثر السكر فى (خمارة) فى محطة القنطرة جرح فيها ثـلاثة ، أرسلوا إلى المستشفى وقبض عـلى المتسببين بحصولها .

٢ — وحصل مثل ذلك فى (خمارة) ببورسعيد جرح بسببها رجل فرنسوى فأرسل إلى (الاسبتالية) وقبض على الضارب ، وهو فرنسى أيضا ، وجـاء القنصل ليلا واستجواب الضارب ، فأقر أنه ضربه عمدا لعدوه قديمة بينهما .

٣ — وحصل فى بورسعيد أن كان نمساوى يتصيد فأصابت القذيفة وجه شاب يونانى فشوهته فقبض على النمسوى ، وأرسل المصاب إلى المستشفى وأخذت الدعوى ترى بين قنصل الروم والنمسا .

٤ — وكادت تحصل مشادة فى (خمارة) بالاسماعيليه لولا أن تدورك الأمر وسكنت الثائرة ،

وأن ذكر ذلك العدد من الحوادث فى رسالة واحدة ، لدليل على تعدد وقوع حوادث الأجانب فى ذلك الوقت وتماديهم فى ذلك إلى أقصى الحدود .

ولم يقتصر الأمر على مدينة بورسعيد ، فنجد أن محافظ السويس ، كثيرا ما يرسل فى خطاباته ذكر وقوع عدة حوادث سببها الأجانب ، من ذلك أن أربعة من اليونانيين هجموا على مطعم يمتلكه أحد الأهالى وهم شاهرين سلاحهم ونهبوا ما لديه من النقود وضربوه هو ومن معه ، فجرحوا جروحا شديدة .

ولم تكن هذه الحادثة الوحيدة التى ذكرها محافظ السويس فى خطاباته إلى المسئولين فى الحكومة ، بل تعددت تلك الحوادث بشكل ظاهر .

كذلك من الحوادث الكثيرة التى تسبب فيها الأجانب ، حدوث المشاجرات بينهم ، فمثلا تشاجر فرنسى وامرأة يونانية ، والتجاء كل منهما لقنصله ، وانضم لكل منهما أنصارهما وحدثت مشاجرة جرح فيها الفرنسى .

ومن ذلك أيضا أن ١٥٠ شخصا من الايطاليين كانوا فى احدى الحفلات التى استمرت حتى ساعة متأخرة من الليل ، ثم خرجوا بأعلامهم وموسيقاهم ومروا (بحى الافرنج) بالاسكندرية حيث اشتبكوا مع بعض اليونانيين فى قتال عنيف .

والواقع أننا نجد الكثير من تلك الحوادث التى تدلنا على شغب الأجانب

وذلك فى الخطابات التى كان يرسلها مديروا الأقاليم والمحافظات المختلفة إلى المسئولين فى الحكومة ، وكلها تدل على تمادى هؤلاء الأجانب فى ارتكاب الجرائم دون اعتبار للحكومة أو احترام السلطة الحاكمة ، وذلك اعتمادا على حماية قناصلهم لهم ، هؤلاء القناصل الذين كانوا يدافعون عنهم ولوا كانوا مذنبين . والأكثر من ذلك ان هؤلاء الأجانب كانوا يستخفون بحقوق الأهالى ، ويعتدون عليهم جهاراً نهارا ، فلا يجد الأهالى من يعمل على حمايتهم .

وذلك ان بعض الأجانب كانوا يقومون بصيد الحمام الذى يعتبر ملكا خاصا للأهالى ، فان مالايقل عن ثمانية أو عشرة قوارب مليئة بأمثال هؤلاء الأجانب كانوا يمكثون ثلاثة أشهر كاملة يصطادون الحمام ، ولاريب أن هذا العدد الكبير كان يحدث خسارة فادحة لفلاحى القرى .

وقد كان هؤلاء الأجانب مصدر خسارة كبيرة لموارد البلاد ومرفقها المختلفة لاعتمادهم على الامتيازات وارتكابهم الأعمال المشينة التى تضر بالحكومة والأهالى على السواء . فقد كان العمال الأوروبيون فى كثير من الأحيان — يمتنعون عن العمل بحجة زيادة أجورهم ، وفى الوقت نفسه يقومون بتحريض العمال المصريين بالامتناع عن العمل .

وكما سبقت الأشارة فان هؤلاء الأجانب كانوا يرتكبون تلك الحوادث اعتمادا على الامتيازات الأجنبية التى منحت لهم ، وقت أن كان عدد الأجانب فى مصر قليلا . وكانت الامتيازات المذكورة مختصة بأمر مبادلة التجارة فقط . ثم توسع القناصل فى معانيها حتى جعلوا أنفسهم محامين لرعاياهم ليعملوا على تبرئتهم من الجرائم التى يرتكبونها مع الأهالى وفيما بينهم .

وكذلك يرجع سبب أنتشار تلك الحوادث وأرتكاب الجرائم الى عدم الدراية

الكافية للشرطة فى مصر فى ذلك الوقت فى حفظ النظام . كما أنه لم يكن لرجال الشرطة الحق فى دخول المنازل العامة لاقتفاء أثر المجرمين الا تحت اشراف القناصل وبموافقتهم . فحتى يوافق القناصل على مداهمة رعاياهم فى منازلهم يكون المجرمون قد فروا أو أخفوا معالم الجريمة .

وكثيرا ماكان هؤلاء القناصل يستغلون نفوذهم بدون وجه حق ، بل ويتسترون على المجرمين من رعاياهم .

والأكثر من ذلك أن هؤلاء القناصل كانوا ينصبون أنفسهم قضاه للفصل فى القضايا سواء كانت تلك القضايا تخص رعاياهم فقط أو تلك التى تحدث بينهم وبين الأهالى .

وقبل ذلك فى أيام محمد على . كانت جميع القضايا التى تحدث بين الأهالى والأجانب تنظر ويحكم فيها بالمحاكم الشرعية والأهليه، طبقا لقواعد الامتيازات الأجنبية فى الممالك العثمانية . ولما زاد عدد التجار شكلت الدولة (نظاره) خاصة بهم وجعلت لهم مجلسا مختلطا نصف أعضائه من العثمانيين ، والنصف الآخر من الأجانب . وذلك للحكم فى المسائل التجارية بين الرعايا والاجانب على اختلاف جنسياتهم ، أما القضايا الأخرى فكانت من أختصاص المحاكم الوطنية، ولما زاد عدد الأجانب فى مصر ، أخذ القناصل يتدخلون فى القضايا التى تقع بين رعاياهم وبين الأهالى دون أن يتعرض المسئولون فى الحكومة على ذلك التدخل ،وبذلك تمكن القناصل بمرور الأيام، وإهمال حكام مصر لحقوقها وتفريطهم فى أمر الأهالى من جعل دوائرهم كمحاكم تفصل فى كثير من القضايا التى تحدث بين رعاياهم وبين الأهالى واستمر الحال على ذلك حتى تولى إسماعيل حكم مصر وازداد نفوذ القناصل .

وكانت كل مسألة متعلقة بالأجانب تضع الحكومة المصرية ورعاياها تحت رحمة سبعة عشرة محكمة لسبعة عشرة دولة أجنبية فى مصر ، ويقوم بالفصل فى القضايا التى تعرض عليها القناصل ، وكانت كل محكمة مستقلة عن الأخرى ، ووجد صراع دائم بينهم لتضارب الأحكام التى تصدرها كل منهما . لأن كل محكمة كانت تنفذ قانون بلدها ، وفى ذلك من الفوضى مالا يمكن وصفها. وكان القناصل غالبا ما يحكمون ببراءة المتهمين من رعايا دولهم ، فكان من الصعب أن يحصل أى فرد من الأهالى على حقوقه من أجنبى الذى يعتبر مسئولا فقط أمام القنصل التابع له .

وقد كان هدف كل أجنبى ، اذا هو حصل على التزام أو امتياز لتحقيق عملا يجنى من ورائه الربح ، بل ليخلق الأسباب ، ويمهد الطريق لأن يفسخ عقده ليطالب الحكومة من أجل ذلك بالتعويض . فكل ضرر يلحق به مهما كان سببه وأن يكون وقوعه قضاء وقدرا أو بسبب خطأه هو سبيل المطالبة بالتعويض فإذا هو سرق فبخطأ البوليس وعدم كفايته ، واذا وقفت به مركب فى النيل ، فلأن النهر لم يطهر .

ويقال أن اسماعيل قال لاحد حشمه فى خلال مقابلة مع أحد الأجانب :
« أغلق تلك النافذة لأنه اذا أصيب هذا الكريم (بزكام) كلفنى ذلك عشرة آلاف جنيه . »

ومن الأمثلة الغريبة على تلك التعويضات التى كان يطالب بها الأجانب دائما ذلك الانجليزى الذى طالب بتعويض قدره ٦٠٠٠ (ستة آلاف جنيه) ، وذلك لأنه أوصى بصنع صفائح أرقام المنازل ولكن دائرة البلدية تأخرت عن تقديم الكشوف اللازمة بها فى الوقت المعين .هذا ، وقد أحصيت المبالغ التى دفعتها الحكومة كتعويضات للأجانب فى مدى أربع سنوات(١٨٦٤ — ١٨٦٨) من عهد

اسماعيل فبلغت ٢٫٨٠٠٫٠٠٠ جنيه ، مما يدل على فداحة تلك التعويضات .

وحتى بعد أنشاء المحاكم المختلطة سنة ١٨٧٦ ظلت المطالبة بتلك التعويضات الجائرة قائمة، ففى تلك السنة التى أنشئت فيها المحاكم الجديدة أحصيت التعويضات المطلوبة من الحكومة المصرية أمامها فكانت ٤٠ (أربعين مليون جنيه) ، مما يكلف الدولة أموالا طائلة .

وكان أنشاء المحاكم المختلطة الغرض الأساسى منه هو الحد من الفوضى التى انتشرت فى البلاد بسبب المحاكم القنصلية . ولم يقلل من نفوذ القناصل الاستبدادى الا انشاء تلك المحاكم ، فكاد المصرى أن يتساوى بالاجنبى أمام القانون فى المواد المدنية خاصة .

وأن هذه المحاكم وان كانت قدسببت أضرارا جمة لبعض الأهالى لجهلهم بالأحوال القانونية فيما يتعلق بالمعاملات الأجنبية ، وأنتقلت بسبب ذلك ، وبسبب عدم وقوف قضاتها الأجانب على أحوال الأهالى والبلاد وقوفا تاما وعدم معرفتهم بأنواع الحيل التى يستعملها بعض الأجانب مع الفلاحين، خصوصا الاستيلاء على ثروتهم بحكم هذه المحاكم وغير ذلك من الامور الا أنها كانت تعتبر أحسن من محاكم القناصل بكثير ، ومن الغريب أن اللغة العربية التى هى لغة البلاد وان كانت أحدى اللغات الرسمية التى يجوز الترافع بها أمام تلك المحاكم قد أهملت فيها تماما ، ولم يحدث الترافع بها أمامها الا قليلا .

وكان نظام المحاكم المختلطة يتلخص فى وجود محكمة فى الاسكندرية، وأخرى فى القاهرة، ومحكمة ثالثة تنعقد بصفة مؤقته فى الاسماعيلية، وبصفة دائمة فى الزقازيق، ومحكمة استئناف، تنعقد أيضا فى الاسكندرية وكانت محكمة الاسكندرية تتكون من ١٤ قاضيا منهم ستة من الوطنيين ، وثمانية من الأجانب، أما التى فى القاهرة فبها ثلاثة

قضاه وطنيين وأربعة من الاجانب ، وكان يرأس كل محكمة من تلك المحاكم قضاة وطنيون ، أما نائب رئيس المحكمة فكان من الأجانب ، وهو فى الحقيقة الذى كان يدير دفة الامور فى جميع القضايا . هذا وقد اختير هؤلاء القضاه بواسطة الدول التى ينتمون اليها ، ولا تختارهم الحكومة المصرية.وكان استخدام هؤلاء القضاة لمدة خمس سنوات .

وكان قانون المحاكم المختلطة يخول للاجنبي ان يقيم قضية على الحكومة حين يرى حقه مهضوما ثم إذا حكمت المحاكم لمصلحته كان الواجب على الحكومة نفسها أن تنفذ الحكم وتعطيه حقه .

وقد اتخذ الأجانب من ذلك الحق أداة لمقاضاة الحكومة والخديوى خاصة بعد حدوث الأزمة المالية ، عندما أصدرت تلك المحاكم أحكاما مختلفة ضد الخديوى نفسه لمصلحة الدائنين الأجانب ، وقد اعتبر الخديوى تلك الاحكام أهانة له ورفض الخضوع لمثل تلك الاحكام،مما أدى الى استعانة هؤلاء الاجانب بالدول التى ينتمون اليها لتنفيذ تلك الأحكام .

مما سبق يتضح قيام الأجانب فى مصرفى عصر اسماعيل بكثير من أعمال الشغب وأعتمدوا فى ذلك على نظام الامتيازات الجائر ، وعلى حماية قناصلهم لهم مع ما كانوا مذنبين ، وان كل قنصل كان يفصل فى القضايا التى تخص رعايا دولته وفيما يحدث بينهم وبين الاهالى حسب قوانين بلادهم، مما أدى الى وجود سبعة عشرة محكمة يمثلها سبعة عشر قنصلا من قناصل الدول الأجنبية، مما ساعد الأشرار من الأجانب على التمادى فى شرورهم .

ثم كان قيام المحاكم المختلطة للحد من نفوذ القناصل الاستبدادى ، ولكنها لم تؤد الغرض منها ، لأنها انقلبت إلى أداة تهديد فى أيدى الأجانب ضد الخديوى والحكومة ولأن معظم قضاتها كانوا يجهلون أحوال الشعب المصرى وظروفه وأحواله الاجتماعية ، فكانت احكامها مجحفة فى كثير من الاحيان ، ولعدم استعمال اللغة العربية فى تلك المحاكم الامر الذى جعل المتقاضين من الاهالى عرضة لاحكام غير عادلة .

المصادر

أولا : المراجع العربية

١ - الوثائق :

١ - محافظ المعية تركى ، من رقم ٧٤ الى ١١٥ ، وتضم المكاتبات المرسلة من رؤساء الدواوين الى المعية السنية ، وكان على رؤساء الدواوين فى تلك الفترة اخطار الخديوى بكل كبيرة وصغيرة أولا بأول .

٢ - سجلات المعية السنية (عربى) من رقم ١٩٤ إلى ٣٥٥ ، وتضم الأوامر والخطابات الصادرة إلى الدواوين والأقاليم والمديريات ، والتى عرضت على المعية السنية وما يتخذ بشأنها ، وكذلك تضم اللوائح والقرارات الرسمية ، وكذلك الأوامر الصادرة إلى تفتيش عموم الأقاليم ومجالس تفتيش الزراعة ، وكذلك الافادات غير الرسمية الصادرة إلى الدواوين والأقاليم والمحافظات .

٣ - سجلات المعية السنية (تركى) من رقم ٥٣٠ إلى ٥٣٦ ، ٥٤٨ ، وكذلك الأرقام ٥٥٣ ، ٥٥٧ ، ٥٥٨ ، ٥٧٣ ، ٥٧٤ ، ٥٨٢ ، ٥٨٣ وهى تضم أيضا الأوامر الصادرة إلى الأقاليم والمديريات والمحافظات والرد على الافادات التركية الواردة إلى المعية السنية .

٤ - محفظة رقم ١٣٠ (أبحاث) وتحتوى على التواريخ الهامة المتعلقة بأحداث عصر اسماعيل ، وأهم البرقيات المرسلة من ابراهام بك فى الآستانة وكذلك من الباب العالى إلى اسماعيل .

ب ـ المراجع :

١ ـ ابراهيم عبده (دكتور) : تاريخ الوقائع المصرية . القاهرة ١٩٤٢

٢ ـ الدكتور أحمد عزت عبد الكريم : تاريخ التعليم فى مصر .
من نهاية حكم محمد على إلى أوائل حكم توفيق. الجزء الثانى الخاص بعصر اسماعيل والسنوات المتصلة به ، من حكم توفيق . القاهرة ١٩٤٥ .

٣ ـ الدكتور أحمد الحته : تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر .
القاهرة ١٩٥٨ .

٤ ـ أحمد زكى بدوى : تاريخ مصر الاجتماعى . القاهرة ١٩٣٦

٥ ـ أمين سامى : تقويم النيل وعصر اسماعيل . (المجلدات ٢ ، ٣ ـ جزء ثالث) القاهرة ١٩٣٦

٦ ـ أمين سامى : مصر والنيل من فجر التاريخ إلى الآن .القاهرة ١٩٣٨

٧ ـ أمين سامى (باشا) : التعليم فى مصر القاهرة ١٩١٧

٨ ـ اسماعيل سرهنك : حقائق الاخبار عن دول البحار (جزءان فى مجلدين) القاهرة ١٣١٢هـ

٩ ـ الياس الإيوبى : تاريخ مصر فى عهد الخديوى اسماعيل باشا .
(جزءان فى مجلدين) القاهرة ١٩٢٣

١٠ ـ الياس زاخورا : مرآة العصر فى تاريخ ورسوم أكابر الرجال بمصر.
القاهرة ١٨٩٧

١١ ـ الفريد سكاون بلنت . التاريخ السرى لاحتلال انجلترا مصر . راجع الترجمة ووافق عليه الشيخ محمد عبده ، وبه تمهيد لعبد القادر حمـــزة .

١٢ ـ اسماعيل بمناسبة مرور خمسين عاما على وفاته . (وزارة المعارف العمومية) . القاهرة ١٩٤٥ .

١٣ — بعض وثائق تاريخية من عهدى اسماعيل باشا وتوفيق باشا . انتقاها الامير محمد على وترجمها الشيخ محمد زاهر الكردى . القاهرة ١٩٤٨

١٤ — بيير كرابيتس : اسماعيل المفترى عليه . (ترجمة فؤاد صروف) القاهرة ١٩٣٢

١٥ — تيودور روزوشتين : تاريخ المسألة المصرية (تعريب عبدالحميد العبادى) القاهرة ١٩٢٣

١٦ — تيودور روزوشتين : تاريخ مصــــر قبل الاحتلال البريطانى وبعده (تعريب على أحمد شكرى) القاهرة ١٩٢٧

١٧ — جاك تاجر وجورج جندى : اسماعيل كما تصوره الوثائق . القاهرة ١٩٤٧ .

١٨ — جمال الدين الافغانى ومحمد عبده : العروة الوثقى . القاهره ١٩٢٧

١٩ ـ جورجى زيدان : مصر الحديثة (الجزء الثانى) . القاهرة ١٨٨٩ .

٢٠ ـ رفاعة بك رافع : مناهج الألباب المصرية فى مناهج الآداب العصرية القاهرة سنة ١٢٨٦ هـ .

٢١ — سلافة النديم فى منتخبات السيد عبد الله النديم (جمع عبد الفتاح النديم) خمسة أجزاء . القاهرة ١٩١٤ .

٢٢ - صالح جودت : مصر فى القرن التاسع عشر . القاهرة ١٩٦٠.

٢٣ — عبد الرحمن الرافعى : عصر اسماعيل . (جزءان فى مجلدين) القاهرة ١٩٣٢

٢٤ — عبد الله النديم : مقالات النديم (جمع ابن منتصر) القاهرة ٩٠٩،

٢٥ - على مبارك (باشا) : الخطط التوفيقية (عشرون جزءا فى خمسة مجلدات) بولاق ١٣٠٦ هـ .

٢٦ - فيليب جلاد : قاموس الادارة والقضاء (سبعة مجلدات) الاسكندرية (١٨٩٠-١٨٩٦).

٢٧ — كرومر : مصر الحديثه . (ترجمة اسكندر شاهين) القاهرة ١٩٠٨

٢٨ — ليدى دف جوردون : رسائل من مصر (ترجمة على الكاتب)

٢٩ - الدكتور محمد أحمد خلف الله : عبد الله النديم ومذكراته السياسية. القاهرة ١٩٥٦ .

٣٠ - محمد درى الحكيم (بك) النخبة الدرية فى مآثر العائلة المحمدية العلوية بولاق سنة ١٣٠٧ هـ .

٣١ — محمد درى الحكيم (بك) : تاريخ حياة على مبارك باشا . القاهرة ١٣١١ هـ

٣٢ — محمد مختار باشا (اللواء) : التوفيقات الالهامية فى مقارنة التواريخ الهجرية بالسنين الافرنجية والقبطية . القاهرة ١٣١١ هـ

٣٣ — ميخائيل شاروبيم : الكافى فى تاريخ مصر القديم والحديث . (الجزء الرابع) بولاق ١٣١٨ هـ - ١٩٠٠

٣٤ — نجيب مخلوف : نوبار باشا وما تم على يديه . القاهرة ١٩٠٢

٣٥ — : يوسف نحاس: الفلاح وحالته الاقتصادية والاجتماعية (تعريب خليل مطران) القاهرة ١٩٢٦

٣٦ - يعقوب أرتين : الأحكام المرعية فى شأن الأراضى المصرية . القاهرة سنة ١٣٠٩ هـ .

ج - الدوريات :

١ - جريدة الوقائع المصرية : أعداد من سنة ١٨٦٣ - ١٨٧٩

٢ - جريدة الأهرام:أعداد من سنة ١٨٧٧ - ١٨٧٨ ، وكانت تصدر أسبوعيا

ثانيا : المراجع الأوربية

أ — الوثائق :

1. Egyptian Despatches from The Consulate General of The United States in Egypt to The Department of State, Washington; found in 16 Volumes (1848 – 1879)
وهى ما تعرف باسم الأرشيف الأمريكى (A.A)

2. Report made by William. B, Hadgson on Egypt for the Department of State of U.S.A. found in Vel. 6.Turkey.

3. Mixed Tribinals. Vel, 10.

4. Instructions to The Censul of The United States at Alex, Egypt, from the Drpartment of State; found in Vol. 15, Barbary powers, Department of State, Washington, U.S,A. 1868 — 1975.

5, Vol. 16 : Instructions to The Consulate General of The

United States at Caire, Egypt, from The Depatmant of State, Weshington. U.S.A. 1875 — 1879.

ب — مراجع عامة :

1. Adams (J) : L'Angleterre en Egypte. (Paris 1922.)

2. Butler (Alfred, j.) : Court Life is Egypt (London 1887).

3, De Freycinet (C) ; La Qusetion d'Egypte (Paris 1905)

4. De Leon (Edwin) ; The Khdive's Egypt. (London 1877.)

5. De Malortie (Baron) ; Sgypt London 1883.

6. Dicey (Edward) ; England and Egypt. (London 1881.)

7, Dicey (Edward); The story of The Khedivate. (London 1902.

8. Douin (G) ; Histoire du Khédive Ismail (4 Vol) (Le Caire 1933 — 1939).

9. Elgood (P.G) : The Transit of Egypt. (London 1928).

10. Earl of Cromer ; Modern Egypt (2 Vol.) (London 1908)

11. Farman (Elbert E.) ; Egypt and its betrayal. (New York 1908.)

12. Fraser Rae (W) ; Egypt to-day (The first to the third Khedive) (London 1892.)

13. Harris (Murray) ; Egypt, under The Egyptians, (London)

14. Jerrold (B) ; Egypt under Ismail pasha. (London 1879)

15, Lane Poole (Stanely) ; Social life in Egypt (London)

16. Mc Coan (J.C) ; Egypt as it is. (London 1877.)

17. Mc,Coan (J.C.) Egypt under Iseail. (Loudon 1889.)

18. Mayrargues (Alfred) ; Quelques mots sur L'Égypte Contemipraine ; Le Vice-roi le Fellah. (Paris 1869)

19. Powers (H.H) ; Egypt (The University Travel Series)(New York 1924·)

20. Sacré (Amédée) et, Outrebon Louis : L'Egypte et Ismail pasha. Paris 1865.

21. Sammarco (A) ; Histoire de L'Egypte moderne depuis Moh, Ali jusq'a L'occupation britannique (1801 – 1882) Tome. 3. La régne du Khedive Ismail (1863 – 1875)(Le Caire 1937)

22. The Khedive. (Aronymus)

23. Valentine Chirol (Sir) : The Egyptian problem. (London 1920),

24. Watkins (J.W.) ; Popular History of Egypt. (London)

25. Wallace (De Mackenzie) ; Egypt and The Egyptian Question (London 1883).

الفهرس

الصفحة

الصفحة



رقم الايداع ٤١٨٥ / ٧٧

الترقيم الدولى × — ٤٢ — ٧٠٠٦ — ٧٧